الآن تنشی لنا دری لکل المعلول والمبادی

علی ما انار مدارک الفهوم لطلبة الحکم والعلوم بشرح شرح الحجة البالغة الملقب

شمس البازغة

مولانا المولوی محمد ہدایۃ اللہ المرام فوری دام بالفیضان المنان

در مطبع العلوم منشی عبد العلی حسن خان لکھنؤ طبع شد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين والصلوة على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انتصبت لتعليم ما
يهدي من الصدق المبين ويلحق اليقين من اسرار الحكمة الحقيقية اليقينية المورثة للاستبصار
البرهاني الموجب للاتباع المتنزلة عن ثنايا الجدل والاقناع الا الاقناع اصفاه عن
الجدل المنقادة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا تمازجها مغلطة فشرعت في
كتاب الهداية وشرحه على نظم رشيق مسميا المتن بحلية الالفاظ وشرح بالاحسن من التأليف الكتب
اديب في التاليف وسما وان للدهر في تقريب حماتي ارقالا وتقريبا تقريبا او سعود
كثيرا من مباحث قبل الطبيعة وفي اكثر الالهيات من مطالب ما بعد الطبيعة الا الاقل الاندر
ثم المرض الوبيل وصرف عن عطل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة
الذي كنت فرغته وكان ما سبق مني بعد الطبيعة مباحث عدة
ونسب ما اوتيت عليه الكتاب وقدرت عليه تقطر الاعراب الا ان جملة منها
تنقطر النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام وجملتها مسألة مفردة

٢٨١

٣

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه بالدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة

قلت الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها فنون

اقول ينبغي اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على الطبيعي والالهي لتعليق الادنى بالاعلى ولتطلب من مفتتح الكتاب كذا الوجه في تقديم الادنى على الاعلى ثم الاول ان يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يستحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي تفسد والتي لا تفسد وهذا الكتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى العنصرية والفعال والانفعال بمعاضدة من تاثير الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يتكلم في احوال طبقات الكائنات مما يتولد من الاثار العلوية والمعدنية فان الاولى الى العناصر اقرب وهذا كتاب الاثار العلوية والمعادن ثم يتكلم في حال النفس فانه لما كان البحث في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وكان النفس في النبات ثم في الحيوان ثم في الانسان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هو من كمالات النفس وقد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يخص الحيوان بل وما يختص به الانسان فكان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالهما مع كثرة تشعبها الكلام في الصناعات النازلة الجزئية فانها في الغالب مبناها على الاحساس والتجربة دون البراهين القطعية لعدم كمال الوقوف على تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب تغير الاشخاص والازمنة اليها فاخذنا منها ما هو الجدير بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاول من اجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا قلت الفن الاول في السماع الطبيعي

وفيه مقالتان **المقالة الاولى** وهي بابٌ واحدٌ فيه اربعة فصول **الفصل الاول** في

طريق التوصل الى العلم بالطبيعيات وتحديد المبادي والاسباب لها اعلم ان علم الطبيعي

علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير يبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع

منه او للاحق ذاتي له او لنوع من انواعه صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم الطبيعي

الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على زوايا قائمة ثم ثالث مقاطع لهما كذلك وكونه

بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست الجسمية منوطة بالامتدادات الموجودة

او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وبالجهة

من تلك الجهة يسمى طبيعيا النسبة الى الطبيعة ومتغيرها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها

آثار تصدر منها وانه سيتضح في العلم الاعلى ان للامور الطبيعية لها مبادي واسباب وقد تبين في العلم

بكل ماله مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان

تعرف مباديها واسبابها واما اثباتها فيسلم ههنا وقد تبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا

واذا كانت مبادي واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها المختصة

منها فينبغي ان يبتدئ في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل

من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي تنحوها الطبيعة

هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام لوجودها والشخصيات ايضا ليست

مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام لفسادها واما العقل فلا يكاد

ينحسر بل اذا اشترك قوة نفسانية تمزج فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات

فان الحس والتخيل انما يبتديان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى انه

فان ادراكنا شبح زيد من حيث هو بدن اعم سابق منه من حيث هو بدن الحيوان

او نريد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالمبهم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة ويخص باسم
المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية ويخص الاخرى باسم الاسباب له من جهة ما هو
متغير او مستكمل او كاين زيادة مبدا تتبع وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان
ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه
الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة مستقر
الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من حيث هو كذلك [illegible] لنوع منه او اللاحق دا
له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث
نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز
الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي ففيه مبدا
ميل فمبدا الميل صورة ما للصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم هي الصورة لكن الصورة النوعية
تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في انفسها اجسام
وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة من الصور كما في
قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون كريا او من الاعراض كما في قولنا كل فلك متحرك بالارادة
والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة
فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا
متقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا بالفرض
ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير الذهني لبعض ما يقدر الوهم على تحصيله
تقديره وتعيينه في الشيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية مستقلة

بالامتدادات الثلاثة الموجودة بالفعل والمفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطي موجودا او مفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلاثة كفى ذلك في الجسمية وايضا لو كانت الامتدادات موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت في الوجود او الفرض لم يتغير الجسمية وانما لم نقل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدد للجهات لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث هو هو يقبل التغير بالقصد من الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام ان اختلج في صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة او كانها جزء منها كما مر آنفا وسيأتي توضيحه فلا تكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مباد تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مباديها واسبابها اما انيته هذه المبادي والاسباب فيتسلم ههنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكذلك يجب ان يعلم من احوالها المبحوث عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهياتها فتحقق وتوضح ههنا وتكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مباد واسباب مشتركة بين الطبيعيات وتعرف بها الامور العامة منها ومباد واسباب مختصة تعرف بها

6

الامور الخاصة بها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي تعرف بها الامور العامة

فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات

اذا عرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بحدها اقدم من معرفة المحدود واما

سائر الامور الخاصة والعامة فلما استوت ماهياتها فان الاعم لورود مباديه اسبق من الجزء

يكون اعرف عند العقل من الاخص بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه

ينبغي ان يقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص

انما هو عند العقل وذلك هو المعتبر ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها

الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فيقصدها

الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام

بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية

الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات

وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة

اللهم الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية

لانتقض النظام بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص

في الاعرفية عند العقل فالعقل اذا اعتبر عرف انه بمجرده لا يدرك الشخصيات بمجرد

ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرف انه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها ينتزع

الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخييل

وان كان مما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص

الصرف فانا اذا استحضرنا شبح زيد مثلا فادركناه اولا من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه

من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من
حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وامثاله معنى شخصيا لكن زيدا
هو المتشخص الصرف واما ما قبله فمتشخص بشئ فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من الاشتراك
اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كالحيوان او الانسان او رجل اعني مفهوم الفردية مضافا الى
مفهوم جنس طبيعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان
فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعيين فهو في نفس الامر
اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكنه يصلح عند الذهن ان يكون
ايا ما منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز الذهني فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم
اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مباد اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية
ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية لما كانت هذه الاربعة مبادي للجسم
من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق الاولى ولم من
ما هو واقع في التغير او من حيث هو متشكل او كائن بائي واحد من هذه الثلثة فقيد ثم مبدأ زائد
هو العدم ولهذا انخرط مع الاولين تبعا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ
بالعرض كما سيتضح **قلت الفصل الثاني في الكلام في كل منها** اما الهيولى
فهي ما من شانه ان يحل فيه امر ما صورة جوهرية جسمية او نوعية او ما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة
اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها وانتهاء التحليل اليها عنصرا
واسطقسا وربما تخص الهيولى بما تقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة

٩

للصورة الجسمية والنوعية للبسائط وأما قبولها الصور للمركبات فبالواسطة ولتضح ان هذه الهيولى
لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات أخر
تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخصص الموضوع بما يحل فيه هيئة عرضية والمادة ربما تعم حتى
تطلق أيضاً على ما يقبل أمراً لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها بنسبة الى المركب منها
ومن أمر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل
وبنسبته الى المقبول وتتصور على أنحاء إما أن لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يظهر لهذا وجود
فاذا كان له مثال فكالنفس والمادة الأولى ان قومنا الانسان وإما أن تكون مادة متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقاً بالمادة لكنه يلزمه أن وجد أن تتقوم مادة بمفارقته و
وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص وإما أن يكون المقبول متقوماً بالمادة وهي متقومة في ذاتها
غير مفتاقة اليه وهذا المقبول يسمى عرضاً عاماً بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها أن تكون جزءاً
مادياً لما هو ذو مادة وقد لا تكفي بل لا بد أن يكون معها غيرها وح فاما أن تحصل ذو المادة
من الاجتماع فقط كالعسكر من أشخاص الناس ومن الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات
والأخشاب ومع الاستحالة كالكائنات من العناصر أقول أما الهيولى فالذي تعني بها ههنا
هو ما يحل فيه أمراً ما صورة جوهرية سواء كانت جسمية أو نوعية أو هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة أنها بالقوة قابلة لذلك الأمر ولها أسماء أخر من جهات أخر فتسمى من جهة أنها بالفعل حاملة له
موضوعاً لانه وضع لان يحل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلأنها
في الأصل الزيادة المتصلة بالشيء فيكون مشتركاً فيها الكل بما يمكن أن يرد عليه أيضا يشاركها
في الاشتقاق المشتق للتقسيم الذي يشترك فيه صور الحروف بأسرها وأما الطينة فلانها مسمى
بهيئة الظروف التي تتخذ منها بل وصورة الانسان مثلاً على ما ورد في الكتاب الكريم

انا خلقنا الانسان من سلالة من طين فمن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصر فانه الاول في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقس اذ الاسطقس البسيط اجزاء المركب وربما تخصص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى القابلة للصورة الجسمية النوعية التي للبسائط وبما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي القريب للجسم من حيث هو جسم ولكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما المركبات فمادة بعيدة ومن الاصول الموضوعة ههنا المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيوليات غير الاولى تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما تخصص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية تخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول احد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات عرضية تحلها هي والمادة ربما تعم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا وان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ههنا يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على راي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها انما هي البدن والمادة تنسب الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهي بالنسبة بالنسبة الثانية فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما داخلتان في قوامه والاولى تتصور على انحاء مختلفة فانه اما ان لا يتقوم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فما كان له اشتمال في الوجود

فكما ان النفس والمادة الاولى ان قوّمتا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس
بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصورة العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة
بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى
مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى والمتقومة
بالنفس واما ان تكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول فالمقبول ليس موجودا متعلقا
بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يتقوم مادته بمقارنته كما في النفس والبدن المقومين للانسان
او لا يحتاج اليها كما في الصور الجوهرية الحالة فهذا المقبول المقوم للمادة تسمى صورة بالتخصيص واسم
الصورة ربما يطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة لكونها
متقومة في ذاتها غير محتاجة اليها وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما
يطلق على كل مقبول والمادة قد يكفي لوجودها ان يكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو
ذو مادة بالقياس اليها كالهيولى والبسائط وقد لا يكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها حتى اما
ان يحصل هو والمادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس من الاجتماع والتركيب
فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات
من العناصر وكالترياق من الاخلاط فانها وان اختلطت لا يكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها
مدة ينفعل بعضها في بعض ويستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها قلت واما الصورة
فتعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية فيتم فتتناول النفس الناطقة
وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات
وربما تخص ايضا بالشكل وهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال
للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللعقول المفارقة

والصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرفها مما ذكرنا في المادة ولنقنع ههنا بان
من الصورة ما يتكون ويفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها ههنا ما
تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة
السرير والصورة قد تعمم فيراد بها ما يحصل للقابل ويتعلق به وان لم يحل فيه فيتناول النفس
الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما تخص اسم الصورة بالجوهرية فلا تسمى
الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد
الممكن من فرض الابعاد الثلثة المتقاطعة على قوائم وربما تخصص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد بها النوعية
من الجوهرية وربما تخص ببعض العرضيات فانه قد تخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد تخص
بهيئة الاجتماع وقد تخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع
ولما كان كيانه من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم الجزء على الكل و
يقال للحقيقة لكل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء
المعرف لحقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوزوا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسعوا ثانيا
بارادة الحقيقة مطلقا منها ويقال ايضا للعقول المفارقة للمادة اذ هي كانها صور مجردة
عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان مما ذكرناه
في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة اليه فانها جزء له لكن بها بالفعل
كما ان المادة جزء له لكن بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية
تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تقصر على الانحاء
المذكورة في المادة ولكن مما نقنع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما يتكون
ويفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** اما التعميم فلا نعني به

المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونها لا بد منه للمتغير او مستكمل بيّن والتغير ان يزول
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم ما يكون
عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بيّن لكن سبق القابل له يوضح
ههنا ويبيّن في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدءا ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير
انعكاس مبدءا له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم
بانها تجامع كلا منهما وبها الاجتماع في الصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما
للهيولى بخلافه فانه يبطل حال ما انتسب وجود الهيولى الى هذه الصورة اذ ما لم يكن موجودة
وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجد العدم بالعرض فكذلك وجد فساده بالعرض فكذلك
فساد الصورة وفساده كونها اقول ما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون
الجسم متغيرا ونحوه فلذلك كما سيظهر مغايرا في الوجود للذي له امكان بالعرض يسمى مبدءا
لا مطلقا فكان انما على النهاية وان لم يكن هنا معاني الوجود للجسم من حيث انه متغير ونحوه
بل متقدم عليه كما سيأتي وكان ايضا كانه مأخوذا في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك
المبادي للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة
فنقول انا لا نعني بالعدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى
ولا بد منه للجسم من حيث هو متغير او مستكمل او كائن اما المتغير او المستكمل فسبق العدم من
قابل موجود عليهما بيّن وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له
كالثوب يسود وبعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي
والكائن لا بد من زوال عدم اعني عدم ما يحصل له كالساكن يتحرك فالحركة لا تخلف امرا

وجود ما هو ضد له او كالضد كما يتخلف السواد عن البياض والصورة المائية عن الهوائية بل انما يتخلف
العدم المقابل له فتبين انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق عدم لما يحصل عن
قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير او مستكمل بالهيئات العرضية
وكذا بصور المركبات فان المواد التي تحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية بعينها
واما صور البسائط فلا يتأتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها
انما يحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد
لها عنها فتكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة الا ان يقال للجسم البسيط انه مستكمل او متغير
بالصورة من حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفى فيها بما يشعر به الاستكمال والتغير
من سبق وجود المستكمل او المتغير على الاستكمال او التغير بسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث
سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون
حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلامنا فيه اي العدم عن قابل موجود ليس
بينا بل يوضح ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما سمي العدم مبدأ ان اصطلح على
كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص
المبدأ بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له في الوجود فلا يكون العدم
له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ لما هو عدم له كالصورة او الهيئة ضرورة انه لا يكون
مجامعا اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال
والتغير والكون انما هو بتلبس تلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق
كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق
العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على

للهيولى في الاعيان بل انما هي وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة
على قبولها موجودة فيقبل عدم الصورة من موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات
انما هو في الذهن لكن بحيث يحمل على ما في الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود
قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يكون
ويفسد بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل
لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا
بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت**
والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بعينها او
صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ
صورة وتخلع الاخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها ثم سيلوح ان الاجسام
القابلة للكون والفساد ليس لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد
فظاهر وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها سواء
وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكر ان هذه
المبادي مشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالشمس مثلا وقد
يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر
ولذلك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملهما فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان
اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على
نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلع اخرى ومنها
ما ليس كذلك بل تستديم هيولاه صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة

الاجسام ان اللهم لها مستقلة بصورة وغير مستقلة بعضها هيولى كانت الافلاك و بالتعدد

القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في صورة

وفي العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد وظاهر كذا في العدم

الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها فانه اذا تعددت الصورة تعددت الاعدام المضافة اليها

بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام كلها تشترك في ان لا بد لها من الهيولى

وهي بمعنى واحد وان تعددت في الوجود وكذلك تشترك في ان لا بد لها من الصورة والاجسام

المستحيلة او المتغيرة او الكائنة لا بد لها مع ذلك من العدم لكل من الصورة والعدم بمعنى واحد

وان تعددت افراده فظهر واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو

غيره او بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من القوة الى الفعل ومبدأ الحركة في غيره اما هو

معطي المادة او معطي الصورة ويحتمل معطي الصورة المقومة للانواع وهو الفاعل

للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مبادئ ومعطيا ان

يتحقق ذلك وان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان يكون

عليه لها ايضا علة خاصة فالبحث الطبيعي عنه اصلا نعم ان كان منها ما هو فاعل لكل منها سوى

نفسه كان البحث عنه اما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فيجوز ان يبحث عنه

لكنه يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بانواعها

وحركات بانواعها مبدأ اول للحركة التي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب

للحركات الكائنة بما كانت حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك

وتحقيق ذلك انه يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة من اسباب خارجة

عنها كصعود الحجر وبعضها عن انفسها اما لا ارادية على طريقة واحدة او مختلفة اما الارادة او

كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهاتها المرادة

فيجوز ان يتعين فيما يلزم طريقة واحدة البتة ثم لا بد ان يبين ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة

كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات

غير محسوس التأثير ولكن نوضح هذا ونبرهن في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات قوى في

تلك الاجسام فالقوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية

او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة

فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة

يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون ان العنكبوت انما ينسج بالطباع لكن

التي تختص هاهنا والاجسام الطبيعية طبيعية بما هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي قد تكون

هي الصورة بعينها كما في البسائط وقد تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما يقال من مقتضى

التدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما يقال من مقتضى التدبير الواجب في

استحفاظ الكل على نظامه ولا وجود لها بين قوات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور

اقول واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ التحرك في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كانت

المغائرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب انما يعالج و

يتحرك من حيث هو عليل والعليل من حيث هو عليل غير الطبيب من حيث هو طبيب او يحرك الهواء

وربما اطلق على المخرج من قوة الى فعل سواء كان الى صورة جوهرية او عرضية بتهيج او تحريك

مبدأ الحركة اعني يصلح المادة لقبول الصورة فانها واشكالات في حد ذاتها مستعدة

لقبول الصورة اعني بالتعيين بالفعل صورة جوهرية كانت الا انه لا يكون كلا مطلقا

17

الاستعداد فيحصل الفاعل استعدادا ما ويجعلها اقرب الى القبول مما كان قبل ان لم يحصل الاستعداد
بعد واما تتمم يعطى الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطى الصورة المقومة للانواع الطبيعية
وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع
ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك فانه يخرج به عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات
لا يعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من
الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا ايضا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات
بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان علته ايضا للطبيعيات ليست علة خاصة بها فانه
علة لها علة للمبادي بها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يتعرف به الطبيعيات من حيث هي
طبيعيات لانه ليس علة للمعلولات من علل لها خاصة بها ولا من حيث ان كونها ذوات ذلك الفاعل من
اسبابها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات بانه فاعل كلي فانه سوى نفسه كان الطبيعي
يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها
علة خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل
الجزئية فالذي علة للطبيعيات علة خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في نوعه
نسبته الى معلوله واما الفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك فيشبه ان يكون ليس اثباتها
على الطبيعي كما ستشير اليه لكن عليه ان يسلم وجودها ويتعرف ماهيتها وحالها والعلل الاول بانها
مبدأ اول الحركة فما كان في سكونه بالذات لا بالعرض فالمبدأ الفاعل لما قيل انها
مبدأ للحركة والسكون يعني انه حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات
ما تتقابل فلا نريد بالمبدأ المبدأ التام لم تختلف عنه الحركات والسكونات ولم يجتمع
المتقابلات فالمراد انه سبب غير تام لها ويكون بالحركة في الشروط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون

بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القسم الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا احترز

به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات بلا [illegible] لكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق

الحركة في ذاته سواء كانت اما في الكم كتخلخل الهواء بالطبع بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف

فكتبرد الماء بعد ما تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا

المراد بالسكون في ذاته سواء كان [illegible] فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل

حركة تكون فيما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في ذاته ولا سكون

فيها الا ويكون هو مبدأ والاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ

لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية ما هو المبدأ الاول لحركتها التي

ليست بارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة فنقض الحد

بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما بان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة تحرك

فلم يحصل نقض [illegible] الطبيعة لا تحرك الاعضاء خلاف [illegible] فيها [illegible] النفس ولو استحال

الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تحريكها بخلاف مقتضاها ولما تجاذبت مقتضى

النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس تحرك بما [illegible] الطبيعة [illegible] السبيل تحركا

[illegible] بل [illegible] يحرك كما [illegible] فيكون التحريك [illegible]

[illegible] في [illegible] في كون [illegible] ان قلت

لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدأ لكل ما يكون هو مبدأ [illegible] لحركة ما فيه وسكونه

[illegible] مبدأ [illegible] الحركات الارادية [illegible] الحركات [illegible]

بل [illegible] الطبائع والكيفيات [illegible] في النفس الفلكية [illegible] الطبيعة [illegible]

هي التي تفعل افعالها على نهج واحد بلا ارادة في مقابلة النفوس الفلكية والارضية

19

سنشير اليه واطلق النفس حيث استند اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر ان منشا خروج النفس
الفلكية ايضا بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر يخرجها لانها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية
تابعة لتصور جزئي انما تاتي القوى جسمانية هي بمنزلة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة
بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك القوة محركة
قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها اذ لا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ
هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة والى دعوى ان تحريك
النفس الفلكية او تلك القوى انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول
طويل البرهان على ذلك قوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحركة
بالحقيقة في الحركات القسرية وان كان طبيعة المقسور بتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو
من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك
وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن
تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن قاسر خارج وبالجملة فاحترز
به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض
ايضا يحتمل الوجهين اي ما يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالعرض و
بالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء
كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس مبدأ بالعرض لحركته بتحرك
السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة
تبدلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها فهو
محركة بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما تقتضيها بالعرض

٣١

حركة السفينة اذا كانت عرضية من وجه كحركة جسم من الخارج الى سفل السفينة فهذه الحركة من حيث
انها حركة جسم عرضية والطبيعة مبدء لها بالعرض فلا تسمى طبيعية بالنسبة اليها من هذه الحيثية
من حيث انها حركة جسم او تجانس عرضية وان شئت ان تتضح اقسام الطبيعة مزيد
وضوح وتمييز فريد امتياز فاستمع ازالة الشك في انه قد يقع من الاسباب الاشياء التي ... افعال
وحركات بحيث يصح ان تنسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا ... يبصر او ...
وتحرك الحيوان فيظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاسباب التي تلك
الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق فيظن انها منها انفسها اذ لا بد ان
يكون لازما طريقة واحدة او يكون متفنن الطرائق مختلفها وايضا اما ان يكون لا بارادة كالسعي الى
البذور نباتات ونطفة حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة
او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة
فاما ان يوجد فيه في الاجسام التي قبلنا اي يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الرأي لا يمنع ...
فيه ايضا فليس يشذ عن ان يكون ما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يمكن
وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان الامر كذلك اي الحركات الفلكية المتشابهة انما
تصدر بارادة ثم باذكرناه من وجه تقسيمي لتقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه
يبادر الى الرأي على سبيل الظن والتخمين لكن هو مع الحجة اليقينية يبادر بان الامر فيها الى اسباب خارجية
تكاد ابينا من صدوره عن الحركات انفسها فلعل بينا يحركها حاركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات
غير محسوس التأثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يوقف على تأثيره في بادي الرأي فانك اذا
رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك تنبهت على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تفطن لكون
المغناطيس هو المحرك ولكن تجلى لنا بنا بتسليم الاصول الموضوعة المبرهن عليها في العلم الاعلى ان ما ...

هذه الحركات التي لا تجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها
اعم من ان يكون حالة فيها او لا فتلك القوى تكون على ما اشعر بك اربعة اقسام لانها اما قوة تحرك
على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج من غير ارادة و
تسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي
الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة
تصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لا على طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على
كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا
بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما ينسج بالطبع
لكن الطبيعة التي تبحث عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة
بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة
الماء هي صورته التي افاضت هيولاه نوعا وهي غير محسوسة ويصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر
عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر الماء بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس
الى المتأثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل له والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع
مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من
الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها
بالذات الى جهة وان كان لا بد لها منها بل كانت صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالانسانية
المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والناطقة وكيفية هذا الاجتماع
تبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة تقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص
من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي

۲۳

المبدء المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما نقله من مبدء مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقله من مبدء مفيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه لا وجود للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة فيها بل انما وجودها في التصور وذلك انه كما ان العناية العالية دبرت حال شخص شخص بابداع طبيعة فيه مقتضية لما يلائمه ويصلح له كذلك دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل ولا بخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع او الكل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فيها الطبائع الفاعلة بحيث يؤدي اجتماعها وترتبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملائم للنار لكن باقتضاء تلك وذلك واقتضاء تلك بهذا ينتظم صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام الاكمل لكونه مقتضيا لفيضان النظام في انواع ذوات الاعيان على تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التمثيل او تقديرها كطبيعة مدبرة للكل او النوع من حيث هو نوع او كل على نحو من التخييل وقد تسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية واما ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منها واحد في ذاته فيضها عن الواحد الحق وينقسم بانقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المنحدر من الشمس

على الاجسام مخالفة الاشعة ايرادات لقبول النور فان لم يكن مزرا بما فيه بما لا يعتبر في الجسم

قلت ومن الالفاظ المأخوذة من الطبيعة الطبيعي وقد عرفته وبالطبيعة وهو الجسم المتحرك او الساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما يوجد بها وجوده اما بان ينفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها والخارج من المجرى الطبيعي هو ما بسبب غريب او ما هو بها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة منها كالرأس المستغرق والسلع ههنا انه لا يكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التأديب والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان الطبيعة الكلية فيه تقاصده كتخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن واما تخلفها في بعض فلسوء الاختيار وكاخلاد الركان ليتمكن متخلص خلصوا باقتدار بدوام العدم من بعد لا يا لحلول

واقول هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم مأخوذة من الطبيعة منها الطبيعي ومنها ماله الطبيعة وهو الجسم المتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة لذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المستغرق والاصبع الزائدة فهاهنا اشكال ما بالطبيعة او الطبيعة اقتضتها لكن ليسا على المجرى الطبيعي او لم تقتضها بل لذاتها بل لعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغي ان يعلم ههنا وتبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى مجده ولا ملائكته الذين يفعلون ما يأمرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التأديب والتوليد

من الافعال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجاً
عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي
بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية
اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان
صرف الالتفات عن التجرد التخصيص من الانسان لم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية
بحسب النوع البتة من الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلصها في البعض
حيث يكون الموت في حقه نورانياً في درك الشقاوة فذلك لسوء اختيار لا الطبيعة
النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولاً بهم ومصالحهم
ولم يتفضل الا بما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين يستوجبوا اخصار
بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية لجود الراعية
لاكل الى ان يفني هؤلاء ويخلفهم امثالهم قلت واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة
والغاية التشبيه بالجسم بالاجابة طلبت الصورة في المادة وقس حال الغاية في الاشتراك
على الفاعل وهي ما كانهما مبدءان غير قريبين انما القريب المادة والصورة والفاعل علة
للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل
وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي
المبدأ لتكون الصورة الانسانية في النطفة وهي التي تحرك النطفة اليها وهي التي
في المادة فتقومها انساناً فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست
الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدى وغاية من حيث انها اليها تنتهي
اقول اما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل ولغاية

الحقيقية للجسم لا لاجل طبيعة الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة
بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فانها كانت كذلك كانت غايتها علة للطبيعيات
لعل عليتها للطبيعيات لا تكون علية تحصيل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية
والغاية واحدة بالعموم يشمل الغايات الشخصية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل
والغاية كأنهما مبدءان غير قريبين في التركيب للمادة والصورة حتى لو فرض خفاؤهما عن
الفاعل والغاية يستغني المركب عنهما والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان
والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها
والشيئية بمعنى غير الوجود او من حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية
والصورة متحدة بالماهية فالصورة الانسانية هي المبدأ الفاعل لتحريك النطفة الى الانسانية
ولكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في
المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى
الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنبعث وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي
وتنقطع قلت وكل من مبادي الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة
او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما
جزئيا او كليا اقول كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات
او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما البسيط او مركبا
وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين
ويتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات لا لاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة
الاولى للصورة الجسمية او النوعية كالعناصر للصورة المعدنية مثلا

والتي بالعرض فنحو ان يوخذ المادة مع صورة تضاد الصورة التي اخذت المادة مادة لها او لما يحل
بها فتزول لحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقة له لفسادها عند كونه او مع صورة لا تضاد
الاخرى لكنها ليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه
طبيب والصورة بالذات ما يكون جزءا للحاصل الذي هي صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة
الذهبية للذهب والتي بالعرض فما تقارنها اما ذاتية كصفار الذهب والابيت او لا كالكثير من الاعراض
اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدءا للفعل واخذ من حيث هو مبدء
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوى الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك
الآخر كقولنا السقمونيا يبرد فانه يسهل الصفراء فيقوى البلغم ويبرد ومنه ما يكون مبدءا
للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه
ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشج فانه بذاته يهبط فاتفق
ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقلها فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدءا اصلا لكنه كثيرا
ما يتفق عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير
منه والغاية بالذات هي التي يتجه اليها المتحرك لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للثقلة الطبيعية
والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء
لدفعه وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير
ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والتغوط لازم له وقد يعرض
كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض للصحة ومنها ما يعارض
الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر و
قتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كهيولى الاو

للصورة الاولى وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية وهو بالفعل
ظاهرة والصورة بالقوة من جهة فكقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل
كالنار بالقياس الى احراق ما يحترق بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما يقوى
على احراقه ولا يحترق بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة
من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وهو قوة العلة
بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة
كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذي الزوايا
له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة
كالهيولى الاولى للصورة العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة
كالصورة المائية والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى والفاعل
البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل
والمركبة كالجمال وقتل القمل للدلك والمادة الخاصة ما تختص بالصورة ولا تصلح لما عداها
من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة
كالفصل للشيء لكن باعتبار انه صورة لا فصل فيما فوق والعامة كالجنس الجامع للشيء وغيره والفاعل
الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة
كما لو شرب زيد دواء لصحة بدنه والعامة كاسهال الصفراء بشرب السقمونيا فانه غاية له ولسهر
البعيد والمادة الجزئية ما تكون مساوية لها بان لا يفضل عنها شيء من المادة في العموم والخصوص
كالمادة الشخصية للبدن الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي

٢٩

لهذا الكرسي او النسبة للكرسي الكلية بان يكون حكم النسبة لهذا الكرسي او الجسم للكرسي والصورة

الجزئية والكلية لاستحالة الخاصة والعامة واما الفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو

جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب

لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض يد على فلان لغاية القصد ومن سفره الكلية كاقتضاء من ظلم

قال الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بها فقد جرت العادة بذكره

هيهنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من المشاهد ان للاشياء اسبابا

موجبة فعدل عنها ونسبها الى علل مجهولة من البخت والاتفاق فرب سائر اعثر على كنز او لوقوع

فيه جزم الاغنياء بان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم نحقه بحث تام بل كل من نفر الى

بنائه ومن يميل على الحق في تفسير نزل عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي

يتجلى عن ادراك العقول حتى ان منهم من اتخذه باسمه شيئا يعبده وزعمت انه مصدر

لا بالسبب فذهب ديمقراطيس واشياعه الى ان يكون العالم كذلك وان الامور الجزئية وانبادقليس ايضا

لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون ان الفاعل لغيته ولكن ان الامور الجزئية الطبيعية كائنة

لا للغاية بل لضرورة المادة اليس ان الشمس اذا اسخنت فحصل البخار الى الجو البارد وبرد فصار ماء

فنزل مطرا بالضرورة فكيف يخص الفضالة ان يظن ان ذلك المنافع المترتبة عليه وقس على

ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم يتبع النشوء والنماء

والذبول والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما

يوجبه الضرورة فلا ينبغي ان يعتبر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشوء غاية كان الذبول

غاية للموت وهو لا يصلح ان تروم الطبيعة وهو لا انهم يعلموا ان المادة اذا كانت لم تقبل

الا تلك الصورة لكن لم تحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس اذا عدمت
الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين افعال يجوز اختيارها لكل منها غاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر
عنها الفعل على نهج واحد من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى الروية
ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا انما تحرك العضلة والوتر
فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما
التشبيهات ونحوها فمنها ما هو قصوري وعدم فعل لا تضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولا ان عدم افعالها غايات ومنها ما هي زيادات هي الغايات فان المادة
اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها وانما الذبول
الى غاية فان له سببا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة
غايتها حفظ البدن بالممكن بالبدلات لكن كل ان من المدد تتبع الاستعداد اقل مما قبله
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول انما تضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها
لا فعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن غاية بالقياس الى بدن بعينه فهي غاية ضرورية في
النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تنساق
في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ينكر ان فيها امورا ضرورية تحتاج اليها الغايات ليتم
الغاية وتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية
اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تأدية اليها لم يكن سببا
اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كانت يقال انه سبب اتفاقي لها وصدوره منه انما
بالضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ يصلح في الفلسفة الاولى ان يستثنى

مالم يحصل لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل فيها بالاتفاق وانما ذلك اذا قيس اليه
بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق
وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غاية في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق و
كان السبب ذاتيا له وكان البخت اخص منه فانه انما يقال لما يؤدي الى شيء يعتد به ومبدءه ارادة
من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي
الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد يتكرر عند حضوره حصول سبب سعادة
او شقاوة فيشعر من حضوره عودا ما عليه يقال له الميمون او المشؤم واما ما سببه طبيعة فيقال
له الكائن من تلقاء نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة
او خمسة وهناك شيء حكم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان يكون مجرد
البخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية وغائية او بلا غاية او غير ذلك عد ان من المبادي البخت
والاتفاق ايضا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وتفصيل بها وتحقق الامر في ذلك على ما
قد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر
ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فان المفهوم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة ينسب اليها الاشياء
ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بيرا فعثر على كنز او زلق فانكسرت ساقه
عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البير والقول بهذا جهالة في نفسه مشككة فان هناك سببا موجودة
يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها مرتابا في العلة مجهولة الا ذو غباوة فان من حفر البير في
فيه كنز حين لوصله حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في تقعير بلغيته مثله ذلك
في البير وهؤلاء قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجودة يتفطن لها من تيسر له ولكن لا يلزم
من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امرهما

٣١

فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان يناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده ويقول
لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المختلفة واخطأوا في نسبته كل ما لم يدركوا سببه الى
واحد غير المسبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور الاثر
لا لسبب وهولاء قد افترقوا فرقة منهم كذيمقراطيس وتلميذه فلوجوس شيعتهما يرون
تكون العالم كذلك من غير سبب وجد ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوان
والنباتات كائنة باسباب مقتضية اياها فهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح و
سينكشف في الفلسفة الاولى ما يتم الامر عليهم وفرقة اخرى كانبادقلس واتباعه لا يقدمون
على القول بتكون العالم كذلك لا ينكرون لفاعل لكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة
كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت
فوصل البخار الى الجو البارد وتبرد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع ان تفطن بهذا
السبب الضروري لا يرخص لقولنا انه ان يظن ان ذلك انما نزل لما اتفق لمن يرى الارض لنبات
واعداد اقوات الحيوانات وكما انه يصلح كذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الامور
الطبيعية التي يتوهم بها الغايات كاعضاء الحيوان فيتوهم انها على ما هي عليها من المنافع والاشكال
لاغراض ومصالح ليست كذلك بل الاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل
مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت
منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع وهذا لمنفعة الطحن قالوا
وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت
انما تفعل للمصالح الرعية لم يقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم يقع الموت والذبول
فاعتبرنا الاتفاق في الغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكون الامور الطبيعية

وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يعتد به او بازائه نظام الفساد فلو كان النشو
مثلا الغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول الغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان
يتوهم الطبيعة لمضادته اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعات الغايات فنظام
الكون ايضا كذلك وهو لا يساعدهم على ان المادة ما لبثت تقبل الا الصورة التي تلبسها
فلكن ذلك لا يوجب ان يكون الصورة لضرورة المادة فلا يكون مقصودة لذاتها او لغاية
مترتبة عليها فمادة الثنايا وان لم تقبل الا الصورة المحددة لكن لم تقصد تلك الصورة لانها
لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم اقتضت ان يكون في الثنايا حدة فاتت هناك بمادة
صالحة للحدة مختصة بها وكذا الحال في الاضراس فكما انه لما قصد في البيوت الى جدران
مثقلة والى السقف بعاليه اتي للاولى باحجار ثقيلة ترسب وللثانية بخشب خفيفة تعلو
ولعلو لانهما حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب فليتامل في بقعة واحدة
اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم
ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر
الشعيرة وتنميهما ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة
واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح لها من الاجزاء سواء
باذن بها دائما او اكثريا فتلبسها هناك صورة ما فتكون تلك القوة تحرك المادة
بذواتها الى تلك الصورة الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والا
ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من قابليتها واما ان يكون
بالفعل لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلا بد
ان تحريكها الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام والاكثر من الغايات ان

إذا لم تكن لمعارضة ولا معاوقة إنما هو إلى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية وأما قولهم
إن الطبيعة إذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها إلى غاية فالجواب عنه بمنع الملازمة فإن
الفاعل إذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك أفعال مختلفة ذوات غايات متفاوتة
يحوج اختيار الفاعل كلا منها المناسبة به باعتبار قوة قد يفتقر إلى الروية لاختيار فعل من بينها
وترجيحه على سائرها إلا ليكون الفعل ذا غاية وأما إذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متوجها إليه
بلا تردد ولم يحتج إلى روية ولو سلمت النفس الإنسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات الناشئة
من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها
ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لأفعال صادرة من غير روية التأمل في حال الصناعة
فإنها متجهة إلى غاية من غير روية وهي إذا صارت ملكة لم يحتج فيها إلى روية بل التروي فيها
يبلدها إذا روّى فإن من يضرب العود لو روّى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف
على عدد النقرات يتبلد يده وقد يقرر الشبهة بأنه لو كانت لأفعال الطبيعة غايات
يجب أن يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير أن يتوقف وجودها من بعده
عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة
شعور حتى يكون الغايات موجودة في أذهانها ويجاب بأن للطبيعة شعورا ضعيفا و
أنا لا أدري ذلك موافقا لأصولهم ولا أجترئ على التزامه لا سيما للطبائع البسيطة
العنصرية وأجيب بأن الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في أفعالها إلى غاية مقصودة
للملائكة العلوية المسيطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الأثيرية
وسنتكلم إلى تحقيق الأمر في ذلك في الفلسفة الأولى إن شاء الله تعالى

واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطالبة لها من الخيرات والكمالات لم تقع التشويهات والذبول في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او ضعف القوة او تحيرها واضطرابها فتكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم تولد الطبيعة اللحية في الكوسجين المخلقة في الخنثيين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا ان لا عدم افعالها غايات بل انما ندعي ان الغايات لافعالها ومنها ما هي زيادات وهي ايضا وان لم تكن غايات ذاتية بل تعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم يكن غاية بحسبه للطبيعة الموكلة بالبدن انما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا هو كما من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل مما وقع من سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان كل حاصل للامور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث انه ذو نظام ومتجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو

الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية لها الكلية واجب في نظام الكل فيكون غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات على ما اشير الى بعض منها في الكتب الطبية علم علما يقينا ان الامور الطبيعية تنساق في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم أفحسبتم انما خلقناكم عبثا ومع ذلك فلا ننكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجد بضرورة المادة ويحتاج اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها عكر الدم وثفله ولا بد من حدوثها عند الهضم الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لتدخل في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام وليتغذى الطحال وغير ذلك او يلزم الغاية ولا تكون مقصودة بوجه كتشعر الابط والعانة وذلك كسقوط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم في الارادية وهذا كله كان كلاما في اختصاص هي الطبيعيين في امر البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون شيء منها بلا سبب ولا تكون ايضا بسبب غير الاسباب المذكورة من البخت والاتفاق لكن ما لا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه انما كانت دائمة او اكثرية بالقياس الى سببها الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر الى تلك الامور والا لم يكن غير متوقعة بل نقول ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان مؤديا لكن على القلة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها

وإذ ليس موجباً لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم إليه حتى يصير بتلك الضميمة موجباً لها
إذ سبيله في الفلسفة الأولى أن الشيء ما لم يجب لم يوجد فإذا قيست تلك الأمور إلى مجموع
ذلك السبب والضميمة لم يقل إنها بالاتفاق لأنها ليست غير متوقعة بالنسبة إليه وإنما ذلك
إذا قيس إليه دون تلك الضميمة فكل ما يقال إنه صادر بالاتفاق يكون له إليه سبب حقيقي فإذا
قيس إليه لم يكن اتفاقياً فالعثور على الكنز إذا نسب إلى حفر الأرض لبناء البيت مثلاً كان بالاتفاق
لأنه ليس بالقياس إليه متوقعاً لا دائماً ولا أكثرياً والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤدياً إليه في الجملة
وإن نسب إلى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعاً بل واجباً بالقياس
إليه ولم يكن الحفر المذكور سبباً اتفاقياً بل موجباً ومن أحاط علماً بمجاري الأسباب
كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده أمر اتفاقي من جهة ملاحظة إلى الكل بل كان
واجباً عن سببه ثم البخت كأنه أخص من الاتفاق فإنه إنما يقال حقيقة لما يؤدي إلى
شيء يعتد به ومبدؤه إرادة من مختار من الناطقين فسعادة البخت أن يؤدي إلى غاية
محمودة وشقاوته أن يؤدي إلى غاية مذمومة فإن استعمل البخت السعيد والشقي في غير الناطقين
كان مجازاً وما لا يكون سبباً أصلاً ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول أسباب
مسعدة أو مشقية فيستشعر من حضوره عوداً ويعتقد من السعادة والشقاوة يقال
له الميمون أو المشؤوم وأما ما مبدؤه طبيعة أو إرادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه قلت

الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين أشد العلل استحقاقاً في هذا
العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم إنما هو بذكر العلل كلها إلا أن تضمن السؤال بعضها فيقتصر على البقية
لكن قد يكتفى بالبعض وإذا تضمن السؤال الفاعل فقط يجاب بالغاية فإنها علة لفاعلية الفاعل
لا بالصورة إذ السؤال كأنه طلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها لم

٣٧

الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة مع الاستعداد يكفي في الامور الطبعية دون الارادية فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة الفاعل والاستعداد الاصل ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل من الاستعداد القريب انما يكون بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد مركب من مادة ثانية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزءا الجسم المادة والصورة لكن اكثر ما يفيده المادة العلم من حيث القوة والصورة العلم من حيث الفعل وما افسد راي من اهمل امر المادة فان الصورة الطبعية لا تتصور الا في المادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نوعيا تها اقول لما كان وجود الامور الطبعية منوطا بالعلل فانه اذا سئل عنها بلم فالجواب الحقيقي ان يذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت محذوفة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون بعضها متضمنة في السؤال فانما يوتى في الجواب بالبقية بأسرها لكن قد يكتفى بالبعض كما قد تقام العلة الغير الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له علية لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال لكي ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل او كالمشير في الامور الارادية كان يقال لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية او كالباعث المتقدم كان يقال لانه غصب حقه فان ذلك يحقق الحاجة الى الانتقام فكل ذلك له تحقق

من العلية بصورة الاختيار التي ينبعث منه الفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذ السؤال
كانه تطلب سبب صدورها عن الفاعل تصريحا كما اذا كان السؤال عن الصورة ودلالة
كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يعني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او
مظنون الخيرية لانها مطلوبا بالغيرة او مظنون المنفعة فيجوز ان يكتفى بذكرها لا من حيث
انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة
وهي من هذه الجهة غاية فيعود الى الغاية وذكر المادة حيث تعرض في السؤال للفاعل
غير كاف فاذا قيل لم تحجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب
واما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبعية وذلك لانه يكفي في تكونها
ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض في السؤال للفاعل كفى في الجواب
استعداد المادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل
وتصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها بكليتها
واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء او
بالمادة مضافة الى الفاعل نحو ان يقال لان امزاج بدنه قوالطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السؤال الصورة
يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم تتكون البحار فيقال لتكون عنه مطر او لتلطيف
الحرارة وقلبها بخارا من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعد المائية
من اجزاء آخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد
والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة
من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة
ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسأل عنه بلم بل انما يسأل عن الاستعداد

بمعنى التهيؤ بما كان او متقاربا له في الجملة وانما يكون التهيؤ للصورة اللاحقة للهيولى فرتبها
الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب بالغاية كما اذا سئل لم كان
بدن الانسان قابلا للموت فيقال لتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وبالفاعل للصورة
التي بها حصل الاستعداد فانه فاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كما اذا سئل لم كانت
المرآة قابلة للتشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السؤال عن
استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد
ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كما اذا سئل لم كان القدح قابلا للصدع
فيقال لانه من الزجاج او سئل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من
الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كما اذا سئل لم صارت هذه الحديدة
لا قابلة للتشبح فيقال لانها مرآة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدءان
الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان كلا منهما من المبادي كان يسبق تعينه
فيهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن اللواحق الذاتية
لكن اكثر ما يفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في ذواته ووجوده في نفسه وفي لواحقه
الذاتية واكثر ما يفيده الصورة العلم به من حيث الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها
في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين
اهملوا امر المادة قائلين بان المقصود بالذات انما الصورة واما المادة فانما قصدت
لتظهر فيها الصورة بآثارها فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة
وكان الفحص عنها شغلا بما لا يعني وهذا رأي فاسد فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في
محل ثم انها ليست تصلح ان تحل في اي مادة كانت بل انما يحكم في بادي الرأي

باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما لا تحوج

النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض ليست كالصورة التعليمية فانها لا تحوج

تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو دان حكم بانه لا بد لها من موضوع فلا يوجب خصوصها

بمادة مخصوصة فالنظر في صورة الطبيعية يحوج الى لحاظ المادة واذا كانت ماهيات

النوعيات مفتقرة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك من حالها لم يستكمل العلم

بها وكيف يتحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست

مثل الهندسة والحساب تعليمية محضة بل لها مناسبة مع الطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن

المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبيعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبيعي من حيث

ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخل تحت موضوع الطبيعي

لكن الطبيعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما له كم وعوارضه

وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي

برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة

المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك

والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذيات والآثار

هؤلاء قوم منهم الطبيعيين اعطلوا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة بالذات

غنا بعد الاعراض اللاحقة هي غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في

ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد مثلا انما قصده تحصيل الحديد

لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور كالسيف ويشبهان تكون المادة التي قصر عليها الامر

نظرهم هي الحقيقة المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون جدا

فهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم نقف على خصائص الامور الطبيعية
وانوعياتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد قنعوا
من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباته انما هو
من جهة الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اين السبيل الى اثباته وان ارادوا المصورة فلم
يخرجوا عما راموا الخروج عنه من لحاظ الصورة وقد اشبهوا في ذلك فاسدا فان الحديد ليس موضوعا
لصناعة المستنبط بل هو غاية في صناعته وموضوعه الاجسام المعدنية التي تشتغل بحفرها و
تذويبها وفعله هو صورة صناعية فصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما
يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير بافادة الشيخ
في تقصيهم وكذلك ان نقضهم لسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها
سببا للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى
لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل
الى نيل الغرض اذ الهيولى لا يبصر افقها بل تتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية
لم يمكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منها موضوعا
لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى لو امكن لهم ذلك وان راموا رفضها
من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على السبيل قلت

المقالة الثانية في اللواحق العامة للاجسام وفيها ابواب الباب الاول

في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان الفصل

الاول في عدم تناهي الاجسام بالتجدد وحدودها في الانقسام وتبيين فيه
اتصال الجسم المفرد وابطال الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتألف

غير المتألف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس والمتألف في الحجم من اجزاء بالفعل فالتي
متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متجزية
بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاق في تلك الجهة لم يحصل التأليف ولا حجم فيها ولا
يحصل جسم ان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل فلا يحصل حجم اولا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت
غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو حاضر
وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها وستنجلي لك ذلك ثم كما امتنع
التألف في الحجم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه اليها لما ذكرنا فلا تقف القسمة الى حد
لا يمكن بعده ويذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية
وامكان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ثم لا نظن
انه يلزم ان لا يلحق السريع البطيء بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها
ولا يقطع نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتأتى في زمان متناه اذ يدفع ان
ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية
كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل
بالفعل بالمرة من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية وهو يتقدم مع
ما عرفنا ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تأليف متناهية
منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم
يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك
فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت
ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة

٤٣

والزمان المنطبق على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام ثم ان ليس المسافة وما ينطبق
عليها جزء اول **اقول** واعلم ان اتصال الجسم المفرد يبنى على عدم تالفه في الجسم من
الاجزاء بل كما سلف ان لا يكون فرق بينهما في المؤدى ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد
لم يثبت فيه هناك التالف في الجسم الا من جزء لا يتجزى اما في الجهات او في بعضها او يتجزى
في الجهات يكون حسبها لا محالة فلا يكون المركب منه مفردا فاذا ابطل التالف منه من اجزاء
لا يتجزى ثبت اتصاله به ابطل الاجزاء التي لا يتجزى في التجزي حقيقة انما يكون بجزء حقيقة اذا كان
منه التاليف نعم بالاطلاق ايضا على ما يمكن اليه التحليل فيتجه انما يبطل اذا ابطل تحليل الجسم
اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا ابطل التالف منها وتحليل اليها بطلت
الاجزاء التي لا يتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تاليفية كانت او تحليلية لانها ما اردناه
بطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متجز بالذات لا يمكن قسمته بنحو اصلا سواء كان
عدم امكان تجزئته في الجهات كلها او بعضها فسيأتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان
القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا يتجزى
ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا
هو الذي ترجمنا الفصل به وصالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان
لم يكن يجب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة بقوة الكنه لازم له حتى يرسم المتصل
بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم
الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته الى حد يلزمه كون تلك الاقسام
الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول
بتالف الجسم من اجزاء لا يتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستانف مع بطلانه

بما مر هذا اجمال ما ذكره في هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان استصعب الكيف
يطلب اثباته له بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي الباحث من عوارض الجسم من حيث الحركة
والسكون او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما تصور الجسم
من حد الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يعرفونه بالطويل العريض العميق
ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يعرفه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين
وحينئذ جاز ان يطلب اثباته له بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر في ان الجسم
متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة
فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقته فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه
متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فهذا ايضا
من الفلسفة الاولى فان الاتصال ان امكن ان يعرض عارضا للجسم من جهة ما هو متصور
الاتصال او التالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون
او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الاثر بما يشتمل عليه من جهة الحركة وبما يتعلق
بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فانما هو
نظر في تجوهر الجسم او تحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او الا تالف وان فهم
التالف من الاجزاء وان لم يكن اختلاف في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن بلا حظ التحقيق
جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وانهم
ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى
يتقرر الامر في تجوهره ومن هنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون
الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة

هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الإلهي و ما يقال من ان عدم التألف من عوارض الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاسد وعليه انه ان اخذ عدم التألف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركيبه منها هذا ويمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال او التألف من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون التألف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو حذوها والذي يجيء في كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التألف من الاجزاء ونحو ذلك فمن لوازمه و يلتصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في ذلك ليستأنف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطئة له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة واما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفي عليه ههنا كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك اللاتناهي في الصغر كما قد يشعر كلام الشيخ بكون النظر فيه ايضا وكما انه ينظر في الفصل الثاني في التناهي في العظم ولنرجع الى التفصيل بما في المتن فنقول من راس لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من الاجسام ليس بينها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا يتأتى دعوى اتصال الجسم عموما من احد ثم لا انحصار في امكان ان يتركب جسم ولو تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط ما لا

ألا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى وذلك كان تركب من جزئين من الارض متماسين من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعي اتصال الجسم البسيط ايضا على العموم بل اما ان يدعي اتصال الجسم البسيط الفلكية والعنصرية في الجملة ويرجح بين احد القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ذي مقراطيس واما ان يدعي اتصال الجسم المفرد اعني ما لا يكون مولفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم ذلك رأي اولئك ولذلك لم يتعرض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لا ان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم دركه المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومولفا في الحجم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الحجم لان الاتصال لا ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الحجم كالهيولى والصورة فاما ان يكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهما فيكون اجساما وهو باطل لان المولف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه واما ان لا يكون متجزية نحو من انحاء القسمة لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فقط فيكون سطوحا او جهتين فقط فيكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فيكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين من اهل الهند وغيرهم من الاوائل من اليونانيين والاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها وح لا يحصل منها لا طول ولا حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالتداخل بعضها في بعض وتحيز في الحيز فلا يحصل منها حجم ولا بالاسر بل يكون شيء منه مشغولا بالملاقاة وشيء منه فارغا فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف

٤٨

فاللازم من ملاقات الجزئين لا بالاسر ثبوت الطرفين لكل لا جزئين لانا نقول ان كانت الاشارة الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا عنها والا كان تحلل الطرفين المتمايزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وفاقا بالآن المفروض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفيما ذكرناه كفاية وللقائلين بتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جليها وابينها واقواها شبهتهم ما الى يعين بتقرير ستيون الاكبر وطالما افتخصم به المتشككون منهم الامام الرازي وبيانها لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان راسا وتقريره الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيها وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخيرين لان الماضي ما كان حاضرا وقد زال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان الموجود من الزمان هو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة على الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها اجزاء كذلك من المسافة فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتألف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة وظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الادلة المذكورة النافية لتألف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان قيل ما يلزم منه تتالي النقاط وما ذكرتم من وجوب قسمة الجزئين عند تماسهما لا بالاسر جار فيه فما هو جوابكم فهو جوابنا بداو يجيء حل الشبهة في اول فصول

فهو ان اثبات الحركة وحصولها فيه ان يبدأ بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غير منقسم
اصلا والزمان كما سيأتي متصل لم متصل كما عرفت لا ينقسم الى الا منقسم اصلا بل الآن طرف للزمان
وفصل مشترك بين اجزائه الكائن باعتبار القطاع او قسمته وهو ليس بان يقطع لا انقسام الا بحسب الفرض والوهم
فليس هناك آن بالفعل الا بتعين او فرض انقسامه الى قسمين كالماضي والمستقبل الفرض بان يكون مبدأ لما
ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن ان يفرض كل جزء منه اذا نا فرض الفرض عند الانقسام
او الانقطاع عند عدم الحركة الاول فيكون لا حد له زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان والحركة القطعية
المستمرة وان لم يكونا موجودين بالفعل فلا يقال بالفعل في الخارج لكن لهما نحو الوجود الذي لاجزاء المقادير
التحليلية المتصل الوجود بالفعل لا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل المادي
من الزمان موجود ان لك النحو من الوجود ان يكون وجودهما في الزمان والآن والحركة الماضية موجودة في الماضي
والمستقبلة منها في المستقبل منه واما قول القائل الماضي كان حاضرا فعدم والمستقبل سيوجد ثم يعدم
فباطل عند ارادة الآن الحاضر ان يدخل الزمان القليل الذي يعتقد الآن الحاضر منه ... فلا يلزم
عدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا تماما بالحقيقة كما يمتنع بالاتصال في الجسم من اجزائه الا تتميز
في الجهات كلها او بعضها لشيء من انحاء القسمة الممتنع للتحليل اليها في الجسم لما ذكر في امتناع
التالف منها الاجزاء التحليلية الجسمية يجب بالضرورة ان تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل
يحصل منها الجسم فيجب ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل فح يلزم الانقسام واذا
ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل
للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن وجوده لا كما ظن محمد بن ... الرازي
ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل الانقسامات غير متناهية
بل متناهية ... الاجسام من اجزاء لا تتجزى القائلون بقبولها العدم ...

لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين
المذهبين اعني وجوب تناهي القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء
موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاول ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات
غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول
بوجود الانقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل لا بامكان خروج الانقسام اليهما من القوة
الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم
والصغر من الجبل بجريان التطبيق بل نقول ان انقسامها لا تقف الى حد ولا يلزم من
ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر
كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه و
ان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية
او الكسرية في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الحجم بل لعدم مساعدة الالات
مثلا وربما قرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشيه اديم الارض من اقسام
الخردلة اذ يمكن تسطيحها الى صفائح غير متناهية تغشي وجه الارض بل تفضل عليها والجواب
لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الالات وتميز الحس بين اقسام القسمة
ممنوع وبالنظر الى طباع الحجم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبين الى قال الشيخ
ولئن سلم لهم وجود الجزء مع ذلك فليسلم ان الخردلة تنقسم الى اجزائها التي لا تتجزى في صغرها
بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشي الارض كلها لو بسطت عليها واحدة
بعد واحدة فما كان يدريهم ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما تبلغ كثرته الى ان تغشي بها صفحة الارض عشر مرات فتقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك

بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم الى جزء لا يتجزى ذاته لتغشي الارض غير التحجي بما اخترعه القول بان لا يمتنع فانه غير موثوق به فالذي لا يكون محل الاستحالة مع فرض تناهي الانقسام فكيف يبين باستحالته استحالة لا تناهي الانقسامات الممكنة انه لو كان الجسم منقسما الى لا نهاية وجب ان لا يحصل سريع بطيئا بل ولا بطيئا في مكان اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلك النصف وهلم جرا الى لا تناهي انصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم بالفعل ما لم يتجز فليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرضت القسمة ولا يمكن خروج تلك الانقسامات الغير المتناهية التي بحسبها الممكن بالقوة الى الفعل حتى يلزم ان تكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع في زمان متناه واما الاتصاف بالقسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه عدم امكان قطع المسافة في زمان متناه لما انه لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة في كل منها متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء لا تقف قسمته على حد لا يمكن بعده واذا فرض قسمة في واحد منها فبازاء قسمة يفرض انقسام في الباقيين اعلم ان بعض الناس كانكسا فراطيس فيغورس من الاوائل بل من الحكماء المتاخرين لما وقفوا على الدلائل الدالة على نفي الجزء ولم يقدروا على التشكيك فيها او عدم ايرادها فامنوا بان الجسم قابل للقسمة الى لا نهاية لكنهم لم يميزوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما تردد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او مؤلفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل في المركب وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية لما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالاجزاء الموجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية في الجسم قابلة للقسمة هربوا من القول باجزاء لا تتجزى ثم لزمهم القول بها غير متناهية بالكمية فارتضوا من الحوض بالوقوع في البحر ورجعوا الى القول باجزاء لا تتجزى كما هو مذهب اصحاب الجزء على ما قيل من سواهم الا ان الاجسام مركبة من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية عندهم وبين جمع لا يتناهى

بسبب تسلسل في الاقدام من كونه في المحاذين اما في الافقية فان اصحاب الجزء اوردوا على بطلان الشق
سريع القطع فيجب ان يلحق البطيء السريع فالتجأ فهو ترس من بطلانه الى الطفرة وهي ان الجسم
قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها من غير ان يمر بما بينها وكلم ملاق ولم يحاذ ما في الوسط واما
في المحاذين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على بطلانه بانه يجب ان لا يقطع قدره من قطع نمل لتسيير
عليها التجاذبين فهو ترس من بطلانه والطبيعة الى القول بالطفرة واوردوا ولذلك
مثالا من قرا ان الدائرة القريبة من طرف الرحى والدائرة والاخرى القريبة من
المركز وذكروا انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط لقطعا
معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل بالمحيط فبقي ان
الذي في الوسط يتحرك ويقطع طرفاته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ليطفر اكثر حتى يحصل في
اكثر من بعد الذي في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة لزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان
تكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي على الوسط اكثر سكنات
سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط اكثر سكون والى ان يحكموا
بان الرحى تتفكك عند حركة بعض اجزائها عن بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدها
ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك وتبطل مذهب
ما هو في البطلان لان الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان اخليت كلا او بعضا لم يحصل
حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء
لا تتجزى فيهم ما يجب التقسيمة المقدارية في الجسم لا الى نهاية مع توهمهم انها تؤدي الى اجزاء بالفعل ولا
في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون لها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هو
لا اهم فيتبع الانظام ان لم يشتمل بل ما تشمد لكن من تاليف متناهية منها حصول حجم في

في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بان يوضع جزءان فيحصل الطول وآخران على جنب ذلك فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختاره بان يوضع جزءان ويجنب احدهما ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رأيهم لا رأيهم بالكلية فاذا اردنا ابطال رأيهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعا والاجسام التي اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي ايضا متناهية في الحجم بالحس والبرهان على تناهي الابعاد والاحجام في ان الحجم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازديادها وينقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد عادا للكل فلو كانت غير متناهية العدد ضرورة عد الواحد كل ما يتالف عن الآحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام الغير المتناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنهما نسبة متناه الى متناه لتناهي الحجمين هف والاحسن ان يقال ان المراد انه اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم ايضا الى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناهي الحجم لكن الاجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية فبطل رأيهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق ذهابهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما وقفت في الاجسام من اتصالها وامتناع تالفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وقبولها القسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء فيها بالفعل ان في الجسم الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الاجسام

فيما ذكر من الاحكام وتبيّن من ذلك ان ليس لشيء من المسافة والحركة وزمانها جزء اول الّا بحسب الفرض الاقلّ ما يفرض ولا يمكن فرض منتهية الى جزئين متقدم ومتأخر ويكون جزءه المتقدم اولى منه بالاولية وهكذا الى لا نهاية وسيأتيك ما يعرض من الشبهة في اتصال الحركة والزمان وحلّها قلت

الفصل الثاني في استحالة اللاتناهي في العظم والتمادي

في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون كل جسم مقدار وعدد ذا مجتمع الاحاد متسق النظام متناهيا بالفعل والا فليفرض آب بعدا او عددا ذا مجتمع الاحاد ذو مرتبة غير متناه بالفعل في جهة ب ونفرز منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب على آب او بالمساوية آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى تساوى الجزء والكل وان انقطع ج ب دون آب يكون متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ولا يجري البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق اذ تطبيق جزء على آخر لا يتم تطبيق الباقي على الكل واما تجشّم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلي الاجمالي لا يظهر به الانقطاع بل مجرد التفاوت وايضا لنفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في جهتين يتحرك من طرف د الذي بازاء الجهة التي يلي آ ب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسامتة لكن لا يتأتى حدوثها مع غير المتناهي لانما قالوا من انه لا بد يحدث وثبتها اوّل نقطة تكون معها وكل ما تفرض في غير المتناهي اول نقطة المسافة فهي مسبوقة باخرى كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل لما اول من انها لو حدثت لكانت في اي آن تفرض مع نقطة ولا يتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة على ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي لا يتأتى ذلك في الزمان المتناهي بل يختص بابطال اللاتناهي البعد مطلقا وليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث لا يزال الانفراج بينهما يزداد

٥٤

۵۵

بزيادة الاستعداد فلو بلغ الاستعداد الى نهاية بالفعل كان الانفراج ا ب ك مع انحصاره بين الخطين
وخروج الاستعداد عن التناهي بالفعل ودون الانفراج المتزايد سعة غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج
كثلثي قائمة وازيد حتى يكون الانفراج بقدر الاستعداد وازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال اللاتناهي
الابعاد فيما فوق جهة **اقول** البحث ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما
هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد
او القوة فليس الكلام فيها الا انها بهذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين يتناول تلك على ما صرح بذلك
في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون للشيء ذا كم اي لا يوجد له
ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل
ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض فيكون اذا عد بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة
بل المعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا تكون
له في شخصه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد
البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات
المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة المتسقة اي المترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف
المنصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين
المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول برهان التطبيق وبيانه
انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاجزاء مترتبها متناهيا فليكن ا ب بعدا كان او عددا
ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه ا ج جزءا محدودا فاذا فرض
تطبيق ج ب الجزء على ا ب بحيث ينطبق ج على ا فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى بل تساويا لكل الجزء
والا انقطع ج ب دون ا ب فيكون ج ب متناهيا ولا يزيد عليه ا ب الا با ج المتناهي فيكون ا ب

موصوف ١٢ صفة ١٢

استنا هيا هف وكذا لو فرض التطبيق بيسامي ج ب على آب يظهر التخلف ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق
الا ما يتبادر منه ويعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذات في الخارج او الوهم بين
متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او بالفرض
واقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين مثله من الآخر ثم انما يظهر التخلف بينهما
بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة اذا تأتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل
يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين مشخصين من المقادير والاعداد المادية
المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ بحيث
ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة
العقل اجمالا جزئيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها
وان لم يتيسر ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير
لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم مشخص فله حيز معين ووضع مباين به في الاشارة
سائر الاجسام من غير ان يحضر الجسم المشخص بشخصه صورة في العقل الا بكون المفهوم الكلي المرتسم في العقل
من الجسم صادقا عليه فلو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه
فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فرد المفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج
والذهن معا وان كان تصور مفهوم غير المتناهي اذ لو استحال الصفة استحال الحكم باستحالته بل انما ينهض البرهان على ان
اللاتناهي في الاعداد المتسقة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيهما بامكان التطبيق الخارجي في زمان
متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان كذا في المجتمعة الغير المتسقة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ
على المبدأ والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان [illegible] في الاعداد فرع
الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى بتطبيق المبدأ يتحقق

الزيادة فيما لم يتساق الى الجملة الاخرى واما بالاتساق له فهناك يتحقق الحكم بالتفاوت والتفاضل
لا يوجب الانقطاع اذ لا يتميز الوسط هناك عن الطرف الا بهم الا اذا تحقق تطبيق جزء بجزء
فيقع في التطبيق ترتب ولا يتأتى في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهي مطلقا
في الخارج لجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة
في الذهن فيجوز ان لا يرتسم منها في الذهن في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج
غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا
وذلك لانه ان اريد به التطبيق التفصيلي الخارجي او الوهمي فلا نسلم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في
زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد به حكم العقل بان في الجملة الزائدة
بازاء كل من الناقصة فزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو لزم منه الانقطاع لكفى في تمشية اقامة
البراهين كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد تفطن ان
اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في اسباب الزمان
والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في علم المبدأ
والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان المراد من التطبيق بين
المتصلات الغير القارة في نفس حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان
بحسب الخارج فمن المحالات التي لا تصلح ان يبتنى عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان بملاحظة الذهن
فانما يأتي فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون
ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري لتناقض البرهان على
تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يخالف قوانين الملة وحاول التفصي
عن ذلك بعض من تأخر من المتأخرين بان الجملة السابقة على الآن لا تنافي الزمان في جانب الازل توجب كون

غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل وحيث البرهان اما اللاتناهي في جانب
الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد الا ويستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة
الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية فالخارج الى الفعل الحاضر
عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة ونقيضه هو ان التناهي بالفعل على
سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود في وعاء الدهر والحضور
عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة
دهرية وكذا حضوره عند الباري تعالى وثانيا بان الموجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما
كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد
وليس فيها باعتبار الاول تعاقب وترتب وانما ذلك باعتبار الثاني فالمستقبل من الزمانيات
ان اخذ بالاعتبار الاول اختير انه غير متناه لم ينتقض البرهان على استحالته لانه وان تحقق فيه الاجتماع
لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اختير انه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يتعداها لحكم التناهي
انما يجري فيما دخل الوجود بالفعل في افق التغير والتعاقب لو كان لا محالة على التدريج فالماضي
والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية بهذا الحصول كلاهما في الافق المبين لكن لا
في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار وتساوي
في ذلك الماضي والمستقبل ولا يتصور فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازلية
الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل وهذا انما هو نفسه انتهاض البرهان في
الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذ قد اعرفت بهما فحينئذ ينهض البرهان بهذا الاعتبار
في المستقبل لقيدا ان الترتب الاخذ في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في البيد
اعتبار ينتقض به البرهان على استحالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل وفيه للكلام مباحث

احتمله هذا وهو كما ترى وهو بعيد من تحقيق التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات

ولهذا تمسك به في ابطال التسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تشويشات المتأخرين تنبه لها

وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فقد ذكرنا سابقا نقلا عن الشيخ

فقلده ودون هؤلاء فانه مع تصريحه ههنا ان البرهان التطبيق وتصريحه عليه كما نص على عدم تناول البرهان

للامور الغير الطبيعية كان في ذلك حكما منه على ان هذا البرهان كبعض ما تناوله لذلك الامور فالحكم بسقوطها في الحول

من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان الزام الفلاسفة تحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من

الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتبها

حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فلنفرض

خط ا ب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين وليكن منتصف قطر من كرة

مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي بازاء جهة ب الى جهة ا

مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا لا ب الغير المتناهي بحيث يتقاطعا

على نقطة ولو بعد الاخراج بعدما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة ويكون لامحالة في آن

حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في

الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة عليها لامحالة تكون بزاوية يجاوره معها

والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية فيكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك

الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف ويرد عليه انه لم

وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى تكون المسامتة فيه على النقطة غير مسبوقة بالمسامتة

على نقطة اخرى ليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة

ان الآن لا ينقسم ان يتعين طرفاها كذلك للمسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد التفصيل فعليك بالحواشي

٥٩

في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن تجدده بالنظر الى نفس ماهيته
كالآنات او كان لكن لم يتحقق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عقيبه (?) تكرار
الحركة والا لانقطعت الحركة وكمماسة الخط المفروض حركته بها للنقطة فقد (?) من الخط الا انها
لا تبقى زمانا ما دامت الحركة فكل من الآن والموافاة والمماسة المذكورة وان لم يكن من
الموجودات بالفعل بل من الانتزاعيات لكن ذلك لا يضر بالتمثيل او يبقى زمانا بعد الحدوث في آن كالصور
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمماسة الخط للنقطة بعد انقطاع الحركة عند مماستها بها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه الانصرام كالزمان و
ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها
سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن من الآنات
طرفيه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور تحديده لان يوجد
فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة
والصوت او على وجه التصرم وانقضى بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا (?) الجزء اللاحق
مع السابق فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين
ينطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له
اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة
على سبيل التدريج بل يكون الوجود في زمان متقطع من جهة البداية غير انطباق عليه فلا يكون
موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه في كل آن جزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط
وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من كل حد
انطباقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا بقدر معين من مطلق الزاوية وكمماسة الخط المفروض

حركة فيها الحد لا آخر لانه قد قلنا فيه هذه المسامتة هي التي كلامنا فيها ولا يكون لهذا ايضا اول آن

الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان

فكان قبل ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون اولا لذلك الآن

يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض فبعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن

زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن

هو اولى من هذا بان يكون اول هذا سهل ما يهمنا في هذا المقام ولنتمم الكلام فنقول كما تختلف

الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره فاما الامور التي لا يكون لوجودها

امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها متقدما وآخر متأخرا فلا اول لها

ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولكن لك ان تقول اولها هو آخرها ان اريد

بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق به واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها

وفناؤها تدريجيا على سبيل التصرم او لا كالحلية او لا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان بنهاية وما

ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر

آن واما ما عدا ذلك فانه ان كان آني الحدوث فيها فلا يكون له آخر آن الوجود كما تصور فانها تفسد في

آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا يتصل به زمان

حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وان لم

... فيما سيأتيه الخط للخط الزائلة بالاخره ابدا فانه الاظلم آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة

المسامتة ... انتهى الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده وفناؤه

كالآن والآنيات والصورة لا يكون له آخر آن العدم السابق وما يكون وجوده وفناؤه سواء كان

تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا ودفعيا او لا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كالمسامتة

الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده
بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقطع معين من الزاوية الحادثة
بالحركة فللسابق من حدوثه راسا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا منتهى الكلام
في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا
يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة
لاستحالة وجود آخر آن الزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة كالحركة
التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه بوافاة
حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعدها يكون لعدمه اللاحق
اول آن وانما آثرنا التفصيل وان افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تنزل والافهام
من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي بهداية ربي الحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة
وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه ودل الموازاة وتحدث
المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت
في آن يفرض مع نقطة من خط الغير المتناهي لا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على
تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج
ولا يتاتى ذلك في زمان متناه فتحقق لك ان القول بانه يلزم ان تكون المسامتة غير متناه في جانب
فلا يكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين آني الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي
زمان غير متناه وانه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ولا تكون على
نقطة الا بالمرور زمان غير متناه بعد الموازاة يكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على نقطة وهذا
البرهان يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا ولا ينهض على ابطاله في الاعداد واما البرهان السلمي

٦٣

وتقريره على ما كان في سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في جهتين فلنفرض خطان غير متناهيين خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين وقد اعترض عليه الشيخ في الشفا بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا بالتلازم بين لا تناهي الامتداد بالفعل وبين لا تناهي الانفراج المتزايد معه كما ان خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد معه عن التناهي غير جائز ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا ارتياب في ان خروج خطين محيطين بزاوية الى لا نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهي في الامتداد اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لا تناهي السطح في الجهتين مع كون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين اعني اوتار الزاوية متناهيا انما يكون السطح كذلك فان صح ذلك في امكان اللازم لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية ههنا فرضت حاصلة بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة يفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع النظام عندها وقد يفرض زاوية الانفراج كثلثي القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد وازيد من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما عرفت الاشارة اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة قلت

الباب الثاني في المكان وفيه فصلان

الفصل الاول في انية المكان وتحقيق ماهيته اما انيته فان من الفطريات ان هناك

بما يسكن الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمى المكان والنقلة تشاهده به ولولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم تختلف
الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان تخيل العامي بمنع وجود
شيء لا في مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة
تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم ينفذ في مكان
فاذا توسعوا اطلقوه على ما يسع الشيء لو مع غيره واذا تضيقوا خصوه بما يختص به وبها بحيث يمنعه
وتبين لك مما علمت من تجويز الانتقال الى انه ما يختص بالجسم من غير دخول فيه او قيام به
اما البعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه واما
جسم الحاوي فمن توسع يسميه من العامية بجعله لغوا في الاحاطة فلا يجعله مكانا حقيقة بهذا المعنى
بل سطحه والاول باطل لان المكان اما فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما بعدا
مجردا موجودا وهو ايضا باطل فيكون متناهيا بالبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه
لا يرجح لحد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لجهة القوة المحوجة الى
المادة فلا يكون مجردا وايضا المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجردا
منع من ان يداخله ابعاد الجسم فلا يكون مكانا له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان
وجوده ولو رفع الجسم فطري ولذا يسموه مضطرا وانه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام
مكان ولكان للطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف
الاجسام ثبتت له تعاقبها وانقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فظنها انها ثابتة يتبدل بها ولا رابطة لها
على فرض الابعاد وايضا انما يدرك العامي من الوجود بعد من الجسم فيحكم ببعد يمنع ... بلا تماس والتزاحم الثاوي فيكون
الوهم لعدم الفة الاجسام المكان الحسباني للمكان فلا يحكم ومنع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون مستبدلا للاين وههنا
كذلك الطير فهو ساكن ان ريد به ما لا يتبدل نسبته الى الامور الساكنة او الذي لو خلي وحاله ترك عليه مكانه

حفظه او ليس ساكناً ايضاً ان اريد به ما يكون في مكان واحد زماناً اقول ههنا مقامان المقام الاول في ماهية المكان اعلم ان الشيء قد يتحقق ويعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته فالمكان يتصور بما يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ما هذا اشارة اليه فنقول لكان ان يكون وجوده قطعياً وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون لكن في التوهم دون الخارج فكان توهمه للاجسام عنده من قبيل توهم الباري تعالى وعند هؤلاء على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك وتشهد على وجوده اولاً النقلة فانها موجودة بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان مما يبقى معها فهي مفارقة المكان وثانياً ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك فوق ولا تحت والتالي باطل بالضرورة وثالثاً انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها بان يتحرك بعضها صاعداً بالطبع الى فوق وبعضها هابطاً الى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب ذلك لكنها مختلفة قطعاً فان نوقش بان النقلة مفارقة لوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وصيرورة الشيء فوق او تحت ايضاً بذلك والمطلوب او المهروب بالحركة الطبيعية ايضاً ذلك فاقول ذلك الوضع الترتيب لكان بحيث يكون الاجسام مشتركة بحيث يكون بعضها محاذياً لكليته او اجسام يكون محاذاته سطح او سطوح ممن وهي يحيط بالجسم احاطة تامة ويسكن فيه وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون الاجسام متباينة ويكون بينها فضاء مقداري يمكن ان يتحرك الجسم ويسكن فيه بحيث يضيق السعة لا المجرد واختراع الوهم فلا يكون لا شيئاً محضاً بل اما موجوداً بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يوجب ههنا ان يكون سطحاً البتة ولا لوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يتحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين تقسيمه والتحرك على ان في ذلك الفضا يجب ان لا يكون مادياً والا كان جسماً وثبت انسجام

الاجسام وحادا الى الاول واذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لا شيئا محضا
وقد لاح بطلانه هنا وقد بلغت قوة امر المكان في ظهوره انتهى الى ان التخيل العامي يبيح وجود شيء
لا في مكان ويحيل بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فللتخيل انطباقه
على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فللشبهة بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام
الثاني في تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض
وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم حين تحركه ينفذ في مكان مع عدم
ما يستقر عليه حينئذ وقد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشيء ولو مع غيره كالبيت والدار حتى
كرة العالم وقد يتضيقون اذا احتاجوا الى تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان جسمين كما لا يكون
جسم في مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره وهذا اخص عن حقيقته ولعلك تيسر بما
علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم اخر يكون شيء كالاختصاص حقيقته الاول انه حاو وذلك
من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث
انه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت
ذلك فهنا احتمالان يتاتى فيهما ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم
وغير الوضعي كالمفارق او الوضعي الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتوائه
على الجسم بالكلية تعين ان يكون وضعيا منقسما الى في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين
كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادي اذ لو قام بمادة الجسم
المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى
لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا بل يجب مساويا
للمتمكن في اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون

قائماً بنفسه لما تعرف في موضعه ولا أن يكون قائماً بذلك الجسم لما مر فيجب أن يكون قائماً بغيره
فذلك الغير إن لم يكن حاوياً لم يحو السطح أيضاً فهو إذن سطح الحاوي ولا يمكن أن يكون هو السطح الظاهر
منه أو الباطن الغير المماس كمقعر حاوي الحاوي فإنه حاوٍ أيضاً وإلا لم يختص فيجب أن يكون
هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا أن ما ذهب إليه قوم من
الأوائل من أنه هيولى لأنها تقبل التعاقب أو صورة لكونها أول حاوٍ محدد أو أنه البسيط لما
ليس بتام محيطاً كان أو محاطاً حتى يكون للجرم الأقصى مكان يتحرك فيه وهو البسيط المحوي بما فيه من سطحه
أنه لا بد وأن يكون لكل جسم مكان وإن حركة الأفلاك أينية فلا بد لها من مكان كله باطل لا حق
إليه إنما الحق ما ادعيناه لأن الاحتمالين لا يقال يحتمل أن يكون مكان الجسم الحاوي للسطح لا بالقول كل
من يخرج ويتداخل قليلاً من المماسة وإن لم يراع بلوغ الخاصية لعلمنا أن سطح الحاوي لنفي
الإحاطة فلا يجوز أن يكون المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما أنه لا يكون الجسم
الأسفل مكاناً بالمعنى الأول أعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلنشتغل في الاحتمالين فنقول إن الأول
كونه بعداً غير مادي مساوياً للجسم في أقطاره باطل وإلا فإما أن يكون فراغاً وهو باطل بين في
الخارج على ما مر إذ الكلام في الأبعاد قد تبين بطلانه وأما أن يكون بعداً مجرداً موجوداً كأنه برزخ بين
المفارق والمادي كما هو رأي جمهور الإشراقيين وهو المشهور من أفلاطون فإن المكان قد يعبر بالبعد
وما مر من أنه هيولى أو أنه صورة وربما يأول ذلك بأنه يسمى البعد المجرد تارة هيولى لقبوله التعاقب
كالهيولى وتارة صورة لتجرده واحتوائه الجسم مثلها وهو أيضاً باطل لوجهين الأول منهما يبطل وجود
المجرد مطلقاً وذلك أنه يجب أن يكون متناهياً ببرهان التناهي فيكون متشكلاً لكنه بذاته لو ارتسم جسم له
حدود فإن طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حداً أو شكلاً معيناً كان كل جزء ما
ولم يكن كل جزء فإذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر إليه تبدل شكله

٦٨

المستلزم لحاجة القوة الموجبة الى المادة على ما ستقف عليه وبالجملة ليس البعد الا صورة جسمية مفتقرة
لها لو امكن تعين المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا
البرهان ههنا لا يكاد يتصور احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا ما والثاني
منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام ممتنعة عن التداخل بالضرورة وامتناعه
عنها ليس للمادة والسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد
والامتداد الا يرى ان الخط والسطح اذ بهما امتداد ان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف
اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد زادا ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف
بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ به امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا
يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية
لا بمجرد تجريده عن المادة وصحة اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد وامتنع من ان يدخله الاجسام
فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه واذا تسمع
البرهان القاضي باستحالته يكاد يوسوس في ترك بانه ان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد
بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في المجرد
فينبغي ان لا تصغي اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف
دون الفصول على اني اقول ان اختلفا بالماهية لكنهما اشتركا في نحو الممسوحية والمساحة
تساويهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا تمسح احدهما بالاخر ويعرف
قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس وتجري بينهما
نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين ولا جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد
احدهما في المساحة على الاخر زادت المساحة واذا نقص نقصت فكما ان المساحة

بعد جزء من مساحة البعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة البعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع البعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان يمتنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى فلعل هذا يقنع المناظر وان لم يفحم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي كما هو راي المعلم الاول والمشائين واعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يزيغ المتعلم او تقلقه لو لم تنبهه على فساده فلنذ كره اولا وننقضه ثانيا قال اصحاب البعد الموجود منهم خاصة ان وجوده ولو رفع الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البداهة فان الناس كلهم يحكمون بان ما بين اطراف الاناء بعد يتعاقب عليه الماء والهواء ويبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما بل هو المكان بهما ح لا يحتاج في اثباته كبرى او يا اوردا لابطاله سفسطة تعارض حكم الفطرة فلا يسكلف الجواب عنه وكانهم من بينها سموه مفطورا اي مفطورا عليه البداهة او اراد وا انه مفطور عليه لانه موهوم لا انا اوانه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان استودوس الشاعر لما اراد ان يجيد في شعره عن ترتيب الخلقة لم يران يتقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله تعالى المكان ثم الارض الواسعة وقالوا كلهم لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم بجسم لذهب الاجسام لا الى نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا كالتبدل السطوح من الحاوي وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان المسافر الملفوف ظاهره بكرباس كناه ان ساح مشارق الارض ومغاربها والجواب عن الاول اعني ما ادعاه

اصحاب الوجه الرابع من قول البداية عليه منع وذلك بل انما هو من اغلاط الوهم لان
الاجسام متحركة والابعاد ثابتة فاذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ابعادها
للوهم تعلقه بها تعاقب الاجسام لتقارنها فيلتبس عليه الامر في الابعاد ولتشابهها فيظن ابعادها بعينها
باقية وكذلك تبقيه لا انقطاع جسم بجسم آخر يجانبه فيه بمكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني
بدون الاول ولا يتنبه الانقطاع بعده بآخر لتشابه الابعاد ويجد البعد متصلا ذاهبا فيظن المكان
فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه انما يدرك العامي من الهواء البعد بين الجسمين
البعد مع فقد الجسم بل عكس كما سيأتي في بحث الخلاء وهو المراد ان لا يكون الا حجم الاجرام
ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا ظهر من عليهم الوهم انما الفت من الاجسام بالمكان فيتوهم
ان كل جسم له مكان بل يتوهم ان كل موجود له مكان فهذا لا يكون زعمه هذا حجة لا يكون ذلك
حجة اليه وبحث الثالث وهو حيث ان الطير منع لزوم تحركه بل يمنع ان الحركة حقيقة هو تبدل
الامكنة على ما ظن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون سببا لاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور
فلا يكون متحركا وسيأتيك زيادة تحقيق لهذا ان شاء الله تعالى واما انه هل يكون ساكنا فان اريد
بالساكن ما لا يتحرك ومن شأنه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة والذي يحفظ
وحاله وتركيب عليه سكانه حفظه كان ساكنا وان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا فليس
بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس يمنع ارتفاعهما على ان بعضهم
ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فيمكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يمتنع ذلك لو
ولذلك لم يفهم من المتحرك غير هذا الا بعدهم تبدل الامكنة عليه بحيث المعنا دون الالفاظ وكذا
عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وبحث الرابع وهو لزوم سكون المسافر انه ان يريد به
ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلنسلم ولا نسلم بطلانه فان الضرورة انما تقتضي بكونه متحركا في

في الخلاء وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم انه يوجد فانه يتحرك في الوضع بالنسبة الى الامور

الخارجية وفي المكان بمعنى اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مقتضيا له كالصعود في المدرة

قلت الفصل الثاني في ابطال الخلاء وتحقيق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز

خلو جسم ذي مكان من الاشياء اما ان يكون الشيء محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة

او يكون بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه حركة على خلاف

ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين وتكون لا محالة في زمان ثم فرض حركة

بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء يكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وفرض ايضا

حركة في ملاء ارق منه يكون نسبة مقدار رقته الى رقة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في

الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمانين متساويان حسب المعاوقة فيلزم

ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فتكون الحركة مع المعاوق مثلها لا معها

ولا احتياج في هذا الى ان يحمل المعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وبعد ... انه لو

تقدير وجود الحركة في الخلاء متساوية لحركة لا في معاوقة الحركة في معاوقة على نسبة الزمانين

واول ما ورد على اصحاب الخلاء في القول بان الخلاء ليس بجسم ليس بجسم في الامكان العالي فيه بعدا

ليس فيه جسم عندهم فانما هناك ابعاد خالية ... بان الاجسام كلها وجد البعد ...

اللامس فمنهم من جبح ومنهم من اصر زاعما ان البعد وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء

للخلاء ... اضطر الى اثباته ... لم يرد حجم الملاء بالاوابة ويلزم تحرك

بتحرك جسم او انما يتحرك الى ... انتقال الملاء ... لا الى مكان هذا والاولى ان

اخر حركة كذلك وايضا يجب ان يكون الملاء ... اذ ... باطن ...

سطح الملاء بحيث لا يتخللها ثالث فانما يتصل بالملاء ما بينهما من الاطراف فيحرك ...

يجب خلو الوسط وتخلل الاول بان الجسم بمادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف اي

يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة

بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولابد لها من زمان فيتحرك فيه الجسم من الطرف الى الوسط

اقول اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من

متفلسفة بغداد جوزوا الخلاء بمعنى مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر من هؤلاء مع اصحاب السطح قاطبة

احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو فلك

السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا

مجردا او قدرا بلا مادة ولو شئت قلت من الرأس بعد ما جرينا على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون

لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم

لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والا كنه تتفاوت في المقدار فلا يكون لا شيئا

محضا بل بعدا مجردا او قدرا بلا مادة او سطحا فننقل الكلام الى حشوه والحجة التي تمسكت

اصحاب الخلاء وتشترك في التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فليفرض فيه حركة

قاطعة لمسافة محدودة بميل معين تكون لا محالة في زمان ثم ليفرض حركة بمثل ذلك الميل

مثل تلك المسافة في ملاء ويكون النسبة زمانها ازيد من زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك

الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة قوامه للمتحرك الى قوام الملاء

الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول لا شك ان الزمان يتفاوت

حسب تفاوت المعاوقة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع

المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال انما لزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض

الخلاء فجاز ان يكون ذلك بعد الحركة فيه لا لنفسه لانا نقول لو لا ان الحجة كما اشرنا اليه

مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانياً انا كما اومأنا اليه يمكن ان نقول خلو المكان
مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد انه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا كلام
معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير
وجوده بل لو وجد المكان الخالي لكانت الحركة فيه اسهل فليتأمل فيه واعترض على الحجة
بان المحال لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل انما لزم مع فرض المعاوقة على نسبة مخصوصة
فجاز ان يكون المحال هو تلك المعاوقة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نحمل تلك المعاوقة على النسبة المذكورة استحقاقاً وجوداً بل نقول ان هذه الحركة
في الخلاء يكون مساوياً بالزمان لحركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة
او فرضنا صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضاً صادقة
وكل حركة في عدم معاوقة فليست مساوية لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة
فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية في الزمان لحركة في معاوقة
ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في
الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول ويمكن تحرير هذا الجواب نحواً آخر بانا لو جعلنا المحال اللازم صدق
حملية هي ان الحركة مع معاوقة ما لا معها يرد عليه ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض
تحقق الخلاء والحركة فيه فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضاً فجاز ان يكون استحالة اللازم
لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل المحال اللازم صدق شرطية
هي انه لو كانت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلانه
ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان

او صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها ان كان
محالا لكن فيما اذا كان المقدم محالا جاز ان يستلزمه المحال فيصدق الشرطية لانا نقول ما ذكرت
وان كان المشغوفون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عميا لكن يجب
ان يعلم ان المستدل باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم
كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم
كل محال واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء
نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة فيتفاوت القدر الزائد
بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملأ
الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملأ الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من
الزيادة الاولى بقدر نقصان مقاومة هذا الملأ عن معاوقة الملأ الاول وهذا الاعتراض
في غاية السقوط لانه ان كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فلنفرض حركة
في ذلك الزمان ويكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما يقبل
القسمة لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضا فيكون
في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزء ما جزء الحركة ايضا فقد وقعت حركة
في اقل من ذلك الزمان فلم يكن مستحقا لنفس الحركة ثم ربما ناقش بان قطع مسافة
معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يجد زمان الحركة بذلك
الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد
الزمان باعتبار مقاومة قوام الملاء للميل ويتفاوت الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في
اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان اذ اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة

في مسافة يمكن ان تقع حركة في تلك المسافة في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول في المكان فكيف تقتضي التراخي فيه لكن لما كانت مفارقة للمكان لا تتمكن من الوصول اليه بدون الحركة اقتضت الحركة في المسافة التي بينهما واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان اي حد يفرض منه تكون الحركة في اقل منه اسرع وهي بالطبيعة اليق وليس للسرعة حد تنتهي اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان تتحدد بها حد من السرعة وان اختلف قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوقات وحينئذ تتحدد حد من السرعة وتتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة تجد من السرعة متعين باعتبار قوة الطبيعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة تتحدد بها زمان منطبق على المسافة محدد وباعتبار المسافة والقوة والمعاوقة فاذا ضعفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تضعف الزمان واذا نصفت القوة مع اتحاد المسافة والمقاومة تنصف السرعة وتضاعف الزمان واذا نصفت المقاومة تضاعف السرعة وتنصف الزمان وبالجملة اذا اختلف اي واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان بحسبه كان الحل انما يتحدد به لا ان قدرا منه يكون بازاء الثابت من محفوظا وقدر آخر بازاء المختلف فيختلف بحسبه فقد لاح انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في القسرية اذا كان لقاسر طبيعة بقي ههنا اشكالان يجب بيانهما وهما انهم يستعملون هذه الحجة في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي في ابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركة في ملائين يكون نسبة معاوق الارق منهما الى معاوقة الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء فيكون الحركة مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي

فى الحركة القسرية وجوب ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد جسم خال من معاوق وميل طبيعي فى مسافة محدودة وثانيا مع معاوقة ميل طبيعي وثالثا يكون نسبة ميله الى ميل الثانى كنسبة زمان الحركة الخالى الى زمان حركة الثانى فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالى وتكون الحركة مع معاوقة كلا معها وقد يرد عليه فى المقام بين ان الحجة انما تنهض على اثبات مطلق المعاوق لا على خصوص شئ من قسميه ولا على كون المعاوق الخارجي ملاء فنقول فى المقام الاول ان فرضت الحركة فى الخلاء بلا معاوق فممنوع جواز ذلك اذ لا بد فى تحديد زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة فى الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة فى مساواة زمان الحركة فى الملاء الارق لزمان الحركة فى الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق فى احدهما خارجي اعنى قوام الملاء وفى الاخرى غيره داخلي او خارجي وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة فى الملاء الارق لزمان الحركة فى الخلاء لان الزمان قد يتعين قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك فيكون هذا القدر محفوظا فى الحركات ويزيد فى الملاء بسببها وبسبب قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فيكون فى الملاء الارق اقل منه فى الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة فى الملاء الارق مساويا لزمان الحركة فى الخلاء لان نسبة زمان الحركة فى الملاء الارق الى زمان الحركة فى الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق فى الحركة فى الملاء الارق الى مجموع المعاوق فى الحركة فى الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق فى الحركة فى الملاء الارق على المعاوق فى الحركة فى الخلاء الى فضل المعاوق فى الحركة فى الملاء الغليظ على المعاوق فى الحركة فى الخلاء حتى يكون زمان الحركة فى الملاء الرقيق كزمان الحركة فى الخلاء ولو كان

لنسبة زمانی حرکتین کنسبة فضل المعاوقین فیهما علی المعاوق فی ثالثها لم ینحصر عدد المعاوقات

فی حد وکلما فرض اشتراک ثلث حرکات فی معاوقات مخصوصة واکتفی فی احدیها

بتلک المعاوقات وفرض فی اخری معاوق زائد علی حد من القوة وفی الثالثة

معاوق ضعیف یکون نسبته الی المعاوق الاول کنسبة زمان الحرکة الاولی الی زمان الحرکة

الثانیة والتقدیر ان نسبة الزمان الی الزمان کنسبة فضل المعاوق الی فضل المعاوق

لزم الخلف وفی المقام الثانی ان الحرکة بلا مقاومة المیل الطبیعی ان فرضت بلا معاوق

اصلا نمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجی کقوام الملاء مثلا فالحرکة مع معاوقة

المیل ان فرضت بلا معاوقة خارجیة فلا استحالة فی مساواة زمان الحرکة مع معاوقة

المیل الطبیعی الاضعف لزمان الحرکة بلا معاوقة المیل فکل منهما مع معاوق لکن المعاوق

فی احدهما داخلی وفی الاخری خارجی وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحرکة مع مقاومة

المیل الاضعف لزمان الحرکة بلا مقاومة میل بمثل ما عرفت اظن ان الحجج اذا استعملت فی ابطال

الخلاء فی الامکنة المتحددة کما بین السماء والارض کانت ان تتم بشهادة البدیهة بانه ان وجد هناک

خلاء وارسل فیه جزء منفصل من الارض تحرک لا محالة الی السفل ولیس هناک معاوق داخلی

البتة لان الطبیعة فی البسیط لا یتصور فیها المعاوق الداخلی والا لکانت هناک قوی

متخالفة او فعلت قوة واحدة امرین متضادین ولا خارجی ایضا لان المعاوق الخارجی

اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غیره والضرورة قاضیة بعدم توقف حرکة ذلک الجزء

من الارض علی معاوق غیر الملاء فلزم ان تکون حرکته بلا معاوق اصلا فلیتأمل فیه واما

اذا استعملت فی ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا یکون فیه حرکة طبیعیة لشئ من

اجزائه بل ارادیة او قسریة راجعة الیها وحینئذ یجوز ان یتحدد الارادة حال الحرکة بحسب

٧٨

والعطوعة بما جوزلكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل يختلف بالشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع تسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قووم فيمنعه الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا تتم الحجة الثانية اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي لان معاوقة الملاء موجودة لاستحالة الخلاء ففيها ما يغني عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة تقتضي مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جائزة دون الثانية هذا ما لاح لي الى الآن ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك امرا وتبيانها ان المعاوق الخارجي والداخلي الذي يجعلونه محددا انما يكسر من قوة الميل او يضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة الماء عن قوة الارض مثلا فيها ما يكسر قوة الميل فان تجردوا ان طبيعة المتحرك والقاسر مع حدمن القوة لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان على اقصر ما يمكن فليكن مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك بل ان الميل الحاصل بذلك المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل انما يقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين وهذا المقام للغموض حقيق بالتامل فيه عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل افول الفرق بينهما ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي زمانه وليس ذلك امرا آخر يقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول عاله او دفع بها فادام القوى على دفعها بالكلية اوجب القسر تبدد قوته وهذا اولى جدا

٧٩

جدا في المعاوق الخارجي لاسيما الملاء فانه ليس تشكيله بل بنفس الميل تجاه المعاوق
بجسميته المعوقة عن مقتضاه من قدر الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة
الميل ويتحدد به ميل ضعيف فجاز ان يذهب الى عدم تجدد الزمان به والله اعلم كما ذكره
الشيخ اول ما خيل الخلاء لاصحابه بكون الهواء وذلك ان الظن العامي هو ان ليس بجسم ولا
جسم فليس بموجود ثم ظنهم في الاجسام الموجودة هو ان تكون مبصرة وبالبصر المحسوس فلما لم يحسوا
الهواء جسما والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن بل ابعاد خالية فاول من اعلم
تنبيههم اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم المس فاظهر لهم بالحس ان الهواء جسم فمن الذين
اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ كان فطنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله
زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء مخالط للخلاء لشبهات اضطرته الى اثباته منها
انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينتقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر والتالي باطل فان
الماء المحبوس يزداد حجمه بالاذابة والرصاص ينتقص حجمه بالانجماد واما اذا كان هناك خلاء صح ذلك
بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملأ ذلك الخلاء اخرى ومنها
انه لولاه لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان فلا يتحرك جسم آخر فلا
يمكن ان ينتقل اليه الملاء الذي فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل الملاء الذي فيه ولا يكون الا
الى مكان هذا والا دار لتوقف انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه
الى مكان هذا وبالعكس فلا يتأتى في ذلك بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالملاء الذي فيه الملاء
ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان يموج العالم كله من المتحرك الصغير بل ان يخلو المكان الذي
خلاه المتحرك بغيره ولا يكون الملاء له ما كان ليا لما انتقل اليه الملاء عرفت بل غيره كذا الكلام
في مكان ذلك الغير فيلزم جرا الى ان يموج العالم كله من حركة المتحرك مثلا وضيا فا لو افرضنا

سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا لمسنا بباطن اصبعنا صفحة ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان ما ملأ الفضاء الذي حصل بينهما كالهواء انما ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الاطراف يكون الوسط خاليا واعلم ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع والانخفاض او للمسامات فيه والاول انما يكون بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض لا على الاستقامة بل على الزاوية ولا بد من الانتهاء الى سطوح صغار مستوية والا لذهبت الزوايا الى غير النهاية وحصول المسامات وان جاز لكن لا بد من ان يحصل بين كل منفذين سطح متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لا نجادل الامام في استواء السطح على ان الشبهة لا تتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يتفرقا وان لم يستويا ولو جاوزناه لم يكد سعيه يرجع الى طائل لجواز ان لا يكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار يتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يمكن ان لا يكون هناك الا سطح واحد منحن فيه تقعيبات وتقعرات بين غير زاوية بحيث لا يماس السطح المستوي او المستدير الا على نقطة او نقاط وتحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم وحده قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انفصال جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد انفراج كما سياتي وحينئذ فالجواب عن الاولى ان الماء يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذي قدام المتحرك فيخلي عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يخلي عن مكانه وتحل الثالثة بان تقاطع السطح انما يكون بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك في

٨١

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللاماسة انما حاصلة بعد المماسة وانكانت
حاصلة في زمان الحركة وكذا في آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية وليس
حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آنا اصلا لكنها انما تحصل
بالحركة وليس لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من زمان الحركة فكانت فيه
اللاماسة فيجوز ان تحرك فيه الجسم الثاني من الطرف الى الوسط فعليك بالتأمل الصادق فانه دقيق

الباب الثالث في الحركة

بالشعرية بجوهرة الحس حيث تشترط عند الماسة في المحسوسات وانكان غنيا عن اداب النظر في اقتناصه مبدان الالفاظ المستعملة بالاطلاق تخلو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا ريم البحث عنه عمد في تعيين المراد الى قول ضابط يفصل المفهوم المجمل وان لم يكن في نفسه اوضح بل مساويا له او كان ذلك الجلي وتجنب عما يشبه الدور تمييز الكلام وتمهيدا لما ان تبنى عليه الاحكام وتقريبا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شيء بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة منها من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة وقد يكون بتدريج وهذا ما نعني بالحركة وانكانت تطلق على كل خروج على خروج الى اين ولولا ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عند درك الزمان والزمان عند درك الحركة لهان علينا ان نقول انها خروج من القوة الى الفعل لا دفعة او في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوي على نحو دور فيسلك مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه وله ان يخرج اليه فكما ان حصوله كمال له كذلك توجهه اليه اول بالنسبة الى ذلك كمال للشيء انما هو من حيث كونه بالقوة في ذلك الشيء في هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو باقية فيه الى غير ما وصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة ظاهر الى حين من الحركة نفسها غير فارغ بعد عن تحصيلها بخلاف

سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان اسم الحركة يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدء والمنتهى بالضرورة قبل الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا على قرار الذات واحتشاد الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حذو ما هو عليه الزمان فلا تكون هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة فيها المتأملة في الحقيقة لها بحسبه وجود بالفعل موجودة في آن وانما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط وهي كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدء وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق عليه بل في كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة الآتية لم يوجد بعد ولا يوجد الشيء قبل وجود اجزائه واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف بواحد منهما ويلزم الواسطة وفي القطع لها بانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة فلا توجدان معا بل احديهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضر هي الموجودة وهي غير متجزئة وكذا ما هو حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزئة وقد وجد بما انه كيف يتأحد حقيقة من امور يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها مستندة الى وحدة الزمان والمتحرك ما دام متحركا كان شطر من حركته مضى وشطر باق فلا يتأحد زمانا هما ونزاح الاول بانها موجودة لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك

الزمان والوجود مطلقاً اعم من الوجود في الآن بذلك يخل الثاني فان الجسم من حيث

وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح

للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة بوحدتها في زمان واحد فان انقسمت كانقسامه

الى ماضية ومستقبلة لم تكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال

بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع فانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل

من الماضية والمستقبلة موجود في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن والخامس اذ ليس هناك

امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك

فيما هو قار الذات موجود في آن او في زمان بالانطباق عليه والسادس فان الانقسام

الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان ولا الحركة وبالجملة

فانما ينهض الادلة على نفي الوجود في آن بالحركة الواحدة المتصلة وتحن انما اثبتنا لها وجودا

كذلك انما ذلك للحركة التوسطية اقول الحركة وما يضاهيها بحيث تتعدد انحاء التحقق

عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات هي وان كانت لجلائها غنية

عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق بالاشتراك او

التجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث

عنها في تعليم الفلسفة قصد في تعيين المراد بها الى قول ضابط اي مطرد ومنعكس يكون فيه

تفصيل للمفهوم المجمل لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد وان لم يكن هذا القول

في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد

لما يبتني عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين

ثبوتها له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا

لكن يُرعى فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مرّ وكالاحتراز عما يشبه الدور
من جهة نقص الحد وهو فيه صريحًا او ضمنًا تمرينًا للمتعلم لصناعة التعريف على انه عسى ان لم يقع
التميز اذا أخلّ بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها
بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن
نقدمه الموضحة في بيانها فنقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة
فلا يكون شيئا موجودا بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضا بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها
ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى وسائر العقول المفارقة ولا يتصور ذلك ههنا الى
ان يصدق به حيث نبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجودا
او متصفا بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم من شأن كل ذي قوة ان يخرج منها الى
الفعل المقابل لها واما ان يمتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون
بالتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة والتحقق الا في نعوتنا لعله بالعبد
انك انت قد تطلق على كل خروج من قوة الى فعل في مقولة وقد يطلق على الخروج الآني ايضا الا وكان يجوز ان يلينا
ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا الا
ان التدريج وقولنا يسيرا يسيرا او يخفي حدهما الزمان والدفعة يوجد فيها الآن والآن يؤخذ
في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك يشتمل على نحو من الدور
فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من جهة لو
تحرك وتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكما ان يحصل له بالفعل كمال له اذ هو برازه من
نحو من القوة وتحمل نحو من الفعلية كذلك التحرك والتدرج اليه اذ هو فعلية بازائها قوة

قوة فربما يكون المتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يصل المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك
وبانه يصل الشيء الى ذلك الكمال له وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي يتحرك
اليه وكمالية هذا للشيء انما هو من حيث كون الشيء بالقوة من وجهين احدهما من جهة كونه بالقوة في
ذلك الكمال الذي يتحرك اليه فلو لم يبق قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه
وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو وان كان
معنى التوسط الذي نشرحه حاصلا له دائما بالفعل لكن نظرا بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا وذو
من جهة الحركة المتصلة التي يستتبعها فانه ما لم يصل الى المنتهى لم يحصل له الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل ا
فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا يتفرع عليها كمالات اخرى تكون هي اول بالنسبة اليها الا شيئا اذا كا
متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل وجه ولا التي هي لما هو بالقوة
من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة او ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالسواد
لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة فهذا الكمال اذا حصل او تحققت
مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع اي الامر الممتد بامتداد المسافة
بالضرورة الصادقة التي بها ما بين المبدأ والمنتهى وبها الوصول الى المنتهى ووجودها في الاعيان
لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة في آن ما البتة بل على التقضي والتصرم
فلا يكون موجودة الا في زمان يشكل من الحركة القطعية والزمان امر واحد متصل في انه منطبق
بحيث اذا جزئ احدهما يجزئ الآخر بحسبه فيكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بازائه من الزمان
ككل آن يفرض في الزمان فانه ليس طرفا للزمان بحسب ما يأتي في الاعيان لا جزءا منه فليس طرفا للحركة
بحسب وجودها في الاعيان لا جزءا منها بل هو حد مشترك بين قسمين مفروضين في الزمان احدهما قبله وما مضى

٨٥

بالنسبة اليه الآخر بعده ومستقبلا كذلك وتنقسم الحركة ايضا الى ماضية ومستقبلة باعتبار
انقسام ظرفها ويكون عروض هذه القبلية والبعدية لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما فيهما من الحركة ثانيا
وبالعرض ولا يكون الزمان والحركة ولا شيء من اجزائهما موجودا في آن اصلا وهذا هو المعنى لكون الزمان و
الحركة غير قارين في الاعيان ثم انهما الوجود القار في الاذهان فقط المعلم الاول والشيخ الرئيس اذ
ينفيان الوجود القائم في الاعيان عن الحركة القطعية يثبتانه لها في الاذهان فقط واما المتأخرون فيثبتان الوجود
الحاصل في الآن عنها في الاعيان كما سنشير اليه فكلاهما والثاني من المعنيين للحركة الذي يجري ان يكون
الاسم واقعا عليه هو التوسط وهو كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة
عن المبدء وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد اذا نعلم قطعا ان
للمتحرك في زمان التحرك في كل آن يفرض في ذلك الزمان حالة لا تكون له في زمان السكون ولا
في الآنات المفروضة فيه وتلك الحالة ليست هي الحركة القطعية لانها لا توجد في شيء من احيانها
في آن بل هي ما ذكرناه وهذه حالة واحدة بسيطة مستمرة ما دام الشيء متحركا وليس فيها تغير اصلا نعم
تتغير حدودها بالعرض لكن يصدق على المتحرك انه متحرك كالانه في حد معين من الوسط والا لم يكن متحركا عند تعينه
بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط ولا شك
ان ههنا حدودا مشخصة موجودة بالفعل واكوانا فيها كذلك في آنات كذلك وان
الكون بين المبدء والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا متشخصا
باحدها فانه لو كان كذلك لزم تتالي الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى
واما اثبات الحركة فيما بين الآنات بل ليس هناك الا كون واحد في زمان واحد متعلق
بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود ولكن على سبيل السيلان بحيث
ان فرض في المسافة اجزاء تختلف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس

ذلك اختلافا فاوجبت تكثر المعنى في نفسه البتة ولا تعدد اوجب اجزاء فيه كما اوجب في الحركة القطعية اذ هو
ليست نسبته هي الى المسافة نسبة انطباقية ولا وجوده في الزمان كذلك بل كما هو بعينه موجود
في مسافة ما وزمان تقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض من تلك
المسافة وذلك الزمان بل في كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض في الزمان فانه وان
لم يمكن في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا
ويوجد شيء معه لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كبيتون وليس هو
برنيتون الاكبر وكال برمانيدس من شبابهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة
المتصلة الواحدة ووجوه الشبهة تنحو نفي وجود الحركة تارة وتنحو نفي اتصالها اخرى وتنحو اثنينيتها
بالذات والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى
فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة
قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انتهت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها في آن
الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من
السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي باطلة
عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم
الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا فان كانت واحدة منهما موجودة تكون الاخرى معدومة
ولا يمكن الاتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجود منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية
زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهف واذا كانت الحاضرة
هي الموجودة بالفعل تكون متجاورة في الوجود ثم اذا زالت هذه تلتها حاضرة اخرى غير منقسمة وكذا

فتركبت الحركة من امور غير متجزية متمايزة في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين

الاول ان الحركة تمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان تتالف حقيقة وحدانية من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام المتحرك بين المبدء والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود الحركة في آن الوصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا في مجموعه واذا انقسما في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان الا تكون تلك الحركة ولا شيء من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف ذلك الزمان فان في آن يفرض في حد امتداده كما يبين بعينه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما ستنكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا

اما الثاني فلما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ولا يلزم من ذلك انتفاء بينهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم تكن واحدة منهما موجودة مطلقا بل في الآن مع الآخر وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف

٨٩

لا يبقى موجودين في زمانين منفصلين لا يكون شيء منهما موجودا في آن ولا في زمان الآخر و
يستوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان
واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما معدوما
في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالها بحال
الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك
حركة حاضرة اي واقعة في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة
تتخلل بين الماضية والمستقبلة وان كانتا موجودتين في الآن فهما موجودتان في الزمان
الماضي والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود في الماضي فاما ان يراد انه موجود في الماضي
بوجه ... فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء او انه يوجد
كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا
في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الماضي ...
لو كان مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالمضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن
وان كان مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس
على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد الوصفين مع التجامع
وجوديهما شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف
بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية الآن ليست بموجودة الآن ومستقبلة
الآن ليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان
في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا
الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل

انما اتصافه بالمضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي والاستقبال بالاضافة اليه ثابت له في نفسه وان لم يكن في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو باعتبار التقدم على ذلك الآن فانما هو في الوجود فيه فالماضي من الزمان موجود في نفسه لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة الى ذلك الآن صادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة وهكذا عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما يستحيل ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدته الزمان ووحدته باشتراطها في وحدته وحدة الزمان عني الحركة بل كل من الزمان والحركة المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى قسمين او اكثر واعلم انه لما كان مرجع هذه التشكيكات واشارتها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة القطعية المتصلة الواحدة حاول المعلم الاول حل ذلك باثبات الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية واقتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس مع اخرابه وانما اوردنا ذلك انا انما نقول بالوجود القائم الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا تنتقض التشكيكات فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة

٩١

ولا منفصلة بل هي غير منقسمة واما الحركة القطعية فلا تثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا
في الآن ومسلكهم انما يبطل الوجود المستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتاخرين
انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان
وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو هجمة المتفلسفة ومذهب الفلاسفة
بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة
التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية
والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية
كما تفطن بذلك قبلي بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل على ذلك
اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في
الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان يستدلون
عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة
عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان تكون هي ايضا موجودة في الاعيان
واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني واما الوجود الذهني
فهما قاران فيه قطعا وان كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك
ناهض في اتصال الوجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان ثم لو
ارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا فيجب الرجوع
في تفكيك عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن حينئذ تندفع
الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان قلت واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك
وفاعل هو المحرك ولا يتحدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا ههنا

لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل لها وليس بفاعل البتة لاستوار الهرب عنه والمطلوب اليه و
كذا الابد من مبدأ ومنتهى بالفعل او بالقوة وتكون منه واليه نسبتا الا ان لا يجتمعا من حيث هما
كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة او ما يجري مجراها تقع هي فيها و
من مان لتقدرها فهي متعلقة بهذه الستة وهي وان لم يعلم فيها صريح النظر الطوع والبرائة
عن شبه التشكيك فهي احرى بان تكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ
يبعد ان تعد النسبة اليها مقولة ومع انها لا تندرج في مقولة وانا نفطن من ان الحركة
في كل مقولة هي من تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال
هو الحركة في تلك المقولة بل من الجواهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر لكن خلف القول
فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا اشتداد السواد اذ لم يبق السواد الاول عند
الاشتداد وقد حدث بعد لم اشتداد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كنقيطة
تخالف تمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع
فضلا عن الفرد والحقيقة من الجنس تبقى مع تبدل الفصول بل لا تبقى هي ولا الحصة من
النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزيد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول مع
زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاكمال
فيها ويتعرض في كل آن بينهما غير ما يتعرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حيثما يتحرك امر
محصل بالفعل هو ما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل ويتعرض له في كل آن يفرض
فرد منه سوى ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغايرا لما يتعرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف
او التشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تتاتى في الجوهر اذ لا بد لها
من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حيثما هو متحرك فرد مما فيه

الحركة والهيولى لا تحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم تكن حركة والا تبدلت
ذات الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق تحصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج
في قوامه الى الاعراض فجاز ان لا يكون له حين التحرك امر يحصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة
ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فان خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة
الا ان الحال في نحو تقلب المني في اطواره حتى يتكون حيوانا ربما توهم ان في الجوهر حركة لكن
للمني تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات في الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا او ينمو
الى ان تخلع عنه صورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما واعضاء
ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات الباقية
كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على نبذة الامر في ذلك وهو ان التدريج
لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن بل لكان له متى فيه الزمان فلا يكون الموضوع له بحسب
له في كل آن يفرض فرد منه لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيه واما الحركة التوسطية فهي وان لم تنطبق
على الزمان لكنها باقية بشخصها في زمان التحرك فلا يكون للمتحرك في كل آن فرد منها لم
يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل
او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطيء من احدهما الى
شديد سريع وبالعكس ففي الصورتين حركة فضعيف اذ التدريج في الاول انما هو في اكتساب الهيئة
التي بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الثاني ففيه الضدين متخلل زمان سكون
عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو في السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما
الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات اخر فان كانت الحركة فيها حقيقية بالذات
كانت فيها بالعرض والا فلا وايضا فانها انما كانت نسبة للجسم الى ما يشمله ويلزمه في الانتقال

فالتبدل انما هو اولا في المكان وانما تتأتى الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في
الاين وكذا في الكيف لكن تفطن قوم ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان تبدل الحال
والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها مستعدا
للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون
دفعة ولا يدرى ماذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظنوا فان الموضوع
للحال والملكة نفسا كان او بدنا وبهما معا يتحد له من جهة ما هو بالقوة كمال وحيث تبدل
الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون النمو والذبول حركتين وتخيل ان الموضوع
طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال
في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او بنقصان
ينقطع كما في النمو والذبول او لا بذلك بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا
ضير في تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين
واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين
على ان حركة الافلاك وضعية ولا اينية ثم **اقول** ههنا مباحث البحث الاول ان الحركة
نسبة امورية وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك
ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدء ومنتهى بهما ما منه وما اليه ومن مسافة
وما يجري عليها متوسطة بين المبدء والمنتهى يتدرج فيها بها هي فيه الحركة ومن مقدار التدريج
هو الزمان ثم القابل مع الفاعل لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما تبين في
الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم
قابل للحركة اي ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس لها على انك الحركة والا كان

٩٥

كل جسم متحركا دائما فاكان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته لا يكون فاعلا فاكان ذلك ممتنعا
لزم ذلك ولو بشرط ثم القابل لكان المدعى ان ذات القابل لا تكون هي العلة الموجبة البتة ولو
بشرط امكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة الحركة بشرط يوجد دائما في بعض فيتحرك
دائما واحيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن لفظة البتة
الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسب الكيفيات
والمقادير والايون والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض وهاربا عن بعض
بل بشرط اخذيته واما المبدء والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل
ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذو
ككل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي تحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف
عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا ينتهي المتحرك
الآن ليستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدء والمنتهى ربما كانا ضدين
كالسواد المحض والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين
الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك الا انه لا بد وان يكونا بحيث لا يجتمعان من جهة انهما مبدء
ومنتهى البتة ولو جاز جمعهما من تلك الجهة امر متوسط لجاز ان يكون الشيء مبدءا ومنتهى لحركة واحدة
كما في حركة الفلك مثلا فنقطتان منها وانهما لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتأخر و
مسافة متوسطة البحث الثاني انها من اية مقولة هي لعل المذهب في ذلك ثلثة الاول
انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها واقع
في مقولة مباينة لمقولة اخرى تنسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف
والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر الصورة منه قار ومنه سيال فالسيال من

كل مقولة هي التحرك في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها القابل
على ما تحتها من الحركات بالتشكيك الكمالي الذي اخذ في رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان تكون
مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب
الثاني فباطل البتة لان محصله ان التحرك في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد
وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد الموضوع في سواده اذ ليس هناك
سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان يكون باقيا
عند الاشتداد اولا فان كان الثاني فالسواد لم يشتد لانه انتفى اذ لا بد للاشتداد من موضوع يبقى
بتمامه معه وان كان الاول لم يكن السواد سيالا الا ان تحمل على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة
ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب فذاتها الخاصة ليس فيها مركبا من السواد الاول
وزيادة مضافة اليه فمثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع
الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول لان الحصة من جنس الشيء تتبدل بتبدل الفصول عليها بل
لا يبقى ايضا ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فان
التزيد فيه وان كانت متصلة بالوهم الى القدر الاول مع زيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متجازة في الوجود
فلا تكون خارجة عن تمام الشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد
ويفرض في كل آن منها فرد غير ما يفرض في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع بالجملة فلا يكون ثم
حينما يتحرك فرد يحصل بالفعل ما يتحرك فيه وقد عرفت ان ما يفرض في كل آن من الآنات المفروضة في
زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدا والمنتهى غير ما يفرض في آن آخر منها فلا يكون
هناك فرد واحد باقيا ما دام التحرك والحاصل لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلا بالفعل
لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم تلك غير متناهية ومحصورة بين المبدا والمنتهى

فيلزم انحصار غير المتناهي بين حاصرين الا ان يكون البعض بالفعل والبعض بالقوة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح فبقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل المحض بل لا بد من المقولة التي فيها الحركة حالة بين القوة المحضة والفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من جنس او نوع او لا كذلك فظهر بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا لا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزم ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة لان اقسام الحركة ليست داخلة في شيء منها وانما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا يكون ذاتية لها فلا يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والمقولات الباقية بالتشكيك لكن الحركة المسماة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف متفاوتة بالتقدم والتاخر في نفس معنى الحركة فليس كون النقلة حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك اذ لا يجوز ان يكون وجود النقلة سببا لكون الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك فالحري ان تكون الحركة حينئذ مثل المشي الاول كيف لا ونحن نقول ان الشيء بالنسبة الى حركة او نسبته اليها وعلى الاول اما ان يكون نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب او يكون نفس حركة ما كالنقلة والاستحالة فوجب ان يدخل في عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان تكون الاستحالة ايضا كذلك على انه يلزم ان يكون احدهما عند والنسبة الى الحركة مقولة واما الحركة نفسها فلا تعد مقولة ولا تدخل تحت مقولة الاضافة

الثالث انها في اية مقولة تقع وفي ايها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقال ذلك فيه قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين القوة المحضة والفعل فلا يكون له ما يحصل بالفعل ما دامت الحركة بل يكون التوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض

فی زمان التحرک ینفرض له فرد منه مغایر لما یفرض فی آن آخر من غیر ان تکون تلک الافراد حاصلة
بالفعل وهذا انما یتصور فیما اذا امکن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فیه الحرکة اذ لابد للحرکة من
موضوع باق متحصل بالفعل فی حد ذاته فاذا امکن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما یتحرک فیه جاز
ان یبقی الموضوع متحصلا بالفعل فی نفسه ولا یکون له من الحال فیه فرد محصل بالفعل فی زمان التحرک کما
فی الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غنی فی تحصله عن الکیف بخلاف ما اذا کان ما یتوهم موضوعا
للحرکة انما یتحصل بما یتوهم الحرکة فیه کالجسم والهیولی بالنسبة الی الصورة فانها جزء لقوامهم
وتحصلها بالذات علة لتحصل الهیولی المبهمة فی ذاتها بالعرض فلو فرضت فی الجوهر حرکة یکون الموضوع
لا محالة متقدما علیها بالتحصل بصورة ما فاما ان تبقی تلک الصورة بعینها حیثما هو متحرک فلا یتحرک فیها
والجوهر باق بعینه فلا حرکة فیه او تزول فتزول ذات الموضوع بزوالها ان کان هو الجسم وتحصله ان کان
هو الهیولی وبالجملة فلم یبق الموضوع متحصلا بذلک التحصل فلا بد ان تحصل بالفعل بصورة محصلة اخری
ولا یکون مما فیه الحرکة فرد محصل ما دامت الحرکة فالطبیعة الجوهریة اذا فسدت انفسدت دفعة واذا حدثت
تحدث دفعة ولا یوجد بین قوتها الصرفة وفعلها الصرف کمال متوسط فهذا ما یوجبه الفحص التام الا ان الحال
فی نحو تقلب المنی فی اطواره المتعاقبة حتی یکون حیوانا ربما یوهم ان انتقال المادة من صورة الی
اخری یکون تدریجا حتی ظن ان فی الجوهر حرکة لکن الواقع هو ان للمنی مثلا تکونات وانتقالات
من صورة الی اخری دفعة فیکون بین کل اثنین منها استحالات وانتقالات فی الکیف تدریجا
ومتوسطا فی الکم ایضا کذلک فلا یلزم تتالی الدفعیات ولا وقوف الطبیعة عن التأثیر والمادة عن التأثر
وذلک ان المنی یستحیل اولا فی الکیف والکم یسیرا یسیرا وهو بعد منی الی ان تخلع عنه الصورة المنویة و
تصیر علقة ثم تستحیل وهی علقة الی ان تخلع عنه الصورة العلقیة وتصیر مضغة وکذلک المضغة تستحیل حتی تخلع عنها صورتها
وتصیر عظاما واعصابا ورباطات واوتارا وغیرها ثم تستحیل کذلک حتی تصیر حیوانا فیها حرکات الا انّ الکون لا حرکة فیه

99

كثيرة يشبه الحال فيها القرب للمنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فقطع حركة واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي ان يفعل وان ينفعل فلا يتأتى الحركة فيهما ايضا وانا اطلعك على حقيقة الامر في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس التشبه فلا يكون له مثل آن ولا زمان او لا ان يكون مثله الزمان كالفعل والانفعال باعتماد الآلة لا يمكن ان يفرض فرد منه في آن اصلا فلا يكون المتحرك فيه بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركا فيه وكيف يتحرك فيه هو ولا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن لعدم امكان ان يفرض له اجزاء مماثلة ومماثلة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن فيكون الانتقال من احدها الى مجاوره فظهر بذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد قيل ان في ان يفعل وان ينفعل حركة لوجود ثلثة امثلة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل ولا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية لذلك التدرج كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يفعل او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل او الانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدرج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد كذا التسخن والتبرد استحالتان تكون بينهما زمان توقف البتة عند منتهى الاول منهما كما سيأتي لك واما عن الثالث فلما قال الشيخ لا نعني من تحلل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ليس في السرعة والبطوء وليسا بحركتين ولا اصليين ولا انفعالين بل عارضين لهما او للفعل والانفعال انتهى ولك ان تقول عليه انه لابد للحركة كما مر

مدار امر موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعده فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة او البطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد من السرعة او البطوء والذي سنحكي في التقضي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة اذ حصل او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسرع فيها او بالعكس او ان الحركة التوسطية تتحرك من سرعة الى البطوء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا فيها من سرعة الى بطيئة فتكون في الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يقضي في وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ ان يكون حال الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شأنها ان تلحق مقولة اخرى ولا تتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة ان تقبل ذلك فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا فتكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل اذا لاحظ معه ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة من غير ان يكون هناك حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي وحركة المرمي كذلك قد تكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان

تكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان الحركة في الاين انما هي
بنفس الحركة في السخونة نعم بلحاظ الاضافة الى التخلخل ضعيف مع لحاظهما الآن كحركتين بالذات في الاعيان
تكون احدهما مسبب الاخرى فلا تنزل فان ذلك منزلته واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحقق
الذي قال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشتمله ويلزمه في الانتقال فيكون له لنسبة على الوجه
الاول انما يكون في السطح الحاوي وهي في المكان فلا يكون فيها على ما ظن لذاتها ولا حركة انتهى الكلام
فيها تعرف بما مر في الاضافة وانما تباني الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين
وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة
في المحسوسات دون ما عداها فانا بين ان قسيم الحال والملكة موضوعه لنفس الجسم وموضوع الحركة وما يكون
فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فتتبع اعراضا طارية على الموضوع
بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع الموضوع في الحركة وما يكون
هي فيجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل
يكون دفعة قال الشيخ ولا يدري ما يقولون في نحو الاشتداد والانحناء وليس الامر كما ظن سولا
اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسيا او بدنيا او هما معا يوجد لشيء ما بعد القوة كمال اول
ولا نعني بالحركة الا هذا وقد تبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة
فلتسقط ما ذكروا في ذلك من حيث تبدل الموضوع او لا بالنقض فان تبدل الموضوع على ما ذكر وقع في النمو
والذبول فما في القوة واللاقوة انما تبدل الاعراض في النمو والذبول تنضم اجزاء وتنقص مع انهم
يكونهما حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة باقية فالموضوع باق نعم
يشتبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما تكون الحركة في المتصل لعارضه ما بزيادة تنضاف الى الاول ويتصل
به على التدريج كما في النمو او بنقصان ينقطع منه على التدريج كما في الذبول وطبيعة النوع هي الموضوع بما يعتبر فيها

لا تتوارد والاشخاص فان بدنا مثلا يتشخص الانسان الباقي بعينه مدة عمره ان تمام بنيته بل اجزاؤه لا باقية
والنقصان بل مجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين اذا ثبتا والاستحالة في النمو والذبول
والتكاثف بتبدل المكان فيكون حركة كما عرفته ولانه بتبدل القوام في التخلخل والتكاثف فيكون في احدهما
فيكون حركتين في الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين في الاحوال يتبدل الكم ايضا وكلامنا في موضع التبدل
في الكم فيجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين او الكيف يجامع الاول فيكون الاول حركة في الكم والآخر في
الاين او الكيف اذ لا منع من اجتماع حركتين في مقولتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى
القيام من القعود ولا يضر في ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل
في الاين كما في حركة الافلاك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة تقابل العدم
والقنية دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا لها
كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول
يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون كمالا حتى يكون اولا
بالنسبة اليه وكل منهما غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله كما ان الحركة في مقولة
من تلك المقولات كذلك السكون فيها **اقول** لا نزاع في ان السكون يقابل الحركة ولا يتصور بينهما تقابل
الا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة
ما هو بالقوة فلو كان السكون مقابلا لها ولو كان ضدا لها لكان منافيا لها في وجود بحيث يكون اما كمالا
ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون
حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتأخر
السكون كمالا حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الساكن من حيث
هو ساكن لا يستدعي كمالا يتأخر عن سكونه ولو لم يأت لما يلتفت لفظي الاول والثاني في حد السكون لما

لما راعينا شرط التقابل ولو اردنا ان نأتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وهي لا تليق بالسكون
بالمباينة فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون
الملكة فيكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة ويعني بكونه من شانه الحركة ان يكون مناسبا لما يتعلق به
الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما انه
ليس متحركا وكذلك الجسم في آن لما مر ان كل صنف من الحركة سكون يقابله فذلك التقابل قابل للنقلة
هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في اين واحد في زمان كما قد يقال وقس على
ذلك وكما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها بل السكون
لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا
قد يقال بل سكون في اين عدم حركة فيه **قلت** **فصل** الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد لذلك من
وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد ولكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان وما فيه الحركة
وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي تغير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة المبدأ ولا
وحدة المحرك لانه لو جاز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تأثير الثاني
زمان فاتصل الزمان ودامت الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستوية كالوضعية الفلكية
وقلما توجد في المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا والقسرية تفتر اخيرا واولى المتصلة بالوحدة ما لا
او الاستدارة ان توهم وجود المتصلة على الزاوية واولى ذلك التامة واولى التامة ما ليس من
شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لا لشيء بغير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تماميها وعدم
قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة ويكون واحدة بالنوع ولان الاضافة الى الموضوع عامة
للاعراض انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة

۱۰۳

في وحدة الحركة كذلك فليس وحدته بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك لانه لا تختلف بالنوع بل انما كان

ولا بد فيها بالتشخص فلا يوجب البتة مخالفة متنوعة فنقول الحركة انما تختلف نوعها باختلاف الامور الثلثة

لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت

كذلك كما اذا كانت حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة فيصح

ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف

ما منه وما اليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية

والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين

للحركة ليس من حيث ذاتيهما فقط بل من حيث المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون قسرية

او طبيعية فهي امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما ايضا فانهما تعرضان

بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا يختصان

بجنس فبطلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بينهما نوعيا كيف والحركة الواحدة

بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء وبالعكس تكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية

وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس

القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل واحدة ما يعتبر في الواحدة التي قبلها بل كل من الوحدة

والكثرة للمتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة

متعلقة بها لا مدخل لوحدتها وكثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك

منها لا بد من وحدته بالعدد في وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة

ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه في الاعيان انما هو

شخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس

الی مبادی امور کانفسه او غایاتها مثلا فلیتم فیه آنات تیکثر بها فی الوهم دون الاعیان
وکذلک الحرکة المنطبقة علیه کما تعرض لحرکة الافلاک بالقیاس الی الشروق والغروب
لکن اذا کانت الحرکة واقعة فی جزئین مفروضین من الزمان یفصلهما جزء او اجزاء منه وکانت
منبتة فی البین لم تکن واحدة بالعدد فی الاعیان البتة لعدم الوحدة الاتصالیة والوحدة العددیة
فی المتصلات لازمة للاتصالیة فهذا هو المعنی تتعدد الحرکة بتعدد الزمان واما ما فیه الحرکة
فتعدده یوجب تعدد الحرکة بالضرورة وان اتحد ما منه الحرکة والیه فان الحرکة من مبدء مسافة
الی منتهی علی الاستقامة تخالف الحرکة منه الیه اذا کانت علی الاستدارة والحرکة من البیاض
الی السواد من طریق الدکنة تخالف الحرکة منه الیه من طریق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا
جری متحرک فی مسافة متصلة الی اجزاء وهیئة کان حال الحرکة باعتبارها کحالها باعتبار الزمان فکانت
متصلة کاتصال المسافة لم یوجب تکثر المسافة فی الوهم تکثر الحرکة الا فی الوهم واذا کانت واقعة
فی جزئین من المسافة یفصلهما جزء او اجزاء منها وکانت منبتة فی البین کانت الحرکة متعددة
بالفعل فی الاعیان واما ما منه الحرکة والیه فتعددهما یوجب تعدد الحرکة وان اتحد ما فیه الحرکة
ضرورة ان الصاعدة مثلا غیر الهابطة فلا وجوب لوحدة هذه الخمسة بالعدد فی وحدة الحرکة الا انه
اذا اشترط وحدة المتحرک والزمان وما فیه الحرکة یستغنی عن التصریح باشتراط وحدة ما منه والیه ضرورة ان المتحرک الواحد
فی زمان واحد فی مسافة واحدة لا تکون له حرکتان مختلفتان فی ما منه وما الیه کمن ان یصعد
واحد ویهبط مثلا بل اشتراط وحدة ما فیه الحرکة فی غیر المسافة یغنی عن اشتراط وحدة المتحرک
والزمان ایضا فان المتحرک فی الکم والکیف مثلا وان لم یکن له حین ما یتحرک کم او کیف واحد
محصل بالفعل بل له فی کل آن یفرض فی زمان الحرکة فرد من ذلک غیر ما له فی آن آخر الا ان له
من ذلک امر واحد مبهم یتحرک فیه ولا یکون ذلک الامر المبهم الواحد بعینه الشخصیة المبهمة لمتحرک آخر

البتة ولا لذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه ولا تحرك فيه بخلاف أسبابه فانها تجوز
ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها يتحرك فيها ذلك المتحرك مرة أخرى او يتعاقب عليها متحركان ولو قيل
هذا اذا جعل ما فيه الحركة في الأينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الرأي وأما ان لم
يعتبر المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان معا وأما اذا جعل الأين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين معا فبان عدم
الابقائية بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة
وحدة الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة
بعينها فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الآن الغرض هو التنبيه على التفصيل وهذا كله رد
الى الاجمال ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وردها الى وحدة الموضوع
والمحمول والنسبة او الى وحدة النسبة وأما المحرك فللنزاع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يتم
عدة على تحريك شيء بحيث تكون الحركة الصادرة مستندة الى مجموع تلك العدة فانه لا خفاء في جواز
ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان تكون الحركة متصلة واحدة بالتشخص تكون بعضها صادرة عن محرك
وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك
الاول وابتداء تأثير الثاني زمان فاصل بل اتصل زمان الحركة ومسافتها فبالحري ان
تكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تأثير المحركين فان الواحد
بالاتصال قد ينقسم بالمقايسة أيضا بالا انقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه توارد
المؤثرين على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرا لا يوجب تمايزهما بالذات
والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة
الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل

107

الاجزاء فان قلت انما يتاتى في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في
التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعها في التاثير ولا الى كل لامتناع
توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون الآخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول
ابتداء والى الثاني بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستطلع
عليه في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس بعلة
الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدء واما المحرك فهو من متممات العلية لكن
لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة
بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كان وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند
الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول
وابتدء تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك هي بالغاة في تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر
في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا
يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص وحدة مبهمة تستند الى
المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت صورة
اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستقيمة التي
لا اختلاف فيها بالسرعة والبطؤ فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح في الاتصال لكن الاستقامة
اولى به ووجود المستوية ظاهر في الافلاك الوضعية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعة تشتد اخيرا والقسر يضعف
المقاوم والقسرية تشتد اخيرا لمصادمة الطبيعة ثم اولى الحركات المتصلة بالوحدة التي على
الاستدارة او ما يجري مجراها دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية كما يتوهم
وان لم يمكن ذلك كما سنبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستقامة

او الاستدارة او ما يجرى مجريهما ثم اولى ذلك بالوحدة ما تكون تامة مستوفية للمسافة فان من صفات
الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير
وهو الحركة المستديرة اذا اتمت الدورة فى الوضعية وقطعت الدائرة فى الاينية فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشىء غير كونها دائرة والمستقيم اذا استوفت
المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس
الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان تكون الحركة عليها
تامة بل الحركة على المستقيمة يتناهى فتتم وعلى المستديرة لا تتناهى لا تتم فساقط لان المستديرة
اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة
بالنوع وكثرتها كذلك فانما تتحدد وحدة الفصل الذاتى وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر فى
ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما
تدخل فى قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة فى وحدة الحركة بالشخص
فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة فى وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فانه لا يختلف بالنوع
البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات فيه فيكون
هناك فى الوهم كثرة شخصية وهى لا توجب مخالفة نوعية على ان الزمان ليس من مقومات
الحركة فلو كان يجرى فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا فى الحركة بل الحركة
انما تختلف نوعها باختلاف نوعى واقع فى احد الامور المقومة لماهيتها وهى ما فيه الحركة وما منه وما اليه
فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع فى نفسه او فى شرائطه واحواله الداخلة فى تعلق الحركة به اختلفت
الحركة بالنوع فضلا عن ان تختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه و
ما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة والاخرى من فلك

ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة ههنا مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة
في الخطوط كما سيتضح اما فصلان او لازمان للفصلين فالاختلاف بينهما يغني عن الاختلاف بالنوع فاذا اختلف
ما منه وما اليه دون تفوق ما فيه اختلفت الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف
بين النمو والذبول وكذا بين التسود والتبيض نوعي انما يقع الشك في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما
يظن ان الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع
فان عرض لاحد الطرفين ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافهما بالنوع
فضلا عن ان يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انه ايضا
عارض فان واحدا يكون مبدأ بالقياس الى حركة ومنتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالنوع
فكيف يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع وحل الشك ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان
عارضا للطرفين من المسافة من حيث هما طرفان لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث انها بحقيقتها
تتضمن تقدما وتأخرا فانها مفارقة وقصد فيجب ان يكون من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فتتعلق
الحركة بهما من حيث وصف المبدائية والمنتهائية فاختلاف الطرفين في ذلك وان كان بعارض
لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم الحركة من حيث عروض العارضين
لهما وذلك كالاختلاف في التحدد بالاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشمع وتختلف بحسبه الاشكال
المتعلقة بالشمع اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما يوجب الاختلاف بالنوع
في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها لجسم متشابه الاجزاء
جسم كذلك او في جسم كذلك فلا فان المبدأ هناك يكون هو المنتهى فان لم تنقطع الحركة قبل الدورة التامة فاما اختلاف
الحركتين في كون احدهما قسرية والاخرى طبيعية فهو اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة فانها
لازمة فلا يختلف نوعيتها والاختلاف بالسرعة والبطوء او بان لا يكون نوعيا لانهما صنفان يعرضان الحركة بالاضافة

الى حركة اخرى وتختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة
بالقياس الى حركة بطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا تخصان بجنس واحد بل تعمّان كل جنس من
الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما تقبلان الاشد والاضعف
فتكون حركة اشد سرعة او بطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان
الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون مقسما لاجناس
مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا
بل الحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او من بطوء الى سرعة
كما في الطبيعية واما الواحدة بالجنس فربما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان احد بالجنس الاقرب اعني اللونية
والتسخن ايضا يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب اعني الكيفية المحسوسة فانها
جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اي اللونية و
والتصلب الآخذ في الصلابة من اللين يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى
اي الكيفية قالت فصل في مضادة الحركات ولا مضادتها والمقايسة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة
السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد منه في مثل زمانها والاخرى
هي البطيئة والقاطعة للمثل في مثل الزمان هي المساوية انما تتأتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان تقاس ما تقع
واحدة منهما الى ما تقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساواة كما بين كميتين او بالشدة والضعف
والمساواة كما بين كيفيتين الاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية والوضعية لتكلم المسافة
فيهما وهي على وجهين فيما بين خطين مستقيمين وينطبق كل منهما تماما على الاخر فيتشابهان او فصل احد
على ما يطابق الآخر فيتشابهان او ضلعان بعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا يؤدي الى

١٠١

الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول لا يتفاضلان كما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يمكن
ان يعمل باحدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فحينئذ المقايسة بينهما
هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين او بعيدة كما بين سواد وبياض من حيث انهما
في الغاية او من حيث بعدهما عن الاوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقايسة هي القريبة من القسمين
ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان ابعدهما البعيدة الثانية ثم ان المقايسة
وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها الاينية للاجزاء بفرض التجزية
فقط او مع توهم المكان بالقياس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضايفة الحركات
هي المقايسة بينها في السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة
او ما يجري مجراها مما تقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من الاخرى فتلك الواحدة
هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما تقطعه الواحدة اكثر
فالوصفان لازمان للسرعة يجوز ان تعرف بكل واحد منهما فيقال السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان
اقصر او التي تقطع ازيد مما تقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى القاطعة لمثل ما تقطعه صاحبتها في زمان اطول
او القاطعة لاقل مما تقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساويا
في المدة او ان فرض تساويهما في المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المسافة
او المعاودة فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون لها بحسب تقطعها تجزئة بحسبها المقايسة بالزيادة
والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما الكيفية من حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما فلا
يكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كيفيتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الاخرى فيتساويان او يزيد
بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل
ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يحال المثلث الى مساو للمربع

مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال المثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون بحيث يمكن ان يقع المربع بحيث ينطبق كله على بعض المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن تركيبها على نظام يكون منه مربع مساو للمربع الاول بحيث ينطبق كل منهما على الآخر تماما ويزاد عليه بحيث ينطبق بعضه على تمام الاول واما توهما كما بين خطين مستقيم ومستدير اذ ربما يقال ان القوس اعظم من وترها وان نسبة القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل كلا او بعضا ولا ان يتحمل احدهما بما يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة صيرورة المستقيم مستديرا او بالعكس مع استحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يتخيل صيرورة المستدير مستقيما فح يمكن التطبيق البتة او صيرورة المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان التقوس فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين او كما زاوية بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين المذكورتين النسبة المساواة البتة ومن هنا يقال انه ربما يكون بين قسمين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يكون بينهما النسبة المساواة اصلا والتحقيق ان هذه المقايسات مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين كما بين سوادين وبياضين وبعيدة كما بين سوادين وبياضين باعتبار كونهما على الغايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم تكونا في الغاية لكن بعدهما عن الوسطى الجانبين على السواء او ان بعدهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة تنقسم الى قسمين الاولى تكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى على جهتين اولهما اقرب الى الحقيقية لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية مجازية لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القسمة الثانية ابعد عن الحقيقة من ثانية البعيدتين من القسمة الاولى فان الخلاف الابعد عن التطابق في السواد

والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا قد عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين
الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيها من المسافات وما تجري مجريها اما باعتبار الزيادة و
والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية مستقيمة او مجازا
وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة
حقيقة وبذلك يقال ان التسود اسرع من التسود او مجازا وبذلك يقال ان التسود اسرع من التبيض
فلاجل ذلك لا تقاس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا تماثل بين ما تقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين ما تقع
فيه الكيفية احد الاعتبارين فانه ما تقع فيه الكمية او الاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة
لهما لكن ما تقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما تقع فيه الكيفية
وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما تقع فيه الكمية او الاينية لا تقبل
ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك بان ان الكمية لا تقاس مع الا
اذ ما تقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار جسم وما تقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت
نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار
وبالجملة فلا يتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الاينية
الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن اينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان
لكن لا تفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن
تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك
الاعلى فمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا اذا ان توهم له مكان
كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار تكون الوضعية كانها مجامعة
للاينية فربما تقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما تقاس كرة تضرب على بسيط الارض بالاستدارة وحركة

السهم في الحركة بالاستقامة الى حركة الفلك لكن المقاطعة بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد يكون
قريبة ومن مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة قلت الفصل في تضاد
الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وهما
تتنافى في ذاتك كالخارج والمتباينة قد تتضاد كالتسود والتبيض فقد يتضاد بالاستحالة فيما يتعلق بتضاد
من جهة المتحرك كيف والتضاد انما هو من شانهما ان يتعاقبا على موضوع واحد والمتحرك فان الاجسام
يجوز ان تتحرك حركة متقدمة ثم الصاعدة والهابطة المتبادلتان في الاطراف متضادتان قال فرض
المتحرك واحدا ولا الزمان لتقدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها
بالطبع لا بالذات فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانهما تضادا بما منه وما اليه
لا الاحد بهما فان الحركتين المتضادتين في المبدء دون المنتهى وبالعكس لا تكونان في غاية الخلاف
وذلك بان يتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض بالاضافة
الى الحركة ككون احدهما في غاية القرب من الفلك لا الاخرى غاية البعد او بالقياس اليها ككون احدهما
مبدء والاخرى منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدء فيهما هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في
الاطراف كانت المضادة بين الاطراف بالعرض بين الحركتين بالذات وتعلقهما بالطرفين لكونهما مبدء
ومنتهى الذاتيها ثم ان المستقيمتان قد تتضادان بالعرض بغير تعين تضاد الاطراف بالعرض لا بالذات
الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز واما المستديرة فلا تضاد حركتها بالعدم
تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدء والمنتهى فان المبدء في المستديرة لا تضاد بالمنتهى بل يجوز ان
الاتم منقطع الحركة قبل تمام الدورة ولا يلزم انها تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة
والاستقامة فانه اذ لا يكون موضوع الشيئين واحدا فلا تضاد وان تقابلا تقابل الحركتين اقول لما فرق
موضعها في التضاد وانما يكون بين الانواع حقيقة تتجانس فالحركات المختلفة بالجنس كالاين في مقولة شتى

لا تتضادان كيف وهما تجتمعان فان التخلخل والتكاثف والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد
الحركات المتخالفة بالجنس لا تجتمع فذلك لا يكون وانها بل الامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما يجتمعان لكون البرودة
موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد واما الكيفية كالتسود والتبيض فانهما متضادان بالجنس ومشاركان
في الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر لا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف
واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بضد
للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب
النوع والطبع وليسا متضايفين بالقياس الى شيء ولو كانت الزيادة بالنقصان فليست الحركة الى الزيادة
بالقياس الى الحركة الى النقصان اما الاينية فكالمستقيمتين المتقابلتين في المبدء والمنتهى بان يكون
المبدء في احديهما المنتهى في الاخرى وبالعكس اما الوضعية فلا تتضاد على ما سيأتي فنقول انه
لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد وبينهما بالضرورة فتضادها انما يتوارد
فيما يتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيما ليس من جهة المتحرك ليتضاد فيه اما اولا فلان الضدين
من شانهما ان يتعاقبا على موضوع واحد فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع
واما ثانيا فليتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين
المتقابلتين في الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة اذا فرض ورودهما على حجر ويكون احديهما
بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا
عن محرك واحد لكن لم يمكن فلا دخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انهما اذا
كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر
واما ما يقال في الاستدلال على ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز
الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه

ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه في طباعه واما ثانيا
فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستتبعا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا
مما له دخل في تقويمها وتحصيلها بوجه لا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحاد
هما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتباينتين في الاطراف بل سنتلو عليك
ما تستدل به لوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق من سببه الا ما منه وما اليه لا يكون التضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدأهما متضادين ومنتهاهما
او بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف فلا تتضادان ومن هيهنا تعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من الارض
الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان لتشابههما وان كان بين مبدأيهما
عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود بالحركة فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات
لتحقق جهة تضاد ما منه وما اليه معا وهذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما
مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فان مبدأ الاول اعني البياض
والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض
وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة
من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدأين وكذا المنتهيين
نقطتان بينهما التضاد في الطبيعة لكن احديهما في غاية القرب من الفلك فتكون علوا
والاخرى في غاية البعد عنه فتكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما
في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدأ ومنتهى في الحركتين
والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما يتقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات
المبدأ والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدأ مبدأ للذي المبدأ منه والمنتهى

انما هو ذو مبدء بالقياس الى المبدء والمنتهى منتهى لذى المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو منتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدء والمنتهى ليس بالتضائف فليس المبدء مبدء بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدء بل الكائن بازاء كل مبدء منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل ووسط والمتضائفان ايهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدء والمنتهى في المستقيمة لا يمكن اجتماعهما وهما وجوديان غير متضائفين كانا متقابلين بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدء هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما سياتي واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتناولت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لا لان المبدئين متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم الامر في تضاد الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كما هو حق الامر فيه وانما يشك في الآخر انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بجوابا مر في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدء والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت هربا عن شيء وطلبا لشيء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث كونهما مبدء الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا جوهريا بالتضاد فيهما عن هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تفطن بها قرينة لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدء والمنتهى لذوات الطرفين متاخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين وانك قد علمت بما علمت ان كل مستقيمتين متباينتين في الاطراف متضادتان ليس

التضاد تختص بالصاعدة والهابطة كما ظن بل المستقيمتان المتبادلتان في الاطراف كما انهما
تتضادان بالذات لتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان
لتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى
نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما تتضادان من جهة تقابل الطرفين
من حيث كونهما مبدا ومنتهى كذلك تتضادان من جهة تقابلهما
من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه اي ان تضاد الحركتين من جهة التضاد
عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب او غاية البعد
فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين
لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه
متضادة بالذات فيلزم ان تكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز
من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد
كثيرة ومن ههنا يتجه ان ليس كل صاعدة وهابطة متضادتين كما
ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة بالاستقامة ولا تتضاد المستديرات ايضا
من جهة تضاد المبدأ والمنتهى اذ ليس فيها هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متشابهتين
او وضعيين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه وفي جسم كذلك الا باعتبار
من حيث كونهما مبدأ ومنتهى اذ المبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو هو بعينه
عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدور فلاح ان المستديرة
دائرة ... اذ ان ثابتة نقطة المفروض اي وضع المفروض مبدأ بعينه منتهى بعد دورة

ايضا مطلوبا فيهما ثم بالفعل احدى الحركتين في نصف دورة والفعل الاخرى مثلها في نصف
الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدءه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه
الى مبدءه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الاحداب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد
وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة
على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان
للواحد اضداد وباطل من ان القوسيات وان كانت كثيرة لكنها متحدة ولها نوع وحدة
وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا
واحدا بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم واذا اراد بذلك ان وحدة المستقيمة
نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطابق للواحد الشخصي من حيث هو
ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص الا
ان تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتكثر الازمنة ولا تتعين للضدية بازاء كل فرد منها
فرد من الوترية المتبادلة لها في الطرفين كما لا تتعين الضدية بازاء كل فرد من
السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هنا فساد ما يظن من ان المستديرة تضاد
المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وبطلانه ظاهر وذلك لان الاستدارة
لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة
واحدا بالعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الاحداب كما سيظهر في موضعه فاسئلة فصل
لا يمكن ان يتصل حركتان متضادتان على موضوع عن مبدء الى آخر بل
الذي يسمى منفصل موجود في آن الوصول فان لم يسم ح ميلا لا يكون في الوصول حتى يزيل الميل
الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة زمان وآن اول آن العدم

بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان لا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم
حدوث سبب الثانية فبينهما سكون احتج الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في
صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى الهابطة بانها تقف قبل الوصول
اليها برجها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فبسبب اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن
الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي وليسا فيه او قسري
وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابط
لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل محركا او وجوديا بان
يكون القاسر افاد قوة محركة وبتوسطها قوة مسكنة اقول قد اختلف في جواز الاتصال
من غير تخلل سكون بين كل حركتين مستقيمتين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا
بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق
واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم القتمة بالعكس
في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان ابتداء
الطريق موصلا الى مبدء طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على التقويس
في النقلة وكالتسود من طريق المذكور والتبيض من طريق القتمة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة
على ضلع من المثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب المعلم
الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وحزبه وجمهور المتكلمين اقول وكذا
الحال في كل حركتين صادرتين عن متقابلين مختلفين وان كانتا بحيث لو لا تخلل السكون بينهما
كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد
طبعا ثم قسرا او بالعكس كحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على

خطاً واحداً فان البرهان اوجب السكون بينهما ايضاً وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومئ الى ذلك واما تحرك الذباب
للحجر في الهواء فانما فلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء
على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماساً بالفعل لغاية معينة ومبايناً له
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة
سوفسطائية فانه ان عنى بالآن الذي يكون فيه مبايناً طرف زمان المباينة اي طرف
زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماساً فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئاً
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عنى به آناً يصدق فيه القول بان الشيء مباين فيجوز ان
يكون بينهما زمان لكنه الزمان الذي يتحرك فيه المباينة الى البعد وليس ذلك الزمان زمان السكون
وخصوصاً من غير ان يتوهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة و
مباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها المماسة فانه يجوز ان يكون في طرف
الزمان الذي في كله لا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على
ان جميع ذلك منتقض فانه اذا كان المتحرك فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود
وبعضه ابيض وكان اجزاؤه منضودة على التماس فكان ههنا حدود بالفعل لكنه ليس يتخلل الحركة
عوض له ذلك فوجب ان يقع عند الفصول بالفعل وقفات فتكون الحركة ابطأ منها لو لم يكن وظن
ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك اما ما يكون النهايات فيه بالفرض كما بين السواد والبياض فان
الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك فيه ذا حدود بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بقياس الى
ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشيء فانه لم يكن المانع الذي اوردوه بالقياس
الى الشيء بل كان لوجود حد بالفعل يتصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فههنا

حدا بالفصل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل لتية الاطراف
المسافة اما على الاطلاق وهو ظاهر وانما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك ومن
ثم ينتهي الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما النقض بالكرة المركبة على دولاب مثلا اذا وضع فوقها
سطح مستو بحيث يلاقاه عند الصعود ثم يفارقه فانها تماس ح ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسا له
زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا مماسا بكرة او لا يحيط بها كما في السموات
ولا يمكن معها الحمل وحيث يمكن به الحمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان
وقفت ويترول وحيث ان تقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة بلا استحالة
انحلال سطح ذلك الملاقي الصفحة وهو كسطح وسطح آخر يلاقي تقبيب الكرة ولم يجز ان يكون في
وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا تتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك
البسيط وهو لم يقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا التعليق لا يستلزم طبيعته بان هاهم
رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزمه منه الرد على ما بناه الان يوجب
منه انفصال الحركتين الكذبتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجية عن الاوهام
اقول وقد تبين مما ذكره في حديث الملاقاة عدم ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر
اذ لو صدر النقض بملاقاة محدب جبل مثلا لمقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج
فالجواب منع الملاقاة وان نحن لم نتم لا يتحدد عند الاوج بحيث يلتصق المحدب بنقطة من محدب
الجبل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اذ لم تدرك الالات
فيما فوق فلك الشمس اثرا وهو اختلاف المنظر الذي ليس له نسبة محسوسة قطر الارض فكيف تقبل شهادتها
في تعيين النقطة بالحقيقة بناء قد يورد النقض بالوصول الى المحدد والمركز وهو منتصف المسافة
ولا يمكن هناك التزام الوقفات والا لبطل اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان

فكل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل حقيقة ان دفاع الشيء القائم امام المتحرك احتياجه الى قوة
مما نقصه وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاده من شيء
يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء صح ان يكون الوصول الى حدها بلا علة موجودة
موصلة وان تكون تلك العلة هي التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كان لا تسمى ميلا
بالقياس الى ما تزيل فهو دافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل نفسه وفساد هذا الميل
ليس هو نفس وجود ميل آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا حدث بعد وصول المتحرك حركة الى جهة
اخرى يكون لا محالة بحدوث ميل فيكون محدثه اول آن او بشيء وجوده متعلقا بزمان
وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي تكون اول حدوثها في آن ينتهي بزمان الحركة
مبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن ولا يعرض محال لان ذلك الآن
لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما الكون في الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن
هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا
فيصح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول و
لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة الى جهة او لزوم مكان
وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل سفل البتة بل هناك مبدأ من شأنه
ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان فلا
والا اشبه ان يكون المرسل يعني هو الذي لا زمانا لكنا اخذناه موصلا انا لا يكون اقرب من الموجب
لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده ولعل فيما نقلناه
كفاية في الهداية للمستبصرين وعميا عن الغواية للمسترشدين لكن من لم يجعل الله له نورا فما له
من نور والمخالف تارة يشنع بانه لو وجب السكون بين تينك الحركتين فالحصاة بل الخردلة

١٢٣

المتية الى فوق او الاقت فى صعود الرحى الى جبلا باطلا فلا بدان تقف ثم تنزل ولا يمكن توجهها الا
بالقاسر الرحى او الجبل فى التزام شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الحجر قبل الوصول الى الرحى
او الجبل تقف برهة ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها فح اما ان يدركها الرحى او الجبل من خلف فتحركه
حركته الهابطة او لا يدركها لدفعها الريح الا انه لو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على انقافها
دون الملاقاة فلعله لا شناعة فى التزام القافها الرحى او الجبل على ان الشنيعات فى العادة
ربما توجبه الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندى ان يجاب بان الحجر والحصاة
تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الذاتى
لا يحدث الا فى آن بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل لا انه يلزم
منه ان لا تكون حركة عرضية اذ هى لا تكون بميل فالحجر وان لم يحدث فيه ميل هابط يلازم الموضع الذى
ما تنتهى من الجبل فيتحرك بحركته بالعرض لا يرد عليه انه لو صح هذا لبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون
بين الحركتين المتقابلتين وبطلان الحركة الحافظة فان الارى ان ليست بمستقيمة وذلك لان الحركة الا الى الذاتية قد انقطعت
والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ المكين يتحرك بالذات وتارة اخرى بتبعية ما فيه
لو وجب السكون فلم يثبت ذلك السبب اما عدمى يعنى عدم سبب الحركة لكن تحرك الرحى الى فوق سبب الحركة الى
موجود فيه وهو ثقله الطبيعى او وجودى طبيعى او ارادى او اختيارى فى نفسها فى ذلك الحجر او قسرى
من البين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار او لا ان سبب السكون عدمى هو عدم حدوث الميل
وذلك ان القوة القسرية قد احدثت فى الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل من الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية
جاز ان تعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة ان احدثت ميلا لكن لا يكون
الميل فى البدو الا ضعيفا لا يقدر على التحريك كان فى ذلك الضعف عن [illegible] الملاقاة [illegible] السكون [illegible]
فيكون وجوديا لكن الملاقاة انما يعاوق بالميل الشديد الميل ولذلك حصل السبب عند الشدة وثانيا ان السبب وجودى لكن بان

بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة قلت **فصل**
حركة الشيء ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدؤها من خارج فقسرية
والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبيعية
الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبيعية على الوجه الطبيعي وربما يسمى طبيعية
ما يصدر عن الطبيعة ومهما كان زائغ او عائق اولا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا
بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتكون قسرية طبيعية بالقياس الى طبيعة المقسور مع ملاقاة القاسر والى
الكل وما قد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون لقيام الحركة
فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لقيامها بما له علاقة معه على ما هي تحقيقه فيكون
متحركا بالعرض والحركة عرضية كحركة المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدؤها
المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتحليله بالنار وصعود الحجر
الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل بمعنى
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك الحركة لا بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة
فتسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونمو الشجر او قوة تحرك تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على
جهات مختلفة فتسمى ارادية كحركات الافلاك والحركات الارادية للحيوان ينبغي ان يعرف ان
الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي لها
على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق فهذه تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى
الغاية الطبيعية لكن ابطال ميلا من الوجه بالنظر اليها العائق كالماء في التنور وقد تصدر عنها
الى الغاية الطبيعية على نوع من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة الريح وقد
تصدر عنها لا الى غاية طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد تكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن ا

وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه
كلها قد تسمى طبيعية وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء
بحسب تدبير القوة الغاذية بنفس الغذاء غير طبعي لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحراق يكون طبعيا للخشب عند ملاقات النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس
الى طبيعة الكل ولعلك قد تفطنت ان التسمية بالتسخيرية وترادها على الاقسام كحركة النبض انما هي
قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن
فان النفس الحيوانية للبدن وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة
ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق
لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء ولا توجد الحركة بالتحدد ولا بد من معاوق فلا تكون
طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك الى ان تشدد والآن المعاوقة التي تكون من المادة التي
تحركها الطبيعة اذا لم تكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي لعلها تعد كلا
معاوقة وذلك كما في النار بان القوة النامية انما تحرك بالطبع الغذاء الى العروق طبيعة عن
الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كانت على الحال الطبيعي والمجاري
كذلك كانت الحركة كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حاله الطبيعي بدون تحرك قوة
النامية غذاء رفيه معاوقة طبيعية فالحركة المتحددة بالنظر اليها تكون نارطبعيا للكيف مكان
لا تنحاز عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة
التي من مجاورة الهواء في تحو ترد النار المستمر بالطبع من في حيزه الطبيعي قد تدل
معاوقة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض المعاوقة التي من الهواء والنار مع علو القامة الطبيعي في شبه الحجر
فانه انما تحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي الهواء والنار او فلا طبعيا تحرك الحجر فيه بالطبع ان

الحال في ذلك باعتبار ثخن الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واما اذا كان
هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية بل لكنها مع ذلك لما كان المبدأ المحرك فيها الطبيعة وحدها وحركة
الطبيعة من حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون المبدأ فيها مركبا من طبيعة و
قاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم كانه تعد خرجت عن المقسم الاولي داخلة فيه ولا تخرج باعتبار
قيد وحدة الحركة بنفسها اذ لا تخرج عن الوحدة تركب مبدأ رأسا واما اعتبار بساطة المتحرك في المقسم
فمع بعده لا يخرجها ايضا اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعدد قسريته بناء على ان المركب من خارج
وغيره خارج او طبيعة بناء على [illegible] ويشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة
لكن المسلك بعد الاحاطة بالامرين ترجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة قلت الفصل
لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة الطبيعية متجددة والتوسلية وانما
فارة فهي مسلكين عن حالة غير طبيعية فانما يتحرك بالطبيعة لكونها على حالة كذلك تجددا لقطعية لتجدد
الحالات وبازائها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا المستديرة المنفصلة الدائمة لا تكون
طبيعية بل المهم دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير بالاعتبار لا يعابه ق
بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية لبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان في غير حيزه
تجرمها وتكون الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان تسلم المقتضيا
وان لم يستلم قاسرا في بدء وتكويناه وبعده فان زال القاسر فلم يكن له عائق تحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في انتقال الطبيعة فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب
هو الحيز او المكان او الوصول الى كلية لكن كان المطلوب هو الحيز لم يقف دون حده وهو الارض
ونعلم انه لا يمكن ان يكون الحيز جسمان بالطبع فلا يمكن ان يقال انها يطلبان حيزا الا ان
غلب وسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان اي سطح الهواء

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من راس البئر يقف

هناك لانه اقرب الى المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل المخصوص

ووضع من المحدد للجهات مخصوص فالجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست

لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن

مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة هرب اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا يعني بكونها طبيعية

انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا

كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن

الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر

عن الطبيعة من حيث ان عرضت لها حالة غير طبيعية واذ قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد

من تجدد في السبب فنقول ان تجدد الحركة القطعية الطبيعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان

المتحرك اذ له في مبدأ المسافة حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية

يتحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي يكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما يتحرك

فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك حالة

مخصوصة متجددة غير طبيعية انما يتحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب من قطعها

مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب وهرب بعينه عنها

الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية

يكون لا محالة بازائها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فتقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة

التي يتحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك

لا يكون كمالا له فلا يتوجه اليه بالحركة الطبيعية وسيتضح ان الطبيعة لا تكون دائما معوقة

١٢٩

محصورة بالحركات عن كمالها فلاح ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة
الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا يكون طبيعية بل كل مستديرة تتم
دورة لا يكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع
مطلوبا بالطبع اما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا يختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما
ذلك في الارادية فان قلت أليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا
بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لابد من قطعها للوصول الى المطلوب فالمطلوب ما يكون بالعرض
ولا يتأتى مثل ذلك هنا بل الحركة الوضعية مثلا لا يمكن ان تكون طبيعية للبسيط لاستواء اجزاء فلك ثم استواء
الاوضاع الحاصلة لمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة في جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك
وضع مطلوب ومهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان لصورته التي يتجوهر بها او بالصورة
التي يتجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي تركب منها تقتضي امرا من المقولات التي تقع فيها الحركة
من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه لقاسر فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في
تلك المقولة او يمكن فح ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في بدو تكونه كما اذا كون الهواء في حيز
الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان زال القاسر ولم يكن ثمه عائق لابد ان يتحرك بالطبع فلانه
يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالة والكمية والتشبيه في النقلية
فانه اذا انزل الماء مثلا فيمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعني
سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه الجزئية تقتضي ان تتصل بكلية الماء
ومعظمها كما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم ح ان لا تقف الماء دون
حدود فوقه الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك لحصول الازم وعدم وقوفه بالطبع دون ذلك لا
لبطلانه ثم بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه الا وقف الماء والارض

اذا لم يسبق فبلغت المركز وتهيدت ثم لحقت الماء عنه ولو فرض نزول الارض ليبلغ الماء المركز فاحتجوا به
انه يكون ح تحيز احد حسمان الطلبا انه بالطبع وسيعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فقط فيرد عليه انه كان الماء
حين يتقف في الهواء حيثما كان او سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في الهواء
واما ان المطلوب هو الكلية فيرد عليه انه كان يجب ح نهايتان مخصوص الحجر المرسل من ابن التشقيق بالاتجر
التي من تعبير التحركات الطبيعية انما تحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يقال في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد عن
الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل الكون المقصود هو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي
في تلك الجهة والاتصال بكلية الا فيقتضيها غير مقصود ولكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك
واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي هو الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها
فاذا كان المكان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف المحصور في اجزاء
مرفوعة في الهواء فان الاجزاء تنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة
الخلاء ويهرب تلازم الصفائح فيخلف الماء في مسام الاجزاء متصعدا لهرب الهواء عنها فلكل
الترتيب قريبا من الموجب كهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا
كذا حققه الشيخ ولا ينبغي ان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك
طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى **قلت** **فصل**
القوة لو ليست كما هو المشهور بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل انما باعتبار
تكثيرها هي فيه الحركات جسمانية وتكون متناهية بعد الاعتبار التنبه في جانبي الزيادة والنقصان للشدة الابعاد
واستحالة الترتيب المقدار عدة الا اتحية اقصر منه او كثرها هي القوي عليه اي تحركا ما كمية متصلة من جنس مقدار الاثر كمسافة او
وتكون متناهية الابتدا هو مقدار الحركة الى الزمان بما في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اتم القت الحركة

[illegible]

مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر فلا تتناهى
بحسب الزيادة في المدة كالقوة التي على الحركة القسرية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لانه تبلغ الحركة والزمان حدا لا يتصور
اسرع منه واقصر اما منفصلة بالفعل وبالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرار المسافة مع الاتصال
كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت
غير متناهية كانت على غير تناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء جزء من الجسم فاذا اضعفنا
الجزء من الجسم مرة بعد اخرى نفد ما بازائه من المقوى عليه وفضل من الجسم غير متناه لما في المتناهي فلا يكون الا على تناه
في المدة والعدة المتشابهة المترتبة في ترتيب او ترتيب لا فاذا تضعفت مثلا القوة بتضعيف الجسم تضعف ما
بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة او سلاسلها اذ لو حفظا لو زيعا عليهما بالنسبة لكن
الامتداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كما هي لا متكممة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي واللاتناهي
بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها الكم بالقياس الى ما هي اولى الى ما هي عليه فيوصف بما
او اللاتناهي من تلك الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار
الا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان محلها غير متناه في المقدار لكن المقادير متناهية لا في جانب
اذ انما يتصور لو لم يكن يبلغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته فيكون
قسمه اقصر منه واما باعتبار ما هي عليه من الحركات فتكمم القوى تفاوتها بهذا الاعتبار يتأتى في الكمية المتصلة او المنفصلة
في الاول فاما من جهة مقدار المتحرك ومقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هاتين الجهتين في شيء من جانب الزيادة
والنقصان لمثل ما مر واما من جهة مقدار الحركة اعني الزمان وذلك اما في جانب الزيادة او النقصان فان لم
الحركة قدرا من المسافة ولو خلا حال القوة في استبقاء الحركة مدة اطول ولا كان الاقوى يكون اقصر مدة
الحركة اطول وهي سيما الاقوى بحسب المدة وان عينت قدرا من المسافة ولو خلا حال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة
اقصر او لا كان الامر بالعكس يسمى الاقوى اعني الاقصر مدة واسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فاذا فرضنا

[illegible]

رامیان یقطع سهم احدهما ربع میل فی ربع دقیقة من الساعة وسهم الآخر ثمن میل فی نصف دقیقة کان الاول اقوی
من جهة الشدة فان لم یقو علی اقطاعهما فاذا فی الموابدة نصف دقیقة بخلاف الثانی کان الثانی اقوی من جهة المدة
ولا ضیر فی کون کل اقوی من الآخر من جهتین واذا تقررت هذا فلو فرضت حرکة سرمدیة حافظة للزمان فالقوة القویة علیها غیر
متناهیة بحسب المدة واما اللاتناهی بحسب الشدة فانما یمکن لو کانت الحرکة التی تقوی القوة علیها اسرع ما یتصور ولا یمکن
ذلک لان کل حرکة تکون فی مسافة وزمان یتصور قطع تلک المسافة فی جزء من ذلک الزمان وجزء جزئه وهکذا الا الی
نهایة فلا تکون حرکة الا ویتصور اسرع منها فان لم یمکن ذلک فلیس یتوهم الحرکة فلا تکون الحرکة غیر متناهیة فی الشدة
بل واقعة الی نهایة یتصور فوقها وان لم یکن ایضا لو فرضت حرکة سریعة بقطر العالم لم تکن غیر متناهیة وان
لم یمکن زیادة علیها فی امتداد المسافة فکذلک الحرکة الیومیة وان کانت اسرع ما یمکن لکنها لیست اسرع
ما یتصور فلیست غیر متناهیة فی الشدة واما فی الثالثة فمن جهة تعدد الاثر کالفعل من یقوی علی رمی العدد
الاکثر عدة من حجر تکون اقوی ممن بحسب العدة واما بالقوة لکن القسمة بالقوة للحرکة تکون باعتبار قسمة المسافة
او الزمان وهی لا تقف الی نهایة فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا کانت کل حرکة غیر متناهیة فی العدة فتکون
القوة علیها غیر متناهیة بحسبها بل انما یعتبر من ذلک ما یکون لفرض واحد مقدارا فی نحو العدة الکثرة
فتتناهی اولا تتناهی لکن اللاتناهی فی العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة یرجع الی لا تناهی
المسافة وقد عرفت استحالته بل الذی یمکن هو ان یکون بتکرر المسافة کما فی المستدیرة والعدة فیها
وان کانت بالقوة لکنها قریبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تکون کالمبدأ تنقسم الحرکة المتصلة
الی دورات ومن ههنا ربما یتوهم من کلامهم ان للافلاک حرکات غیر متناهیة بالفعل قال الشیخ ان
حرکة السماء اما بالمعنی الذی نقول له یعنی التوسط فهی واحدة ابدیة غیر ابدا بالتحرک واما الذی بمعنی القطع فمتشبه
ان یکون کل دورة حرکة واحدة ثم الان الدورات لا تتحدد الا بالوضع فتلخص ان اللانهایة فی القوة
انما تکون بحسب المدة والعدة فلینظر انه هل یجوز ان یکون قوة جسمانیة غیر متناهیة کذلک فنقول لو امکن

١٣٣

لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد
الجسم كذلك تكون غير متناهية الشدة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي
في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان
يستلزمه المفروض المحال وذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما ازداد القوة السارية فيه وكلما ازداد القوة
ازداد بازائها المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم الى لا نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه
كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة والعدة متناهيا لكان لكل جزء ما من الجسم الذي هو قوة قوية
على جزء ما من الامر الذي يقوى عليه القوة فاذا اضعف عدد اجزائها على جزء ما فيضاعف بازائه من ذلك الامر جزء من
ذلك المتناهي بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم وتكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل
فيبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة وتقوى على ما يقوى عليه الامر المفروض بعينه وايضا الجسم المتناهي فلا
يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المتعلقة بالمدة لانها
لو كانت تقوى على غير متناه لكان جزء القوة لا يخلو اما ان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة
سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ويقوى على شيء من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء
على تحريكه مع ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه من ان في العدد والمدة لا يكون الكل يفضل على الجزء وان كان
ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص فيكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون
في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على تحريك ما عليه الجزء بزيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه
زيادة محدودة فلا محالة فيما بازاء ما بين القوتين باعتبار القوة التي عليها يقوى عليه الكل ايضا متناهيا فاذا
يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيتسق الكلام فيه وبهذا التخالف والكلام في
التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضنا في قوام المدار في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى ان يكون
المتناسبات بالفعل بل نقول بالتقدير متناسبة بحسب الحكم فهو متناه على نحو التقديرات التي نفعلها المستدلون بالهندسة

بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء
الربع وانما معناه ان توزيع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم السريعة شيئا
وحدانيا ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزيع الحركة من جهة المسافة او الزمان
بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة تكون المسافة والمدة
مثلا نصفين منقسمين كل منهما بازاء قسم الاخر ولا يكون حينئذ قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمتها من جهة الزمان
الا في اللحاظ والاعتبار وثانيا ان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت
تأتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزيع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم
بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وثالثا ان اعتبرت حركة جملة الجسم في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا
ولاحظت تأتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزيع باعتبار المسافة من غير ان تنصف المدة بل
ينقص السرعة لكن بحد لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم في
تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة
اذ لا تزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنتقص فانتج لك بان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام
القوة بانحاء مختلفة فاندفع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعني بالتوزيع كون كل
قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك
حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت في مرتبة واحدة او مراتب متعددة فاذا قسمت
القوة ولوحظ تأتي انقسام الحركة في امتداد سلسلة العدة او سلاسلها توزعت سلسلة الحركات
او كل من سلاسلها حسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمات فاقول لو توجد قوة حالة في جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة في مرتبة واحدة او مراتب كل منها غير متناه ولم يكن احادها في مرتبة واحدة مختلفة فيها
القوة بتنصيف محلها تنصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو انقسمت القوة

القوة ثلاثا او رباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التضعيف في الاشتداد
لا سيما اذا كانتا مبتدئتين من مبدء معين كذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الحال
اذا ضعفنا الجسم فالقوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من ان المفروض
او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدء قبل التضعيف اذ يد
يكون ضعف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة والعدة بازاء القوة السابقة ضعف بازاء
الزائدة فتبين المطلوب باقوم حجة لا يحتجنها شبهة اولى التلبيس وسقطت المؤنات التي تكلفها الشيخ
الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى التحرف لانه اجمل وتسامح فعليك بما ذكرناه
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدء معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من
ذلك المبدء فينقطع ان اريد به ان يكون هناك حركتان متحدتان من مبدء احديهما انقص من
الاخرى فينقطع فقبله لا يجب ان يكون الانقص ذا نقصان في العدة لا يوجب انقطاع ذا
كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الفلك الاعلى والشيخ نفسه
يعترض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدء يكون اكثر منه مبتدأ من ذلك المبدأ
على ذلك الاتساق ما يشطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك مما يكون بما جهدنا من المقدمتين و
لا يحتاج الى التجشم بتلك المؤنة التي تحملها قلت الفصل وما تحري ان يبين ان كل ما لا يمكن
خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل ولبعض الكيفيات فان شيئا منها طبيعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا
يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يكون استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر
ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه فرضه مخلى بطبعه بان يكون مطلق التحيز في ضمن معين لا محالة واذا التجئ من
خارج فيكون ذلك من طبيعة تبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيز الا ما يتناسب طبيعيا وان الالم يترجح له واحد
منها والطبيعة النوعية البسيطة ان نفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واستدعت له مبدأ

وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذا فرض فيه قوة التوزيع فالحيز الطبيعي له هو حيز كله وحيز اجزائه التي فيه بالقوة وكان حيز
جزء احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للمتصل المفرد هو المنفصل الذي هو من حيث خصوص فرده
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب ارادته وشكله من تلك الاحياز فيصير بعينه الاقرب اليه وانما يكون
الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له الكائن في شيء منها فاذا نقل منها الى بعض آخر منها بالقسر
من احياز اجزائه الطبيعية يصير هذا اقرب اليه وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الافق
منها الى حيزه اما هو فمتحرك اليه ان لم يعق وتعيين البعض بالاقرب اليه في الشيء الناسب الذي لا يمكن
بالقياس الى خصوص فرده فان اجزاء البسائط المركب فهما لم يكن له حيز طبيعي خارج عن احياز
البسائط ثم تركيبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى جميع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى
طبيعته ويكون له حيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمعتدل الحقيقي حيزا
طبيعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبيعي للمركب انما هو باعتبار
ما له من شبه الخفة والثقل او الحالة المتوسطة على حسب ما تقتضيه تركيبه فلا يكون حيز مركب من النار
السماء او الارض المساوية البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين الخفيف والثقيل اقول واذا انتهى
الكلام بنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان نبين ان لكل
جسم طبيعي لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له المراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه هو ما لا يمكن
خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شيء منه طبيعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك
البعض شيء منه طبيعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يكون له قدر ما ضرورة وان
يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا بد ان
يكون له حيز مباين لحيز ما يساويه بالفرض بعد من الاجسام في الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او وضع
اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى الحاوي والجهات فهذا الاعم هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة

الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها وكالضوء والبريق في الحيز فنقول
اولها لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى الا امتنع خلو مطلق الجسم
عنه كالطبيعة الخاصة بما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون طبيعة خصوصة
وخصوصه وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون
هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس الى ذاته اذ لو امتنع فلامر خارج عنه اذ ليس كل جسم يكون له محالة
له حيز معين اذ لا بد له من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين لا بد لترجيح ذلك المعين من
مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة اذ ما نسبتها اليها فيكون
ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل الاكوان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السواء
فلا يمكن تعيين الحيز منه الا بالطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان
متباينان والا كان نسبتها اليها على السواء فلا ترجيح لواحد منهما وانما ادعانا الى القول بالحيز الطبيعي
وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط او مركب فالبسيط فاذا لو خلا الى طبيعته تخلا من
غير ان يفرض معه مؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها
وكذلك ينبغي ان يكون لحاظ الابداع حتى لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد فقد اقتضت
الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولا يكون الا واحدا اما
الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص
طبيعته ايضا وبالجملة فيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز بالقوة وحيز جسم
حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر كما ان جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانما تلك
الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك تخيل ان
تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم الواحد بعينه لكن الامر بحقيقته ليس كذلك فان

١٣٩

السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي ملغاة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه اذا هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع لبعض بالتموج او بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع لبعض كان المنتقل اليه حيزا طبيعيا له لانه صار اقرب اليه والجزء عن بسيط للمفارق حيزه الكلية في الحيز يطلب الحيز الطبيعي بان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال المفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هي هي ان تقتضت الاتصال لكن الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال ولم يطرء الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد طريانه لعارض فيمنع من الاتصال من غير جهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وقرب المتصل المماس في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فيقتضي الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعين الاقرب اليه انما يكون من خارج فان قلت طبيعة الكل بعينه تجوز ح ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الحيز الذي هو فيه بالقسر فيه لا يقال اذا كان الحيز الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على السواء فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبيعي لانا فرضناه لا اقرب لا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه

الى شئ منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شئ منها لم يكن شئ منها طبيعيا وان توجه الى بعض

كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن وقوع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل

واحدا كما اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم يكون

ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فاذا كان التجزي يهون على الطبيعة مفارقة

الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محددة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم وطلب كل جزء منه ما هو اقرب

اليه وان كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجزء وسكن في الوسط لعائق يعوقه والنسبة

كل الجسم الى تلك بعينه مع الاباء عن التجزي كذا اذا كانت الامكنة محددة من جميع الجوانب على

السواء مع تماثلها ان يكن فيه تلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار

مركز الافلاك لا يميل الجزء منها الى جهة كان بعض جهة السكون لكن القسر انما كانت تقتضي ان ج

عن جهة في وسطها ثم ينبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقي كل جزء من المنبسط ما هو قريب اليه من

المكان الطبيعي حينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بان يخرق الخرق

يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فيكون مساكنة بالقسر والضغط فان الخلاء مما لا يجوزان يحدث

في الوسط عند انخراقه وهذا القسر عارض عن الطبع يوجب حدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين

بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مباينا ولا يكن بالقياس اليه

تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اما بتجزيه طارية

على الماء في الاعيان او في التوهم فتعين بتعيين الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها واما بخلع

جسم آخر صورته ولبسها صورة الماء لا محالة كانت لها قبل لبسها بالمائية وضع مخصوص لاقرب الاحياز اليها

من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم تتأت الا بتجزي

لسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بد حينئذ ان يتعين له حيز

١٤٢

واما المركب فلا يكون له حيز على حدة اذ التركيب يورث زيادة في احجام الاجسام فلا يحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود مبتدع اى وجود حاصل من غير سبق زماني بمادة ثانية فان نوعه ان كان قديما لكنه في مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصور المتخصصة بنوعه وكل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان وبالمادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحيازها جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذي سعينه وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان يكون من جهة الى جهة على ان لا امكان خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون اما بتوسط حيز الجسم آخر فيكون تحيز واحد جسمان بالطبع وسنبطله او لا وح فلا اقل من لزوم امكان الخلاء في مرتبة وجود بسائطه المتقدمة على تقرر وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وستاتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون يحاوي سطحه للحوي ثم ان كلامهم قد اضطرب في ابانة الحيز الطبيعي للمركب حتى ان الشيخ الصناعة رئيس الحكماء قال في الاشارات انه بالقضية الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه واما بحسب وجوده فيه اذ السماوات المجاذبة عنه وقال في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركب اذا تركب التحل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها يتفق في ان ذلك المكان مكان خارج عن طبعها او ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء ليس لجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا منها وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب اما اذا كان الجسم المركب من مستقصين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية لانه اذا كان يحاذ بالبسيطة متجاورين ان مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين

١٤٣

البتة فان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة فان سكن في حيز من
الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع صح ان لا يتحرك ولا يسكن فاذن لا يتركب من بسائط
فوق اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تحقيق مكانها الكتب المبسوطة وقال في الشفا ان تركيب المركب
لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان في موضع احدهما تجدد احدهما الآخر تقسرا وقسرا ولم يجتنب الا الى
جامع وان اتجهت حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الآخر قاما وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرأ
على احدهما معين او يكونا في الحيز المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع ان غلبت قوة احدهما وافترق على
المزج حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين فيها غالب فالحيز للغالب وان
تساوت غلبت البسيطان اللذان حيزهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب
في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب لم يتجاوزه وان تجاذب عنه الى الجانبين سواء او الامسافية
عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز لا يبطله تخالف التجاذبين عسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام
البسيطة بل لا تلازم الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها
الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تفعل في الاجسام التي بينها وبين
كلياتها خرقا او تكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما قيدنا او لم
يأسرها بالقاطبة لتحيط بها ولا يبقى لك تطلع يستشرف لبيانه واعتبر التساوي في القوة دون
الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان
من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد
او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا في القوة والزائد انه انما اعتبر ذلك لان الاستيلاء
قد يكون حينا ما متعلقا فلا تقادم الكون في طلب المكان الطبيعي مقاومة تامة وان داوم الحجم وقسره عن التخصيص

يكاد يلحق بالضروريات الا انكم تمنعون ذلك ولا يكون على حسبها ولا شك في ان المركب ان فرض
غلبة النار فيه لا يسلع فيه حتى ينعقد او كذا ان فرض غلبة الارض فيه لا يسلع ثقله فلا يكون مكانه مكان النار
او الارض المعنية فيما اتفق عليه كلام الشيخ وتلامذة الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم تستقم كذا فهم من اشارات
من ان المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه كما ينطق به النجاة
من انه لا يكون مكانا طبيعيا له ولا منافرا له بالطبع حالما انتقض بعد فان المركب يكون لا محالة
اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شيء من امكنتها بل يكون مكانه الاوسط بين امكنتها
والكلام المفصل في هذا الباب سواء ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه
احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب من بسيطين وكان كل منهما في حيزه والمركب بين الحيزين او يكون
البعض حائلا بين البعض الآخر وحيزه ولم يقو البعض على دفع الآخر او خرقه فيقف المركب حيث يتعادل
قوى البسائط لكن يبطل الصحة في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك جسمان كل منهما في
حيزه او جسمان قصدا كل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فانا نعين
الحيز من جهة ما يحصل له من نسبته في الخفة والثقل والتوسط بينهما والضابطة في ذلك ان نفرض النار
اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين
من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فحد
لكل ما خف من درجته فان كان هناك اختلاط بين تخفيف وتثقيل فتسقط درجات الخفة الى درجات
الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا فاسقط فضل الاكثر على الاقل منهما على عدد البسائط
فالخارج من القسمة هو قدر درجة المركب في الخفة والثقل ان لم يكن هناك اختلاط بل
كان انما الخفيف ثنايا ينقص من الاول فتضعف درجاتها المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار
فانكانت النسبة بين الكل واحدة كمن فرض احد مقدار بعد الجميع سواء كان ذلك الواحد

الواحد منه مقدار احد بسائطه اولا فقد بان انحطت ذ يجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع
الامر الى الضابطة المذكورة في التساوي وان لم تكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة
المركب على الوجه العددي تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية تناسبها
وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزيد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان
التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل ولا يتصور الاعتدال
مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف من
الخفة او من الثقل اذا كانا متوافقين كالنار والهواء والارض والماء وفي نصف درجة اذا كانا متخالفين
كالنار والماء والارض والهواء واما في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل
ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوت
المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط
متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف
الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط
المخالف لقرينه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل
اذا كان الطرف المخالف لقرينه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزء والهواء جزءان فان ضم اليهما الماء اربعة اجزاء وبدله الارض جزء يكون المركب معتدلا واما
في الرباعي فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره وكان فضل احد الطرفين على
الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض
جزءا وكل من الهواء والماء جزءا او يكون النار جزءا والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة
وما وراء ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ستة والماء جزءين والارض ...

المركب في سبعة اعشار من الخفة او يكون النار جزء والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة يكون
المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل اكلها اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبيعية وينقص
منه قوة بحيث نقصانه بالزيادة في مقداره فان قلت ما ذكرت كله انما هو بالنظر الى قوى البسائط
واقتراحها في المركب لكنه يجوز ان تفيض عليه صورة نوعية تقتضي خفة او ثقلا اعلى ما تقتضيه الاجزاء
الا ترى ان الذهب اثقل من الارض فانت تعلل الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من الملموسات
لا الفيضية بالصور النوعية في المركبات على خلاف ما تقتضيه امتزاج البسائط لم تكشف لم تحقق
للمركبات من حيث هي مركبات اكثر فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير ما تقتضيه اجزاؤها فان
الخفة والثقل انما للوصول الى الامكنة الطبيعية وثقل الذهب لانه يزيد ثقلها على ثقل الاجزاء الارضية المتحجمة
فيه وان زاد على ثقل ما يوازيه في الحجم من المدرة التي استلزمت مساماتها من الاجزاء الهوائية
وما يدريك ان الاجزاء الهوائية المائية التي جعلها تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في
قطعة قدر مساويها من الذهب فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل
هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان خفيفا او ثقيلا دون درجة يرتفع او
ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة
فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة كان حيز المركب
حيز الهواء او الماء وان كان خفيفا او ثقيلا درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء
او بين الماء والارض فان زاد على ذلك لم يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء وانخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك ان ينقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة ينخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت ما ذكرت يكون مثلا
حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء

بقدر ثلثی نصف قطرة ای ثلث قطرة لکن ینبغی ان یکون حیزه حیز الهواء اذ الجزء الهوائی یطلب السکون فیه والناری یجذبه الی فوق والمائی الی تحت فالتجاذب من الجانبین لا یبطل السکون الذی یقتضیه الهواء قلت الماء یقتضی السکون فی حیزه ثم الهواء المساوی له انما یقدر علی اشالته الی الحد المشترک بین حیزیهما لا الی حیز الهواء نفسه ثم النار لا تقدر علی اشالة هذا المجموع الذی هو ضعفها الی حیز نفسها ولا الی الحد المشترک بین حیزها وحیز الهواء وانما کان لها ذلک لو کان ذلک المجموع مساویا لها ولو کان حیزه حیز الهواء ولا الی حیز الهواء وانما کان لها ذلک کانت جزئین حتی یکون المجموع فی خفة الهواء فکیف یستقر فی حیز الهواء بالطبع وهو اثقل منه واعلم انه قد یتوهم ان المرکب عن البسیطین المتباینین متساویین فی الحرکة اذا کان اقرب الی حیز احدهما انجذب الیه لان الحرکات الطبعیة تشتد عند القرب من احیازها وتفتر عند البعد وجوابه ان الحرکة الطبعیة انما تشتد عند القرب من الحیز الطبعی لانه کلما یقرب یرق ثخن الملاء المقاوم ولان الجسم کلما یتحرک یزداد سخونة فیزداد لطیفة الملاء المقاوم وعلی هذا الوجه لا یکون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحرکة وبالجملة فهناک اسراع فی الحرکة الی الجهة التی یتجه الیها بالمیل الطبعی لضعف یحصل فی المقاوم لا لشدة فی المیل نفسه والمرکب المذکور انما المیل فیه الی حیز بین حیزی بسیطیه لا الی الاقرب منهما واما البسیطان فمیلاهما الی امکنتهما حیثما کانا ولا یختلف المیل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الکلام فی هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما نثق به ونعول علیه والله یهدی من یشاء والامر کله بیده

قلت وکذا الکل جسم شکل طبعی فالبسائط لا تختلف فی الشکل اختلافها فی الاحیاز بل الطبعی للکل هو الکری اذ القوة الواحدة انما تفعل فی المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت عن الکرویة بالقسر وانما لا تعود الیها بالطبع لمنع یبسها عن ذلک او عرض فانه حافظ للشکل فللطبع ان کان وللقسر ان کان لصعب التقصی عن النقض بما فی الافلاک من تقریر کره فیها التداویر والکوکب

مختلفة المقادير متخصصة بالمواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ وانا بعد اعترفنا في تصحيح

مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض في جوف

بعض او ثخنه او يكون ثلثة خارجة المركز مثلا لمركز المحيط او غير مثلا لزم ذلك قوله المثل ما ذكرنا

في الحيز تعيين ان لكل جسم شكلا طبيعيا ومن ثم يشكك بانه لما كان الافلاك لا بد له من وضع ليس له

شيء من الاوضاع طبيعيا فليجز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبيعيا

فلنعلم ان الوضع الذي لا بد للافلاك منه بوجه ترتيب تباين به من سائر الاجسام ولازم له ليس

منه طبيعيا له بل هو حيزه الطبيعي او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة

فيه الى حيزه فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون له حينئذ

جزء بالفعل فضلا عن نسبة الجزء الى امر آخر وكون الشكل متوقفا على النهاية لا يضر في كونه لازما للجسم منه

عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت في الآثار

فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي للكل منها الكري وذلك لان القوة الواحدة انما تفعل في

المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف تحصل الطبيعة

المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة تفعل فيه شيئا آخر فيه تقبل آخر ومن يمكن قوله اولى بهذا ذلك

بذلك فان كان في ذلك من قبل الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فليس فرض التجرد

عنه يكون شكلا لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فان هذا يمنع بالنهاية

كريتها ولو كان ذلك لقاسر فيجب ان تعود الى الكرية عند زوال القاسر والجواب ان

ذلك لقاسر وانما لا تعود الى الكرية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل

بان يبسها طبيعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها

ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكرية وكان يبسها حافظا لها

لا يد فيها حتى لا يزول بالدفي قاسر بل بالعرض فان من شأن الطبيعي ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو
الطبيعي حفظه وان كان القسري حفظه فعوده عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وتشكل بعض
الافلاك من نفس يتحرك فيها التداوير والكواكب وما في المتممات من اختلاف بالرقة والغلظ فرقته
في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في الحاوي لعصوبة تقتضي عن ذلك
بأنه يثبت الافلاك من تمام ان ذلك ليس لطبائعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على البعض
من جسمها فيقتضي سيما كرة منصور وتصورين لهي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم
ان يقع في المفروز عنه امرا واختلاف نحو فهم يرد ان التصور يصون مما بين على امتناعه
في موضعه وانه كيف يفيض صورة على جزء من مادة متشابهة دون سائر ما يليه هناك
استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصراً وهدم مصراً اذ لو جاز ذلك لبطل اصل
الدليل وانثلم اصول كثيرة مبنية على امتناع ذلك ويمنع ايضاً ان ليس هناك اجزاء
بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية بل ربما تختلف في
السرعة والبطؤ في الحركات كما في المنطقة والقطب في جهات الحركة كالاوج والازمان
على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنة البشرية عن اكتناه الامر
اقول ان الفلكيات كرات مكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز
بعض منها في اجواف بعض او ان يكون احياز بعض آخر في ثخان بعض مراكزها خارجة
عن مركزها في ثخنة شاملة كانت لمركز العالم او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه تفر
او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف الفلك بعض العناصر
فلك وعنصر كانت مصمتة كالارض فلما ان التجوف في اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع
معه حيزه في جوف هذا الاجسام كثيرا في فعل القوة كذلك حصول الرقة او تفاوت في الثخن

او اختلاف بالرقة والغلظة اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الافلاك ان الفلك
الكل بسيط غير منتظم من كوكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يقصدوا بذلك بل انه ليس فيه
امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد اذ ان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية المفردة
المفرزة عن الكواكب بسيط ليس فيه تباين قلت فصل كل حركة انما هي بحالة انبعاثية
نحو الخروج من المبدأ الى المنتهى لدفع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة
عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرد حركة عليه الا
عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به اخر في تلك المسافة جسم
في طباعه ميل معاوق وآخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول اذ اذا تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان
ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول فتكون الحركة بمعاوقة مثلها بدونها والقسر المقسور تختلف عليه تأثير الاقوى والاضعف
فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل بطباع ايطلب البقاء
على مكان او وضع وهو المبدأ الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم
او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فاما كان بالطباع فذاك والا فلا بد فيه
من مبدأ ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق
ففيه مبدأ ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع
الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائزة البتة لاستوائها فيه ان كان في الكل
عن طباعه او لا عنه ففيه مبدأ ميل مستدير اقول كل حركة فانما هي قطع
بين المبدأ والمنتهى اما مسافة اينية او وضعية فلا تكون على

150

على حدة بل يوصله بالقياس الى ما هو دونه ولعله ربما بالقياس الى ما يكون فوقه في الاعيان او التوهم و
لعل الفطرة السليمة لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئاً فشيئاً عدداً وطوراً انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك
الداخلي او الخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث
تدافع ما يعوقه عن ذلك هذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر
في الاينية كما يحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا
في الكمية لا سيما الاينية واما الوضعية فكما في الاينية لكل جزء منه فيسهل التصديق بالميل
فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم
طبيعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي
لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طبيعي لا يتحرك قسراً وذلك لان
احدهما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه
تلك المسافة جسماً فيه مبدأ ميل معاوق فتكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه
ايضاً في تلك المسافة جسماً يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة
عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول ولا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين
في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان
حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فتكون
الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على
هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة

او مستديرة تختلف عليه بتأثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذاك الا لان القاسر اذا فقد طاقة
الجسم المقسور الضعيف قد عاوقه فذاك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب
البقاء على حالة من الكيف او الكم او الوضع وهذا هو الطبيعة الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء
اقول فيه بحث لانه يجوز ان تكون المعاوقة لقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة
او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان اليبوسة
انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل
اللهم الا ان يدعي الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حافظة حيز اذا كان له في ذاته
مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه وكونه حاصلا له اذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز
بقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة اليه لا محالة
واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة فيما بينها الاجزاء حيزه او محاذاته فلا يكون
شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة على ما هو المشهور بل اذا كان فللنفس شيئا غرضه ثم لا يكون مطلوبا
لذاته للنفس من جهة خصوصيته بل يكون نحو ما آخر غيرها يلزم الجسم وضعا لا الية بل بحفظ كل جزء
حيزه الذي يحصل له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينتهض في تحرك الجسم من سبب
خارج كذلك ينتهض في تحركه من نفس مع اصلة انما تحرك بحدوث ارادة واثر عاج قصد فان
ذلك انما يكون حيث تكون هي مخالفة ويكون البدن متاثرا منها اثرا مستمرا قبل ذلك التغير
وتختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية تختلف تحريكها
لبدنه والقوة واحدة فلا بد في المتصلين من مبدا متعدد صح اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فان كان عن طباعه
فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تجري

او نفس تجري مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة والقسم الثاني ان لا
يكون له حيز طبيعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو مقتضيه طبعا عاد اذ من الممكن ان لا يكون هناك عائق
عن التحرك اليه فتحرك اليه طبعا لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون
العائق دائما حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء
حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط
فيه ولكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او لما يناسب مرتبة امتزاجه التي كسب في
الخصوصية ثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته بالعوق بالفعل عما يقتضيه من حيث
التركيب قول على قياس ما مر وههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة
حافظة لما يحصل له من الاحياز بطبيعة او قسر ومبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظه
وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبيعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن
العود الى الشكل الطبيعي ولا نعني بالحيز الطبيعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك
عائق من خارج بل ما تقتضيه طبيعته الخالية فتحرك او تميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا
وان اردتم بالحيز الطبيعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه
المناقشة الا بما اشرت اليه وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة
في ذاته ان يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه حول ما هو مشتمل عليه او في ذاته حول ذاته
باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي والمحوي او فيها لكن ليس شيء
من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى به من غيره اذ ليس كون جزء منه مما
يجاور من الحاوي والمحوي اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع
الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير

فانا نعني بالطباع فيه مبدأ ميل مستديرا و نعين فانه فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدأ ميل طبعا
ذا الميل يمتنع عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا و لا يتيقن و ذلك بالارض
مثلا فان الجسم اذا اعتبر بالاوضاع في البسيط و يجوز الانتقال عليه من بعضها الى بعض حيز
ان يكون فيه مبدأ ميل اما مستديرا او مستقيما و اما تعيين المستدير في المحدد و نحوه مما لا يجوز
عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة المستقيم هناك يعني ان فيه اكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس
الى ذات الجسم كما في اقامة البرهان فلا يتطرق التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان
الذاتي فمسلم و لا يلزم منه وجود مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شيء وجود مبدئه بالفعل
او تعيين فيه بالفعل و ان اريد به الاستعداد و التام فممنوع و اما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط
يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدأ ميل فجوابه ان تبدل الاوضاع
بالقياس الى ذاته يقتضي جواز الانتقال فيها عليه بالذات و بذلك يندفع ايضا التشكيك
بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع
بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث
هو ساكن اذ يجد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكنا و لا حاجة الى اخذ الوضع بالقياس
الى الجسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض كما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا
ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا و اما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل
مستدير جاز ان يتحرك به و تكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين و منطقة معينة و هو محال اذ
ليس شيء من النقاط المفروضة و الدوائر الموهومة اولى بالقطبية و المنطقية مما عداه فيلزم الترجيح
بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
و منطقة كذلك لامر لا يجب ان نعلم خصوصه و ان كنا نستيقن بثبوته و ليس يجوز ان

١٥٤

ان يكون بعد النفس تحرك بانزعاج قصده والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدء ميل معاوق
في الجسم لتحريكها قلت ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدءان او مبدء لميلين طباعيين مستدير
ومستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك
طبعا الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار
لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في حاليه بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن او كان الجسم في حيزه واما المركب
فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدء ميل مستقيم لجواز زواله عن موضعه فلا
يكون في شيء منها مبدء ميل مستدير فالمركب من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال عن الحيز
فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير طباعي بل ان استدار فبالقسر او بنفس تحرك بقصد اقول
لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيطا او مركب مبدءان متغايران بالذات او مبدء واحد بالذات للميلين
طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان الميلين غير طباعي جاز كان المستدير حيوان تقصده مع
ان فيه مبدء ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه
الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان فيمتنع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتنافيا و
يقتضيهما مبدء بعينه في حالين متغايرين متنافيين كما ان الجسم مع الميل المستقيم طبعا يتحرك طبعا
الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصلحان لان يكونا طباعيين و
الطباع مبدء ذاتيا لهما اذا كانا بالغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين و
الغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه
فلا يكون غاية له على انه لو كان غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه فغايتان لهما متنافيتان

نهاية المستقيم انتهى الميلان الى الغايتين جامع تمام نهما وان تنافيا لم يكن احدهما متعينا طبعا فكذا
الميل الذي باراءهما كلاهما في البسيط واما المركب فلا تتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف
القوى وتمانعها فيه والحق ان المركب يمتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك
انما يتاتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه
فانه بالمزج يخل عن بعض حيزه ويكون بالكل اشد لم ينتقل غيره الى حيزه فلا بد في كل منها من مبدء ميل
مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب
لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبعا كان او قسرا و
زوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا يريبك انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط
دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط ومقتضيه
مزاجها لا القوة مستانفة فلا جرم ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه
ايضا مبدء ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدء ميل مستدير قلت
الفصل فيما ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبعكسه كالعناصر
فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه اقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها
هي المستديرة اذ الكمية لا تتناهى الا مع انها مستقيمة فلا تكون الا متناهية منتهيا لتناهي الابعاد ووجوب
الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادثة
بالشخص فتكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا مستديرة و
يجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام
ويتحدد به جهات سائر الاجسام اقول كانك قد تنبهت على ان الافلاك المحددة للجهات
لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلا بد فيه من مبدء ميل اذ لا يجوز عليه الانتقال

من حيزه فلا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدأ ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت
بالاحياء تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدأ ميل مستقيم واما في جوفها من
العناصر فيتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او الى الوسط كالماء والارض فالحركات
التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية تنقسم الى اصناف
حول الوسط وعنه واليه فان اعتبرت الجهات بالعرض تزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا يكون طبيعية
ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة حينئذ كالكمية
المستلزمة لها لا تتصل الى لا نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة التوقف بين كل
حركتين الى جهتين مختلفتين اذ متقطعة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذا باقي الاستحالة لانها انما
تكون بين الضدين بالجملة فكل من الثلاثة لا يكون الا حادثة بالشخص وكل حادث كما سبق مسبوق
بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا يكون ذلك الا المستديرة
ويجب ان يكون سبب الحركة لهذه الدائمة وايضا انما يحصل بارادة دائمة لا عن منافيات قصد
ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام وتتحدد بها جهات الحركات الطبيعية المستقيمة لسائر
الاجسام قلت الفصل والتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء للزوم مقارنة المتحرك
تغير في اين او وضع غيرها او لين او كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما
ان يكون المتحرك بالعرض في جسم متحرك بان يتحرك فيه بالذات ففي الاين كالجسم المحمول
في الصندوق وفي الوضع كالكرة المحوية لاخرى وتكون مخالفة لها في المركز والمنطقة بها تحرك الغير
ارساميرا وبالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزاؤها المفروضة الكلية الطبيعية من سطح
الحاوية كالكرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها فيلزم قطباها من موضعها من الحاوية فيتحرك
بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون مثل ذلك كالعدد والاعراض

وصدق بالعرض بحركة الجسم فالجسم يوصف بالحركة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لكن الحق ان يحكم
بالصنم. **قوله** واذ قضينا الوطر من الكلام في الحركة التي تكون من طباع الجسم فيشبه بان نتكلم في
التي تكون لا عن طباعه وذلك اما بالعرض او بالذات ولنقدم الكلام فيما بالعرض فنقول الحركة العرضية
هي ان يقوم الشي المحمول لزوم مقارنته لمتحرك تغير في أين او وضع بحيز او لين او كم او كيف فعرضا ضمين
له بالذات ولا يتبدل عليه من جهة انتقال له انه متحرك بالعرض لعرض له بالذات مما انتقال انه متحرك
فيه بالعرض كالسكينة او وضعه الاين او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان يكون المتحرك
بالعرض في جنس من مقولة شبيهة بان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض لها
بالذات شي من تلك الجنس كالاين ووضع الانسان لم يفارقه حال الشي الذي هو محمول فيه فارق اينه او وضعه
مثلا وهذا يلزمه فيلزم ان يقع له لاجل حركته هو فيه جهة تقع اليها اشارة غير الجهة التي كان
يقع الاشارة اليه او محل ووضع بالقياس الى الجهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق
فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له ولكن تبدل الاشارة اليه بتبدلها الى الصندوق
واما في الوضع فكالكرة محوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيما اذا كان بينهما التصاق بحيث العرا
والمسامية او كانت المحوية خارجة المركز فتحصل في قطعتين متساويتين من الحاوية قطعتان غير
من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية
والا عاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا بحركة الحاوية
في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا استشكل حركة التاسع الفلك فيقال
انها لا تكون عرضية لموافقة التاسع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او
طبعية والصاعدة اليه طبعية للنار فيلزم ان يكون سيلان مستديرة ومستقيم طبيعيين لها و
اللازم باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار

اما بطلان الاول فلان القسرية لا يدوم واما البطلان الثاني فظاهر في الفصل السابق على هذا الفصل ١٢

وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في النسب لوقوعها بين المتباينين بالقرب والبعد فكل جزء يظهر
من النار فقد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره وهو يحركه بالطبع
الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لانها اي الملتصقات به التصاقا طبعيا يلزم منه ما يلزم من الالتصاق بالغراء
والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه وليس له شعور بانه لم
فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الملاصق
وهو في الهواء مصيبا الترتيب الطبعي الذي بيناه قبل مع اصابته الوضع الطبيعي اي المتسق بلا تسل ولا
اختلاف اجزاء بالقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا لكن الامر
المكان الطبعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر انضغاط العبد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه
من تحت واذا اتبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة
فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتمزج اي الحوالي مصيبة المكان الطبعي على الوجه الطبيعي فتحت
عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوقع تميزا ما في اجزائه
انتهى وقد يستشكل جدا امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان
كل جزء من السافل يلزم جزءا من الاعلى بالطبع كيف وهو يتحرك بنفسه متخلفا عنه ويستبدل بمكانه جزء غيره والتفصي
عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية
بل وقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعهما فيلزم ان الهما
يلزم ان تتحرك الباطنة مع حركة الخارجة وتتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من
شأنه ان يتحرك بالذات وثالثها انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول
بجنس ما يقال انه تحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالابيض يقال انه يتحرك
وانما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم ابيض واما ان يكون مباينا له بالكلية مقارنا له

١٦٠

له لا كمقارنة جسم لجسم بل كمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم حيز تختص به الاشارة الواقعة اليه واجزاء كاجزاء الجسم واين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه بالذات يقال لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع فالنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بحركة البدن فان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن ولا يقال انها تسود بسواده فيشكل ولهذا طلب الفرق واجاب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المتفق لا يفرق بينهما الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصحابه اشارة تزال بما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشيء غير محسوس واما السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون الحيز الكل موجود ولا يوجبون السواد الا لما يلاقيه على ما ذكرنا من التشبيهين في الحركة الاينية والوضعية فقس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو بل جسم آخر يقارنه اينما لم يكن الجسم هو هو في الموضوع وليس هو مما لا يعتبر كما يقال ان الشيء يسود وليس الموضوع للسواد هو جوهر مع الثانية بل اتفق ان كان موضوعه بدن بنا على ان صفة الجسم الصرف بالسواد كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه الا يحجر وهو السطح وكذلك يقال ان السواد موجود لكونه في الجسم الثاني والقائم به وليس الموضوع للسواد هو الجوهر ما خوذا مع الثانية قلت الفصل واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج فالاول منها بها الاسم بالا يكون الى غاية طبيعية وح اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة كما في الرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع وبالجذب واما حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدويرية القسرية مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجين او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهي تستند الى الوسط ثم تضعف بالقسر في السبب في ذلك ان تلك القوة

١٦١

القوة تأخذ في الضعف بمعاونة الطبيعة مع معاونة المحاكات لها لكن التسخن المستفاد من الحك
لتلطيفه الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد في الحركة فما الشرح القوة
بعد ما تدارك التسخن ما يفوته بالضعف بل يوفر فاذا استحكمت جدا لم يف التسخن بذلك
على انه يضعف هو ايضا بضعف القوة والحك وان اشتد استعداد المرمى له ويذكر
هنا التي من بلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون من مبدء خارج ويكون لموضوعها ان يحرك
بطبعه حركة غيرها فتدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته
فتخرج النباتية وتدخل الفلكية او التي له ان يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك
وان زيد وله ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية اقول الحركة القسرية كما عرفت
ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدء خارج وهذا يشمل ما اذا كانت الى غاية
طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والاولى بالاسم
القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وحينئذ فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
له بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة
له بالطبع كحركة الحجر المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء
وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى ولنتكلم فيما يختلف بها الاشارة الى
الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب
واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق
فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض
اجزاء اينه كما يلاقيه من سطح اليد او السفينة لم يتغير فهذه الحركة وان كانت عرضية الحركة
متبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو

بالتحريك العرضي اشتبه اري ان نحو المجرور ربما تخيل كانه محمول متحرك بالعرض وانما القسر الحق في
المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما لازمه وذلك كالحديد المجذوب
بالمقناطيس كالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب
والدحرجة تكون من سببين خارجين وتكون من ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا
فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان
السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك من المحرك اي الحاصل لها وتلك القوة تكون
اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات
فما يماس المتحرك وينخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها
واذ ليس هناك حركة واقعة او جاذبة او حاملة من جسم اخر يدوم حركة المرمي
بدوامها وتقتضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي
قسرية مستفادة باعداده لها لا باستعداده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي
والمخالفون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعضهما حركة
واعتمادا وهو لا يمنعون ان يتعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع
جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجدها وجب ان توجد الاولى
مع الثانية واستحالت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان
السبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يتخلل السكون مع بقاء سبب الحركة
ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم
من ظن ان الهواء المدفوع يتبع الى خلف المرمي ويلقيه هناك اليها بالقوة ويضغط
بالامامة وهو يخفف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما تستتبع حركته الى قدام

عند الالتئام حتى انضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن
الهواء اقبل للدفع فيتحرك اسرع ويحدث حركات متشافعة في اجزاء الهواء قدامه والسهم
موضوع فيها فينجذب معها وليس يستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان تحمل الحجارة
فان من الجبال ما اذا اشتد فيها رياح الحكمة اركانها واندكت الوهدة فيها والرعد يهد الابنية
المشيدة ويقلع الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير البوقات وطبول لا
يزالوا ابدا يرجلونها فلم يابوا الشيء فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان الحجر ليس
يقولون بها في اجزاء الهواء قدامه ان كانت في تحرير بعيدها [illegible] كان المتحرك قد تحرك
بعد سكون المحرك ووقعوا فيما هربوا عنه وان كانت في تلك الاجزاء معافاما ان يكون
حين تحرك المحرك الاول وثبت بعده فيجب ان يقف السهم عند سكونه او تكون موجودة
بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هي بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة
في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط فان كان الهواء الذي يلي النصل السهم يحتبس والذي
يلي فوقه يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا
الهواء يحمل السهم والاشياء التي يتفق حصولها فيه يخترق السهم بسببه فيه ولا يحملها وما بال الرياح
التي اذا هبت على اغصان الشجر بشبهها لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمي
اشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون بدفاع الهواء حيث قالوا لو كانت العلة هي
القوة المستفادة من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانت تاخذ
في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي دفاع
الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة فيزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من

الهواء الناقل للرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة ليس بأشد منه على فرض
اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المتسبب
هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا يحمل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكبر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطأ بحركته مما هو تحته فاذا فرض تحريكهما
بقوة واحدة وان كان المتسبب هو تخلخل الهواء المنفذ فيه فمن اين كان التخلخل في
الاوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون مع المحاكة
اسخن لطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك ايضا تشتد سخونته فيكون الطف
واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء سالما
مدفوعة قدما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه المحكوك بعينه ثم ان ما ذكره الشيخ في وجه هذا
الاشتداد على فرض القوة وان القوة تأخذ في الضعف بعد ما وقفه بطبيعته معاونة المصاكة
لها لكن التسخن المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق وايرائه سرعة النفوذ ثم تورث الاشتداد
في الحركة فما لم تسترخ القوة بعد يتدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت
حد الميل التسخن بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخن ايضا يضعف حينئذ
بضعف القوة والحك وان كان وجه ام الحكاك على الرمي يستدعي اشتداد واستعداده للتسخن ويذكر
بعد القسرية الحركة التي تسمى بما من تلقاء المتحرك ويختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من يسمي
بها الحركة التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا
تدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في ابدانها اذ لا بد لابدانها ان تتحرك حركة
طبيعية الى احيازها فتنسبها الى حسب التركيب فتخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد التي تصدر
عن ارادة المتحرك بها اي ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعينها التي سميناها الارادية فتخرج النباتية وتدخل

١٦٥

وتدخل مع الحيوانية الفلكية وبعضهم من يدّ بها التي ان تحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك
فيخرج منها النباتية وتدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد
آخر اعني وان يمكن له ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية قلت الفصل اذا ابتدأت معا
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتدائها وانقطاعها متسع وامكان لقطع كل من
مسافاتها المتفاوتة او امثالها بحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد انقسمت فيه الحركات المتفقة
المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القابلة للمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير
لا يكون لنفس الحركة ومن سرعتها وبطوئها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ
هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذلك المقدار هو متسع بالذات للكل
الحركات واذ الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار
فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عين مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة
لا لمجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل الهيئة فيها لا القارة والا قرّت بدون مقدار اي غير قارة
وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة المتصلة اتصال المسافة تبعيتها في الانقسام الى متقدم
ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان ويتقلبان بخلاف الحركة وكما ان الزمان
باتصاله مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتأخر لا يجتمعان لا ينقلبان
واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا تقالان في الثابتات
اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما تقالان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه
اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقيس بينها يكون قبل وبعد بذواتها لا القبلية والبعدية
زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل
وذاك بعد عني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كانا بالعكس

أو معاً ومعية الزمانيات لهي متى ما أعني كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كون متاهما واحداً أعني كونهما فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما أنا مع الخردلة ولسنا فيها بل نحن فيه ولا أجزاؤه وحدوده ثم الحركات ثم المتحركات وأما الثابتات فليست فيه وإذا قيست معه أو مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الإضافة دهراً فيكون الدهر محيطاً بالزمان وأما إضافة الثابتات بعضها مع بعض فتختص باسم السرمد **أقول** إذ قد فرغنا من مباحث الحركة فيجدر بنا أن نتكلم في الزمان ذهو من عوارضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت إلى تزييف ظنون من صنف فيه قبل الخوض لفاسده وحل شبهات وجهت إليها فنقول إذا ابتدأت معاً حركات مختلفة في السرعة والبطوء ثم انقطعت معاً فلا جرم أن يدرسها والبطيئة أقصر فبين مبدأ هذه الحركات وانقطاعها متسع لقطع كل من المسافات المتفاوتة أو إنما لها الحركة قطعت بها وتساوها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة أما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وإن كان ممكناً لكن على سبيل الانطباق على تمامها بل الغرض من قطعها في شطر منه فهذا المتسع قد يعبر عنه بالإمكان في هو أمر واحد اتفقت فيه الحركات المتفقة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم والصغر فلا جرم لا يكون نفس الحركة أو سرعتها وبطوءها ولا المسافة أو مقدارها ولا المتحرك أو مقداره ثم إنه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام إلى أنصاف وأنصاف أنصاف لا إلى نهاية تكون بإزائها أنصاف الحركات وأنصاف أنصافها الواقعة في أنصاف المسافات وأنصاف أنصافها فهو مقدار أو ذو مقدار فإن كان مقداراً فهو المطلوب وإن كان ذا مقدار فذلك المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة فهناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات ليس لشيء من تلك الأمور فهذا المقدار يكون الأجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون منها سابق فات وآخر لاحق

اذ لو ثبتت لثبتت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهي غير قارة وكل جزء منه حادث فاما ان يكون
بريا عن المادة بل تكون ابيا عن المادة اي مركبا من مادة وهيئة تلحق امر حال فيها جوهرا كان او عرضا
واما في المادة اي هيئة فيها لكن التجرد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هيئة فقط
فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة فيعظم او يصغر به المادة وقد عرفت
ابطاله او الهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره
بل الهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ضابطنا المعبر بالزمان
فان قيل اولا انكان المراد بمعية الحركات تلك في الابتداء والانقطاع بالمعية الآنية والزمانية
اعني كون تلك الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري وانكان
غيرها فليبين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره مم فان الجسم الثابت او المتخلل قار
مع عدم قرار مقداره حينئذ تمدد او تخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة ممنوع لم لا يكون
فيه الحركة فانها ايضا هيئة غير قارة اذ للمتحرك حالتان بالتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر
فيه فالجواب اما عن الاول فهو ان المعية هي الاجتماع في الحصول تصورها وكذا التقدم والتأخر
فطري لا مجال للممتري فيه او يماري ومرجعها وامكان ما ذكرت لكنه مع ذلك يتاتى يماري
وجود الزمان بجعول اي جعلها ذريعة للتعاود او للافهام بالتنبيه على تلك المعية لا سيما وهناك
يعرف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في
المقصود بهذا البيان تحصيل ماهية الزمان اما انيته فان اريد بها هويته في نفس الامر حتى
فتعمل وتخرج عن الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود راسمه هناك كما
خلفية عن تجشم الاثبات والمنكرون ان جحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم فقد يرها من حيث لا يدرون انهم
حيث يقدرون الزمان في الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون ارصنة الوقائع

١٦٦

والمعاملات ويمنون طولا في مدد الاعمار لا لنفسهم وقصر اقيها للغفلة عن ان ان ارتباطها تحقيقه فهي

في الاعيان فلا يفي بهذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى بنظر ادق واما عن الثاني

والثالث فانا اقول معنى ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريب في امتناع

قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى وكذا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار

فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل ان يفرض

في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الان حاصلا بجميع اجزائه ان تصور

له اجزاء فانحسمت الشبهتان ثم اعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد

يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا

من مبدا الى منتهى فاذا فرض بين المبدا والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون الشطر منها متقدما يلي المبدا

وآخر متاخرا يلي المنتهى فينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في الآخر

منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا

والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة منها ويقع الاولى في المبدا والمنتهى ولا يمكن ذلك في

الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا تصير المتقدمة متاخرة ولا المتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر

في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر في المسافة لكن لهما من جهة ما هما للحركة خاصية ليست

لهما من جهة ما هما للمسافة وذلك لكون الحركة منقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد

من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس

يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة بما هي متصلة وعدد بما انقسمت

الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان اليهما

حتى يلزم ان يعرف بما يعرف به كما ظن لا الاتصال العرضي ان انقسام هو ان القبلية والبعدية للشيء بذاتها

ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل لا يمكن القول بهما في الامور الثابتة من كل وجه اذ لا
فائت هناك ولا لاحق بل انما يقالان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما له اولا انما
انما هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والتغيرات ثم انما يقال ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان
قولهما فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه بحسب آخر الامر يكون لذاته يكون قبل وبعد
ويكون قول اية قبلية وبعدية تعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية
انما هو بالذات لذلك الشيء فلا محالة لكن الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو
المذكور وقوعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو
الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور
ووقع فيه ذلك الامكان وقوعا اوليا فاذن قبول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتقصير ذلك
ان الزمان هو مقدار الاقرار واتصال المنقضي والتجدد وهو لكان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء
ممتازة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم
الى اجزاء فيها اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء المتجددة الى بعض صادف بينها قبلية
وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء المتجددة ان يتصور القبل بعدا او البعد
قبلا او المعية بينهما وجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل
السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد
بهذا الموضع اذ لا يرتاب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلك فماهية القبلية والبعدية
في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار وقبلية وبعدية باعتبار
آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان
كالحركة مع اجزائها او انسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال ان ذلك

١٦٩

انه قبل ولهذا انه بعد ثم يلحق هذا وذاك موجود فيكون ان ح معين ثم شئ فذلك يزول هذا

فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد و القبلية تحيل ان شئ مع الحالة الاخرى فما جاءت

المعية والبعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذاك موجودة مع اختلاف الاحوال

فالقبلية معنى ليس له لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات

الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذى يقال به للشئ قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم او وجود

او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس

قد يكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود والعدم هو فى الحالين وجود او عدم و

كذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امر الى وجود او عدم مقارن امر آخر فيكون

الاول قبل والآخر بعد او قارنا فهناك الامرين فى الحال اى التعاكس مع ان الوجود والعدم

وجود وعدم فى الحالين و هذا الامر هو الزمان النسبة الى زمان فاستحال زمانا فقد ذاك ما نقوله فاذن

نسبة الى الزمان فيكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واتباعه من كرام العشيرة فان قلت

الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها التقدم والتاخر

فى الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذاك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون

الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو بان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة

فهى متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف تكون القبلية والبعدية المتوقفان

على التجزية لها لذاتها وذلك ان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال اول لما بالقوة او خروج

من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك تحديد بين المبدء والمنتهى قابل للانقسام

حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا يتجزى ويكون المتحرك على الوسط

عند ما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما

يعرف وجوب ان يكون الحركة كلّى متصل في شيء من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من تبين
جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى
اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة بعينه اتصال
للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فنعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو بنفس الزمان ثم علة
اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى
لو كانت مسافة متصلة تحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير
اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة
وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال
لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حققه الشيخ واشياعه فان قلت
ما ذكرتم من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا تتصور الا متصلة
قلت لعل الفطن المتدرب فيما تلونا يظهر له انه ليس هناك حركتان متمايزتان في الوجود احدهما
التوسط والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد راسا ولو بالعرض
هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح
المحاسبين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث
اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وصلوحها لعروض المقدار لها او للتقدير بها هي الحركة
القطعية فالحركة التوسطية مما لا اختلاف في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال
الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرضها
بالذات وهو الزمان فخارج عنها مثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة الآبية مجردة عن الاتصال
والامتداد الذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسماني

وتمثل الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة تلبس

الحلول الآن اختلاط الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال

حال في مادتها وامتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اي

المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اتصافها بالمتقدمة من جهة مجرد من الحركة التوسطية والاتصال

المسافي لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه الحركة فان قلت كما ان الحركة تحصل لها امتداد غير

كذلك المتحرك يتسيال في المسافة اتصالا يصير كالمتصل بالحقيقي فيلزم ان يكون هناك في كل

نوع من الاجسام له قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان

انسان قار وانسان غير قار وكذا في المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد

والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل لكون الامر الذي يمتد في المسافة المتصلة زوال

ما كان منه في حد حين كون ما يكون منه في حد آخر والكون في المسافة للحركة من حيث انها للمتحرك

حقيقة الحركة فزوال ما كان في الحد الاول عند كون يكون في الحد الآخر للحركة من حيث ذاتها وانيتها

هوية شخصية الحركة مع ذلك مبهمة بين مرتبة القوة ومحوضة الفعل اذ هي كون بين المبدأ والمنتهى لكن

اتحصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد حيث لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد فزوال عند

الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في احد الحدين وزال الاول عند كون الثاني

انما هي بالذات تحصل بها فعلية بالعرض المتحرك فهو من حيث ذاته لا يزول الا

بالفعلية المحضة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون غير الاول من جهة كونه في حد آخر

لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد بعينه من جهة كونه في حد آخر كذلك يزول الاول عند

كون الثاني لكن الجهتين هما جهتا تحصل الحركة الا جهتا تحصل ذاته وفعليته قوته في ذاته

اعلم ان المتحرك حيثما يتحرك في الاين مثلا فكما ان القوة كما هو ذلك

فكذلك حركته اي كونه بين المبدء والمنتهى ولا تظن ان في ذلك بعينه اينه المبهم فان اينه المبهم معه
كونه بحيث يكون في اي آن يفرض في اين مخصوص سواء كان او يكون فيه في آن آخر
اولا واما كونه بين المبدء والمنتهى فمعناه كونه بحيث اي حد يفرض يكون فيه في آن ما لم يكن فيه قبل
ولا يكون فيه بعده اذ لو كان فيه قبل ويكون بعده لم يكن هناك مبدء ولا منتهى وان كان فيه قبل و
لا يكون فيه بعده فهو في المبدء لا بين المبدء والمنتهى وان لم يكن فيه قبل ويكون فيه بعده فهو في المنتهى
فاذا فرض آن في زمان الحركة يكون المتحرك في اين ما ويكون في ذلك تحصيل اينه المبهم بحسب فرض
الآن بالفعل وانفراض حد في المسافة بازائه ويكون كونه في ذلك الحد بعينه بحيث لم يكن فيه قبل
ولا يكون فيه بعد هو تحصيل حركة فلو فرض توقفه في ذلك الحد كان ذلك تحصيل اينه في الاعيان
وخروجه الى الفعلية الصرفة وتكون الحركة قد زالت لانها تحصلت ثم تتعلق الحركة من جهة امتدادها
واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هي بحسب حالها في الشدة
والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك ملاء مقاوم في سهولة
قبوله الانخراق وغيره وحال الجسم المتحرك في قوامه مثلا تتعين لها في تلك المسافة اذا كانت متناهية
قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في تشخصات الحركة ولا دور على قياس ما سيجئ تحقيقه في [illegible]
في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة
فيها تتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فانها غير قارة في مادتها اعني الجسم المتحرك لا تقدر
الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انها اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف
في زمان معين تتعين بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما
اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم الحركة ايضا
ربما يكون امتدادها واتصالها من جهة امتداد واتصال حال في مادتها اعني المتحرك بالذات

الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا الى قسمين بتقسيم كل منهما ينقسم من الجسم الكون بالامتداد والاتصال او لا يكون فيه قبلية وبعدية لا تجتمعان غير انه تحكم تجسيم وليس له مزيد اختصاص بالحركة
بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم فلعل منقح بدقة المباحث على ما
القيناه عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب قد اتيناها اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي
ثم الزمان يحسب الامتداد الطولي الصراح يقتضي لا ملاحظة في هذا الامتداد وابعاده في العرض
الى حتى يكون كالسطح ولا الانبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه الفصل الى نحو يقتضي من
انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك ومن ذلك الى هذا بل ربما يوخذ الامتداد من حيث
انه متسع ومقدار لاية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او في
ما يجري مجرى المسافات من كمية او كيفية ولاية حركات كانت اسرع منها في مسافات
وطرق الطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات كانت ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر
فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث تخالفا وتنوعا وتعددا
في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يورث
ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يسع هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذلك
اختلاف المبدء والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما بدل
الاخرى لم يختلف الزمان بذلك الا ان الحركات اذا انقسمت انقسمت المتحركات لا في جهة
طول الحركة بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة للمتحركات واما الزمان فمحتاج عن ان يتصور
فيه عرضيا قسمة او القسمة بمعنى العدم ودون السلب بان فرضت مع امتداده وطوله امتدادا
زمانيا اخر كان الشاهد بل الامر في الازمنة لا يمكن اجتماعها اصلا وتكون القبلية والبعدية
بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع ولذلك مثلا

١٧٤

فنقول ا ب ج د شكل مستطيل فرضنا بالعشر فيه تماديان اخذ بها التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول

والآخر في الجهة الاخرى وتسمى جهة العرض ولا نعني بجهة الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتى يكون

ا ب طولا و ج د طولا آخر [illegible]

بل ليس هناك الا طول واحد كل من الخطوط الثلثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبتداة من ا و د

و ج الواقعة في جهة الى ب و ز و ه الواقعة في جهة اخرى او بالعكس او فرضت الحركات مختلفة الوضع

من الجهتين كانت كلها في الطول الاكل في طول فالطول الماخوذ على هذا الوجه يمكن ان يعتبر مثلا

للزمان فعليك بتطبيقه القريحة فان الامر سهل وضوحه في غموض حتى كانه يعرف وينكر فان قلت

قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الازمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين الاجزاء

العرضية لحركة واحدة لكن الاشكال في امتناع المعية بين الاجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة

قلت الحركة الواحدة اذا قسمت الى اجزاء وقيس بين تلك الاجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات

متعددة فلا تمتنع معيتها من حيث انها حركات متعددة بل من حيث انها واقعة في ازمنة

مختلفة والازمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون فيها قبلية وبعدية فكذلك في الحركات الواقعة

فيها المتشخصة بها فالقبلية والبعدية في اجزاء الحركة الواحدة وان كانت من لوازم هوياتها

لكن من جهة الازمنة المتشخصة بها فقد عرفت ان الازمنة وان كانت عارضة للحركات خارجة عن مقومات

نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه بحيث لا يختلج

فالاقرار بمعنى امتناع اجتماع الاجزاء انما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكانك لاح لك

ان التدرج الى تعرف الزمان كما يمكن ان يكون من سبيل النظر في امكان حركات مختلفة

في السرعة والبطوء في مسافات متفاوتة على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء

حركة وانتهائها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية

وان لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة باديا وليس هو الحركة لكنه يجب
ان يكون متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد لا
الى ان يكون امر دفعة لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يتخلل آنا آن يكون بينهما امكان تجدد فيكون
فيما بينهما قبل وبعد وانما يكون ذلك تجددا مستمرا وفرضنا عدمه هيف او لا يكون بينهما امكان لكنه
فيهما ملتصقان هو مع انه محال لما سيعلم من استحالة تتالي الآنات فنقول انما الآن يستمر الالتصاق
فيحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم تلك بما وجبت في القبلية والبعدية دون الحال
في المعية المقابلة لهما فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين بها غير نفس الزمان فان
معية الحركة والزمان هي ان الحركة تكون في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان احدهما
مع الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان خارج عن المعين بخلاف
الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان آخر واعلم انه
لا ينبغي ان يتوهم مما ذكر من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه
معية الزمانيات بعضها لبعض هي كونها في زمان واحد ان المعية مطلقا ليست فوق
الحقيقة وان معية الاشياء للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كونها في زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما يكون في الزمان الاجزاء وحدود
وثانيا الحركات المتقدرة بها وثالثا المتحركات بما لها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان
وكذا الحوادث بما لها توقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان
وحدوده فيه كون الاجزاء المفروضة والحدود والموهومة في الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى
فيه كون المعروض في العارض على مصطلح اهل الكون سائر الحركات والمتحركات والحوادث
فيه كون الامر في الامكنة والاحياز اوساط المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد

١٧٦

من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذ قد ليست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته
وثبات ما فيه فلم يبق لك ان لها امتدادا في الوجود دون استمرار يشاكل امتداد الزمان واستمراره بل
خارجة من جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا السلب لو كان لها امتداد كانت زمانية
بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصفاتها وهيئاتها الثابتة و
لو كان لها امتداد بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة الحصول بآن بل بما انها التامة من كل وجه
اذ ليس مع الزمان من اجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق
او اللاانطباق والامور الدفعية وحدها مع اي من هذه الامور اخذته معينة ومشاركة في الوجود في الواقع
فالمنسوب في هذه النسبة بريء من المتى ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه ولا استمراره
واختصاصه بحد منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهي ان لم تكن بريئة من
الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كانها هي متى الامور التي لها متى
واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان خلت من شوب التخليه فلا اقل من
ذلك كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن
نحو من انحاء الوجود في الواقع كما ان الوجود في السوق او المسجد وجود في الواقع للموجود فيهما مشاركة
فيه مع الموجود المتعالي عن المكان والحال في هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان
كله او شطره او حدا فيه او كان هو الزمانيات باصنافها كلا او بعضا فان هذه الامور وان كانت
اذا قيس بعضها الى البعض بالمعية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها
كما ان المكان واجزائه وحدوده والمتمكنات كلها او بعضها وان كانت بينها اذا قيس بعضها الى البعض نسبة
مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواسية في المعية لما هو متعال عن المكان

وقد يهدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور فى معيته سبحانه لها بقوله تعالى وهو معكم
اينما كنتم فافاد عموم الزمنيات والمتمكنات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين
فى الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاتفاق
به فى عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذى ينسب
اليه هذه المعية لا يعني به امرا زائدا على الواقع والوجود فيه ونسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة
كما ان الزمان الذى ينسب اليه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعنى بالدهر الا هذا الوقوع
المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة فى محض الوقوع
واذا قيست الثابتات بعضها الى بعض فمعيتها تسمى سرمدية وهى اعلى من الدهرية من حيث ان
المنسوب اليه فى الدهرية متجدد ومتغير وفى السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا
ليس افتراقا فى سنخ النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية
الزمانية فتخالفهما فى سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما
وقد اقتفينا الشيخ فى ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه والا فهذه المعانى اجل من ان
تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق نعود اليها فى العلم الاعلى **قلت** و
الزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه سبحانه بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها
العدم والا لكان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضها بالذات زمانا لقارنها فيقارن
الزمان عدمه السابق او اللاحق ويستبان بذلك ان الحركة التى هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك
اقول اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم محدثه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده
بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا لكانت لعدمه قبلية عليه لكان له بداية او بعدية عنه
لكان له نهاية فيكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق لكان له بداية

وبهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمتنعان عن الاجتماع لا يكون نفس العدم ولا يمكن ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولبعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمان يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق وشيء لا يقارن عدمه بهت ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك في هذا الاصل على اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة على السنة المشوشين المتحيرين واعلم ان بعض خيرة الاخصين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض التحقيق وتورطه في سباحة بحر الحكمة وولوجه في اعماق ثرى الملك باقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت بقوادم افكاره السافرة قد اوجف بعرقه الهاشمي لحمايته وبار الطاهر من الدين الالهي عن حومى ما عليه الجمهور من المليين من حدوث العالم المقصور وتنقيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات بحسب بل حدوثا اخص من ذلك مقيدا بسبق السلب لوجود اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب فالزمه بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان وما يتقدم عليه من الممكنات كالحركة التي هي عارضها والفلك المتحرك بها اعني المتقدم على ذلك الفلك لا بما هو في قوة ذلك وظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه عليه كما تخيله الجمهور فتبع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وتفنن في ذلك بالتفوهات الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتلخيص مقالته في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد عن الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان في ذلك بحيث يتخلل بينهما ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت

١٧٩

دهرية او سرمدية والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب المادة وكان ما يستقبل به التطبيق كان مسبوقا
على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتدادا بازاء طبيعة الدهر
لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهر ولا من حيث السبق
لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء واحد من
الزمان واللاحق في جزء واحد آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود والمسبوق
في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فيناقض
الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا عنه كوقوع جسم بعد
جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن
الاختلاف في اجزائه وحدوده بوجود الشيء في جزء واحد منه ودون آخر فالوجود في زمان لا يبطل العدم
في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل ما لميت استمراره ذلك كحصول جسمين في مكانين في زمان واحد
وكذلك يكون للواجب سبحانه لبراءته عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان واذ وجد فالزمان
يكون هو سبحانه معه يقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في سبق الدهر ان يترتب قبليتان
وبعديتان متعاقبتا الحصول انما يأتي ذلك في السبق الزماني وتفصيح ذلك من يسلمن احدهما
النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما يأباه
طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان المسبوق معدوما وما صار موجودا فالا وصف باستمرار وتقدير مع
وجود السابق وجود اكذلك فكان تصادق قضيتان دهريتان سالبة وموجبة في جانب المسبوق
فكذب السالبة صدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض آ سابقا على ب
السبق وهو على ج كذلك كانا معدومين معا مع وجود آ ثم اذا وجدت ب ج بعد معدوم
يقع تقدر في عدم ج ووجودا جميعا فاذن يكون سبق آ على ج بحسب استمرار الوجود

وتمادی العدم لا بحسب سنخهما ومن ههنا یستبین انه لا یصح فی الدهر عدم بعد الوجود والا لزم امّا تجدّد والاشتداد او کون عدمه الطاری بعینه هو العدم السابق لا تغایره الا بحسب اللفظ فالحوادث الزمانیة وان لم تبق فی زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما یکون بارتفاع الوجود بحسب الواقع مطلقا لکن وجوده فی زمان ما حد فیه لا یرتفع والا لصدق النقیضان فی نفس الامر فی زمان لاحق لا یرتفع وجوده فی الزمان السابق کما عرفت فاذا هو موجود فی زمانه السابق وذلک الوجود نحو من انحاء الوجود فی الدهر اذ الزمان بما فیه بنقیره وقطمیره فی الدهر فاذا هو موجود فی الدهر فان توهم انه کما یلزم الامتداد فی قبلیتین کذلک یلزم فی قبلیة واحدة فان الموجود مع عدم سابق ثم انحفظ وجوده مع وجوده یلزم الامتداد فی وجوده وان لم یلزم فی عدمه السابق ولا فی وجوده یدفع بانه لیس وجودا فی حدین انما یوجد فی الاخیر منهما فتکون القبلیة فی الاول والمعیة فی الاخیر کما هو ستنقطه القبلیة السعدیة الزمانیتین بل المعیة تقع فی حیز القبلیة کما عرفت ولیس العدم شیئا یعتبر المعیة بالقیاس الیه فهو انتفاء شیء لا شیء یعبر عنه بالانتفاء ولذلک لا یصح الحکم علیه بامتناع الوجود بل انما یوجد مفهومه متمثلا فی الذهن وهو لیس حقیقة العدم بل مفهوم یضع الذهن انه عنوان لتلک الحقیقة الباطلة فیعقد الحکم علیه بالامتناع مثلا علی سبیل التقدیر ثم هذه القبلیة من صفات الجاعل ولیس للعقول المفارقة سبیل الی اکتناهه فضلا عن الاذهان البشریة لکن البرهان یوجب ان هناک تقدما سرمدیا مجهول الکنه وذلک ان الحوادث الیوم متخلف فی الوجود عنه سبحانه فیکون هناک قبلیة لا تجامع البعدیة ولیست زمانیة فانها انما تکون بالذات للزمان وبالعرض للزمانیات والواجب تعالی متعال عن ذلک والامر فی هذه القبلیة علی قیاس ما عرفت فی المعیة لما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالی کان ان علیها عن آخرها قبلیة سرمدیة متقدرة والکل فی ذلک سواء فقبلیته سبحانه علی وجوده

١٨١

عليه السلام كنفليته على محمد من غير تعاقب وترتيب والفلاسفة الغير لا ينكرون هذه القبلية لكنهم يفسرون
المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات المبرية عن الحدوث الزماني مع الحوادث
الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجود بالعدم البطلان
في وعاء الدهر الليس فاذا كان بعضها مستمرا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا كان الحادث
مع المستمر بعد هذا المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا هو سبحانه صاحبه الغير اذا وجد فمعه
المعية الاولى في الدهر مفترقة عن الثانية ثم استمرت معها فيلزم حصول امتداد في الدهر عروض
نسبة متقدرة امتدادية للواجب سبحانه فتعين انه اما ان يكون كل من الممكنات مستمرة وهو بديهي
البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب بذا ايحصل كلماته التي نقلتها مع الاطناب وتلخيصها
مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع لا نعقلها الا حيث يكون امتداد
محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال كيف
وقولنا لم يكن فكان وكان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يعرى عن ملاحظة حدين
فان دفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم حصول التجريد فانا لست ممن يتخلص ويستقل عن
الحق خبر فاسد لعله صدق لا يتم مستتبع سببه وهم تدريج زلوفه بالقدح في انصار المنافذين بيت واذا رفع الزمان
وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما يتأتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا جرد اللحاظ عن الزمان
واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم
نعم ربما يفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان يخلى عنه لكنه لم يتخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن
توهم الزمان وامتداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفارض
بسبب التخلية والتجريد ويتوهم ان تلك الاحكام مخلوصة عن التخليط واللبس كما فعله هؤلاء فرضا
مجردا عن غواشي الوهم كان ذلك فاذن قد استدارت رحى التشنيع وانقلبت رحى الائمة

وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم مما لا تحصله فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد والا امتداد
فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به
ويكون التعاقب بملاحظته كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار
ملاحظة امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم
الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا
بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل فيه بجزء منه وما تعرض له في جواب لزوم الامتداد
في قبلية حدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتأخر ثم انحفظ وجوده مع وجوده من ان
العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتأخر
قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما اذا
لو وضع جوهران فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر
دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالحق
سبحانه وعدم اكتناهها فمع انه تحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الحادثات فانها حوادث
دهرية عنده بالقبلية على وجودها بهذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده
نقول لا حاجة بنا الى اكتناه القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة
عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر اذا كان كنهها وان
لم تضع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون
اجزاءه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يمكن الحكم بترجح بسبق العدم على الوجود
اولى من العكس فان العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود
لا يقتضي التأخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا او لا يكون له تقدم على الوجود

قال

تنبيها لولاه لم يكن له باخر ولماح بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية تمتنع عن الاجتماع انما هو
لكون المتقدم حاصلا بالفعل لما هو قبل منه دون ان يكون حاصلا لما هو بعده ولا يكون حاصلا لما هو بعده
الا ويكون قد حصل لما هو قبله تمويه محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان يكون
الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل
للاول فيقال للشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد و
عدم عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد
فينبغي ان يكون زيد مقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فنا عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك
وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا للشيء ولا يكون حاصلا للآخر وقد حصل قبله كما ينبئ عنه
صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق
على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا ليكون
العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون حيزوا
للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود بعد العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتاخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود والمقارنتهما لزمانين يكون احدهما بذاته مقدما والآخر متاخرا بل الامر لا يعلمه
الا الله تعالى فقط او هو الراسخ في العلم الخبير لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما
بل لذلك الامر ويكون الاشتباه بين المعنيين لا في مجرد الالفاظ بل في ذلك الامر فان قبل العدم اللاحق
للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن حق وعاء الدهر وحاق الواقع لانه غير
الا انه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انتساب وجوده في زمان لاحق لا يتغير وجوده
عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان وجوده

في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا بسلب الوجود ورا سابقين في وعاء الدهر
لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان الا لاجتماع
النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك
الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر
قبل العدم ايضا على ان كلامنا في الزمان الزمان ليس موجودا في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن
ذلك الزمان بل كلما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر بل فيه اجتماعها
موقع الآخر فليعدم ايضا بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود ولعلك قد اتضح لك انه يجوز ارتفاع
وجوده الزماني ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل انما
مع زمانه عن مسحوقه الواقع ويوجد الدهر مرة واما التمسك في سبق العدم على الزمان لانه برهان التطبيق
على انتهاء تماديه في جانب الماضي دون المستقبل فقد هدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده
واما التشبث بانه لو كان لبعض الممكنات قدما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة
بالقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم استبداد في معيته
تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر مبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية
تمنع عن الاجتماع ولو حسب التخلف وهي لا يتصور فضلا عن ان تصدق بها او دعواه الضرورة
مبنية على الالف بتصوير الزمان وامتداده كيف ولما حكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث
اليومي قبلية تمنع عن الاجتماع كذلك يحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والعقل لا يفرق
بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني من اعتبارات الوهم قطعا فعنده ايضا فليكن الاول كذلك
ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود عيني
في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه

١٨٥

وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعا في زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون بين وجوده الزماني ووجوده الدهري اختلاف بالتقدم بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان هو بعينه وجوده في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في الزمان قبل الحدوث هف فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث وجد في وعاء الدهر وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر كلامه هو في غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدما في الدهر قبل وجوده لما هو بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم واذ يتصور في الزمان مسبوقيته بالعدم يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقيته بالعدم بل مسبوقية اصلا اللهم الا بالعلية ونحوها لا يتصور حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع زمان غير متناه في الجانب الآخر له قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم بقدر تقدمه عنه كذلك فلا يكون ويكون معه عدمه معية زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم على اليوم يوجب سبق عدم ما وجده متخصصا باليوم على وجوده فهذا هو الحدوث الزماني

١٨٦

واما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجود فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المختصة
بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات المختصة بها الا في زمان قبل تلك الحصة
بها او آن قبله وليس يلزم من العدم في زمان او آن قبله عدمه في الدهر لكون الشيء الزماني موجودا
في الواقع وجوده في زمان ما يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان بل انما يكون النفي الذي لا يتصور
وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا ويتضح
ذلك بملاحظة وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيهما الا
اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده
الحادث في زمان وجوده والعدم الزماني اللاحق له كل ذلك مع الواجب معية دهرية لكن وجوده
وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شيء من عدميه عدما مطلقا فيه واما ما يتعلق به كلام هذا الحبر بتعيين
من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فلنقص عليك
حاله اعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا المعية
الدهرية والشك في انها خارجة عن المعيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات فاعترض
عليهم امام المجادلين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء هذه المعية قبلية وبعدية
دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا في ذهول عن السبق الدهري على انه
نوع مباين للخمسة او من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره
انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث
قد وجد فيه لا يرتاب محصل في انه تقدم رب الزمان على شيء لا يكون لكون حصوله في زمان
متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقاديس المبدء
عن شوب التعلق بالزمان لم ينسوا من يخفى ذلك عليهم وتفحصاتهم في ذلك كثيرة من

١٨٨

ان تحصى فاذن لا يكون مسبوقة على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا مسبوقا بالدهر
والسرمد لكنهم جعلوا التقسيم عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتأخر واحدا والسبق الزماني
على وجه يشمل المذهبين اي الزماني والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما يجب فيه ان
يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود والمعية ولم يقيدوا ذلك بان يصح ان يتخلل بينهما ممتد
بالذات ولو وهميا فان يتصور او لا يصح فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق قدرا مشتركا بين السبق بالدهر
وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما تجشم من قبلهم الا ان هذا الاجمال منهم ليس على المحصلين فان
تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام لا يستقيم طالما
عن التكلف وعدّ المعنى المشترك نوعا واحدا اقول تعرض الامام سامحنا عنهم من غير تجشم وذلك
ان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية
ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية بمعنى السابق ح في السبق
بين شيئين في الآن لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك لان الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما يتصور بازائها اللامعية المساوقة بينهما وذلك بان يكون
ذلك الآن خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية
او التقدم والتأخر او لم يكن وكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما
في الدهر لكونه خارجا عن جنس الامتداد واللاامتداد بل انما يتصور بازائها اللامعية الصرفة وذلك
اما ان يكون عاء الدهر خاليا عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم انه شريك له تعالى
عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الحادث نعم تتصور القبلية على الآن والبعدية
عنه ولا تتصور القبلية على الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد يتصور فيه اجزاء وحدود قبلية
وبعدية والدهر هو الواقع والابعد فيه قبل والبعد وكانك بعد الاطلاع على ما ذكرنا تنتبه التحقيق المقام الى انقلا

يحسن ظنه بهم وحسبانه اليهم من علوم فدعوتهم عن القبلية الدهرية بهم براء وانا ما ... لهم من تعميم القبلية الزمانية
فما ذكر في ذلك من انهم انما عنوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع معه الحق لكن هذا المعنى لا يتصور في
الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يوضحون مطابقته بين القبلية السعدية اي الزمانية فان معروضها بالذات
هو الزمان واخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات
الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا التحرير الهام يعترض عليهم في الضمنين وبالجملة فهم
ايمائي وادعائي لهذا الكلام البالغ الفائق مستبعد تطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول
الفلسفة الاولى وقد هداهم الى مواضع القدم في اكثر اصول العلم الاعلى الا اياه ان في
هذه المسئلة التي بها امتيازه وانحيازه عن اهل جبلة تسمى حكمته يمانية ايمانية لفظية سوية
يقينية وفلسفتهم اليونانية تسمى الفتنة تحميمية وفيها مرقل وقال يتجاوز اقصى امد الاطوار الاعجاب
جتمعه مرقل وتحال لا لغا منتهى مدى الارتياب والاشارة على انباء جنسه المستنبط زخرفت
ورجحت بالتشدق ومقالة التعقيب وروجت بالتحلي فان قلت فما يصنع المؤمنون
من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين وبروجن المبلغين
لانباء الغيب الى الانس من المرسلين فقد نطقت الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة
بحدوث العالم بزوبيده وسبق العدم عليه بمبره قلت لعلهم يحملونها على ما حمل المعلم الثاني كتابه
الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن افلاطون يعني الحدوث الذاتي بمعنى ان الممكنات
في حد ذاتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها
ولا ريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل بمعنى ان
من ذلك ومرادنا انه لولا البسط القدوسي القيومي بالذات النورية وهذه الظلال لم يكن لها شيء سوى انها
الحقة ذوات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من انشأ بالقدرة كل شيء من خلال

محفوف فی حد ذاته بالهلاک والبطلان فکان اﷲ ولم یکن معه شیء وهو الآن کما کان بل هذا
الاکما انه لا یفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود فی اکثر من زمان فما یکون متعالیا عن
مطاوعة الزمان کالعقول النوریة یکون البقاء مسلوبا عنه فضلا عن جاعل الزمان والمکان ومبدعهما
القدوس والقول فی تسمیته سبحانه بالباقی ووصفه بالبقاء علی نحو ما اثبته علیه الملل والنحل اما علی
سبیل التجوز والاستعارة تنزلا الی مقیاس الفطرة العامیة واما بناء علی ان ما هو اقدس وارفع من ذلک
ثابت له بعینه مستحاشا من المدارک الجلیة لعدم التباس الامر علی الذین هم للحقائق یتفقهون
وللاسرار یستشعرون کذا ذکره المحقق الخبیر فهذا وامثاله مما یبیت به ما نحن فیه من ان الفلسفی حیث
طلب التعمق فی فهم الحقیقة وتحصیل العرفان نفی بالتلفظ عنه سبحانه الکثرة وجهاته لا من سلب البقاء عنه سبحانه
بحسب المعنی علی ما هو المتعارف ویبعد عنه ما تنقبض عنه الفطرة السلیمة وتشمئز عنه الطبیعة التی لا تتطلب البقاء وتعده
عین التقدیس کذلک لعلها تحکم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفکاک آثار الجود
سبحانه لیقابل سبحانه من معنی التعطل وتخلف الفیض لکنها لما لم تکن للتدریج المرتاضة بالنظر الکلامی
سبیل الی الاعتبار والاستدلال بوجود العالم علی خالقه الا من جهة الحدوث فضلا عن ان
الحدوث فی العرف العامی لم یتبادر منه الا الحدوث الزمانی بالمعنی الاول فضلا عن الثانی
لاجرم وردت الآیات المنزلة لهدایة الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثین لاخراج الامم من الظلمات
الی النور علی نهج تستفید منه العامة بقدر فطرتهم وترتقی منه الخاصة الی ما یبلغ الیه بصیرتهم
ان معاشر الانبیاء امروا بان یکلموا الناس علی قدر عقولهم ولعل من المصنف اعترف بان الادلة
السمعیة الواردة فی هذا الباب مما یضطر الی صرف الالفاظ فیها عن ظواهرها ولو قیل بالحدوث
الدهری الغیر الکائن المتکلمین لا یمتد الی العدم السابق علی حدوث العالم واستمراره
فی وجوه الواجب سبحانه لم یحض لهم الغیر عن ارتکاب تأویل فی اکثر ما ورد فی ذلک

قلت الفصل واذ الزمان متصل فله فصل متوهم يسمى الآن هو كسائر الاطراف لنفس الطرف لانه
ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل بالفرض نحوا عقليا بموافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون
لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من الطبا
عابية في كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم وهم فيه ايضا وربما يتصور
آن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته اليه نسبة النقطة الراسمة للخط الا انه فيه
اليه وكانه بازاء الحركة التوسطية اقول واذ قد عرفت ان الزمان مقدار فلا بد ان يتهيأ لان يفرض
فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من
حيث انه نهاية لما مضى منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان
كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم كما ان النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط
والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك
الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل فاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم
ينتهي بالفعل الى السطح البتة وربما يطرأ عليه الانفصال فيفصل بسطح وسطح والخط ربما يكون متناهيين
الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل
فلان الواصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك حد
لا متناهي بالفعل واما من حيث انه فاصل بالفعل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرأ عليه انفصال في
الاعيان بل يتهيأ بالقوة القريبة لان يفرض الذهن فيه انقساما وانتهاء بشطر وذلك بان
الامور يفرض فيه حدث بالحركة كموافاة حد من حد ود او مفروضة للمسافة نحو مبدء طلوع او
غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركة كالفصل
فصل الاضافة في القار وبالآخر بالموازاة والمماسة ثم هذا الآن الحاصل بهذا النحو يكون منه اللاحق في

191

الذي بعده كما ان عدمه السابق في جميع الزمان الذي قبله ولا يكون لعدمه اللاحق اول آن لكنما لا يكون
لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان اول آن فنائه وآخر آن بقائه فيلزم تشافع او لا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم
واما ما يقال من ان فناء الآن الحكمي آن فيلزم تتالي الآنات متعدد في الآن الحكمي ففيه فلا محالة كان له
اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن ثم لم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان
لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة
بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه ولا يكون في طرف ذلك الزمان فيكون حاصلا في
ذلك الزمان في كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون له اول آن لانه لا يكون في الآن الذي هو
الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون في كل آن قبله الى الطرف البتة
بل يكون بينهما زمان يكون الفساد حاصلا في هذا الزمان في اي آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض
اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد دفعة ما يكون في آن ما لم يجب ان يكون اول آن لم
ما الزم ولنتلو عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في مزالق ويمنعك عن التورط في مضائق

اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن لمقارنه
بالنظر الى النفس ماهيته كالآنيات او كان لكن لم يعتبر كموافاة الحدود المفروضة في مسافة يمكن انقطاع
الحركة فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا والا لانقطعت الحركة وكمسامتة خط
مفروض الحركة لنقطة نقطة من خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة بل في آن كالموافاة والمسامتة
وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان لكن ذلك لا يضر لانه لا يبقى زمانا بعد ما حدث
في آن كالصور الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط لنقطة ينقطع الحركة عندها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التقضي والتجدد كالزمان
وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع او يكون وجوده فيها على سبيل الانتهاء

[illegible]

١٩٣

عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لا في آن هو طرف لزمان وجوده

ولا في آن يفرض فيها في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه بل يقع هناك آن هو بداية زمان

وجوده الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم فانه لم يكن

حادثا في قدر معين من الزمان يسيرا او كثيرا او يجمع الجزء اللاحق مع السابق فجاز ان يعد تمام الحدوث

كقدر معين من الزاوية حصل الافتراق خطين منطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات

طرفه الآخر لا يجوز ان يكون الاول آن ابتدء فيه الحدوث ثم له اول آن تم فيه الوجود والثاني

يكون ... لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان لا يخلو من المبدأ

من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه اي في كل آن حيز

يفرض فيه وذلك كالحركة في التوسط وما يكون وجوده بالانتهاء الى معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كبلوغ الزاوية

الحادثة بين احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر الى قدر معين من هذه الزاوية وحصول

خط ... من الحركة مع ... كان ... الا ... لا يكون له اول

الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان

فكان في ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن ثان بينهما اذ لا تتالي الآنات حتى يكون اول آن

بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون الحادث موجودا فيه فيكون آن

يفرض قبل كل آن يفرض انه مبدأ الحدوث آن هو اولى من هذا الآن بكونه اول آنات الحدوث

في اول الوجود ويختلف الزمانية منها في آخر وجودها فالامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآنات

والآنيات فلا يكون جزء منها مقدما والآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر اي يكون الاول والآخر

المتقدم والمتأخر ذلك الشيء الواحد لها باعتبار ... بالاول لا سابق عليه بالآخر لا لاحق له واما

الامور التي يمتد وجودها سواء كانت وجودها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على ...

[illegible]

فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون
لوجوده اول آن او آخر واما عدمه ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالصور فانها لما
في آن يحيى وجوده فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الانفساد لا فصل بينهما زمان يكون ذلك
آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية ان لم تكن منطبقة عليها وكمسامتة الخط
للخط المائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في
آن الوجود و ثم واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم
السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وما يجانسه فليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق
فما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الماء دية الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه آخر آن السابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم
السابق واما العدم اللاحق فهذا اعدام الآنيات لا يكون له اول آن وكذا كل ما يحصل بعد انفصال
الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة الموجود آخر آن المبتدأ وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى
آخر يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت
بعده يكون لعدمه اللاحق اول آن فان يمكن منك التفصيل على ما ذكروا فاعلم انه قد يتصور الآن على انه منفصل
بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان راسم له كما ان طرف الآن المنتقل ويفرض نقطة
كراسمة للخط بسيلانه مسافة قابل لفعل ثم ذلك الخط الذي فيه النقطة لا الفاعلة للخط بل
فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور الزمان للحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة
الفاعلة للخط وهو الذي يفرض فيهما واصلا بين اشباههما كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة وانكان

على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى تكون النقطة
الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها
الجسم بعد المماسة كما كان قبلها بسيط فيه نقطة متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدءً
يبقى الخط الذي هي مبدءه لكن يسهل تصور ما تمكن فيه المتنقل او يفعل لذاته على مسافة
متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع
فقد مضى شطر منه ولم يفعل شطر بعد ولا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يات شيء بعد بل ما بازاء ذاته
من المسافة حد نقطة ومن الحركة بمعنى القطع المتوسط بين المبدء والمنتهى ومن الزمان امر غير منقسم كما ان
كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المتنقل نهاية لنفسه من حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدء الى انه
الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا الحد وامتد اليه لا باعتبار
ان المتنقل امر شخصي باق في حد ذاته ان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده
في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذلك الحركة بمعنى التوسط باقية في ذواتها
بعينها وانكانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليعين ان ما بازاء من
الزمان بقياس امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال والمكان لا يبقى من حيث هو
آن بالقياس الى الزمان حد فاصل او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده بهوانه حد بينهما
يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو متوهم في الزمان فصلا منتشر كالمحله الزمان واما
ما يسمى الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث عرض له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فيما حدا
لذلك الآن متعال عن ان يحل في الزمان بل نسبته الى النقطة الجوالة الى الخط المرتسم
قلت انه يحصل كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون متفرقة واقوال فالمفرطون منهم
من نفاه رأسا مثل ما مر في الحركة مع اجود منهم من نفاه من الاعيان ولكن لم يدروا انه بسبب من

عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط والاسلبا واضافة لم يمكن ثبوتها في الذهن الا
الاعيان الاعلى نحو التعمل والاختراع فلو توهم لم يصدق ان يحكم بتبدأ الحركة وانتهاؤها
من لم يحصل الحقيقة فانه بل هي حوادث توضع ليعلم بها اتيانها بها امر حوادث اخر فيكون الاول كطلوع
او قاتا للثواني كولادة وممات وانما يتعين الاوقات بتعيين الموقت وانكان الاول بذلك يكون الظهر
وشهر فاذا ثبت اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول بصفة زمانية وليست
لذات المعين بل لاشتراكها في امر لو لم يشتركا فيه كانا قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا
لامتناع العدم عليه لذاته والامكان لعدمه قبلية على وجوده او تبعيته عنه ولا يكون الا
بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المقارن مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم
كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك او كل جسم في فلك وكذا في زمان لم يدر انه
استنتاج الموجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم فلك الافلاك في فلك ومنهم
من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضيه ومستقبله لم يدر ان المنقسم اليها بالذات
لا مطلقا ومنهم من جعله الفلكية دورة منها ومنهم ان الحركة لو فلكية يوصف بالسرعة اذا
دون الزمان ولو انه يصح ان الحركة في زمان لا ان الحركة في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة
اقول قد كان للفلاسفة قبل استقرار بيت الحكمة يخوضون في امر الزمان تفريطا وافراطا
ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق بها فحقيق بنا ان نشبه بنقل آرائهم
وحسم شبهاتهم فنقول الذين فرطوا في شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجودا
ولو في الذهن اللهم الا باختراع الذهن وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده في الاعيان ولكن اثبته
في الذهن ومنهم من احتج في بيان له وجود الكن لم يجعل له حقيقة فانه قال انه امور حادثة تتغير
لان نسبتها اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاول اوقاتا للاخرى والزمان مجموع

١٩٧

أوقات فالذين تحججوا أن يكون الزمان موجوداً تمسكوا بالمثل بما مر في الحركة فإن الزمان منقسم إلى الماضي والمستقبل
وكلاهما معدومان وأما الحاضر فهو الآن ليس بزمان على أنه لو كان آن فإن كان شيء منه
متقدماً وشيء متأخراً فلم يكن حاضراً وإن لم يكن إلا الآن الماضي والمستقبل وإن عدم فالآن
يعدم في آن يليه من غير أن يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتهم منقسمة وإما في آن يليه
وبين الذي عدم زمان فيلزم أن يبقى زماناً ثم إذا لم يكن آن كيف يكون كل زمان بأن يتجدد
بآن وأيضاً إذا لم يكن زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا أيضاً إن الحركة لا بد
للحركة من زمان في هذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة أخرى تجسم آخر وإن كانت مستندة عنها
من حيث أن محركها بحيث لا يتحرك إلا أن يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة
أخرى أو لم تكن فيكون بإزاء كل حركة زمان وإن كانت حركات معاً كانت أزمنة معاً وهذه الأزمنة
زمانية ومرجعها إلى آن المعين مجمعها زمان فكان لتلك الأزمنة زمان يكون هي فيه فيجمعها زمان
آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب أنا نحن نسلم انحصار الزمان في الماضي والمستقبل والعدم
كل منهما بما مر في الحركة وذلك لأنهم إن عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقاً فهو
أول النزاع وإن عنوا به عدمهما في الآن فمسلم إذ نحن لا نثبت للزمان وجوداً قاراً يكون في آن
إلا في الذهن لكن ليس كل ما لا يكون موجوداً في آن لا يكون موجوداً أصلاً فإن الوجود مطلقاً
أعم من أن يكون في آن أو في زمان أو لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من القبيل
وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى هل هذا إلا كما أن يطلب للمكان أين وهو نفس الأين
وأما ما قالوا في الآن فهم ما فصلوا وما عنوا إلزامهم أن يكون بإزاء كل حركة زمان فاعلم
أولاً أن الذي نقول له هو أن كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لأن كل حركة لا بد لها
من مبدأ ينتهي ويقوم بها وبها يتقدر الشيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق

والموازاة كما يقدر اشيا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان يتعلق بطبيعة الحركة لا ان ذات كل حركة يجب ان يتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء بطبيعة ثم قد تخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون بعد ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث حادث ما لم يكن زمان لا يكون زمان ما لم يكن حركة و ايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمتيات طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فتنحصر في الفلكية وحقيق ان تكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واسرعها وان تكون فائتة بجسم محيط بسائر الاجسام فلا تكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك لا لشكوك التي اوردها النفاة مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مساغا الا في القول بوجوده في الذهن دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في ان لا يكون للزمان الا الذهني ما يطلق الوجود المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السبب كاذبا فالاثبات

الذی یقابله صادق وہو ان ہناک مقدارا لہذا الامکان لا ثابت ولا دالّة علی وجود الامر وان لم یکن ہو دالّة علی نحو وجوده محصلا فی آن او علی جهة ولیس ہذا الوجود له بسبب التوہم فانہ وان لم یتوہم کان ہذا النحو من الوجود حاصلا کما ذکره الشیخ وتحقیقه ان الوجود فی الذہن اعم من غیر ان یکون فی الاعیان منه ما یکون بمجرد اختراع الذہن وتعمله کانیاب الاغوال ونحوها ولیس کذلک وہذا علی نحوین منه ما یکون بحسب وجود الاشیاء فی الذہن بمعنی ان الاشیاء یعرض لها من الحصول فی الذہن حال لا باختراع الذہن فانما یحتاج فی صدق الحکم علیها بہذه الحال الی حصول تلک الاشیاء فی الذہن علی نحو لا الی اختراع الذہن او تصوره ہذا الحال وذلک کالوضع والحمل فانک ما لم تتصور معنیین توجب احدہما للآخر او تسلبه عنه لم یکن ہناک وضع وحمل اما اذا اوجبت معنی لآخر او سلبته عنه فلا محالة یصدق الحکم بان فی ذہنک موضوعا ومحمولا سواء تصورت الوضع والحمل او لم تتصور ومنه ما یکون فی الذہن بحسب حال الاشیاء فی الاعیان کالفوقیة ونحوہا فانما یکون باضافة بعض الاشیاء الی بعض او سلب بعضها عنها بحسب وجودہا فی الاعیان واما الا یکون اضافة او سلبا فان لم یکن فی الاعیان کان وجوده للامور العینیة فی الذہن بمجرد تعقل واختراع منه ومن البیّن ان الزمان لیس مما ہو بمجرد اختراع من الذہن ولا مما یعرض بحسب وجود الاشیاء فی الذہن حتی لو لم یتصور شیء لم یصدق الحکم بان ہہنا زمانا ولیس ایضا من الاضافات والسلوب فلا جرم یجب ان یکون موجودا فی الاعیان مع ذلک فاعلم ان الزمان اضعف الاشیاء وجودا وذلک ان الاشیاء علی نحوین منها ما ہی محصلة الوجود ای لیس لها اجزاء متمانعة عن الاجتماع فی الوجود فانما کان لها تکون لا محالة فی آن ومنها ما یکون اجزاؤه متمانعة عن الاجتماع کالحرکة والزمان وکانک قد عرفت فیما اسلفناه ان ذلک للزمان بالذات وللحرکة بالعرض فہو اضعف من الحرکة من ہذه

الجهة وقال الشيخ يشبه ان يكون الزمان ضعيف الوجود امن الحركة ومجانسا لوجود ما هو بالقياس الى
امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار
للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده ادون منها ثم الحركة ضعيف من جهة اخرى سيما الى
الزمان وهو ان فعليتها هو انها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان التكميل بها معه
بالقوة من جهة انه قد بقي له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصله بها ولم يحصل
بعد فجهة القوة فيها متضمنة في جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة فقط ومعنى
الذي فعليتها انه بالقوة ما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما يكون
بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة في الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها في نفسها
والقوة في الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية في الهيولى اقوى
من فعليتها فان فعليتها هي فعلية وجود بالموضوع بها وفعلية الهيولى هي فعلية وجود لذاتها
والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة في نفسها
لشكوك الاولين ثم قالوا انك اذا تثبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان المجموع ذلك
هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقته الموقت بان يعين مبدأ حادث يحدث ليعلم به حادث
آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما
صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء يجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان
طلوع الشمس وما يجري مجراه اذا كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك ومع ان فيما اسلفناه غنى
عن المناقشة مع هؤلاء ونظرائهم نقول انما يصح تحصيل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار
وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية والبعدية وذات المعين لا تأبى عن القبلية والبعدية
وانما صار معين باعتبار كونهما في امر لم يشتركا فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر هو

هو الزمان، واما الذين فرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه ثم منهم بالغ في الغلو فجعله واجبا لوجوده ومنهم من
زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك
خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان
الزمان لو فرض معدوما كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية او البعدية ليست الا زمانية فيلزم
وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه لذاته وجب وجوده لذاته وحل
شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له
اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا فلا يلزم من فرض عدمه وجوده
فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاقب مع الوجود لا نحو العدم المطلق ولا يمتنع عليه مطلق
والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفت ان الزمان ازلي الوجود
فكيف يكون في اعلا درجة ما يليق ان يسطر ونذكره ههنا ان الزمان ليس لعلة شيء من الآثار الا اذا
كان الشيء مع امتداد الزمان يوجد ويعدم ثم لم ير له علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان
اذ لم يشعروا الا بالزمان فكان الامر مجهولا الا انه جاء مع الزمان ان كان موهوما ونحوه لكن الامور الوجودية
في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم قلما تخفى العلة في الاكثر لشهود سببية الجزئيات فنسب البناء
مثلا لمعقول وسبب الانتقاض مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو
الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة الجاحدين قولهم وما
يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك ابلغ الناس ذم الزمان وهجوه والذين زعموا ان الفلك
هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما اسخف ذلك
فانه انتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك اذ لا يصح في كل جسم
سوى الفلك في فلك والذين حسبوه انه الحركة مطلقا قالوا الحركة منقسمة

٢٠١

الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي الزمان وقد اخطاوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة الافلاك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان من خص الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان ان هو جزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل الخامس** ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه او ما يليها فيكون على حسبها فالخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم امتداد من كل وجه فيجب تناهيه بالفعل ثم الجسم قد تتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط والسطح وقد اشتهر ان للخط نهايتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وبكل وان يكن ذلك صحيحا في الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة و الفعل فلا يستتر بيمن لنهاية على نقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل او ينتهي بنقطة كمحيط السطح البيضي لكن النقطة الموجودة في الثاني واحدة نقطة فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار الاغلبية في الخط وعدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يتوقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منها لا محالة نهايتان فليس شيء لها بالنهاية [illegible] في القوة واما ما لها بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد تكون نقطة كما لمحيط الجسم البيضي او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليجي او خط كما للدائرة او اكثر بما ينتهي من بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلاث ان كانت مستقيمة الخطوط او نقطة وخطا معا كما للمغنى من سطحي المخروط المستديرة وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ كما للمضلعات المجسمة لا

نهايتان ولا اقل من بعد اذا كانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما امرين احدهما هو في السطح اعتبار
وذا بعده اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبته ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الراس و
القدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال
فيهما اولا وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وتسمى ستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا و
شمالا وثانيهما ان الكل بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين
فتكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فتكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم
من الفضول ثم انها ليست بالاعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام
تتعين بالفرض وتتبدل به وبالاعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض وتتبدل بتبدله لكن
التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم او الظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض
بل بلحاظ وضع خاص وبه يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف باختلافه والطبع
في الناس وسائر الحيوانات والاشجار تقتضي وضعا لها اليه يكون به الراس والظهر والاغصان
فوقا وما يقابلها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست
تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب
صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه بهما
الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا
وما يلي الاخرى تحتا بهذا المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما الفوق قبل يتلوها
الفوق بعينه فيكون فوقا في الحالين نعم يمتنع ان تتحرك المضاف اليه الا ان يفرض كامل يد
الحجر وكان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد ان
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وبما تحقيقهما المتميزان حتى على احدهما بالطبع

٢٠٣

رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار والآخر تقابله وربما تضاف الجهة الى الاشارة ويراد
منتهاها ولا تكون الا الى موجود متحيز ولو تجاوزها لما تناهى فاعتبرت ليست تارة بالقياس الى
المشير فتكون ما يلي نهايته واخرى بالقياس الى المشار اليه فتكون نهايته وبالجملة فنذكر حال الفوق
والتحت وربما تضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين بالفعل
وتكون على جهات شتى واما بالطبع منها فاما الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب
فلا يخرج من جهات ان هاتين الجهتين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلننظر فيه **اقول** للجهة
اضافات فتضاف الى الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والى الاشارة والى الحركة فاذا
اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة على نهاية امتداد والمضاف
اليه واخرى على ما يلي نهايته وهي بالمعنى الذي يلي النهاية تكون على حسبها بمعنى النهاية فان ما يلي
النهاية من حيث يليها انما تختلف باختلافها فلنتكلم فيها فنقول الخط والسطح امتدادان
من جهة دون جهة فالخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهتي الطول
والعرض دون العمق وانما تكون النهاية للشيء من جهة ما هو امتداد فلا تكون لهما من جهة ما
ليسا بامتدادين نهاية واذا كانا متخذين من جهة ما هما امتدادان جاز ان يتحصل المبدء والمنتهى
فلا يتعين نهاية بالفعل ثم لا يلزم منه وجوبها الى تعين النهاية بالمعنى المذكور استحالته وذلك
كمحيط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا نهاية فيها جاز ان يتحصل اوله وآخره فلا يتعين فيه
نهاية بالفعل اصلا وكسطح الكرة فانه امتداد في جهتين فقط ولا نهاية فيها لا نهاية له بالفعل وان
انحنى السطح في جهة دون جهة كمحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة
ما هو غير منحن فيها واما الجسم فامتداد من كل جهة فيجب نهايته بالفعل في الجهات ولا يتعين
وذلك اتخاذه شيئا ضرورة امكان [illegible] من كل وجه [illegible] الى النهاية

٢٠٣

المستقيم لا يقال انا نجيء الى البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه
تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان نتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه
بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب تناهي الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون
نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبيعي قد تتبدل نهاياته مع بقائه بعينه
بتبدل الشكل والمقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن تتبدل
نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدلهما ولا
شكل ايضا للخط والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يوخذ
السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعيين تماديه في الجهتين واعلم انه قد اشتهر
ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا انما يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون
له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو
واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة
ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما في محيط الدائرة
وايضا منه ما له نهاية واحدة فقط كمحيط السطح الهليلجي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهاية
ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية
بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب
آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة
نقطا غير متناهية بالقوة وكل منها يكون نهاية له لانا نقول انما يتكثر النهايات فيه على التبادل دون
الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان معا لم تكونا نهايتين لعدم انتهائه اليهما وان لم يعتبر النهايا

٢٠٥

بالقوة او الا بحسب الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك قلت يحتاج ان يكون صحيحه
فالحمل للمشهور سواء كان باعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا فانه لا بد في تصحيحه
من تخصيص يكفي في ذلك تخصيصه بما لا يتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد للخط ما بين بالفعل فينبغي ان يصار الى
تخصيص انسب من ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط اما المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول ينبغي ان
على الثاني فلتعارض الوجهين وددنا الحمل بين امرين انما يتبادر المستقيم لاعتيادهم بالاستقامة والفهم بها
وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة تيسيرا
وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح
المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح والجسم فلا يصح
المشهور فانهما وان كانا امتدادين حدين بالفعل فلا يتعين فرض الامتداد الخطية فيهما على حدودها لكل
من تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات
وهي كما انها نهايات فتلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون نهاياتها البعيدة المقطية
في القوة واما النهاية بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل فقد تكون نقطة واحدة كالمحيط بالجسم الاهليجي
كما المحيط بالجسم الا فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع
بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط
به من الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحني من سطحي المخروط المستديرة والنهاية للجسم
سطح الكرة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية
قاطبة وكان سبب شهرة الاربع والست في السطح والجسم امران عام وخاص اما العام فهو في السطح اعتبار
ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح اللبنات والابنية والاقبية والبسط
والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة كسبب اعتبار

ستة حدود معينة بالطبع في الانسان وسائر الحيوانات اولا وقياس سائر الاجسام عليها ثانيا اما في الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال واما في سائر الحيوانات فبازاء الراس والقدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما اليمين والشمال فعلى حالهما ويفرض بين كل حدين متقابلين امتداد ويسمى الحدود الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا ويسمى الامتداد الاول بحسب قامة الانسان طولا والثاني عرضا والثالث عمقا لكن في تسمية الحدين اللذين بالفوق والتحت اعتبار زائد على ما يجي واما الخاصي فيها فهو ان الابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين بمعنى انه اذا فرض بعد واحد كان الاصل لا يمكن ان يفرض من الابعاد الغير المتناهية المتقاطعة على قوائم الا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن باعتبار التقاطع على قوائم في الابعاد وليس مما يوجبه عموم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين في الانسان وسائر الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض فتتبدل بتبدله وبازاء الخاصي يتعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لكن يجب ان يعلم ان التسمية بالقدام والخلف واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الاربعة المتعينة بالطبع فالوجه قدام مثلا والخلف والجانب الذي يقتضي الطبع قوته من الجنبين يمينا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقره الطبعي لعارض اما في اصل الخلقة او بعده لم يتحول اليمين شمالا ولا يكون ذلك بالطبع واما التسمية بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينتين بالطبع حتى يتبدل الراس والقدم في الانسان كيفما كانا ولا الظهر والبطن في سائر الحيوان كيفما كانا فوقا وتحتا فان الانسان مثلا اذا انتكس لم يسم راسه قداما بل بالعكس واذا استلقى او اضطجع اتحاد الفوق والتحت مع جهتي القدام والخلف او اليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ وضع ما اضيفا اليه الى الافق الذي يتحدد الفوق والتحت فيما اضيفا اليه باعتبار وضعه بالقياس الى ذلك الافق من غير مختلف

٢٠٦

باختلاف ... بالاضافة الى الافراد بل بحسب خصوصية تحت جسم المضاف اليه فيتعين بهما الى الطبع في الناس وسائر
الحيوان وفي الاشجار يقتضي تعينهما بحسب الامر الى المحدد فهي الفوق والتحت يكون بذلك الوضع
الرأس في الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن
والاصول تحتا فهما متحدان بالطبع قطعا لكن لا يتبادر بهذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل المحدد
هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلي النهايات فالاربع من الست اعني ما سوى
الفوق والتحت يتبدل لا عتبار العامي ايضا في الحيوان اذ يتبدل وضعه فان المتوجه الى المشرق
مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا
يتبدل وضع المضاف اليه فيما يشبهه ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية
للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انتكس الوضع
صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى يصح ان يصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما
الفوق بذلك المعنى قبل الانتكاس هو ما الفوق بذلك المعنى بعد الانتكاس فيكون بهذا المعنى في
وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدل الان بحركة المضاف اليه في الاين كان
مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما
فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال دون بعض ولا بد ان
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه ولا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان
الحقيقيان المتميزان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما بالفوق رؤس الانسان وظهور
الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الاخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما يتعين بها بما هو تحت الاجسام
للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند
التحديد باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما

٢٠٩

تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الافق لجهة التحتية وجاز ان يقال ان المعتبر تعين الجهتين
في الجسم المضاف اليه القريب اليهما كما مر وعلى ذلك ايضا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى التحقيقين
واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود متحيز وانحاء
تحيزه معا كالسطوح والخطوط ومنها بالحقيقي لا تكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى
المشار اليه فلا يكون جسما بل احد الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى والمعتبر الست المشهورة
لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي نهايات المشير واخرى
بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة تركيبها حال الفوق
والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه واليه الا انه لا يكون الجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل فاذا كانت الحركة في مسافة
مستقيمة اذ لا بد لها من مبدأ متباين بالفعل فيكونان بهما او بما يليهما متعينين لها ثم الحركة المستقيمة تكون
على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما بالطبع منها انما هي الى الفوق او التحت
طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض او للقرب كحركة الهواء او الماء فاذا تحكم بوجوب تحدد
هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات في جهاتها
بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها
من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فانظر فيه قلت **فصل** في الجسم
ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق نحو
غير كائن ولا فاسد ولا منقسم من اجسام مختلفة الطبائع لان الجهتان متمايزان بالطبع بينهما غاية الخلاف
بحيث يكون القرب من احدهما كانت والحركة والاشارة على قرب السموت اليها بعدا
عن الاخرى حركة واشارة من سمتها ولا يكون في خلاء غير متقطع ولا بما يزيد الامتداد او بساطته

لا الى نهاية تحدد وبجب ان يكون جهة دالمحاذاة بالطبع بين المحدد والمفروضة فيما بين الجهتين
متحددة بهما انما هو عند ما ينتهي اليه ثم لا ينافي ذلك اختلاف الأين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا خلاء
ولا ملاء وبين مركزه اذ كل حد من غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما وذلك ح اذا تحددت
احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت التحدد جهة المحيط فيتحدد المركز ايضا به ظاهرا فان كانت
الاخرى فان كانت جهة المحيط هي سطح المحدد والمركز تحدد تا به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا
والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على محدد الحركة المستقيمة والاجاز مفارقته حيزه
وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة وتكون من جهة طبيعية الى اخرى فالجهتان متحددتان فيمتنع عليه
لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين
الاخرقة على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يكن بين الجهتين تحالف نوعية طبيعية اذ تخالفهما انما هو
يكون احديهما غاية القرب من المحدد والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا فالصورة
الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة
وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب طالبة للطبيعي فجهتا حركتها
متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتقل من جسام والا فالانتقال في سطح المحيط ان كان حذا
فهو المحدد وبه الباقي والا فالبسائط لا كانت على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري والاجاز
عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا اكثرها انما كان لبعده بانفصال عرضي للمادة بعد تلبسها
اما هذه فيكون قابلة الخرق او غيرها فتكون هذه كائنة والكائن بالطبيعة كانت جهة المحيط متحددة
الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة اقول قد لاح في الفصل السابق
ان الجهة تاتي بمعنى اخذه بها حدود نهاية وان هاتين الجهتين اعني الفوق والتحت بهما المتباينان
بالطبع وظهر البين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون القرب من احديهما كانت بعدا عن الاخرى

والحركة والاشارة على اقرب السموت الى ايهما كانت حركة واشارة من سمت الآخر فلنذكر في هذا الفصل
نبذا من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين بجسم بلا ريتناه وما مر من امتناع الخلاء
ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان يتبين
من حيث هو بوجه يجب ذلك مع عزل النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول
ان تحددهما لو لم يكن بجسم بلا ريتناه لكان في خلاء غير متناه او بلا ريتناه اي بسيط غير متناه وذلك
باطل اذ ليس فيهما تحدد بل انما التحدد يكون بجهة والتحدد والمفروض فيهما لا يخالف بعضها بعضا بالطبع
بخلاف هاتين الجهتين لا يقال لا حصر فليتحدد في خلاء متناه او بلا مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا
تناهى فانما يتناهى بجسم بلا فيصح ان التحدد بجسم بلا ويلتئم انه يجب اضافة التحديد الى الملاء المركب
الغير المتناهي انما يتحدد فيه حدا وحدود باعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون المحدد احد البسيطين الثاني
انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية حيث يكون
القرب من احدهما كانت الحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الآخر وحركة واشارة
من سمتها وجب ان يكون احدهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما من السطحين او الخطين
او النقطتين المتخالفين كسطح وخط او نقطة او كنقطة ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال
فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين متخالفين في التحدب او مستقيمين متخالفين متحاذيين
وكان يكونا حدين لجسم واحد او جسمين متلاقيين بالبعد او بالطبيعة او على اي وضع فرضتهما كان
يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او متوازيا لا يقال يمكن الخلاف
بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتأتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن
بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت الحركة والاشارة
اقرب السموت الى المحيط من حد مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون الحركة والاشارة

من جهة المركز وح نقول لما تبين ان المحدد وحشوه بلا مادة لا يمكن احاطة المحيط احاطة ثابتة بلا مركز بل محيط
دائرة يمكن ان يوجد حد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك اختلاف بالفعل
من ان يشكل بالشكل الطبيعي العدسي بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث
اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون
متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تجزأت جهة المحيط الى ما هو في غاية
البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء لا يمكن
بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون
الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء
وقد تبين في ذلك انفا الرابع انه يجب ان يكون تحدد احدى الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان
تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان تكون جهة المحيط فيكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم اما
لان محيط المحيط يكون كرة وكما تحدد به محيطه تحدد به ايضا مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط بسطح
المحدد وجهة المركز تحدد به والا فالمحدد بجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد بجهة المركز فيكفي المحدد في
تحدد الجهتين بلغو المحاط وتبين بهذه الاحكام انه لو كان هناك خلاء متناه عنده بلا ملاء يمكن
اضافة التي يدل الى الخلاء انه ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوقوعه
بعد خارج عنهما ولا تحدد احدهما باحدهما والآخر بالآخر لوجوب تحددهما معا بواحد وان كان احدهما
بالآخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء لغو وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره جهة المحيط
لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان محاطا بملاء آخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء
لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه هو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه
لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه الانحلال الى ما فارقه بحيزه الطبيعي ومبادئه اليه بحركة طبيعية ولا تكون

الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متباينتين بالطبع لا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد

لهما قابلا لهما السابع انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لا يقال

يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانا اذا توهمنا انقسام المحدد الى كرتين احداهما محيطة بالاخرى تحرك

احدهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او تتوافقان في الحركة المستديرة وتتخالفان في جهتها

يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط بالمحاط السابع انه يجب ان يكون

مجوفا اما اولا فلان ما بين الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم

يكن المحدد لهما مجوفا لم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين

بالطبع كون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما

يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخر في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان

المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه ولم يثبت بينهما غاية الاختلاف الثامن انه يمتنع عليه

الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد او

واحد منهما محدد فالصورة الكائنة اما ان تتمكن في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب

اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فلحركتها

جهتان طبيعيتان متحددتان لا بها لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة به لا بالكائنة لتقدمهما عليها واما

ان تكون الكائنة في حيز غريب طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة وتكون جهتا حركتها طبيعيتين متحددتين لا بها [illegible]

والا لزال تحددهما بزوالها فلا يكون شيء من الكائنة والفاسدة محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا

غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد الثلاث ولا غير مزاجي كتركيب

الحيوان من الجوارح والاعضاء [illegible] كتركيب الجدار من اللبنات ولا [illegible] كاجتماع [illegible]

الحبات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقي السطح المحيط ان كان جسما واحدا

مولوی محمد هدایت الله رامپوری دام فیضه

البسيط فهو المحدد وهو ملفوظ بتحته والمكان للاقى المحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها

فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبيعي فلا ينتظم منها جسم كرى يحيط به سطح

واحد كرى او لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبيعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة

الطبيعية بحث وثانيا ان تكثر تلك البسائط اما ان يكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل

لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض المادة والمادة لا تقبل

الانفصال الا بعد تلبسها بالصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق

والا كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثاني باطل

ايضا لان كلا منها امكان في حيزه الطبيعي كانت جهة المحيط متحيزة الى جهات مختلفة متحددة

قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبيعي لبعض تلك البسائط وبالقرب

من بعض آخر حيز طبيعي لبعض آخر فلا تكون جهة المحيط واحدة بحث **قلت الفن الثاني في**

السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول **الفصل الاول في قوى الاجسام البسيطة**

والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط منتج الحركة الجسم البسيط او مركب والمركب

يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة في البسيط لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر

من واحدة من القوى المتميزة التي تقتضى تخصص تقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كا

الجنسى الاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها

المادة وعرضا للاستغناء عنها بتقويم الاخرى ان لم يستقل من حيث انها مع

لم تحصل المادة بحلولها فيها تكون المادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث

دخولها في المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها بحث نعم تصدر عن الطبيعة البسيطة

قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من قواتها وانفعالية من جهة المادة او قوة

او قوة منها من حيث هي اخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما تصدر عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية انما تكون للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة متميزة عن قوى البسائط لكن الكل القوى ان تكافئت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تفاوتت فهناك حركات لكل منها عن بسيطها واما عن غير متميزة فاضطرت عليه بالمزاج يتحرك على خلاف قوى البسائط او قاهرة لها فلا تكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان العناصر متى تقدمت لا بالذات متقدمة في الرتبة والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة اما المستقيمة فلا اختلاف اجزائها في عدم طرفيها الى نهايتها ولاكونها اقرب الطرق الكونها بسيطة طبيعية فالمستديرة جنس لكون الوسط او المستقيمة جنسان من الوسط اما بالكثرة الغاية المكنة او دونه او الى الوسط بالقسر ايام او واقعة فاجناس البسائط المنحصرة في ستة متحرك بالاستدارة ثم بالثقيل يتحرك الى فوق او تحت وكل منها بين ما هي له اشخاص من مقابلات وقد يقال ان الجسم فيها مطلق الميل بالطبع من الوسط او اليه ولو بالقوة لم يخل منها جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فيخلو عنها عند الكون في حيزه الطبيعي **اقول** الجسم اما البسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منها اما ان يكون فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه يشير هنا الى بطلان الثالث منها اي ان يكون مركبا من اجسام مختلفة ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن الا من اختلاف صورها النوعية فيكون صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فحصل منها قوة واحدة مستمرة اولا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة ولا

انه لا يكون له من القوى اعراضا بالسر اذ لابد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع انما النظر في ان
هل يجوز ان تكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى
كالمعنى الفصلي و يكون ما تقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص و يتحصل باقتضاء من الثانية كان
احدهما حركة مطلقة والثانية تعيين الجهة والغاية فلا يمتنع ان تكون الصورة فوق واحدة بهذا
واما ان لا يكون هناك قوتان محصلتان تقتضي كل منهما امرا محصلا و يكون كل منهما صورة فلا يصح
لانه اما ان يكون كل منهما مستقلا باقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو فرض
واحدة لكفت فتكون الاخرى عرضا و بالجملة لا يمكن ان كل منهما صورة و عرضا وعلى الثاني تكون كل واحدة
منهما متأخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من غير ان تقومها المادة و متقدمة عليها
لتقدمها على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها هف بيان الملازمة اما على الاول فلما ذكره الشيخ اقول فيما الزمه على
الشق الثاني نظر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها دخل في
تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متأخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة
اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتأخرها عنها في الوجود
بل الحال فيه كالتشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يصحح ذلك بان الكلام فيما اذا كان
كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى اذ لو حلت احداهما في المادة ولم
تقومها لم تحصلها بالفعل كانت عرضا متأخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة متحصلة
قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت و تقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا
محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله و رفع ابهامه فتتقوم الطبيعة النوعية
بالفعل ولا تحتاج الى القوة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان تكون صورتان ليست احداهما
اقدم من الاخرى في افادة المادة والكمال يجوز ان تكون طبيعة واحدة بسيطة تصدر عنها و ان

اما فعلية وانفعالية لكن الفعلية تصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
تصدر عنها من حيث هي البرودة ومن حيث جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من
الاخرى كما تصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان المكتسبة
من خارج الميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة لنفسها والآخر عنها مع عارض كالسخونة او البرودة
الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة
المكان الطبيعي واما ان يكونا معا ولا بسبب الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة
انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان
ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لا يشتركان في ذاتي هو توجههما من المبدأ
الى البعد عن الفلك ثم ابتداؤهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس
لا بالنوع والا لحصلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا
كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل انما يشاركه في
القوة الجنسية ويتميز عنه بما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان لم يحصل القوة فلم
الشركة في فعل نوعي فرضناها في نوعي وان لم تحصل لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن مبدأ
خارج كالقسرية او عن مبدأ ذي ميل على قوى طبيعية محركة سائقة عليه كالحركات الحيوانية وكذلك
الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة
بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك
القوى فاما ان تمانع تلك فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشبهة بالبطء متفاوتة القوى الآخر والمشوبة بالابطاء

تتحرك على الوسط لانه ليس بخفيف ولا ثقيل وتتحرك عن الوسط لخفيف وتتحرك الى الوسط الثقيل قلت تفصيل
الحركة المستديرة اذ هي اتم البسيطتين فبالحري ان يكون اقدم الجنسين من البسيطة جنسا يتحدد
الامكنة لجنس الآخر وجهات حركاته بناء على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة
فكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا
للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا
ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة افراد
لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام
وكما ان حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك لبرائتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية
من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بجسم في جهة سابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء
مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء بما فيها غير مشرقة
وتقسيمها اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي شفافة والاستر تلك الاجرام وبالحري ان تكون
خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ يتخيل من اختلاط
الظلمة المتخيلة من تراكم الاجزاء الغير الخالصة الشفيف ولا ظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها
زرقة والقمر مستنير من الشمس بالحدس ثم التامل لرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا
استضاء جانب منه فقد اثر من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس
عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها
والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون ما واظن ان محو القمر انما هو لاجرام
صغيرة المقدار كثيرة العدد مركوزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فيرى تلك
من غير تمييز بين آحادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام مشرقة بذواتها في سطح محض وهذه كانها

غير قابلة للاستنارة في مستنير من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة
وان المتحرك بالطباع بالبسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم ما بين الحركتين
هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين الاقدم من جنسي البسيط اعني بالتحديد به
الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان تكون الحركة المستديرة لجنس المحدد على انك
قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل
لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة
ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة
وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل
والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا
باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة
في المادة والا كانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فتكون صورته انما تجب لمادته
لا لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بالصورة الاخرى فسدت فكانت هذه صفته واذ كل ما يتحرك
بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة
المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع
الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنته متعالية عن امكنة الاجرام
الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع
ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السريعة الحافظة للزمان هو
المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المناسبة له في الحركة المستديرة الطباعية
بريئة من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضة لتنافر

٢٢١

ما سوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان تكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها

لابد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة مخالفة

فما كانت تحكمت قبل نضج الحكمة اقوام من تحوان السبب في حركة السماء تركبها من اجزاء صاعدة وارض

هابطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة او لانها تطلبها الاستدارة لانها التجاذب قواها لا التشكل ولا الاتصال

كرتها لا تميل النارية التي فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط لذلك او ان

المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او بنفس تحركها

على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك اوهام قد بان فسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوا او ما

يجانسه مركبا من اجسام تجب ان يتحدد بها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبيعي

لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما كحركة

السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب واحد

لكن تكون مشوبة بابطاء ولا يمتزج منهما دورية واما السبيكة فتستعمل الحال فيها ولو كان حركة السماء

لحركتها لكانت بين العلو والسفل الاحول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف تحرك حوله

بحيث يكون نسبته الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد

وغاية تروم النارية صعودها ولم تتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية

فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان تقتضيه المركب بحسب الغالب

وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف

مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس دل على ان السماء ليس من اجزاء مخالفة لها

في الروية لان عامة جرمها لا ترى نيرة ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيطة

بها لا تكون كما نبهت عليه في ان اكثر العناصر بل تكون كلها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة

جرمها مشفف لان الاجرام النيرة المشف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بينها وبينها
لا سيما العالية منها جرم السماء فلولا شفيفه لستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء
فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك لبعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة
فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون كالمظلمة بالنسبة الى الاجزاء
فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا روي شيء مظلم من خلف مضيء ترى لون مخلوط من الظلام
والضياء وهو الزرقة وبعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة
فكانه مظلم فتتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي
والذي انا اراه هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء
المحض بل يكون كشفيف الماء فانه كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر
نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة
اذ لم ير له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذ هناك ضوء
من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن ههنا تخيل الزرقة في
الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان غمرا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا
اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن بتعبية اليد من تحت ثم في ارادة هذا
اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك
في ان القمر منها له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم
النائل الرصدي بتحققه وذلك اللون هو الكهبة المشتبهة وجه القمر كما ذكر الشيخ يشبه ان يكون كالخبث
اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضائه سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة ولذلك يرى بهر الذي
لم يقع عليه ضوء الشمس يميل الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكشاف واما سائر الكواكب فربما

يظن انها ايضا انما تستنير من الشمس والاقرب الى الحق خلافه فان اجرامها ان لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس
ضوءا قائما بل يجوز ان يرى الضوء من حيث ينعكس وان كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس وان
لم ينفذ نفاذا على السواد فتتبدل اشكال الى سنها الاشبه بها في السفليين يعني الزهرة وعطارد كما تتبدل في القمر
وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم ان لكل كوكب مع الضوء المشرق لون تختلف به الضوء فيوجد
اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا
في جرم له لون فان النار انما تشرق دخانه ويبقى جوهره ذو لون ويختلف المرئي من اللهب باختلاف
اللون الذي يخالطه النور النار وجدير بنا ان نتكلم الان في محو القمر فنقول ان ما ان يظن في ذلك
هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او عرضي لازم لذاته او عارض من خارج يدخل في جوهره الا
ما اذا كان السبب كون بعض القمر مشفا كالفلك لا يستنير وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل فـ
لا يشف ايضا بل خشنا غير صقيل او تشكيلا بكيفية اخرى نعني بها عن النور اما في اصل الفطرة او لا في عنصر
من مصاكة الناس مثلا ويمكن ان يدرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من درك زمانه من مشائخ في الفلسفة
العامية التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكانه يعني ابو الفرج الجاثليق من ان السواد
الذي يرى في القمر من الجانب الذي يلي الشمس واما ان يكون عن امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع فيه
الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه ترائد وما لم ينطبع فيه الشبح يرى ترائدا وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع
لعدم استعدادها لانطباع الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الاجسام في موضع منه
دون اخرى او لكون الاشعة ينعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر انعكاسا
بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة
المستقيمة الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة
بالاشعة المستقيمة فقط او يكون لحائل بينه وبين الشمس تحجب نور الشمس عنه اما من الاجسام

من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية او يكون اسائر من الاجسام العنصرية او الاجرام السماوية يستتر البعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى بحيز مستقر فهذا ما عثرنا عليه من الظنون

فاما الاقسام المتشعبة عن كون ذلك المحو امر في ذاته فيبطل ان الاجرام السماوية لا اختلاف

فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع ودائما على اتم احواله الذى يمكن ان يكون

له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك ومن العجب توهم انسحاق القمر

النابع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انسحق القمر عن النار لازداد وذلك حينا فحينا

فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتأخرة واما ما اورجناه في هذه الاقسام من تأدي

من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود احيانا

وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال والاظلام في الجانب ثم اذا اخذ يزيد صورة فان الظلمة

من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى المتبدر بانه لو كان

كذلك لكان في تلك الخيال مما لا ينقطع يتفرق في صفحة القمر بل يكون نهاية عند المركز ثم لا يزال

يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فليقل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك

باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء فقلت لا نسلم لا تقويل عليه اما اولا

اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطله ان الاشباح لا يبقى محفوظة على هيئاتها مع حركة

المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين ان المرآة التي ينعكس عنه الضوء الى

البصر لا تؤدي الخيال وما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر ولا يجمع الخصلتان في

مرآة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتفطنين من اعاظم العلماء الى هذا القسم قائلا ان جرم القمر

صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر

المحيط ... وبما فيه ان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار

وبعضها قفار وبعضها عمارات وفي البحار الكبير جزائر وفي القفار جبال ورمال واودية وشعاب
وعلى العمارات منزجات مختلفة الالوان الاعدام والاسراء أي فهذه الاشياء يراها الناظر
في صفحة القمر ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا تحس منها الاشياء الابهر حقيقته ولعل هذا القائل اذا
شنع طعن نزابدع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فما ذكره بعض اعلام المتاخرين
واقول اما بال النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار وحيث هو ما اثبتنا في صفحة القمر فيما لا تنعكس اليه
ذلك النور بحيث يستضئ الارض من ذلك الاشراق استضاءة بما يكون خلفا من ضوء النهار ولا يكون
البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون
بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة
فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم
او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام
السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الاتي يكون الكلام فيه ايا وان لم يكن
يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث يكون متوسطة
دائما بين النيرين مانعة من وقوع اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر استقربه بعض الاذكياء من المحدثين
فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون المجموع مقدارا كبيرا وكما انها
تكون حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها اذ ليست
بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس فلذلك لا يلقي على القمر نورا يساوي او يقرب مما يلقيه
الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليها سيما عند الطلوع والغروب
واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك لكسائر فان كان في ايكسا من الاجرام العنصرية تحت فلك القمر
كالادخنة والابخرة كفى في بطلانه ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريب المكان جدا من

من القمر في طبيعته أن يختلف بحركته وضعها دائما فيما بين القمر وبين المركز بل كان ما بينه وبين القمر بعد ما بعينه ولكن
بحيث لا يختلف الوضع فيما بين القمر وبين المركز لبطل فلك تشبيهه احتمالا آخر فقال وان يكون السبب اجزاء دون
أخرى وهو أن يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر [illegible] احتمالا ثانيا وهو أن يكون السبب أجراما
من الفلك غير مضيئة في طبيعتها أن يختلف بحركتها وضعها من القمر فيما بينه وبين المركز بل يكون كثيرة بحيث لا يرى
كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المحسوس لها [illegible] لكونها صغيرة أو لكونها بعيدة
أشد قربا من القمر حتى يرى بالقياس إليه في حال [illegible] الشيخ ولا يرد
بالقياس من أنه لو كان كذلك لرؤيت تلك الأجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لأنها
ليست بحيث يمتاز لونها في الأبصار من لون القمر المنخسف [illegible] الأشكال فيحتمل كون
تلك الأجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وبين سطح القمر مساويا دائما على نهج واحد [illegible]
من وجود الأجرام الغير القابلة للإنارة بالكلية وفي تدوير القمر [illegible] أن لتدويره حركة على
فيكون الذي من تلك الأجرام واقع منها بيننا وبين القمر كالواقع منها بين القمر والشمس في
كل زمان شيئا آخر والذي أراه أنا وأختاره أن يكون المحو لفضل [illegible] بأن يكون تلك الأجرام
صغيرة غير متميزة بأجسادها مرتبة على هيئة مخصوصة بحيث غير قابلة للاستنارة المشرقة [illegible]
في ثخن القمر نفسه كما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر
في بساطة القمر فإن التدوير مركبة كسائر الأجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها أو بعضها في
مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب إلا أن يكون بعض الأجرام مشتملة على أجرام
أخر كأنها أجزاء تركيبية منها كاشتمال فلك الثوابت على كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه
الجمهور وكاشتمال كل من أفلاك الكواكب السيارة على عدة من الأفلاك كوكب وكاشتمال التداوير
على التداوير وهذه التداوير على الكواكب حال هذه الأجرام التي في القمر على عدم امتيازها بحسبها

عن البعض فی الحس کحال کواکب المجرة الا ان کواکب المجرة مضیئة بالذات فی فلک مشف وهذه الاجرام
غیر قابلة للاستنارة المشرقة فی کوکب قابل لها من الشمس وکما ان کواکب المجرة یجب ان تکون مغمورة فی ثخن الافلاک
بحیث انخان سطح کل البعض منها مماسا لمحدب افلاک ومقعره فانما یماسه علی نقطة ویکون الخالی للفرج
بین تلک الکواکب المستدیرة الاشکال من جرم الفلک بحیث یکون کل من سطحی الفلک سطحا
من جسم واحد لا من اجسام کذلک الحال فی هذه الاجرام والسطح الذی للقمر والظن انه اذا کان سطح القمر بسیطا
من جسم بسیط وهو ملون قابل للانارة فلا یکون ما فی ثخنه من الاجرام مرئیا ولا فاقدا لانارته علی السواء
وذلک لان القمر لو لم یکن مشفا محضا فلا یخلو عن شفیف ما فکلما انه اذا استضاء جانب منه نفذ
النور الی الجانب الآخر نفوذا ما کما سمعت من الشیخ کذلک یری ما فی ثخنه من الاجرام التی هی
اکثف من سائر جرمه ابعد من الشفیف بالقیاس الیه کما ان الکهربا وان کان ملونا غیر شفاف
یری ما فی ثخنه من نملة سوداء ماتت فیه او نحوها فلا یری فی المواضع التی تؤدی تلک الاجرام ما
یری فی سائر المواضع من البریق والاشراق وعلی هذا لا یقدح قدحا کثیرا فی انحفاظ شکل المحو
فی الرؤیة دائما علی حالة واحدة کون المرئی من سطح القمر فی کل زمان شیئا آخر کما لا یخفی
علی من تخیل صحیح علی ان القمر ایضا متحرک علی نفسه فیمکن ان یکون حرکته مساویة لحرکة التدویر القدر
مقابلة لها فی الجهة فیکون المرئی من القمر دائما شیئا واحدا **قلت** اذ السماء متحرکة بالاستدارة
ولا یقبل الخرق فما یظن من ان الکواکب تخرقها ساکنة کانت هی او متحرکة باطل بل
الکواکب انما تتحرک بالذات علی انفسها وحرکاتها حول الوسط عرضیة واری ان للکواکب
نفسا وللافلاک نفسا اخری لان الکواکب من الافلاک بمنزلة القلب او الدماغ من الحیوان او انه لکل
فیما یکون عدة افلاک لکوکب بخلاف ما اذا کان کواکب فی فلک ثم من الجلی بادی النظر
الاجرام النیرة فی حرکة سریعة شرقیة اولی بان تکون هی القائمة بالمدد الحافظة للاریان

ولبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات ظاهرة متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة
وكلها على خلاف جهة الاولى وبمناطق واقطاب غير منطبقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك
اكتفاء بما لا بد منه وان جاز ان يتعدد كرات الثوابت ثم اذ وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في
النيرين بذلك وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة
الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا لكل عدة افلاك يتحرك
كل حركة متشابهة ويلزم من اجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما تكفل به صناعة المجسطي [illegible]
حركات مراكز التداوير حول مراكز حواملها في المتحيرة وحول مركز المعدل للمسير في القمر
حول مركز العالم المفتقر الى افلاك فوق ما اثبته بطلميوس لائقين بالاجرام العالية في جميع ما هي من
العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بالكل فتبارك الله احسن الخالقين قوله
كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما ظن
من ان الحركة تماهي للكواكب خارقة للسماء متحرجة او غير متحرجة كالسابح في الماء الراكد وان
السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في
الماء الى خلاف جهة جريه اما ما ظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متساويين
في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب مكانها من السماء ولا يخرقها كالسابح في الماء يموج فيها
ما يبقى سمت حركته ومقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت
مستقيمة اللهم الا قسرا وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدء ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر
وان كانت الى وضع فيجب ان يكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة
حول الوسط بالعرض بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها
لما عرفت من وجوب مبدء ميل طباعي في كل جسم فاذ ليس مستقيما يكون مستديرا وضعيا وار

٢٢٩

مستقل وذو نفس متحركة ومتينة حول مركزه بالذات فثبت الامران الكواكب متحركة حول مراكز افلاكها بالعرض ايضا ١٢ جسم

ان الحق على هذا هو ان المحرك من الافلاك الكواكب نفسا كالطبيعة المعوقة والصورة المنوعة لهي المحرك لها
اياه والذي يرى من ان الكوكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب والدماغ في الحيوان
آ ان ما يكون هناك كوكب واحد يتعلق بحركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة
فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك من الكوكب وما يكون هناك فلك واحد فيه
عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل له وجوه قائل ولعل في
فلك تسعون انما اشير الى ان الشمس والقمر بل وباقي حكمها من السيارة ايضا تتحرك في افلاكها
الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة الخارج المركز والحوامل والتداوير وانها بل
جميع الكواكب تسير في افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا بعيب سباحة مسافة لو
بقدر ما يعني ادلى انها في اجواف افلاكها كالحيتان في الماء او ان لها انفسا متعلقة
بها من دون الافلاك اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الراي
متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا تتم الدورة في قريب من يوم بليلة ثم نجد لبعضها
قليل من التجديد متخلفا عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير
الفلك المتحرك بالسريعة فاما ان تكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب
من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما تتخلف عنها كما
توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المتاخرين الى التحكم في الاسلام او ان تكون متحركة من
المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف بعد فضل
الاولى على هذه الحركات والاول باطل والا لكان كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك
ولم تختلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني فتكون هذه الحركات على
مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف

في مدة طويلة قدر سيرها جدا عما يقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل ما مر في السيارة فثبتت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل ولا بد ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركته السريعة جدا للزمان وثانيتها يتحرك من المغرب الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوسلوا الى معرفة تضدها وترتيبها بلحاظ كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في البعض ووجوده قلة وكثرة في البعض الآخر الى غير ذلك من الوجوه والاكتفاء لفلك احد للثوابت انما هو قناعة منهم على الاقل في انتظام الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء كل كوكب فلك او دون ذلك وهم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطؤ اخرى وفي التحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة والمعطيات من الاصول انه يمتنع ان يكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاقامة والانتقاص في السرعة والبطؤ كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما يعلم الوقوف كما يكون في الطبيعية بقرب المكان الطبيعي او قسر قاسر وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان يتطرق اليها تفاوت احوال الاما يقتضيه بسائطها حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد لاجرم اثبتوا لكل افلاكا على مراكز مختلفة تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف وليتم من عدة متعلقة بكوكب تكون بانضمام حالات ذلك الكواكب يلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله صناعة الهيئة الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من ذلك ان ثبتت به الاختلاف في الاسرع والابطاء الذي

بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة
والاستقامة الذي بسبب التداوير لكن لا يخفى انه كيف تشابهت حركات مراكز التداوير المتحيرة حول مركز
الفلك المتوهم المسمى بالمعدل للمتحيرة وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم تتشابه
حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتأخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها
ومن اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان يستقصى بلوح والافلاك والكواكب
على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب التنضيد والاشراق والموافقة
في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوءها فهو على ما ينبغي
في نظام الكل وتفصيل ما يمكن بقياس اليه الا ان العقول البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح
المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى
قلت واذ حركة السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار
حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء
فانما يتأتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن التبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه تحركا
للمنسوب من كونه تحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم
حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء يتحرك بالعرض حارا جدا مستخفا
لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها لاستحال اليها هما فرض انه كان هناك غيرها يجب
ان لا يكون غيرها لسبق الحركة المحيلة اليها وما هو البعيد بارد جدا مستحفظا لكماله بالسكون وهو الارض
وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا ابو المرصف
المحكم وعليه الوجود ولا يكون لهيئة الكلية اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة
ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرسا لما يتحيل اليها

اليها من الادخنة المتواصلة الى اعلى الهواء وكذا اسافل السطوح لا تزال لاسباب مضرسة متنابذة عليها
مع ان الارض لميلها الطبيعي لا تعود الى الاستدارة اذا خرجت عنها سيما ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة
الحسية بنسبة اعظم الجبال الى الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا
ومما يشهد بالاستدارة الحسية للمتقابلين طلوع الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها وبالعكس
ايضا ان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين ظنون المخالفين في وحدة الارض واستدارتها و
سكونها وفي كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة اتصاعدية لاجزاء بحاثين تطبها الاجزاء الباردة
وما الحيز الطبيعي فول المتحرك لابد وان يتبدل له من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان
المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع ولا يمكن تبدل الوضع الذي بحسب حال
الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الاخر
مع تحركه على الفرض بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند امر آخر من خارج او داخل
لكن ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه فتعين ان يكون
عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يتبدل بالنسبة اليه وضع بان يكون متحركا بالمساواة
من ان يكون متحركا بالمساواة اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون وراء الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من الاجرام السماوية
المتحركة بالحركة السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحتمل الاستحالة الى جسم
آخر فيجب ان يكون مما يجاور السماء جسما لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا
في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها التحريك
والسخانة والتخفيف او التلطيف او التخلخل فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك من طرح
كان الحاوي للافلاك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يبد انائي وقت فرض سكان

هناك غير النار فقد مضى فيما مر بان تنبيها يجب ان تخلخل الجسم في اقل من النار فحكمه
فرضا ان المجاور فيه كان غير النار ويلزم ان لا يكون المجاور فيه غيرها حيث وبالتحري ان يكون
هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك بتشايعة حار الطباعة مستحفظا لكما لها بدوام الحركة ودوام الحر الذي
يكون البعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها بها وما في حكمها يعبر مستحفظا لكما لها بان
يكون مثلها في الحسين حسبان آخران يكون كل منها قريبا الى الطبع لما يجاوره لكن المجاور سلوة ا
تحدث بالهواء والارض متقدما الى فوق بالماء فهذا هو الرطب الحكم والبيه الوجه ثم لا يجوز ان
يكون لشيء منها من هذه مكان في عدم الاثر الا ان ينحصر من فلك في غير حيز طبعي او ينتقل اليه لا يدوم
هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبعي على ما عرفت كري كيف لا وكل منها يتحرك الى الفلك
او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم الشكل الماني محدب مقعر الفلك يجب ان يكون صحيح الاستدارة او
لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون الخالي للفرج حسبما
لما عرفت من تباين الجسمين في الاماكن فلا يجوز الخلاء بل عنصريا ولا يصح ان تكون هناك جسم عنصري
سوى النار فقيل هناك من صنع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تخلل
ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الحكمة ما يزاحم بها النار فيدافع الاجزاء النارية وتخلل بينها
بل لانه اذا اوصلت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد ونتوات
حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس ان لم يبق شيء منها بعينه مدة يعتد بها
ولم يجب بقاؤها ان يبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لحصول المدد الا ان الدوام لعلها من
الهواء لا تخلو في الجملة عن صعود الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد وايضا
في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لا نطباقها على محدب الماء ولعدم الكرة
من الارض وليس بصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها ليست مع قبولها الكون والفساد والخرق والالتيام

والالتيام يكون أو إذا لم يكن منها شيء إلا بالقسر أو بالخرق لينقل منه إلى موضع آخر وإذا انتفيا انتفى
أما بالتكون فهناك أو بنقل الجزء من موضع آخر يقتضي على خلاف الشكل الطبعي ولا يعاد إلى الطبعي إلا بقوة
وإن كان سببها لا بالطبع لكن بنا وبناء برياح ونحوها لا يدعه على حاله إلا أن هذه التضاريس لا تخرجها
عن الكروية الحسية فإن نسبة أعظم الجبال إلى كرة الأرض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة إلى كرة
قطرها ذراع تقريباً على ما بينوه فما ظنك بحال ما يتساهل عنها مما يدل على كرويتها أيضاً أنه
أنه لو كان مستوي السطح لكان الجزء الوسط منها أقرب إلى المركز من الجزء المعوقين في الطرفين فكان يجب
أن يميل الجزء إن الطرفان إلى الوسط ليكون نسبته إلى المركز متشابهة وتميل على كرويتها أيضاً
أنه لو كان كذلك لكانت الجبال والسفن إذا ظهرت من بعيد يظهر جملتها لكن في صغر ولم يكن يظهر منها
أولاً جزء دون جزء وليس الأمر كذلك بل إنما يظهر أولاً قلة الجبل وطرف السكان من السفينة
ثم وثم وكذلك مما يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربيين
وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه أرصاد الحوادث الفلكية فإنها
يكون في آن كالخسوفات فإنها تكون مختلفة بالنسبة إلى ساعات الليل فلو كان
للمغربيين بعد ساعتين مستويتين من أول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلاث ساعات إذا كان المسافة بينهما
عدلي العرض وبينهما ألف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية
للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركب الحالتين للسائرين على سمت
بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الأرض فراشاً لا ينافي كونها مستطحة لأن كرويتها
مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تأبى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك
بين الأفق والشمس مستقيماً في الرؤية لم يشعر بأن الدائرة المرتسمة على كرة إذا قطعت الكرة
ونظر البصر من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها يرى القطع مستقيماً وقد نظن بها أنها كونها

٢٣٥

مسطحة طبقات من كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض تشبيهها ولعل ذلك
انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان جيلانيهم ان الارض مسطحة يحيطها بحر يحيطه ارض وهكذا الى
ان تم عدد السبع للارضين من البحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب
والقصيا ذهب وفيما بينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابات رموزها نحو من صلاح
المخاطبين من الجمهور الذين تجاوزوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد
النار وتقديسها لنورها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني من الخير
ولما فرطوا في شان الارض بالغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف
وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما
كيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واشرع من الارض كونها في الحيز
الغريب واقبل للعدم والتفرق فيها فللارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة وابطا
من النار حركة في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحياة بخلاف
حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ونعم ما اجابهم به المعلم الاول بعد تسليم
شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض من ان الشرف
انما يقتضي التوسط في الترتيب وكان في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض
في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فيا تحري ان يطيب به نفوسكم والقائلون
بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل نحو دائمة الهبوط وقيل انها دائمة
الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين تجدد والاحياز ايضا سيطله
ان قالوا بحركة الارض دون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء
المنفصلة من الارض تهبط بالطبع لم يتفطنوا الا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركة

الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان تكون الارض بحيث لا تلحقها مع سرعتها
المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت من علو اقول ويبطل الصعود وخاصة يجب ان
المدرة الى فوق لكونها على تطبيقه الارض ولهم ان يسلموا ذلك ويقولوا انا نتخيل هبوط المدرة لما نشاهد
من لحوق الارض لكبر حجمها بحركتها الفوقانية اياها وانما نتخيل ان لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي
ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان نتخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت
طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكوكب بحركتين
مختلفتين في زمان واحد انكشاف احدهما بالعرض ولم يمكنهم اثبات الحركات البطيئة التي
للسيارات الى الارض فاسندوا اليها السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا
كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها وتحتجب من جانب المغرب بحدبتها
ما كانت ظاهرة كذا قيل وحكي هذا في الشفاء من شبهة القول بسكون فلك البروج لعل المراد به
سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك
الاطلس فلا يثبت على هذا القول ثم الدليل على بطلان هذا القول ان الارض [illegible] في اجزائها
لها في الطبع ميلا مستقيما طبيعيا فيها مبدأ ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير وقد يبطل
بان الحجر الذي يخلى من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلى عنه على خط يكون
عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه اذ تنزل الا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب
ان يكون اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بجواز ان يكون المتصل بالارض
من الهواء تشايعها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة
للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه للصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير
ويعترض عليه بان تحريكه الكبير انما يكون اقل من تحريك الصغير في الحركة القسرية دون العرضية

والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق فى سبب سكونها فى موضعها الطبيعى
وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع فى احيازها الطبيعية وتوهم ان اجزاء الارض لما تميل بالطبع
الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب وجب ان يقف او ينطبق مركزها عليه فهو لا واذ
راوا اجزائها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع ثم تفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها الحيز
الطبيعى وان جهة تحركها هى الوسط تحيروا فى تعليل سكونها فمنهم لانه جعلت الغاية تشغل الارض
جميع المسافة التى يتصور ان يتحرك فيها الى السفل لكونها غير متناهية فى تلك الجهة ولم يدروا
ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها فتفرقت هذه الطائفة فذهبوا واحالوا الماء
بها حيث جعلوها محمولة على الماء واذ سئلوا ان الارض لم ترسب فى الماء لان لم لا تقوم نقلية هى عندهم طافية
على الماء فجعلوا الماء الاسفل لتشغله فى وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او بخارا ومنهم من جعلها
طبلية فان الثقيل اذا انبسط سطحها على الماء واذا جمع سبب فمنهم الارض جعل سطحها المنبسط الى الماء
اليها كان لطفى فكر او فق للطفو وانظر لاستدارة المكشوف منها فمنهم من عكس كلا فقابس الارض
مجدبتها يكون الى الماء لطفا المكشوف من الارض سطحها الماء من امه لقسمه الفصل المشترك بين الافق بين
الشمس وفرقة اخرى عثر فوا بكونها كرية ساكنة فى الوسط لكن لا لاقتضاء طبعها الوسط فمن زاعم ان
تجاذب الافلاك اياها من الجهات على السواء كما يحكى انه كان بيت مقناطيسى الحيطان فى القرار المستقف
قد قام فى وسط حبوة حديد لانجذابه الى الجهات بالسوية وزاعم انه لتساوى الجهات فى استحقاق
ان تميل الارض اليها لا فى جذبها الارض وزاعم انه لاندفاعات الحركات السماوية بها كما يعرض كفنة
تراب تجعل فى قنينة ثم تدار القنينة على قطبيها ادارة سريعة فتثبت التراب فى الوسط لاندفاعات الدفع
من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة غير موضعها
الطبيعى فيكون لها موضع طبيعى فلو حصل فى ذلك الموضع فاما ان يتسط عنه فلا يكون الموضع

طبيعيا مضا او يسكن فيه بطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك الموضع الذي ان فيه وتحرك اليه اجزاؤها
فلا يبعد سكونها فيه لا يحتشم له عاقة بها تجلوه ثم من جعلها غير متناهية فلعلي في بطلان قول له وجوب تناهي الاجسام
واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم اخر
فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال وينتهي ويعود الكلام فيه وان سلكنا بطباعه فما المانع من
مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان ملاء وما من الخلاء فقد احالوا وان ملأها من الهواء فلا
يكون حصوله هناك طبيعيا للهواء فما الجاذب للهواء الى هناك فينبغي ان ينفصل بالزلزال ويخسف الجاعلون
اياها طبلية قد اخرجوها عن الاستدارة الطبيعية والذين جعلوها كالمكشوف منها مستويا من الاطراف يبطلهم
ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارة اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر الجواب
عنه ثم انك قد عرفت ان كل اجزاء العناصر الصاعدة خفيفة بالنسبة للثقيلين طبيعة ورد وهم
للاجسام الطبيعية وقد رابع في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق
ويضغط ما دونه في الثقل ويحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم فيترتب
الاجسام فيتوسط الاثقل ويحيط به ما يليه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء
بالضغط والكل بالقسر وظن ان الثقل هو التخلخل والتخلخل الهواء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة
الصنوبرية وان المرسب هو الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوايا او عظم عرض
السطوح والكل فاسد فان المتحركة بالقسر يكون الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع
من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس
الى طباعه بان ينجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف يكون سلب الالة لا
تخلخل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء عند نا تقلبه الارسابية فلا تكون كثرته تفيد شيئا
او ان كان الملاء شيء مقدره واحد او زيادة او تناقص باثر لذلك العلة فيكون اقتضى تحسيه ان ينحجر كم

٢٣٩

الى اسفل ويورث البطوء فيها ولو كان اللين سبب خفة لكان الآنك بل الزيبق اخف من الحديد
واما الاشكال المتحددة فانما تكون مواتية للحركة اسبابها كما ان السيف لا تحركه حدته بل
اذا حرك بالقسر او تحرك لثقله بالطبع سهل نفوذه في الاجسام بحدته قلت الفصل اذا تذكرت
ما القيت من قبل استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية كيف لا والحيز الطبيعي ما يقتضيه
الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعي اذ الخروج عن ذلك انما يخرج عن المكان الطبيعي البسائط اذا كانت
على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مترتبة ترتيبا مستمرا على تناسب حسب احوالها الطبيعية
وتنتهي لا محالة ويكون احيازها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة كذلك لا يوجد والمركبات
لا تخرج احيازها من احياز البسائط فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير طبيعي
لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينها
من الفرج خلاء بل ملاء فما لا له لا يكون كريا فكذا حيزه فلا يكون حيزا طبيعيا له ولا لآخر وهو
محال وعليك بالتدبر في ذلك ومن ظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر متشابهة
لنظائرها من الآخر يلزمه مع ذلك ان تكثر افراد طبيعة انما يكون من خارج ولها امكانات ابتدائية
ان تحصل كرة واحدة بالية تحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم في حيزها الطبيعي
بل المكان فبعض مما ليس فيه لها ان يتحرك بطباعه اليه فلا يكون شيء منها في العالمين المتحرك عنه و
المتحرك اليه والجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعة وان اوجب تكثر احيازها الطبيعية
بالعدد ولكنها تكون بحيث تجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا للارضية مثلا
ثم كيف اختلفت امكنة السموات المتشابهة وهم متحددة اقول بعد ذلك اذا تذكرت ما القيت
من الاصول السالفة في كتاب السماع الطبيعي استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية
كرية مترتبة ابعاضها محيطة بعضها ببعض لكنا نزيدك استبصارا ببيان كان ويكون كما او نكرة فنقول

ان الحيز الطبيعي هو ما تقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع والشكل الطبيعي
ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة اشكالها
الطبيعية مستديرة ولكل منها مع المحيط به وضع طبيعي متشابه فيكون لها فيما بينها وضع مخصوص
وتكون منضودة نضد مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطا ببعض ثم الجملة يجب ان تكون
متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض التصديق والتخيل ابعاد مفطورة يكون الاحياز الطبيعية للمتحيزات
المتحيزات مستديرة منضودة بعضها على البعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلا يكون
لها امكنة خارجة عن احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاجسام فلا يورث زيادة
في اقدار الاحياز الطبيعية فلا تكون احيازها الطبيعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لا تكون منها
حتى يلزم بذلك وجود التماس بين احياز البسائط وان لا تكون ايضا خارجة عن اجماع الاحياز الطبيعية
للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز طبيعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية
المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فلما
لا جسم الا وله حيز طبيعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبيعي فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز
والا لكان حيزا طبيعيا لبسيط فيكون حيز طبيعي لبسيط خارجا عن جملة الاحياز الطبيعية للبسائط
ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كريا لما عرفت ومباينا للآخر اعني لا محيطا
ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتباينة يكون بينها فرج فلا يكون بل
لا بد ان يكون على فرض الابعاد المفطورة كالملأ لها غير كرة فلا يكون حيزا طبيعيا لجسم بسيط وقد عرفت
انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولا وبالذات للبسائط والمركبات تابعة لها
حسب التركيب هذا تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم مطلقا على عدو كلام الشيخ وانت
اذا تذكرت ما اسلفته انا في العقد الثاني الاخبار من الفقرات التي ذكرت فيها الكرة وفيها الجدو

ومن خلاف اشخاص المتمات تعرف انه لا يجب ان تكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي
بل يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب لسدا يجب ان
الفرج الواقعة بين الكرات المتجاورة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلاء او خروج
طبيعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يتشكل الكل بالاستدارة جملة واحدة لكن يجب ان يتعين بالاسباب
اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتجاورة بالوضع لا يكون متشابهة الا يكون
في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك كان مثل الكرات
سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض ونار وهواء وماء بعدد
العوالم والمكان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبيعي لكل البسيط
بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء ثم بحيث كان في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى المحدد
اكنتها اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب حافظة بعضها بعض
على النظم الطبيعي ذا المكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها
على السواء من الجوانب كالكواكب الثابتة او بروز الخوارج محاوطة بجسم في الكرة او اختلاف في الثخن
حتى لا يلزم الخلاء ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول ولو كان اجسام كل من العوالم متشابهة
نظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر يكون سماء عالم متشابها لسماء عالم آخر
وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد نظن في ذلك لزم مع ما مر في البيان ان المطلق ان
افراد طبيعة واحدة لا يكون من قبل تهايل من خارج فلها اذا كانت بسيطة ان تتصل كرة او اية بالحيز
الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت كرة
واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا
شطر من ذلك الحيز بل المكان فبعضها لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي بل ان يتحرك اليها

الى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محددا الجهات للحركات
المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة ومبدئها خارجا عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد لو تكثر انما
الطبيعة كذلك قلنا نعم لكن الاحياز المتعددة بالعدد من حيز طبيعي واحد بحسب الطبيعة فوجب
ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة واذا عرفت ذلك اندفع ما يقال من ان الاراضي الواقعة
في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها ثم اذا كانت متشابهة
واقعة في عوالم غير متناهية لكنها متحدة مع اتحاد طبائعها فلا يمكن ان يكون لها ميل الى ما
الى ان يلتقي بالسماوات فكيف ينقلب الى ان يلتقي بها اذ السماوات لا تقبل الخرق قلت

الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول

الفصل الاول

المركبات حيث قلنا ان ما يكون منها لا محالة وكل ما يكون فاسدا من عناصر
الامر فيها او بالبسائط علما قد عرفت ان لا تقبل الحركة المستقيمة بالاول القابل للكون والفساد
فادراك البسائط منها لقبولها فان القابلة للحركة المستقيمة انما اذا كانت في احيازها والا
بحركتها فلما لم يسكن في الاين يكون في الوضع اذ فيها مبدأ حركة مستديرة فاختصاص كل جزء منها
بجهة لا يكون بحسب الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا لكن ذلك لقاسر بعد الوجود لنقل كلا الى جهته
بعينها حتى يلزم الاولية لكن الاجزاء تخصص بالجهات بل العبرة فان الحركة كان في بدو تكونها في
هذا الحيز او حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه اليها واذا الكون والفساد انما يتأتيان بين عنصرين من
والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان فيحصل اثنا عشر والانواع اثنا عشر
الحس شاهد متظافرة على التغير بين المتجاورين فالارض تنقلب ماء كما تنقلب الاحجار بالفعل
بالحيل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المتحجرة تصيرها وتذوب بالماء وبالعكس كما قد يعكسون وكما تتحجر بعض المياه
بجمود وحياش شمسها والماء الهواء كما في البخر وبالعكس كما قد يتجمد الهواء في قلل الجبال الباردة سحابا ينزل ثلجا وكما

مولانا محمد فضل حق خيرآبادي قدس سره العزيز

من قطعات تجتمع في انابيب صاحبه او بكليهما اذا وضع في الجمد او الجمد فيه الهوا نارا كما في كور الحدادين
بالتلطيف كما في انطفاء المشتعل فيخرج لا اخفاء في ان الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة
من الاولى وبها فيقتضيان لسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص
لتلك واستعداده لهذه وذلك باستحالتها بما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه وفيها
بها بين اقول لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال
صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا
ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودهما فيها اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث
هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد لان كون كل منها هو
فساد مركب آخر او بسيط كما ان كون البسيط انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن
فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادهما واما البسائط فلما عرفت
منها ان القابل للحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد والنمو وان منها ما يقبلها وهي لا يكون فيه سبب
ميل مستدير فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة تكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها
الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلما تكون ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ
ميل مستدير يتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون محالة ايضا نوع مخصص
من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا
الاختصاص لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل
بسيط بجهة وحيز انما هو لقاسر بعد الوجود لقبل كل جزء من اجزاء كل بسيط الجهة التي هو فيها وحيزه الذي
هو فيه حتى لو لا ذلك القسر لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود بسيط بدون قسر و
فعل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات ولا يمكن ان يكون التخصيص الحاصل بالفعل

في البعض من جهة الفعل بل الاصل الذي تخصيص حل لا اجزاء المفروضة في كلية البسيط انما يكون الجزء
كان شاغلا بعد تكونه في هذا الحيز هو في حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فيكون هذا الجزء من الهواء مثلا
في هذا الحيز من الاجزاء المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز نارا فتكون هواء او كان
في حيز آخر فتكون هواء فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاجزاء المفروضة في الحيز الطبيعي لكلية الهواء من
ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه
يتسلسل فيه ذلك ويتسلسل الى لا نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتاتيان بين
متخصصين يتصف احدهما الى الآخر فيتكون هذا من الاول والازدواجات بين اثنين من العناصر الاربعة
ستة وفي كل ازدواج يتاتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد وكذلك من الانقلاب
اعني مجموع الكون والفساد وكذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس
وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد
والانقلاب اثنى عشر ثم قد تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين
متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء
او الهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل
الاكسيرية فانهم يصيرون منها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر
ثم يميعونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها
وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على
انها يمكن ان يداوم عليها الحيلة حتى تصير الا ما كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان يطيل
الايام وانفصاري الاجزاء الارضية البدنية المتحرقة تصير الحادة ثم يسب بالماء وبالجملة فذلك انما
يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون

٢٤٥

شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من مائين ينعقد جسم اجسامها كما سيجي ان شاء الله تعالى فينعقد
فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها احجارا كما سنذكره ان شاء الله تعالى اما انقلاب الماء
فكما في الابخرة الصاعدة من المياه المسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على هيئتها كثيرا
ما انقلبت هواء لبعد الصعود واما عكسه فكما قد يضرب الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة جدا فيجمد سحابا
تنزل ثلجا كما سياتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد ووضع الجمد فيه فانه يرى حبات
ندى تجتمع باطن الاناء وكم ما سبره كلما انتفضها تعقبها اخر فانما ذلك بانقلاب الهواء الحار وللاناء
الذي تبرد بمجاورة الجمد ماء لا باجتماع اجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء المطيف بالاناء لان الهواء
المطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الاجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على انها
يجب ان ينفذ تلك الاجزاء اذا انتقلت الندى من الاناء بمرة بعد اخرى او يتناقص كل مرة او تنقطع
حصولها ولا بالترشح مما في خارج الاناء وداخله لان الجمد لا يترشح منه الماء ولانه ربما يحدث في غير
موضع الترشح كالاطراف العالية من الاناء ولان الماء الحار للطافة اقبل للترشح مع انه لا يحصل ذلك و
اعترض عليه اولا بان برودة الاناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء وجب ان يكتنف الندى جميع
سطح الاناء بالقرب وتشبيبا ان حدث الماء في بعض السطح دون بعض يكون لمناف شرطا او وجود مانع
لم نعلمه ولا يبعد ان يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن رقيقا جدا اذ ليس سطح الاناء
حقيقي الملاسة فيجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب فيحصل من الندحبات يشاهد
وثانيا بان تبريد الاناء للهواء ليس باكثر من تبريد الماء والجمد له فينبغي ان يصير ما يطيف من
الهواء بالجمد ماء ايضا ينبغي ان يصير ما يطيف من الهواء بالماء الذي يكون من الجمد بمجاورة الاناء
ماء ايضا وهذا حتى يسيل ماء كثيرا جدا ولا يحتاج في ازدياد الندى الى التقاط ما ركب الاناء منه مرة
بعد اخرى والجواب ان الاواني الرصاصية ونحوها لصلابتها وملاستها واندماج اجزائها الا [illegible]

العربية بسرعة واذا قبلها تحفظها بطيئا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد ولذلك تقع جمد
تلك الاوانى اذا اشتملت على مائعات حارة اسخن من تلك المائعات ويعلل انعقاد الندى فيه انما
يحتاج اليه اما لانه لما يشغل حبابات الندى مواضع من سطح الاناء فيحول بينه وبين الهواء
كذلك لعله يشغل ندى رقيق ما بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد
فيها اثر منتشر بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد انعقاد تلك الحبابات
بل انعقاد الرقيق من الندى الذى بين الحبابات ايضا واما لانه اذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح الاناء
على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبابات الندى وجاور بعضه
تلك الحبابات لم يتأثر عن الاناء فضل تأثر واما انقلاب الهواء نارا فكما فى كور الحدادين فانه اذا
سد الطريق والح فى النفخ فيه بالكير تحصل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان تحصل بالحاح النفخ
جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر فى انطفاء المشتعل واذا تحقق هذه الانقلابات
الستة التى بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء فى تحقق الستة الباقية التى بين غير المتجاورين
اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك فى
اربعة انواع بالانقلاب بين الانقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن
والانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران وذلك فى نوعين فثلاثة انقلابات ثم الظاهر من كلام
القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين فى ذلك يمتنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر
من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا انطفئت وكثيرا ما يحدث
فى الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض ان تطفأ فتصير باردة يابسة على ما سنذكر
ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحققت الكون والفساد فيها نحكم بان سبق الاستحالة عليهما فان المادة
انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بانتقاص استعداد بالنسبة الى الصورة الخالعة واشتداد

۲۴۷

لهيئة الملائمة وذلك بالاستحالة فانه لا تكون مع بقاء الحالين ولا يكون الانتقال من
الكيفية التامة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الخاصة المناسبة للكائنة دفعة و
الاستكمال فيه وما يجري مجراه يتسلسل الا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر من شهادته
بالكون والفساد قلت المفصل ههنا اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون والاستحالة
معا زاعمين انه لا يكون شيء عن شيء ولا يصير شيئا والحرارة مثلا غير متولد في قابل عند
طائفة منهم ولا تنفك عن محلها وقيل اخرى فما ترى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا
انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب التخليط فيه وهم من خارج عند آخرين ثم الآراء
الموضوعة للبرد والنفوذ غير متناهية عند بعضهم كما امتنع الكون تناهت المادة وقوم كانهم
مع التصديق بالكون ينكرون الاستحالة فيرون الماء لا يسخن ما دام باردا ويرونه سخينا
وقوم مع القول بالاستحالة يمنعون الكون اكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء
الطبيعية انما تختلف بحسب الاختلاف الى الفصل لابد لها من تصنع بالتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو الماء او النار
او تولده البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد منها وربما ومنهم
من يكثره فان ثنى او ثلث تولد البقية بالتكاثف او التخلخل وان ربع لم يجوز الا انقلاب العناصر
وانما الكون او الفساد في المركب بالاجتماع بعد الالفة والافتراق لغلبة البغضة وقوم يسلمون
الكون والاستحالة على نحو في التغير لا اخذهم مبادئ الاجسام اما اجزاء لا تتجزى وما لا ذلك فلا
يرون هناك كونا وفسادا بل المركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف
الوضع والترتيب واما ارسطو فيرى الكون والاستحالة نحو ذلك اقول ولقد تقضنا
الكون والاستحالة نرى ان نقص عليك مذاهب قوم زاغوا عن الحق في ذلك ونشير الى
ماخذهم ولا نقض حججهم لتعرضها لابطال ذلك فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا اما الكون

٣٤٩

فلانه اما ان يكون عين اللاشيء وهو محال اذ اللاشيء لا يكون موضوعا لشيء او عين شيء فذلك الشيء ان كان
هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شيء
شيئا وهو محال لان الاول اذا كان عين الثاني كان محصلا في ذاته مباينا لكل ما عداه
فاذا كان الثاني فاما ان يبقى الاول فلم يكن الثاني عينه بل غيره او لا يبقى وقد علم استحالته او
يبقى فيكون هو بعينه نفسه وغيره المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم
جواهر غير محمولة في شيء فتلبس لها حامل حتى يزول عنه كيفية كالبرودة وتخلفها اخرى كالحرارة وعند
آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول والا لم يبق هو هو ثم لما كان
الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحيلوا للتخرج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب الخليط يرون
ان ما يرى كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء واستحالة البارد حارا بل العناصر لا يجاد ولا توجد
صرفة فما يرى ماء فيه اجزاء مائية بارزة تحس بها وببرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس
بها وبحرارتها ثم اذا لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية
وغلبت مقاومة للمائية فاحس بها وبحرارتها فحكم ان الماء صار هواء او البارد حارا وآخرون يزعمون
ان ذلك ليس ببروز الكامن بل بنفوذ اجزاء هوائية او نارية من خارج فيه وباثم اي بما كان بحث البروز
والنفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان استعدادات
الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية فلو تناهت الاجزاء لم تكن استعدادها غير متناه ولانقطع الكون
بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد
يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية غير متلاقية بل مبثوثة في خلاء غير متناه فمن
هؤلاء من جعل صورها التي هي عندهم اشكالها بلا نهاية في النوع وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون
يمترون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل او هي مستعدة الا

٢٥٠

عن محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فيرون ان الماء لابد وان يكون باردا دائما وما يرى من الماء سخينا فهو مختلط او بانقلاب اجزاء منه نارا وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون واكثرهم قائلون بان العنصر واحد فحسب عاما منهم ان الاشياء الطبيعية تتغير بعضها الى بعض عموما والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون اتبار الجوهر جملة بل استحالات وقد تشتت اهواؤهم في اختيار ذلك العنصر فاشخاص اختاروا النار وولدوا البواقي عنها بالتكاثف فالهواء الا نار تكاثفت قدرا ما والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها حداد الجوهر في الكل غير مختلف واشخاص ارضا اقاموا التخلخل مقام التكاثف واشخاص توسطا بين الطرفين هواء او بخارا او ماء اعملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء ان تخلخل سمي نارا وان تكاثف يسمى بخارا او ماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه والداعي للذين اختاروا الماء او الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون مطيعا للتشكل وكان شأن الرطوبة ثم راى صاحب الماء كانه اقدم هولاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وتفطن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت منه في الماء والذين آثروا النار انها اعظم تركيبا لا و السموات المشفقة والكواكب المضيئة نارية على زعمهم ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد امرا عرضيا بل عنصر يتصوره لكان في العناصر ما يبرده وراء حر النار والذين اصطفوا الارض فمنهم نظروا الى ثقلها ويستقر احمل الكائنات عليها والذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقتضي درجة من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية ومنهم من يعترف بالكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فهو فوق الموحدين في كون جوهره

جوهر وتحته خطا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين الطرفين بناء على ان سائر

اسطقسات تستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما

الى العلو وهي الطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي الطبيعة الثقل والغالب فيها

الارض بخلاف الهواء والماء فانهما الا نارا مفترة مشتعلة بالماء والماء الا ارض متخلخلة سيالة

خالطها نارية او لطيف ووسط افتى الارض الماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس

برطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة وتحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فتجانسة والنار ممد

سخنية الحركة ومنهم من قال ثلاثة لزعمان الماء اليبس الا هو ارض متكاثف ومن لم يعترف بالاربعة لم يحتج

الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى

تتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع

والافتراق لا يكون لهما بذواتهما بل من قوة فاعلة فيهما تنفعل هي عنهما ولا يكون واحدة فاعلة

للضدين فهناك قوتان تجمع احدهما اذا دعتها بالحري ان تسمى المحبة وتفرق الاخرى

اذا تسلطت وبالحري ان تسمى النفرة والعداوة قالوا اذا دعتها المحبة توحدت جميعها

متشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تفرقت

طبائع اربعة

٢٥١

خاتمة الطبع

اما بعد فيقول العبد المشتاق الى رحمة ربه القوى البارى محمد فضل حق بن الشيخ خدا بخش العظيم آبادى البهارى الراجى مغفرة ربه الغفور محمد نيار احمد خان المتوطن بالرام فور لما اشار الينا الحبيب الاعظم والشفيق الاكرم المخدوم المعظم والعالم الافخم ذو اليد الطولى فى العلوم العقلية والنقلية الذى غاية القصوى انيل الى السعادات الازلية والابدية البارع العلام مقدام العلماء الاعلام محسود المعاصرين والاشباه مولانا المولوى محمد هدايت الله خان بن مولانا المولوى محمد رفيع الله خان الرام فورى ادام الله فيضه القوى حين اراد ان تطبع النسخة المسماة بالشمس البازغة شرح الحكمة البالغة كليهما للفاضل الجليل والعالم النبيل النحرير العلام الحبر القمطام البارع فى الفلسفة والمناظرة والكلام البالغ فى العقليات والفائق على العلماء الاعلام مولانا محمد محمود الجونفورى اسكنه الله فى بحبوحة جنانه وافاض عليه انوار رحمته واحسانه التى لم تصنف مثلها فى العلوم الحكمية ولاشتمالها على الدقائق الفلسفية لم يتيسر لعلماء الزمان حلها وتدريسها كما هو حقها الا بواسطة الحواشى المزاية لظلمة الحجب والغواشى والتى طبعت فى السابق من الزمان كانت معراة عن الحواشى ومحلاة ببعض الاغلاط الكثيرة من زيادة ونقصان فلم يروى غليل من الطالبين ولم تبرى العليل من الراغبين فصحح مولانا الموصوف اولا النسخة منها وقابلها مع النسخ المتعددة الصحيحة المعتمدة عليها عمدتها ما كتبها العارف بالله مولانا باب الله ثم زينها بالحواشى اللطيفة والتعليقات الشريفة منها حاشية استاذ فضلاء الهند امام العلماء الراسخين مولانا نظام الملة والدين ادخله الله فى اعلى عليين ومنها حاشية البحر الاتقن مولانا محمد حسن اسكنه الله فى المقام الاحسن ومنها حاشية العالم الفائق على الامثال والاشباه مولانا احمد الله رحمه الله ومنها حاشية افضل علماء العصر ذو الفضل والتلطف البرى عن التكلف والتعسف مولانا محمد يوسف ادام الله بركاته منزها عن التلهف والتاسف وبعض تعليقاته الذى كان لا بد منه لحل مقاصده وكشف مطوياتها المستنبط من الكتب المتداولة المعتبرة منها الكتاب الشفا للشيخ الرئيس ومنها المحاكمات للعلامة قطب الدين الرازى ومنها شرح الاشارات للامام والمحقق الطوسى ومنها شرح المقاصد وشرح المواقف وشرح حكمة العين وشرح التجريد وبعض تقارير حبر المستفة خير الحقق خاتم العلماء فخر الفضلاء استاذ الكل فى الكل البارع العلام البحر العميق لا عام ومقدام العلماء الاعلام يليق للشمس ان تقتبس من قلبه المنير الضياء ويحق للقمر ان يكتسب من جبينه السناء الاستاذ المطلق شمس عقل البين حتى اخذوا من طرق النظم والنسق وفاق اهل الفضائل والاداء وهو المولوى الحافظ محمد فضل حق الخير آبادى اللهم عطر عليه شآبيب غفرانه واوصله الى اوسط جنانه مع خير البرية محمد صلى الله عليه واله واصحابه اجمعين ان تقيم حق الطبع وتصحيحها فى دار الانطباع فالمرجو منا اداء الخدمة فى المطبع العلوى المنسوب الى محل الجنتحان الكهنوى بن مير محمد خان الغفران نشور لامتثال امره وتهيئة الانتاج وصرفنا الجهد فى تصحيحها بقدر ما كان فى قدرتنا ... المولوى السيد محمد ... مطبع المطبع العلوى فجاء بحمد الله التحييد الناظرين ويروى المشتاقين ... فى تاريخ ... عشر من الربيع الاول ... سنة ١٢٨٩ من الهجرة سيد المرسلين صلى الله عليه واله وصحبه اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه مهّد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات منها انه قد علم بالبرهان لا
ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة ببطلان تأليفها من الاجزاء التي لا تتجزى انّى لها وليس لها ربما
ما حلّ فيها من المقادير كما يتشكك بتغيّره وذلك لان المقادير الحالة في الجسم اي الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض متأخرة في الوجود
عن مرتبة وجود الجسم فلو لم يكن الاتصال آتيا لم يكن في مرتبة وجوده وذاته متصلا فيكون لا محالة اما منفردا فان لم يكن
ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزى وجزء لا يتجزى لكان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يصير بحلول المقادير متقدرا بالمرتبة
مساحية هي الجسم التعليمي ومتكمما بابعاد متمادية في الجهات الثلث موجودة كما في المكعب ومفروضة كما في الكرة حلول
المقادير المتصلة في المفارق او في المؤلف من الاجزاء التي لا تتجزى وفي الجزء الذي لا يتجزى مما يستحيله البديهة كل الآباء
المتصلة من المقادير القارة والحركة ومقدارها الغير القار اعني الزمان انما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لا اتصاله
في ذاته لم يستتبع الجسم التعليمي المتصل ولو لا اتصاله وتناهيه لم يتحدد بالسطح المتصل والسطح لاتصاله انما تناهيه بما هي تناهي في الوضع بالخط
والحركة يرتسم بانعطافه القديرية على المسافة المتصلة حركة متصلة متقدرة بزمان متصل ثانيها ان الجسم المفرد مع اتصاله في ذاته
يصح ان ينفصل وينفك لا لشبهة وذلك بشهادة الحس لاحتمال ان يكون شيء مما يرى طريان الانفكاك عليه كالماء والهواء اجساما مفردة
بل لتقارب اجسام مفارقة لما يمتنع من قبول الانفكاك والانكسار والتشعيب من الامتداد في الجهات كما يقول بها ديمقراطيس بحيلها بيانا
الاجسام فنقول ان الاجسام كلها على ما حكى الديمقراطيسية فانها قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى فقبول القسمة
ملزوم لقبول الفكية والمشهور في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الديمقراطيسية التي
الاشتباه جزئين متشابهين و متشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين المتصلين من جسم

منها ما يجري على جميع متصلين من الانفصال الاهم الا ان المانع لا يكون الا ذلك الا الاسم نوعه في شخصه واعترض عليه بانه انما يلزم لو كان

تماثل الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع فيجوز ان تتركب نحو الماء المتشابه في الحس من اجسام متخالفة الطبائع لا يطلع

عليه ولو بني الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا وللتفصي عن ذلك غير البيان بان الجزئين لما كانا

متشابهين للكل فكما جاز ان يوجد الكل بالفعل البحت فليجز ان يوجد كل من الجزئين كذلك فيكون لا محالة متحاز الذات

غير مندرج في جسم ولا متصل بالجزء الآخر وبالآخر كان الا بالانفكاك وعلى هذا التقرير تخالف تماثل الاجسام في الحقيقة وانحصار

نوع منها في فرد لا يقال لما اقتضت الطبيعة الانحصار في فرد هو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان

متشابها بالكل في الطبيعة امتنع امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض

ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود بالفعل والتحيز بالذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متحيزا منفصلا غير مندرج

في الكل ولا متصلا بصنوه اي الجزء الآخر ولا يلزم منه ان يتحيز بعد الاندراج وينفصل بعد الاتصال حتى يلزم الا

المتصل فالا لازم جواز الانفصال لا ابتداء اي لا الانفكاك التعقيبي والجواب بتسليم ذلك وانما فيما يلزمه من جواز الا

الابتداء اي بدل الاتصال كذلك كفاية فيما نحن بصدده من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتتميم ما في

الثالثة الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طريان الانفصال كذلك فلا يكون هو بعينه عند

فرض الانفصال فيه ابتداء بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة يجب تجليلها من النظر فمزوزة اميناع

اجتماع الاتصال مع الانفصال فينعدم الاتصال عند طريان الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل

بالذات لكن قد يشكك فيها بان الاتصال يحاذي حقيقي والاضافي يقال على كون الشيء متحد النهاية مع آخر والحقيقي

على ما هو مبدأ فصل الجسم الطبيعي وكون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد عليه وتعبير عن ذلك بالازمه البين

اعني قبول فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة على قوائم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم للكم المقوم لجنسه وهو كون

الشيء في ذاته بحيث يصح تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى القسم

ويكون هو بعينه مبدأ لآخر كالسطح والخط والنقطة والآن بين قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت

هذا فالانفصال الطاري على الجسم او فرضه ابتداء انما ينافي اتصال الاجزاء بالآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال

متصلا واحدا منفصلا فيه اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتدا في الجهات قابلا لفرض

الابعاد فمنه الانفصال الطاري او المبتدأ لا يوجد الوحدة الاتصالية بل يعقبها او يوجد ابتداء بدلها الكثرة -
المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك ثابت في الحالين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل
في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي
الانفصالي فلا تتفصى عن هذا الشك بما ذكرت مقدمتان اوليهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها لازمتان في المتصل
بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان بأي امر فرض شيئا من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء شخص
واحد من الطبيعة موجود بالفعل واذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه تحصل شخصان
متغايران بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فان كان المتصل
بذاته اعني انعدام الاتصال الانضمامي بين جزئين متغايرين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي بل
بالذات وهذه المقدمة كان المشكك ايضا معترفا بها وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا
على موضوع واحد ابتداء او بان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في الموضوع بل يزول
بكل بزوال الموضوع ولو فرض احدهما مكان الاخرى تخالف ذات الموضوع وذلك لوجهين الاول ان التشخص ان
لم يكن هو الوجود بالتحقيق الاولى الذاتي اذ الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضعه يساوق نحو الوجود الخاص ولا يجوز
ان يبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات اخر تنوب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد
واختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات متعددة مختلفة فموضوعه ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان
بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع
فلم يكن هناك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يفرض للشيء بدل الوجود الذي وجود آخر ابتداء
بل اما ان يكون ما فرض وجود آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا واذ لا تعدد في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية
والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتواردا على موضوع او تتبادلا في الفرض ابتداء الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة
لها لو تواردتا على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداء مع انحفاظ المعروض لزم صيرورة الجزئي كليا على الاول او
فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بديهي الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة
لما يمتنع تعاقبهما على المتصل بالذات او تبادلهما في التجويز ابتداء لانهما لازمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب

والتبادل فيها يتبين فيمتنع تركب في تشكيك فعند طريان الانفصال تزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية
بالذات وبهذا الهاية زوال المتصل بالذات والالزم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة
الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالته فالحسم للتشكيك فيها مقدمة اتفقية لا بد منها الضرورة
هي ان انفصال الجسم بعد اتصاله ليس انعداماً بالمرة ووجود جسمين من كتم العدم كذا فرض انفصاله بعد اتصاله
ليس فرضاً لعدمه ووجود متغايرين بالكلية لعل الخصم لا ينازع في هذه المقدمة لبداهتها واذا مهدت المقدمات فلننظم
البرهان على الهيولى تألف الجسم منها ومن الصورة الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفرد اي لا تركيب فيه عن جسمين متصل
في نفس الامر كما عند الحس غير منقسم بالفعل الى اجزاء متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول اصحاب الجزء فانهم يجوزون ان يكون مجموع البسيطا
...الا ان يطرأ الانفصال عليه اصلاً والا فرضه فيه لا يبطل الاتصال وذلك بالمقدمة الثانية ويمكن طريان عليه
فرضه فيه متدارج الا ان يكون لها موضوع مشترك اي في الحالتين المتعاقبتين مخففا في الفرضيتين المتباينتين كما يجري الى الاشراق
وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة الاولى وبطل بالمقدمة الثالثة قولنا ان يكون الانفصال مقصوراً على موضوع
الاتصال بل كان انفصال الجسم انعداماً بالمرة وكان حصول الانفصال زوال الاتصال فرضاً انعدام الجسم الموضوع للاتصال بالمرة
ووجود متغايرين لها بالكلية واح بطلانه بالمقدمة الرابعة بل هو مركب من جزءين احدهما متصل بذاته والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل
بل هو قابل ... في وضع الاول حال ان يسمى جسمية صورة جسمية وانما المحل يسمى هيولى او مادة فاذا طرأ الانفصال تعدد الحال والمحل
وما بعد ... ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعني المادة بحالها فكما واحدة عند الاتصال والتقسيم عنها
الا الانفصال ... للانفصال و ... لها بشرطها بحلول صورة ومقدار فيها وليست الصورة القابلة
لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل للمقبول وان القسمة المقدارية انما يكون الى اجزاء كان خطأ من جودان لم
موجودة بالفعل المنافاة وذلك لتحصال الكل ... حقيقة بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل
بطريان القسمة عليه فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي مسبوقة بوجود الكل في الماهية ومشاركة في ال...
والمحال لو كانت مخالفة النهج لكانت منفردة متباينة فلم يكن بينها اتصال حقيقي وبعد ان قضينا الوطر من اثبات الهيولى
بالبرهان فلنوضح ما بين الهيولى والجسم الطبيعي والجسم التعليمي ان يقع اشتباه بينها فنقول الهيولى مع تعاقب الجسم الطبيعي تتبدل الجسم
التعليمي مع بقاء ... الجسمية فتتبدل الجسمية مع بقاء الهيولى ولا شك ان الباقي غير المتبدل وذلك بأخذنا شمعة وجعلناها

كرة تارة ومكعبة اخرى فحينئذ يتبدل هيئتها الشكلية وتعينات امتدادها مع بقاء القدر المساحي بعينه او بالنقص من جهة
يزيد بازائها شيء في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي ههنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض لاشمعة تخلخل وتكاثف
بتسخين وتبريد يتبدل ذلك المقدار بزيادة او نقص مع بقاء الهوية الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان طرأ الانفصال على تلك
الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت جرميتان اخريان مع ان الجسم لم ينعدم بالمرة فان العدم من جانب
في هذه الحالة هي الهيولى فما للجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الابعاد
وهذا الاتصال الجوهري ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا اعتبر
التعين تماديه بحيث يصح ان يمسح بكذا وكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض لاتصال المعنى الذي
هو فصل الكم حيث امكن تحليله الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة وصح قبوله المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الكمي
اعني الجسم التعليمي باختلافه بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرض عرضية وهو لا يفارق الصورة
في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة تغاير كان المادة في التوهم فقط واعلم انه لعمر ابيك ما اشيد البنيان على قواعد
مرصصة الاساس او قد شرحنا البيان بحيث محيط الالتباس وان الشد التلم وانقشع الظلم لكن ههنا شبهتين عويصتين
فلنورد هما ولنشيد عقدتهما وان كان الفطن لعله ان يدير فيما القي عليه يخرج عن عهدتهما الاولى ان مبنى ما ادعيتم في المقدمة
الاولى من اتصال الجسم في ذاته على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك
امتنع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست بمتصلة في ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والا فيجوز ان لا يكون الجسم متصلا في ذاته
بل انما اتصاله لما يحله من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشيء متصلا في ذاته
ويكون اتصاله لما يحل فيه بل على امتناع ان يكون الشيء متصلا لذاته ولا في مرتبة وجود ذاته ثم يصير متصلا بعد تلك المرتبة لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة فانه
لو لم يكن متصلا في ذاته كان اتصاله لا محالة لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة باشخاصها وماهياتها عنه اذ ليس هناك متصل غير متاخر عنه فح يكون
في مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة في ذاتها لكن اتصالها للصورة الحالة فيها
والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها في الوجود وان كانت متاخرة عنها بتشخصها فلا يكون الهيولى في مرتبة وجودها بالفعل خالية
عن الاتصال وسواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان الماخوذ في ذلك نفس الاتصال لا وحدته او كثرته واما في مرتبة ذاتها فليست
متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها الثانية انكم قد بينتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها

موضوع مشترک فان صح ذلک فنقول لا شک ان الجسم عند الاتصال له مادة واحدة بالشخص ... الا انه مال و عند ... ابدا اما

بدل الاتصال اما اثنين شخصيتين فلا يكون موضوع الوحدة الشخصية موضوع الكثرة فیظهر ان الانفصال على الاتصال لما

تعدد صورة الجسم کذلک تتعدد مادته وح فاما ان یکون المادة بسیطة فیکون انعدامها انعدامها بالمرة ویلزم انعدام الجسم

بالمرة عند الانفصال انعدام کل من جزئیه کذلک فیکون مادة کل منهما الی اشیاء المادة الافراد من ذلک او اما ان یکون المادة مرکبة

وتکون لها مادة باقیة عند الانفصال فننقل الکلام الی مادة المادة حتی یلزم الانعدام بالمرة او یتسلسل لا الی نهایة

مع ان لزوم الانعدام بالمرة اذا الموت والتسلسل ... اذا اخذت بجملتها کان حکمها حکم الواحدة فی لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال

او یتعین کل منهما بزوال ... بالمرة لا انعدام کل من الآحاد ویلزم انعدام الجسم کله بالعدم انعدام جمیع اجزاء او التی

بالمادة والتی انعدم جمیع الصور التی بازائها بالطریق الاولی هذا حاصل ما قرره الانفصال علی الاتصال وقس علیه حال فرض الانفصال

ابدا بدل الاتصال الجواب لا نسلم ان الجسم عند الاتصال له مادة واحدة شخصیة وعند الانفصال اثنین کذلک بل له مادة

الواحدة بالشخص مستمرة فی الحالتین علی وحدتها الشخصیة لا یقال لا شک ان المادة عند الاتصال وحدة اتصالیة وزوال

عنها عند الانفصال الوحدة الاتصالیة ملازمة للوحدة الشخصیة ... فزوال الاتصالیة یزول الشخصیة ایضا لانا نقول

انما هی الملازمة بین الاتصالیة والشخصیة فی المتصل بالذات کالصورة لا مطلقا فلا یلزم من زوال الوحدة الاتصالیة

عن المادة زوال الشخصیة عنها فالمادة وحدتان احدیهما الشخصیة الذاتیة التی هی لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة

اذا اعتبرت فی حد ذاتها لم توجد مع الصورة کانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصیة باقیة مع الاتصال والانفصال والثانیة الحاصلة

للصورة واحدة فی الاتصال للصورتین فی الانفصال وهی المقابلة للوحدة الاتصالیة عند حلول صورة وحدانیة و للکثرة

الانفصالیة عند حلول صور متکثرة اعنی بذلک ان التی لها الاولی ... هذه الوحدة حاملة وقابلة والاخری الاتصالیة

وهذه لازمة للجسمیة الشخصیة وهذه الثانیة تزول بزوالها ... عارضة للمادة بتوسط الجسمیة فی حال الاتصال وتزول عنها

الکثرة علیها عند الانفصال والمادة بقیت باقیة فی الحالین واذا نظر الیها فی ذاتها ولم یلتفت الی ما نسبتها الیها ... ان ما

فهی خارجة فی هذا اللحاظ عن جنس الاتصال والانفصال فضلا عن ان یکون لها فیه وحدة اتصالیة او کثرة تقابلها وان

تحصل عنها فی الخارج فانها لا تکثر فی حد ذاتها بانفصال الجسم الی قسمین بل تتمایز بین ... وهی فی وحدتها الشخصیة

کثرة الصور الحالة فیها اتفقت بالحقیقة کالجسمیات او اختلفت کالنوعیات وذلک لان الانفصال لا یؤثر علی ذات المادة

والكثرة والاختلاف بالتشخص إلى آخر ما ذكر تمم بهذا القول أن القابل لهذه الأمور غير الكمية وإنما استندنا إليها من طريق أنه

لابد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول إن قبولها للقسمة الوهمية الذي هي مبنى

جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض التي هي مبنى توارد الصوريات إنما هو من جهة تلبسها بالصورة وتقدرها

بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلوح لك مما تلوناه عليك أن وحدة الهيولى بالنوع تساوق وحدتها بالشخص في

عالم العناصر المختلفة بالماهية كهيولات الأفلاك واحدة بالشخص مع التشابه فيها من الحيثيات المتكثرة والتركيبات المختلفة

مثلا كالكلام في قدم الحوادث المتعاقبة وانها ... اشكال الشاهد بالبرهان المشكل فيها ... الثاني

برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الأول ما سلكه الشيخ في الإشارات وهو أن الجسم المتصل قوة قبول الانفصال فبالاتصال

هذه القوة غير الفعل الذي هو الاتصال وهذا قريب مما علم من البرهان السالف فمن التقض ذلك المسلك الثاني

ما سلكه في الشفاء وهذا أتم مأخذا من الأول وتقريره أن الجسم هو بالفعل من حيث أنه جسم وبالقوة من حيث أنه مستعد

لشيء ما كان فإن الجسم يقوى على أمور غير متناهية وكمالات غير محصورة والواحد بالذات والجهات لا يكون بالقوة والفعل

فهناك أمر للجسم به القوة وآخر به الفعل فحينئذ إذا نظرنا إلى الجسم مجردا لا يأبى عن قبول أمر شيء فما يكون بالقوة لا يكون

ذا جهة من ذاته وكذا الجسم فعلية إذ حيثية الفعل فيها لا يكون ... وهذا الظاهر فالأمر أن ...

القوة مادته وجهة الفعل صورته وأورد عليه الشيخ المقتول بأن الهيولى لا شيء في نفسها وجوهر بالفعل وهي مستعدة للغير وأجاب

بأن جوهر الهيولى وكونها هيولى ليس شيئا غير أنه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لأن تكون بالفعل

بالصورة وليس معنى جوهرية الأمر ... أنه ليس في موضوع ... الإثبات هو أنه أمر والأمر عام والعام لا يصير بالفعل

ما لم يكن له فصل يحصله والفصل ههنا أنه مستعد لشيء فهي جوهر فعليته هي الاستعداد فإن ليس لها حقيقة الهيولى تكون بها بالفعل

وأخرى بالقوة إلا أن يطرأ عليها حقيقة من خارج فيصير بها بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى إلى ...

نسبة البسيط ... من أسئلة الكل ... هيولى وصورة

فصل في تلازم الهيولى والصورة

أقول ههنا مقامان المقام الأول أن الصورة التي ثبتت في الأجسام علة للهيولى لا يمكن أن توجد مفارقة عن ...

كما في البعد المجرد ... فإنه يكون ... متناهي بجهات ... لا يكون الصورة ... التي ... أن ...

بل الكيفية ... ذلك

وقد يخفى عليه ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الامتدادية في الهيولى من حيث انها موضوعية استعدادية لا من حيث

انها موضوعية استعدادية هي جسم من هذه الاجسام او جزء جسم منها وقد لستانف بيان ذلك فيما ذكره في المتن من بيان الاول انه قد ثبت

في الاجسام حلولها في الهيولى والفطرة السليمة لا تجوز حلول شئ في آخر الا لحاجة ذاتية فان ما يستغني عنه شئ في ذاته وفيما يلزم ذاته

كيف يصح ان يحل فيه حلولا معنويا ويختص في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة ذاتية اليها ولا

بالحاجة الذاتية ان يكون نفس الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو باعتبار لازم لها في الوجود ثم الصورة الطبيعية

محصلة نوعية لانها انما تختلف بامور لقارنها في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها بعد الابهام

فلا تكون فصولا لها وبيان ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فتكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة

او لهذه طبيعة فلكية ولتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما

فليست المقدار طبيعة قائمة مشار اليها تنضاف اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها بل يكون الخطية مثلا نفسها هي المقدارية

التي تحل عليها وتختص بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيفت اليها صورة اخرى لا يكون تلك الصورة التي تطلق فصلا او ذاتية

جسمية بل يكون احديهما متحصلة في نفسها اذ نعني بالجسمية الذي كالصورة لا الذي كالجنس انتهى ولعل السبب لا تشكك

في ان افراد الطبيعة الامتدادية كجسميات لا فلاك والعناصر لا تختلف فيما يرجع الى تحصل الطبيعة الامتدادية بل في امور

منضمة اليها من خارج او اعراض كذلك على ما نبه عليه اللهم الا ان يعتري الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما

او كون احدهما محصلا للطبيعة الامتدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن قد تبين

عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر الممتد في الخارج ببقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل والتكاثف ومع تغير الاشكال

فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما بدا نا اليه الشيخ ايضا فيكاد ما ذكره يهدي الناظر وان لم يقطع الفكر

اذ ربما يشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك لجسمية العناصر في الامور الخارجة عنها المنضافة اليها بحسب الخارج

بل يجوز ان تتخالفا بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية ونعم هل هذا الشك

الا مثل ان يجري في كون الاثنينية مثلا طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك

بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية عرضا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل

ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوس الوهم بان معرفة الحقائق متعسرة فاذ لم ندر ما الحقيقة

ما ادرك الى متعددة ام متناهية فانا وان لم ندرك كنه الانسانية مثلا لكنا لا نشك في انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان
في الحقيقة وان جهلت كنهها ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه من كونه بديهيا فليس بشيء اولى فالضرورة كسبي واذ قد ثبت
ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة والغنى عنها فاذ
في بعض الافراد والاحيان ثم ثبت في الكل و الثاني انه قد بان لك في محله ان الجسم متناهي الابعاد في الجهات كلها فلا يكون وجود الصورة
للابعاد الا مع تناهي ابعادها في الجهات ولا يكون التناهي الا ملتبسا بالقطع تمادي الاتصال والتشكل لان الاتصال ذا
تماديه وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من جهة حالة حد او حدود وهي التشكل ومن البين ان الانقطاع والتشكل
كانا لازمين فهما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوة بها في حد الذات فان من الصورة الجسمية غير مقتضية لهما
فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول القوة على ما عرفت انما هو من جهة المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين
ان الصورة لا تتعرى عن مادة قابلة منفعلة **المقام الثاني** ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة وقد ادرج في المتن بيانه
وجهان الاول وهو على قياس ما عرف في بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا لكانت
بالصورة لا مجردة عنها وح فاما ان تكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مؤلفة من جواهر فردة واما ان تكون مفارقة
عن الاوضاع وعلى التقادير لم تكن قابلة لحمل الصورة فلم تكن هيولى وقد ترك في المتن هنا احتمال ان تكون مؤلفة من جواهر فردة
كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزءا لا يتجزى على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس
الى الآخر والحاصل انك قد عرفت ان مناط الفرق في تجويز تلبس الهيولى العارية عن الاتصال في حد الذات بصورة الاتصال
وعدم تجويز تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متحصل بالفعل ثم تلحقه المقادير فلو لم يكن متصلا
بل انما بالمقادير المتصلة كان الاتصال متأخرا عن ذاته ووجوده والعقل ينقبض عن تجويز تلبس الشيء متصلا في ذاته ولا في مرتبة
فعلية وجوده بالمتصلات واما الهيولى فهي غير متحصلة ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي ان كانت عارية عن الاتصال
في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل بالعرض بحلول الصورة اذ لا يلزم ح تأخر اتصالها عن مرتبة وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى
تجوز ان توجد بدون الصورة انهدم مدار الفرق وكان الامر آيلا الى الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون الهيولى مفارقة
ثم تلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط فيما ذكرناه غنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل وكانت لها
جهة الفعلية وهي مستعدة لا محالة فكانت لها جهة القوة فهي اذن ذات جهتين فتكون مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فتكون مادة

ولو لم تكن مستعدة اصلاً كانت خارجة عن حد جرم المادة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل للاستعداد وجب ان يكون مقوماً لجوهرها

فما البعد مانع من ان لا يكون مستعدة اصلاً واعلم ان هذا الهيولى لا يستلزم امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقاً الا عن الجسمية

اذ لقائل ان يقول يجوز ان يكون مجردة عن الجسمية لكن يكون حينئذ متصلة بالصورة متغايرة للجسمية لا عارية عن الصورة مطلقاً

اللهم الا ان يستعان في ابطال ذلك بغيرها ذكر في ابطال الشيخ هذا الاحتمال في تحرير هذا البرهان وذلك ان الهيولى

اذا كانت قد تقارن الجسمية فتكون بغير واحدة بالقوة اذ في قوتها القرينة حينئذ ان تنقسم وقد تفارقها فتلبس صورة غيرها و

تكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس في قوتها حين هي متلبسة بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تتخلع عن هذه

الصورة وتتلبس بالجسمية لو فرضنا انقسمت حين تجردها اثنين بالفعل كل واحد منهما غير الآخر بالعدد وحكم ان تفارق الجسمية فليفارق

كل منها الجسمية ويكون كل اثنين اما بالفعل او القوة ولا يمكن ان يتحدا لامتناع اتحاد الاثنين مطلقاً ولفرضها الهيولى بعينها لم

تنقسم بالفعل وازيل عنها الجسمية حتى تكون جوهراً واحداً كذلك فهذه التي تكون جوهراً واحداً بالفعل والقوة اما هي بعينها مثل

احد جزئيها الذي صار جوهراً كذلك فيكون حكم الشيء لو لم ينتقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص عنه شيء هذا خلف فيما بان يعدم احد

ولكن اذا تجردا اما ان يعدم احدهما برفع الصورة اذ لم يحدث سوى ذلك فيجب ان يعدم الآخر ايضاً اذ لا فرق بينهما في الطبيعة

واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا توجب الاختصار وهذا ايضاً باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحصل

حال تستوي الذات وما يلزمها اما بان يتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا وليس لها صورة جرمانية ابا صورة

مقدارية هذا خلف وبالجملة كل شيء يكون في وقت ما الا في طباع ذاته استعداد

الانقسام لا يفارق ذلك وان منع عنه مانع وذلك لان الاستعداد محال لاستحالة المفارقة بالذات واذ قررنا

استثناء في المقابلين وجب التلازم بين الهيولى والصورة من الجانبين فصل

في اثبات الصورة النوعية آه اقول اعلم ان ههنا صوراً اخرى

غير الجسمية مقومة للهيولى كالجسمية لتحصلها بالذات وتسمى نوعية لتنوع الاجسام

بها وطبيعة لكونها مبادي للآثار المختصة بالانواع واما الجسمية المطلقة فمشتركة

من كل شيء امر عام كمطلق الاين والوضع والشكل ولاثبات هذه الصور طريقان

الاول ان الاجسام بسائطها الفلكية والعنصرية ومركباتها العلمية مختلفة في الانواع

فتحصل حقائقها المختلفة لا يكون بالجرمية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى اما في العناصر خصوصا فلوحدة هيولاها بالشخص

واما في الاجسام عموما فان الهيوليات متحدة في ذواتها وان اختلفت بالهيئات فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هيولى

فلك وان امتازت بماهيتها عن هيولى فلك آخر وعنصر لكنها اشتركت في ان كل الملك لها هيئة متحصلة بالفعل ممتازة عن

سائر ماهيات الاجسام فلا يكون تحصلها بالهيولى لانها وان امتازت عن سائر الهيوليات فامتيازها من حيث انها لا تقبل

الا صورة ولا تتحصل بالفعل الا بها لا بان لها تحصلا بالفعل من جوهرها الجرمية انما تحصلها بما لا فلك فلا بد من صور اخرى

ان الاجسام مختلفة باللوازم والآثار فمنها ما يتحرك حركات مستقيمة ومنها ذوات الكيفية مختلفة فيها فمنها ما

والنبات منها ما هو يعرى عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما يقتضي كيفيتين منها غير متضادتين وتختلف في ذلك فلهذه اللوازم

والآثار مباد مختلفة في ذوات الاجسام وليست صورها الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولاها المتحدة في العناصر بل صور اخرى

اعلم ان ههنا شكوكا لا بد من فهمها وتلك على نحوين النحو الاول ما يساق الكلام فيه نحو الاول من طريق اثبات الصور النوعية

وذلك من وجهين الاول ان الهيولى متقومة بالصورة الجرمية فلو كان هناك صورة اخرى نوعية تتقوم بها لزم تقومها بصورتين

ممنوع لبطلان اللازم مطلقا وانما الممتنع تقوم المادة بصورتين من جنس واحد في درجة واحدة واما اذا كانتا من جنسين كجرمية

ونوعية فان الجرمية تصيرها ممتدة امتدادا جسما مطلقا والنوعية تصيرها ذات ميل مستقيم وذات ميل

او كانتا في درجتين من ان كانتا من جنس كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية

فيها عند التركيب بان مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية تفيض عليها طبيعة اخرى في درجة ثانية والحاصل مختلف بالحقيقة في

صورة العنصر البسيط بل صورته الجزئية من حامل صورة المركب اعلم ان الجرمية متقدمة في تقويم الهيولى على الطبيعية

والحق عكسه فانهما ان كانتا طبيعتين محصلتين نوعيتين غير ان الجرمية مبدأ فصل الجسم المطلق والطبيعة مبدأ فصل نوع منه

انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور وامتناع دخول الاعراض في تقويم الجواهر مطلقا ممنوع

ثم تقوم الجوهر بعرض تقوم به محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجوهر على الكل المحل على الحال لا التقوم بجوهر وعرض يتقوم به

التقوم بخشبات وهيئة عرضية تتقوم بها اذ اللازم حينئذ تقدم جزء على جزء والجواب ان تقوم الجوهر بالعرض وان لم يكن محالا مطلقا لكن

لكن الفطرة السليمة التي لم تتدنس بغلبة ملكة الجدال عليها لا تنشرح لتجويز ان يحصل من اقتران مقولتين متباينتين كالجوهر

وشيء من مقولات العرض ماهية حقيقية وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل منهما ماهية اعتبارية ونوع صناعي

لكفاية ما هو الموضوع والصناعي فی ذلک ولذلک خصصها المركبات في برهان اثبات الصور النوعية بالامعنه ويجوز دخول الاعراض

في تعين الطبائع وتشخصها والتعب في ذلک كذا بالمستلو في النحو الثاني ما سياق الكلام فيه متوجه بتجاه الثاني من طريقي اثبات

النوعية وذلک الطريق من جهتين لاول انكم تستدلون باختلاف الآثار واللوازم على صور مختلفة فان احتج اختلاف الآثار

الى الصور فليحتج اختلاف الصور ايضا الى صور اخرى مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتوها وهكذا الى ما لا يتناهى

ويلزم التركيب مما لا يتناهى والجواب ان الافلاک تختلف في المواد بالماهية فاختلاف صورها يستند الى اختلاف

موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف صورها يستند الى اختلاف استعدادات موادها

بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن هنا يختلج في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة ازلية تعتري عليها صور متعاقبة

بحسب استعدادات مختلفة في زمان غير متناه بحركة دورية وجسم متحرک بها حركة ارادية لا يمكن استناده الى الواحد البسيط الحق

جل مجده الا بتوسط امر عقلي فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضيض هيولى عالم الكون الى اوج عرش السر

تذكر سلسلة الوجود وعلى ما هي عليه فان قلت لم لا يجوز ان يسند اختلاف اللوازم والآثار في الاجسام اولا الى ما يستند اليه

اختلاف الصور من غير توسط وترتفع الصور من البين فانها تكون فضلا قلنا اذا قصر اللحاظ على ذوات الاجسام

انواعا وجد بعضها يحو اقتضاء لبعض من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مضاد للاول لبعض آخر من الاجسام

بالعكس فلا يمكن استنادها الى القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما تقتضيه هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور

الفلكية اذ ليس هناک من القوابل اقتضاء لها اصلا وانما الاقتضاء من جهة وجود المفيض وتخصص قابليات المواد يكفي للتخصص

الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد تصلح لتخصصات الصور دون اقتضاء الآثار وكذا لا يمكن استناد

تلک الآثار الى الاستعدادات لان تلک الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادي تلک الآثار لا تكون خارجة

عنها لان تلک الامور الخارجة عند قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فانها

عليها معللة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن استنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قصرنا

اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا بشيء من تلک الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى ان المقتضي الجاعل ليس

هو الجسم او صورته بل المبدء الفياض والصور وسائط لا مرابطة وشرائط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها

ووردا لها من جهة صورها الثاني ان الجسم الواحد كالماء يصدر عنه آثار او لوازم متكثرة تقتضي منه حتى لا

حتى لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان تستند الى صورة واحدة وهي بسيطة وهذا ينافي
منعكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى متقومة للمادة وهذا ايضا ينافي حكمكم بتقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبيعية واحدة
في درجة واحدة والجواب انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرائط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضي الحيز
بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والحيز بشرط الاحاطة الجرمية والشكل بضرورة تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع
وقس عليه ونحن انما منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرائط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول ان الكل فائض
عن الواحد الاحد الاول الحق تعالى وان كان بعضها بتوسط البعض بلا واسطة او بشرط تتميم لقبول الفيض منه بلا واسطة وبعضها بواسطة
وسائط وشرائط ويدخل في صدورها ما يختص بمادة او موضوع مخصوص في صدور الحوادث معدات ولا يخفى عليك ما مرت الاشارة اليه من ان الكل
الى الصورة من قبيل استنادها الى العلل المعاونة

فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة

قلت كأنك تعدها بشبيهين آه اقول لما ثبت ان الصور الجسمانية باسرها بجميع سياقاتها لا توجد الا حالة في مادة قابلة
لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحل في آخر الا وهناك حاجة ذاتية ظهر لك ان الصورة مفتقرة الى المادة افتقار المعلول
الى العلة القابلية له من غير احتياج الى برهان آخر وانما اخترنا في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد ولما يتضح لك عن قريب ان
قد علمت ان المادة انما هي في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا شيء فيها الا الجوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية لكانت مركبة من مادة
وصورة لا مادة اولى وانت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان يكون محصلا وانه لا يكون شيء موجودا بالفعل وذاته بالقوة
ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصله لا انه يستلزمه
ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم له تحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين
ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف تستبد في الوجود بدون محصل له
حتى تستلزمه بعد قيامها بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا مفتقرة الى الصورة واذا ثبتت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شيء منهما
يفتقر في نفس ماهيته الى الآخر حتى يكون شيء منهما متقوما بالجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر
ولا نعلم ان لها مادة الا بتكلف شديد ونعقل المادة جوهرا مستعدا او لا نعلم من ذلك ان ما تستعد له يجب ان يكون فيه
شيء منها بالفعل لا يحتاج وقد اتضح بذلك عدم التضايف بينهما وامكان ان ذلك محال ههنا في اسلوب سلكه في هذا الفصل
ولذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار لشيء من المتضايفين

الى الآخر بل الحاجة فى الحقيقيتين لكل منهما الى محل آخر وفى المشهور بحث لان معنى الذاتيين الماخوذتين من الوصفين للموصوفين من حيث
الى الذات من الآخر فالحاجة اذن بين الهيولى والصورة انما هى فى الوجود فقط ثم انه يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين
فى وجود ذات كل الى ذات الآخر لان ذلك دور محال الا ان يقال حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من الجانب الآخر فلا يلزم الدور
وذلك لان الحاجة من جانب الصورة الى المادة لانها قابلة لها والحاجة من المادة الى الصورة ليست من حيث ان الصورة علة
قابلة لها اذ المادة الاولى هى القابل البسيط على ان القابل لانا نقول لما ذكرتم انما يفيد تعدد الحيثية بين التعليلين فى ذلك
لا يدفع الدور اذ الحيثيتان تغايرتا فى المحتاج والمحتاج اليه العلل باسرها متقدمة لوجوباتها سواء ... فاذا كان كل من الذاتين علة
للاخرى باية علية كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فلما كانت الاخرى ايضا علة لذلك وان اختلف نوع العلية تكون هى ايضا متقدمة
بالوجود لا محالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسها وبهذا اتضح ان ما يحل الاشكال لزوم الدور بان حاجة الصورة
الى القابل ليست من حيث الطبيعة الصورية مع قطع النظر عن الفردية بل بحسب الفردية اما الصورة الجسمية فلانها انما تحتاج الى القابل
على ما بيناه لامكان طرو القسمة المقدارية عليها اذ القسمة المقدارية الانفكاكية كانت او وهمية انما تطرء على الافراد من حيث انه
فرد لا على الطبيعة من حيث انها طبيعة واما الصور النوعية فلسنا نعني بها ههنا الا الطبائع الجسمانية لا ما يشمل الحقائق المفارقة
فان الصورة ربما يطلق عليها ايضا حيث يقال انها صور مجردة لا تحتاج فى الوجود الى قابل وان الصورة ههنا كنفس الماهية بخلاف ما
فان الصورة ههنا جزء الماهية واذا كان كذلك فليست الصور النوعية تحتاج الى القابل لا من حيث انها صورة بل من حيث انها متشخصة
فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصور الجسمية باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصور ... من حيث كونها متشخصة
لا من حيث طبائعها محتاجة الى مادة تقبلها متشخصة لا يقال ما ذكرتم انما يدل على ان الثابت بالدليل انما هو احتياج الصورة
حال عن ضمير المفعول فى قوله تقبلها ١٢
الى المادة لا احتياج طبيعة الصورة لكن لا يلزم منه انتفاء احتياج الطبائع اذ عدم الثبوت لا يوجب ثبوت العدم لانا
سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية فى دفع لزوم الدور ثم انه لما لم يثبت حاجة طبيعة الصورة الى المادة وثبتت حاجة المادة اليها
حاجة طبيعة الصورة الى المادة كيلا يلزم الدور فان قلت كما ان الصور المتشخصة حالة فى المواد كذلك طبائعها حالة فيها وقد اعترفتم ايضا بان
لا يكون الا لحاجة ذاتية فيجب ان يكون الطبائع ايضا محتاجة الى المواد فى الوجود قلت الحلول لا يكون الا لحاجة ذاتية فى مرتبة من المراتب اما فى مرتبة
الجنسية او النوعية او فى مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية والجنسية لكن لا يستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة فى نفسها
الى ... الطبيعة الصورة حالة فى المادة كذلك طبائع الجوهر التى هى محل الصورة ... حاجة طبيعة الجوهر الى المادة فى الوجود فلا ينافى ... فان قلت

كيف يلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يلزم من حاجة الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل فرد من الطبيعة فالحاجة

الى المحل ان كانت ناشئة من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح على الطبيعة لكونها جزء من الفرد عقلا

باعتبار وتحادها في الخارج وفي العقل ايضا باعتبار وحلول الشيء في شيء بدون حلول جزئه او بدون حلول ما هو متحد معه بايّاه

حتى لا يكفي في حلول الشيء حلول بعض الاجزاء واذ لا يجوز ان يقال ان الجسم حال في مادة الا ان يعني به الصورة واما حاجة

الى الشيء بدون حاجة الجزء او بدون حاجة ما هو متحد به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فلا استحالة فيه فان الشيء يحتاج الى ما هو جزئه

والى ما هو جزء باعتبار وتحده باعتبار آخر وذلك الجزء لا يحتاج الى الشيء فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة في ضمن الفرد في محل

باعتبار الحاجة اليه من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في المادة على العموم قلت نحن وان جوزنا

حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة لكنا انما نعني بالفردية ههنا الخصوصية فيها البون والمراد

بتلك الفردية مرتبة الماهية النوعية المتشخصة بأي تشخص كان مخلوطة بلوازمها في الوجود وكتنفة بعوارضها الباقية التي مع انها

موجودة وح اذا ثبت حلول الطبيعة نوعية في محل في الجملة وجب حلولها فيه مطلقا في ضمن اي فرد وجدت اذ مناط الحاجة مطلق

والعبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب ان تكون حلولها عموما فيه لانها غير متحصلة بذاتها

ولا يمكن ان توجد الا اذا تحصلت بفصل فجاز ان يعرض لها حاجة الى المحل لا من حيث هو هو بل من حيث

هو كما مستها الحاجة في وجود ذلك الفصل والنوع المتحصل او في وجه دلالتهم الفصل النوع دون الآخر وتحل في ذلك المحل اذا

الفصل آخر لم يحتج الى المحل فلا تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متحصلة بنفسها فلم يحتج في وجودها او في لوازمها في الوجود

محل وجدت قائمة بذاتها ولم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان يحتاج الطبيعة النوعية اذا تشخصت بتشخص الى المحل

فتحل فيه ولا يحتاج اليه اذا تشخصت بتشخص آخر فلا تحل فيه وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا ينضم الى الماهية في الخارج انضمام الصورة

الى المادة فيتركب منها الشخص تركيبا خارجيا لكن قوم ولا امر يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب

منهما الشخص تركيبا عقليا والجزءان متحدان في الخارج كما لا يتخذ آخرون بل قد عرفت ان لا ليس في الوجود الا الطبيعة

من جاعلها فينتزع العقل منها التشخص من حيث انها عند دارنا لها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في حد

ذاتها ولوازمها فاستغنت لا في محل فكيف يمكن ان تحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من ذاتها التشخص منتزع

منها باعتبار مجهولية بها ومن تشبيل آخر البسيس من الاصول ان اكثر افراد الطبيعة من جهة اشتراك الفرد ابل فاستحالت

15

بدون لحاظ الحلول في القابل لها تشخص تكون منحصرة في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة دون اخرى وان
لم يكن لها تشخص الا بلحاظ حلولها في المادة فكيف يستند احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها فنحن عندنا
حلول طبيعية نوعية في الجملة وان لم نقض بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة الى المحل حتى يجب ان تكون معلولة لمتاخرة عنه
لكنا نقضي بحاجتها اليه لو في لازم من لوازمها في الوجود ومن ههنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول
لا يكون الا لحاجة ذاتية ما يعم الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية
في الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية مطلقا وهذا حكم جملي بدليل
تحتها الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقضي بحاجة الصورة في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت
لزوم الحلول لها من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لها الى المادة فان قلت يجوز ان يحل الطبيعة لا لحاجة
الى المحل في وجودها في لازم لها في الوجود بل لان الطبيعة تقتضي الحلول فيه قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحلول لزوم المحل
لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا للطبيعة بالذات بل نقص يلحقها في الوجود من ضرورة حاجتها في وجود نفسها او في وجود لازم
الى محل تتقوم هي او لازمها به فان لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي هي حلولا ولعرضها ذلك من خارج فتحصل من ذلك ان كل فرد
من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفردي الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها ايضا
لان الحال يتشخص بتشخص المحل بما لم يتشخص المحل لم يصلح حالا للتشخص من الحال فبين المتشخصين تلازم لكن الحال المتشخص محتاج والمحل
المتشخص يحتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفرد
ايضا اذ من البين ان الفرد المطلق من الحال يحتاج الى فرد بخصوصه من المحل اما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت
محتاجة الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين الحال بتعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يمكن ان يقوم الا بما
من المادة المشخصة فيحتاج اليها من حيث هي هذه المادة هذا كله بيان الحاجة في جانب الصورة واما المادة فهي بما هي مادة
وبما هي مادة ما وهذه المادة تحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا من حيث هي صورة ما وهذه الصورة
اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها او خصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من
بعمومها وخصوصها وذلك لتاخر الصورة من حيث الفردية على العموم او الخصوص عن الهيولى من حيث الطبيعة
قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان الصورة الشخصية

في العناصر تنزول مع بقاء الهيولى الشخصية ولا يمكن ان يزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا يكون الصورة الشخصية بخصوصها
علة للهيولى باي معنى اخذت فالمعلولية للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات اذا اعتبر كل من مطلق الفردية
وخصوصها الشخصية حيثية برأسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام في
تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى يندفع شبهة الدور ثم لا انحصار في انواع العلية من جانب الهيولى بالنسبة الى الصورة
هي القابلية الخارجية التي تكون للمحل بالنسبة الى الحال وتفيد العلية في الوجود والداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة
اليه فالعلة القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية لا فاعلية ولا غيرها ولما كان منشأ الاشتباه هو كونها فاعلية وما يجري
مجراها تعرض لنفيها خاصة فصار قوله ليس لا كمال عنده فوق ايجاد التعين الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولاح لك
من هذا ان المراد بقولهم ان علة التشخص الصورة هي المادة وان كل نوع تحتمل اشخاصا كثيرة فانما تشخصه وتكثره بالمادة هو ان المادة
تحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور الشخصية المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها شركة ما في صنع
بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود الخاص واما الاعراض المكتنفة بالمادة فهي تشخصات بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه
كما عرفت الاشارة اليه لا انها التي لموجبه لامتناع فرض الشركة نعم ربما يعتبر التشخص لا مجرد الطبيعة النوعية الآبية عن الشركة
بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض اللاحقة سابقها ولاحقها كما اوضحنا اليك دليل الطبيعة النوعية والكيفية [illegible] بالنسبة
الى الاشخاص بالمعنى الماخوذ للشيء الذي تتحد بها في الوجود اذ التعينات ح تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع نسبة الفصول
الى الاجناس وتكون تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية للتشخص النوعي واما انواع العلية
من جانب الصورة فقد عرفت انها ليست من علل المادية للهيولى ولا بالقابل اي المحل انما ثم انك قد عرفت ان عليتها انما
هي من حيث الطبيعة فهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة للهيولى الشخصية لا هيولى
اما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة للهيولى الشخصية فلان الصورة من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها
ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة
للواحد بالعدد كالهيولى الشخصية فان تشخص المعلول ناشئ من تلقاء جاعله وكيف تسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجعول
المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض او آلته المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل والمجعول
من غير تاثير له فيه وبالاطلاق ان لا يشاركها في ذلك غيرها كما في وجوب وحدتها بالعدد عند وحدة المجعول بالعدد

حكم الجاعل فكيف تتشخص الاشيء مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير اذ عند ابهامه لا يتعين للتاثير فضلا عن الاثر واما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للسوى المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة اما بطلان التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل والآلة للطبيعة هو الجاعل والآلة للفرد بالذات و ان جاز ان تكون على الاطلاق جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفردية الا باعتباره تشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة بل انما تصدر متشخصة عن جاعل متشخص لكن العقل يلحظها بحيثيتين مختلفتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها وان لم تكن عرية عنه في الوجود فربما لم ينقبض ما لم يراجع الى الفحص الغائر عن اسنادها بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون لحاظ التشخص ان لم يجوز ان لا تكون تلك الطبيعة مقرونة بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها الماهية المجعولة من حيث هي متشخصة انقبض ببديهته من صدورها عن تلك الطبيعة من حيث هي لا بل يوجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الدقيق يقضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات ولكليها الى جاعل احد واجب بالذات متشخص بها فليس للعقل هناك تسلط على ان ياخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا ابطاله من انواع العلية بقي ان تكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل و جزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل لعله يكون حقا لكن نظرنا ههنا في حاجة المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء في الوجود الى محصلة ذاتية لا بواسطة واما حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مثلا فاعلا بدون علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك لكان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة في تقويمها وتحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن بارئه الحق بريا عن المادة في ذاته وفعله فتصدر عنه الصورة بحيث يلزمها في الوجود والحلول في مادة تصدر عن ذلك المفارق وتتقوم بالفعل باعانة من الصورة في تشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث انها

معينة للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل الى المفارق من حيث انه الاصل في افاضة الوجود ومن حيث ان وجود الصورة

التي باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة

تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث هي صورة وهذا المجموع باق ابدا لبراءة المفارق عن الزوال وليس منها كمادة

حتى يكون قوة قبول للزوال اما الصورة فهي وان كانت تزول في عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل حاقب

فمعقب البدل يقيم المادة بالبدل والبدل ربما يشارك الصورة الاولى ليعاون على اقامة المادة وربما يخالفها يجعل المادة باطل

جوهر اخر غير الجوهر الذي كان تفعله الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة

فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل واورد الشيخ لنظيره فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من سبب

مضيء ومن كيفية لا يعقبها يجعل الجسم المستنير قابلا الان لا ينفذ فيه الشعاع والانعكاس ثم تكون تلك الكيفية انما تقيم

على خاصة غير الخاصة التي تقيمها كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا تنافي فيما افتقرنا به من نفوذ الشعاع

وانعكاسه بعد انك بالغرض يصير انتهى وربما يقيم المفارق وحفظ الهيولى الواحدة بالتشخص بالصور المترادفة

لمن يسلك مسلك العينية بتعاقبات متعاقبة يزيل منها واحدة فواحدة وتقيم اخرى بدلها لا يقال الصورة من حيث

هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان تكون علة للواحد بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة والالة

لا في مطلق العلل لا يقال اليس اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل خرج العلة التامة والفاعل المستقل

بالتاثير عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة والفاعل

المستقل فكيف لا ينقبض العقل عن تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل المستقل منحطة في التحصل

عن درجة المعلول لانا نقول ان اريد بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه المعلول من العلل وبالفاعل المستقل

مجموع الفاعل وما هو من متمماته من الالات والمعاونات فلا نسلم استناد المعلول في الوجود والتشخص بالذات

والقصد الاول الى العلة التامة ولا اقتضائه ذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اريد بالعلة التامة العلة

التي تمت بالتاثير بانضياف سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذي استقل بانضمام

ما يتم به فاعليته زائدا عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد لا نسلم انه يخرج العلة التامة

والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد دونا في الغاية مستقلا بالتاثير

ثم الواحد بالعموم فيما نحن فيه منه ما انحصر الوحدة العامة في فرد لكل من الصور النوعية للافلاك فان كلا منها

لطبيعتها النوعية متقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنه ما ليس كذلك كالصورة الطبيعية للعناصر فانها

متقومة لهيولى العناصر الواحدة بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعة جنسية تحتها انواع

وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد

وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية المشتركة في الاجسام كلها متقومة للهيولى

هذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها وتكثر افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب

انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك نوع على حدة منحصر في فرد

وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي علة

تشخصها اذ الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة

من حيث الطبيعة لكونها شريكة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى

لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من غوامض بعض

حكمة الله تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة

ما بعد الطبيعة ولعلي اختلست منها السر

الاخفى وفزت في تحقيقها بالقدح المعلى

تمت الدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة

مه

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت **الفصل** الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه هذا الحد ومن حيث انه شيء ما له الكلية شيء آخر كالانسان فانه من حيث هو الانسان مثلا والحيوان معروض الكلية فليس في نفسه كليا بل هو في نفسه هو ما ينطوي عليه ماهيته متنوعا ماهيته وليس من حيث هو واحد او كثير او لا موجود او معدوم او غير ذلك مما ليس داخلا في ذاته ولا داخلا فيها والحيوان كلية من خارج فاقل اذا اقتصر اللحاظ على الانسان بنفسه لم يثبت له ان يحمل عليه الا ما كان ذاتيا له او ذاتياته وانما يأتي الحمل العرضي بملاحظة انضمامه بالمحمول فان سئل عنه بالتردد بين ايجاب خارج عنه من حيث ماهيته وسلبه كان الجواب بالسلب اي ليس من تلك الحيثية بشيء منهما لانه من تلك الحيثية ليس بشيء منهما ومفاد الاول سلب الثبوت بالحيثية وتقييده ومصداقه انتفاء كون ذلك الخارج ذاتيا او ذاتيا له ومفاد الثاني كون السلب مقيدا بالحيثية وانما يصدق لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا اللهم الا ان يقيل السلب من حيث انه سلب بالحيثية وكان مناط صدق الحيثية عدم صدقه من الايجاب فيرجع الى الاول باعتبار الحيثية قيدا للموضوع فان قلت فاذا لم يحمل عليه من هذه الحيثية شيء والامر والاعتبار الحيثية لو ردد بين امرين ايجابا او بين ايجاب غير الذات والذاتي وايجاب سلبه عنه لم يحق الجواب فان اجيب بالسلب يشتغل **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو مقول بالفعل على كثيرين ويقال على ما يمكن حمله على كثيرين من غير اشتراط وجود ذلك بالفعل ويقال على المعنى بتصوره لا يمتنع عن ان يقال على كثيرين فالشيء اذا لم يكن تصوره مانعا عن حمله على كثيرين سواء كان محمولا على كثيرين بالفعل كالانسان ولم يكن بل يمكن كثيره بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالشمس مثلا او لم يمكن حمله على الكثيرين لكن لا من حيث نفس تصوره بل بالدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي وهذا هو المستعمل في صناعة الميزان وما شبهه والجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء معروض الكلية شيء آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد ومن حيث هو شيء معروض الكلية السابقة او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا والحيوان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكنه في نفسه من حيث هو هو ليس بكلي فان حد الانسان ليس هو حد الكلي ولا الكلي داخل في حده بل هو في نفسه الانسان وما يتضمنه ماهيته من مقوماته الذاتية كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم والنامي وليس هو في نفسه من حيث هو هو واحدا ولا كثيرا ولا كما ليس موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس نفس ذاته ولا من ذاتياته والحيوان الجهة من خارج اي الانسان ليس متصفا في نفس الامر بالوحدة ولا الكثرة ولا بالوجود ولا بالعدم بحيث ولا بان يتصف الشيء في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها انصف بسلبها عنه بمعنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل بمعنى انه من حيث تقومه ذاته وتحصل ماهيته انما هو هو وما يدخل في ماهيته وليس من هذه الحيثية شيئا من عوارضه او مصداق حمل نفسه وذاتياته انما هو ذاته واما مصداق حمل غيره عليه فليس نفس الذات فالعقل اذا اقتصر اللحاظ على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منضم اليه او منتزع عنه لم يثبت له ان يحمل عليه بحسب هذه الملاحظة الا ذاته او ذاتياته والحمل الاولي انما يصح لذاته او ذاتياته وانما يتأتى للعقل الحمل العرضي بملاحظة انضمامه بالمحمول وهو امر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا يتأتى اذا اقتصر اللحاظ على نفس الذات ومن ههنا يلوح لك انه ان حمل الذات والذاتي لكن لم يعين به الحمل الاولي بل الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه الحيثية فانك قد عرفت ان الشيء قد يصدق عليه بنفسه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا عرفت ذلك فاذا سئل عن الانسان بالتردد بين ايجاب امر خارج عنه له من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر له من تلك الحيثية بحيث يكون السؤال عن مفهوم مردد بين نقيضين ردد على هذا النقاقض فيهما فلا محالة لا يمكن كذبهما ولا بد من التزام احدهما وذلك ان نقيض السلب ساذجا ورفعهما الذي الايجاب بقيوده وبالمعنى الذي اريد به فالجواب الصواب هو السلب اذ كان ذلك الخارج المحمول ثابتا للموضوع على سبيل الفرض في نفس الامر او مسلوبا عنه وذلك لكذب الايجاب من هذه الحيثية لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب يعني بذلك انه ليس من حيث هو هو بالف مثلا بتقديم السلب على الحيثية لانه من حيث هو ليس بالف بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون فمفاد الاول سلب ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيدا للثبوت فيكون نفيا للمقيد ومصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول ذاتا او ذاتيا او لا لعينه فيرجح الايجاب فيصدق السلب وفي الثاني هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو هو وذلك لان الحيثية حينئذ تكون قيدا للسلب فيكون نفيا مقيدا وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب ورفع لا يتقبل ان يكون بحيثية ولا يصلح لان يقيد بقيد فانه ليس شيئا فاذا قيد السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك دليلا على انه عيد اللحاظ الى السلب من حيث هو مفهوم ما واثبت للشيء فيكون القيد راجعا الى ثبوت السلب ويكون القضية موجبة سالبة المحمول فقد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملا

اولیا فانما یصدق حمل السلب علیه بهذه الحیثیة لو کان السلب ذاتا او ذاتیا له اللهم الا ان یذهب الی ان السلب من حیث هو سلب یقبل التقیید کما هو ظاهر کلام العامة
من اهل الصناعة فحینئذ یجوز ان یکون القضیة سالبة ثم اذا قید السلب ح بالحیثیة فالظاهر ان یکون مفاده ان الذات بهذه الحیثیة هو المصداق للسلب لیس کذلک بل مصداقه ما
عرفت من استصحاب کون الامر المسلوب ذاتا او ذاتیا فلا یصدق السلب المقید ح ایضا و لا یکون السلب والایجاب المقیدان حینئذ قابلین فی طرفی النقیض فیمکن ان یراد بالقضیة
السلبیة بالحیثیة کون الایجاب بهذه الحیثیة منتفیا و مصداقه ان الذات لیست بهذه الحیثیة مصداقا للایجاب فیرجع فی المعنی الی الاول و یکون التقیید بالحقیقة راجعا الی
الایجاب و یتناقض القضیتان مع یصدق السلب حینئذ بتقدیم الحیثیة علیه فی اللفظ والوصیة بتقدیمه علیها انما هی اذا موذی باللفظ معناه و مآل المعنی ههنا الی التاخیر
فان قلت ما ذکرت انما هو اذا کانت الحیثیة قیدا للنسبة واما اذا کانت من تتمة الموضوع کما قد یلوح من عبارة الشیخ فلا محالة اذا ورد الحکم علی الموضوع المقید بین الایجاب
والسلب علیه ان یکون اداة السلب بعد تمام الموضوع فیکون لا محالة بعد الحیثیة و علی ان یکون اداة السلب قبل الرابط حتی لا یحتمل الحمل علی ایجاب السلب یکون الامر دائرا بین
النقیضین المتصفین انما یتحقق فی التناقض التقیید للسلب لا التقیید الموضوع بقیدیة مشترک بین الایجاب والسلب فحینئذ ما لم یصدق الایجاب لا بد وان یصدق السلب مع ان الحیثیة
مقدمة فی اللفظ بدون ارادة التاخیر فی المعنی قلت اولا ان القید قد یمیز ذات الموضوع عما تغایره بالذات فیؤتی به لیفید تعیین ذات الموضوع ثم ینسب المحمول الی ذات
الموضوع من غیر وجوب ان یکون النسبة من حیثیة التقیید کما تقول زید عالم طویل فتمیز المراد من زید بقید العلم عن زید الجاهل فلا یلغو القید وان لم یکن الحکم بالطول من جهة العلم وقد یمیزه
باعتبار عن نفسه باعتبار آخر فحینئذ ان کان الحکم علیه من تلک الاعتبار کان القید مفیدا والا لغی فاذا قلت زید من حیث انه عالم طویل فالقید یمیز زیدا من حیث انه عالم
عن نفسه الامر باعتبار حیثیة اذا لم یرد ان طوله من جهة فلو کان القید لغوا اولا فائدة فیه الا عدم ارادة ذلک و نحن ان نحکم بالکذب من حیث ان المفاد کون طوله من جهة
علمه والامر لیس کذلک اذا تحققت ذلک فنقول ان تقیید الموضوع ههنا بالحیثیة الدالة علی قصر النظر علیه والاغماض عن ما یغایره ان افاد ان البحث عن الموضوع
انما هو بهذه الملاحظة و الحمل علیه او سلبه انما هو بهذه الحیثیة فیعود القید اما الی النسبة الایجابیة او الی السلب علی ما عرفت والا یکون التقیید لغوا فان عنی بالحمل الحمل العرضی
لم ینحصر الجواب الصواب فی السلب البتة وان عنی الحمل الاولی کان من غیر قصد ولا الحیثیة علی ذلک فالصادق هو السلب قد کان المقصود بالاتیان بالحیثیة هو التنبیه
علی اعتبار النسبة الحکمیة اولیة و هو حاصل و کان الحیثیة مقارنة موخرة والمقدمة متعلقة قولنا ان الموضوع مع قیوده موخر فی تحت السالبة من حیث المعنی البتة فان السلب
هو رفع الایجاب فنسلب قولنا زید هو کاتب بقولنا لیس زید هو کاتب وان زید لیس هو بکاتب فهو وان کان صریحا فی السلب علی مصطلحهم لکنک لو تنظر فیه الی ورود السلب
علی القضیة الحملیة بتمامها لم یکن مرفوعا لها وقد اتضح لک بما سمعت انه اذا ورد فی السؤال عن الانسان من حیث هو هو بین امرین خارجین عن الماهیة لا یخلو عنهما شیء من الاشیاء
بل یکون الشیء متصفا باحدهما البتة و یکون التردید فی ایجاب احدهما له کقولک احال الانسان من حیث هو هو موجود او معدوم من حیث هو هو اسم و اورد بین ایجاب
امر غیر الذات والذاتی و بین ایجاب عدمه حتی یکون شقا الترد بهذه موجبتین احدهما محصلة والاخری معدولة او سالبة المحمول لم یکن هذا السؤال استحقاق ان یجاب
لانه طلب لتعیین بعد وضع ثبوت واحد من ذینک الامرین او وضع صدق واحد من هاتین القضیتین والوضع المبنی علیه السؤال فاسد کذا السؤال فلا یستحق
الجواب کیف والجواب اسعاف السائل بمطلوبه والمطلوب ههنا باطل فلا یصح انجازه فان تفضل علیه بعد ما لم یسأل فیه بنبیه علی جهله المرکب و علی فساد الوضع الذی
بنی علیه السؤال خوطب بسلب الشقین **قلت** و نقول من رأس ان حیوانا وانسانا مخلوطا متحصلا بمادة و عوارض هو طبیعی ولا ریب فی وجوده فی الاعیان وکذا عند
النفس بارتسام صورة مخصوصة به فی قوة لها مادیة و لکان ان تعمل من ذلک ان یرتسم فی النفس مفهوم کلی انما یصلح عنوانا للجزئی المادی کمفهوم المخلوط واذا کان طبیعی
موجودا فالالهی اعنی الحیوان فنسلا من حیث هو هو من غیر ان یعتبر شیء فیه او یعتبر معه اثباتا او نفیا موجود ایضا فانه جزء من الطبیعی او عینه او یعتبر تارة محصلا مفهومه
لا یکون فی حیوانیته سوی جسمیة و تغذ و حس ثم ان جاز ان تقارنه الف معنی من غیر ان یدخل فی تحصیل حیوانیته بل یکون خارجا عنها فیکون ح مادة متقدمة علی المجموع
منه و مما قارنه غیر محمول علیه اخری مبهما یکون فیه جسمیة و تغذ و حس من غیر اعتبار ان لا یکون فیه شیء آخر حتی امکان فیه مع ذلک او آخر کان المجموع حیوانا فیکون
جنسا للمجموع محمولا علیه واما وجوده فی الاذهان فجلی و ذلک اما بان یعقل الحیوان من حیث هو و یلاحظ بهذه الحیثیة کما اذا حکم علیه بانه لیس من حیث هو هو واحدا او
واما بان یعقل الحیوان ولا یعتبر معه شیء فیکون الملحوظ هو الحیوان من حیث هو وان لم یلاحظ الحیثیة واما بان یحصل تخیل الطبیعی و اذ هو فرد من الالهی یکون موجودا
بوجوده فی الذهن ثم بعد اما الحیوان بشرط التجرد عن المعانی الزائدة والتجرد عن الاقتران بها رأسا فلا وجود له فی الاعیان والا فاما ان یکون محمولا علی ما یطبع
او جزء منه فیکون متقوما علی المادة ولواحقها او مقترنا بها و قد فرض خاليا او عريا او علی ان لا یکون فیه کذلک فیکون ما یلحقها معتبرة ولکن نعم من الحیوان الالهی
دون الحد علی انه وان تعری عن المادة ولواحقها یکون محفوفا بعوارض نعم ربما یوجد لما خوذ کذلک فی الذهن لا اقول ان الموجود فیه یتصف فی نفس الامر بالعری مطلقا
حتی عن الوجود فی الذهن فذلک خلف من القول بل نه متعیه بمفهوم الحیوان المجرد بحیث عنوانا لاحکام حتی کما تقول انه لا یوجد فی الاعیان وان لم یکن مطابقا له
صادقا علیه بنفسه بل من باطل الایجادی بها شیء فی نفس الامر وانه بالایلاحظ معه شیء لانه یلاحظ مع عدم معه فیکون منفردا فی الملاحظة بحیث لم یصاحبه فی
الملحوظیة عارض فامکان بلاحظه العقل باوجه نحو ذلک عارضا له **اقول** المفهوم الکلی کالحیوان والانسان یکون ماخوذا بشرط شیء ای باعتبار تحصله او

او اقترانه بامور غير مقومة للنفس مفهومها وبلا شرط شيء اي بلا اعتبار تحصله الشيء ولا بشرط الاقتران بشيء او عدم الاقتران به او بشرط لا شيء اي باعتبار عدم تحصيل الشيء وعدم الاقتران
فهذه هي اعتبارات ثلثة وجود المحمول لها وان كان ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الحيثية فيحتمل ان يكون هو ماخوذا بلا شرط وان لا يكون كذلك ثم الماخوذ بشرط شيء يسمى المخلوطة ايضا
الكائن بطبيعة تخصيصية كالحيوان كان الشيء المشروط تحصيله متحصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان وان اشترط فيه ذلك تحصيله بالمادة ولواحقها [illegible] كان عين الفرد كزيد وكذا
الكائن بطبيعة نوعية واشترط تحصله بالمادة ولواحقها فهو عين الفرد الفرد المادي المحسوس كالحيوان الانسان الطبعي والمادية في وجوده في الاعيان كذا في وجوده عند النفس فانه
وان لم يجز ان يرتسم في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة بها كالصورة الشخصية لزيد لكن بما يرتسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك او الخيال بحيث يطالعها النفس
فهو موجود عندها على انه بما يرتسم في النفس مفهوم كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها فهذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة
ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فتلك الجزئيات موجودة في النفس اجمالا او بالقوة فيجوز لك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبعي عند النفس اذا
كان الطبعي المادي من الحيوان الانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الانسان الالهي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيء موجود في الاعيان والا
لم يوجد الطبعي ايضا فانه اما جزء من الطبعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا الشيء يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يحتمل تحصلا لشيء آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يتم
حيوانيته بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل مفهومه اما بهما وان جاز ان ينضاف من خارج الف معنى على التبادل او الاجتماع
فيكون الحيوان حينئذ بالقياس الى المجتمع منه ومن معنى آخر كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزءا او مادة متقدمة عليه فلا يكون محمولا عليه وهذا يقال ان الطبيعة اتحد وجودا من
الطبعي ويعتبر تارة اخرى مبهما بحيث يحتمل ان يحصل في الوجود لشيء او اشياء يدخل فيه وذلك بان يكون فيه جسمية وتغذ وحس ولم يلاحظ انحصار المعنى بهذا القدر بل امكان
شيء فيه باذكرناه وامور اخر كالنطق وغيره كان المجتمع حيوانا اذ فيه جسمية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان حينئذ بالقياس الى المجتمع منه ومما
يدخل فيه ويحصله يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه وقس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا متحازا بذاته كان صورة للنوع غير محمول عليه وان اعتبر مبهما غير متحاز
كان فصلا محمولا والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض فيرى بهما فيكون كالجنس وارتقب لهذه المعاني زيادة
شرح فيما يأتي فاذا كان الحيوان الطبعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل ذا تحابحيث يكون مادة للطبعي فهو متقدم عليه في الوجود
من جهة حكم العقل واما وجود الالهي في الاذهان فكانه لا ستره فيه تصور ذلك على انحاء احدها ان يتعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو هو لا بشرط
ويلاحظ بهذه الحيثية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث هو هو واحدا والكثير فيكون هذا وجوده للنفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان يتعقل الحيوان ولا يتصور معه شيء
لا داخلا فيه ولا منضما اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو هو وان لم يلاحظ الحيثية فيكون هذا وجود الما يكون قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو
بلا شرط عنوانا له وحكاية عنه وثالثها ان يتصور او يتخيل حيوان طبعي كزيد فانه هو فرد من الالهي يكون الالهي موجودا بوجوده في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجوده في الخارج
ولا يعني بكون الطبعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد للمفهوم الصادق عليه هذا العنوان و
هو نفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيء اعني بشرط الخلو عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيء منها داخلا فيه ومحصلا له وبشرط التجرد ايضا عن الاقتران بما كان [illegible]
مقترنا به من خارج بشيء منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبعي الخارج او جزء منه فيكون متحدا معه في الخارج على المادة ولواحقها
او مقترنا بها من خارج قد فرض خاليا عنها في ذاته وعاريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبعي باعتبار وجزءا باعتبار آخر لكن لا يلزم منه خلاف
المفروض لانه لم يفرض خاليا وعاريا بل لم يلاحظ متحصلا ولا مقترنا وبينهما بون او على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبعي ولا جزءا منه فيكون من المفارقات ولم يكن له من الحيوان
الا الاسم دون الحد لانه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون النزاع في وجوده نزاعا في امر من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان باشتراك الاسم فقط لا في
وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس المعتبر بنحو من الاعتبار على انه وان كان حينئذ مجردا عن المادة ولواحقها لكنه يكون محفوفا البتة بعوارض فانه يكون موجودا واحدا
ومغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض نعم ربما يوجد الحيوان بشرط لا في الذهن بمعنى انه يوجد شيء في الذهن ويكون ذلك هو موجود فيه خاليا وعاريا في نفس الامر عن
جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود في الذهن بالوحدة والمغايرة لما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول بوجود
الحيوان بشرط لا في الذهن هو ان احدنا اذا تصور مفهوم الحيوان المجرد بشرط لا وربما يجعل عنوانا لاحكام حقة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون العنوان
الحاكي للحيوان بشرط لا اعني نفس هذا المفهوم موجودا الا المحكي عنه بذلك العنوان اعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا على شيء بل
هو من الاباطيل التي لا يحاذي بها شيء في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود وتصوره لا بذاته الثاني انه يلاحظ الحيوان ولا يلاحظ معه شيء من المعاني الخارجة عنه لا ملاحظة
عدم شيء معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة بحيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وان كان ملاحظته لا تنفك اياه ونحو
ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضا له بحيث يكون ملتبسا مقترنا بحسب الملحوظية وان كان مقترنا في نفسه ولا تتوهمن ان ذلك يستلزم بحسب الفرض المجرد الذي
فليس الامر كذلك فليس هناك الا تصور للحيوان من غير فرض شيء [illegible] ولا يحمل على غير ذلك مما نقل الطبع السليم [illegible]

ان هناك شيئا له حصة الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف والمبهم على ابهامه لا يتلبس بالوجود العيني بل الوجود العيني ملزوم للتعين والتعين يجوز ان يكون شيء بعينه مشتركا بين كثيرين بالحمل
اولا بحيثية كان يكون شيء في الاعيان شيء هو انسان او انسانية وهو بعينه موجود لزيد وعمرو وبكر كاب واحد لابناء كثيرة فيسوغ من الجهة سليمة ان يكون انسانية واحدة
اكتنفتها العوارض لعمرو وهو بعينها اكتنفت عوارض زيد فان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات وان لم يكن الوجود ثابتا لها من تلقاء الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا
فيها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة فيكون انسانيات متعددات لا انسانية مشتركة وانما يعرضها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة
الانسانية العقلية اذا قيست الى اشخاص انسانية محققة او مخيلة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها احضرت صورته في الخيال اولا وانتزع
العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تأثر النفس من احدها بهذه الصورة لم يكن لما عداه تأثير جديد فهذه الصورة منتسبة الى تلك الكثرة كلية
لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في النفس جزئية ومثالها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر فهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها مثل كل من تلك الصورة
بالقياس الى تلك الكثرة وتلك الملحوظة بتلك الصورة العقلية لا بها سد في الذهن وصحة حملها على كثير يكون كليا مشتركا بين الكثير **اقول** لما تقرر ان الالهي كالانسان بلا شرط
مثلا موجود في الاعيان ولا مرية في ان الكلي بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وان كانت مسلوبة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزء منه كما والوهم يذهب الى ان الانسان
الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فنبه بان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض الاشياء في الذهن وذلك
لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فهو بحسب وجوده العيني اما ان يكون مبهما او معينا لا سبيل الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا
في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني ملزوم للتعين ولا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية تارة تفسر بالمطابقة للكثير وتارة تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت
بالمطابقة فانما يعني بها مطابقة العقل لدى العقل على السوية ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون مثلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون
كليا بمعنى المطابقة فبطل الكلي بمعنى الاشتراك ومن المنكشف انه ليس كل اشتراك يوجب الكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو لا يكون كليا بل الشركة بالحمل لكن المعين من
حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك بين كثير بالحمل اذ معنى الحمل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد بامور متباينة كزيد وعمرو وبهذا التقرير تم المرام الا انه لما كان الانسان
الكلي مثلا محمولا على الاشخاص الانسانية باعتبار وجزئيا باعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثير بالجزئية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية
موجودة بعينها في زيد وعمرو مثلا كالاب لابناء كثيرة فيجوز من له فطرة سليمة ان يكون انسانية واحدة بالعدد واكتنفتها عوارض زيد وهي بعينها اكتنفتها عوارض عمرو فيكون
هي بعينها متصفة بالبياض في زيد وبالسواد في عمرو وبالعلم بشيء في هذا وبالجهل به في ذاك فان السواد والبياض ليسا من الامور الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شيء
ولا يضر ذلك في تقابلهما لاختلاف المضاف اليه واما العلم والجهل فيهما وان كانتا اضافيتين لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق به العلم والجهل فاذا اتحد المضاف اليه
فيهما لم يجتمعا في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية متقررة بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا الفرس لزم ان يكون شيء واحد بعينه انسانا
وفرسا واذا قد ابطلنا لحوق الكلية في الاعيان فلنكر على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها
بكونها في هذا وذاك وان لم يكن الوجود ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليها بالحمل الاولي لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في
مواد متكثرة تكثرت بتكثر المواد فيكون انسانيات متحصصة لا يكون شيء منها مشتركا وليس هناك انسانية واحدة مشتركة اذا تمهد هذا فنقول قول القائل ان الانسان من
حيث هو هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد به ان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد بالحيثية موجود في الاعيان او ان ما يحكى عنه بهذا العنوان
من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان مع الوحدة ولم يلاحظ معه غيره موجود في الاعيان فممنوع وان اراد به ان ما يحكى عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان
وان لم يكن الوجود ملحقه من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن الحكم عليه بالكلية ح
في قوله وهو كلي ان كان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم والا يتكرر الاوسط وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول
ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبارين احدهما اعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وثانيهما اعتبار الملحوظ
بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة فهي كلية من جهة وجزئية من وجه آخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى اشخاص انسانية موجودة في الاعيان
او مخيلة لم تختلف نسبة تلك الصورة الى تلك الاشخاص وكانت مطابقة لها بمعنى ان اي واحد منها اذا حضرت صورته في الخيال اولا وانتزع العقل معناه مجردا
عن العوارض حصل هذه الصورة العقلانية بعينها فاذا تأثر النفس من احد من تلك الاشخاص بتوسط صورته الخيالية بهذه الصورة العقلية لم يكن لما خلاه من تلك
الاشخاص تأثير جديد في ذات النفس وان حضرت صورته في الخيال وتوضيح ذلك انها منتقشة بنقش واحد فانه اذا ضرب واحد منها على شمعة ارتسم فيها ذلك
النقش فان ضرب عليها خاتم آخر لم يتأثر الشمعة بنقش آخر واذا سبق الى الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا كان الاثر الحاصل في الشمعة هو ذلك النقش بعينه فهذه الصورة العقلية
منتسبة الى تلك الاشخاص الكثيرة كلية واما جهة جزئيتها فهي انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية فيكون جزئية ومثالها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس آخر ولهذه الصور
الانسانية المرتسمة في النفوس صورة كلية اخرى تكون بالقياس اليها مطابقة لها مطابقة كل من تلك الصورة للاشخاص الانسانية واما اذا اعتبرت الملحوظ بها فمعنى

مفهوم الانسان فهو الشخص كلي من جهة وجزئي من جهة اخرى وان اجهة كلية فهو انه معقول بالفعل بصورة كلية مطابقة للكثيرين قد عرفت معنى مطابقتها فالانسان الكلي حينئذ هو
المعقول في الذهن لا الموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كلي بمعنى انه في نفسه بحيث ان حصله الذهن كان له صورة كلية مطابقة او بمعنى انه وان لم يكن في الاعيان الا
متشخصا بتشخص زيد او عمرو او بكر مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتمل في نفسه ان يقارنه في الاعيان او في الاذهان تشخص ما فيكون زيدا او تشخص عمرو فيكون عمروا فان
اريد بالكلية احدى هاتين فالكلي يكون موجودا في الاعيان واما جهة جزئيته فهو انه ربما يكون ملحوظا في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بتشخص ما وانه لابد
وان يكون في الاعيان مخلوطا بتشخص ما وان لم يكن شيء من تلك التشخصات اولى به بذاته **قلت الفصل** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان يقال تارة انه جنس للانسان
مثلا واخرى انه مادة له وجزء منه والجنس محمول على النوع متحد به والجزء والمادة لا يحملان على المركب بل يتقدمان عليه لا باعتبار الجزئية تارة آخرى والفرق بينهما انك اذا
اخذت الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق ثم بهت ليس بهذا القدر كان الجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وجاز ان يقترن معه معان آخر كالنمو والحس يكون كل منها خارجا
عنه غير مندرج فيه ولا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة والى المجموع نسبتها الى المركب فلا يحمل على شيء من تلك ولا على المركب من الجسمية وشيء منها فان
كان التمام والانحياز في الوجود والمعنى مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان الجنسي والفصلي مادة وصورة خارجيتين وان كان في لحاظ العقل كانا مادة وصورة عقليتين كالبسائط
الخارجية لا مادة وصورة لها الا العقليتين واما اذا اخذته جوهرا كذلك من غير ان يتم المعنى بهذا القدر بل ثم يلاحظ وجود هذا المعنى حتى انه ان كان هناك الف معنى يتجوهر بها الوجود ويكون
المجموع جوهرا كذلك كان جسما كان الجسم حينئذ مبهما في انه وجاز ان يكون هناك معان اخر لا على ان تكون منضمة اليه من خارج بل محلولا بل حتى اذا لاحظت الى شيء منها فانها تكون
على انك تعين مستتما ما قد كان الجسم مبهما في القياس اليه سابقا فان يكون اياه وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه يكون نسبة الجسم اليها اي الى شيء منها نسبته
الى الفصل حاملا الى المركب من الجسمية ومن اي منها نسبته الى النوع واما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كالنامي متحدا معه كان عين النوع وقس على ذلك حال المعنى الجنسي
وغيره بالقياس الى العرضيات الا ان المعنى الجنسي فيما هو جنس متعين بالنسبة الى الفصول كالمجهول لا يدري انه على اي معنى وكم معنى يشتمل حتى يتقرر بالفعل بخلاف النوع
بالنسبة الى العرضيات فانما المطلب فيه تحصيل الاشارة دون المعنى ثم يمكن ان يعتبر ان الفارق بين الفصول والاعراض ان لم يتيسر لنا في كل ما يعرض علينا من المعاني
دراية انه على الاعلى القانون المشتمل في الفصول لم لا فالفصل يجب ان يقسم الجنس قسمة لازمة بحيث اذا دخل في احد قسميه لا يجوز ان يخرج عنه ويدخل في الآخر فيكون كالناطق
لا كالمتحرك ثم المقسم قسمة لازمة اما ان يكون مستعدا للطبيعة المنقسمة بها اولا والثاني لا يكون الا خارجا والاول فان كان لا الى اي لا يكون القسم فصلا مقسما له كالذكورة والانوثة
قسما للانسان لكونه حيوانا فاذا لم يتخصص الحيوانية بطرق احدهما الصورة دون آخر بل انقسم النوع بهما كالجنس لم يزد خلافي تنويع العام فقلا يحمل الخاص الا فان كان من جهة
خصوص المادة لكن بحيث لا يمنع من انقسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث لا يتبدل الاقسام لم يكن فصلا كالذكورة والانوثة فيها الحيوان لما عرضت للمادة حرارة او برودة واستعداد
بهما للذكورة والانوثة ولم يمنعه هذا الانقسام من قسمة اخرى من جهة الصورة بل كان من الذكر والانثى انسانا وفرسا لم يكونا فصلين وان لم يكن كذلك بل كان من جهة المادة
كالحساس تم الجسم ذي النفس او المادة لكن بحيث يمنع من انقسام آخر كالتغذي قسم الجسم من جهة المادة مخصصة بصورة النفس الغاذية يكون فصلا على الثاني لا يكون
فصلا اوليا للكائنات الطبيعية بل يكون مخصصا للمعنى السابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع قسمة اخرى اولية متبدلة الاقسام بها ولكن كان ذلك بالنسبة الى
ما بعده حتى ينتهي الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول ويكون الاخير فصلا للطبيعة بعد فصل هو اكثر كالناطق انما يتخصص به الجوهر بعد كونه ذا نفس
شاعرة وذلك بعد كونه جسما ناميا والابل لم يكن مخصصا اولا مخصصا الا على الشرط ولم يكن اولا بل خرج عن ذلك ولم يتبادر فصلا اصلا كالملتحي انما يتخصص به الجوهر
بعد كونه رجلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا ما قلنا ان ذلك يغني عن ما نورد آخر للتمييز بين الانواع والاجناس فان قيل الانقسام بالفصول جنس فما
لا يقبل الانقسام به بل بالعوارض فهو النوع **اقول** المعنى الجنسي كالجسم والحيوان مثلا يقال تارة انه جنس للانسان مثلا واخرى انه جزء منه ومادة له ولا شك ان
الجنس مقول على ما هو جنس له اعني النوع محمول عليه والجزء لا يحمل على ما هو جزء له اعني الكل المركب منه ومن جزء آخر لتقدمه عليه وكذا المادة لا تحمل على ما هو مادة بالنسبة اليه اعم
ما هي مادة داخلة فيه اعني المركب منها ومن الصورة وما هي مادة فارقة عنه اعني الصورة لانها جزء من الاول وحالة في الثاني فالجنسية تغاير الجزئية والمادية فلا يجتمعان باعتبار
واحد بل جنسيته لما يقال له انه جنس له باعتبار وجزئيته له باعتبار آخر على انه ربما يقال لذلك المعنى وذلك اذا اخذ محصلا بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم النامي
الحساس عين الحيوان ثم الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسي يؤخذ تارة بشرط لا شيء واخرى لا بشرط شيء وثالثة بشرط شيء فالمعنى بشرط لا شيء
وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والحيازة مما وراءه كان ذلك المعنى كالجسم بهذا اللحاظ محصلا في ذاته وجاز ان
جاز ان يقترن معه معان اخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندرج فيه ولا محصلا له ويكون نسبة الجسم اليه نسبة المادة الى الصورة فيكون محله قابلية لمعنى
الخارج عن الشيء الحال فيه ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شيء من تلك المعاني كلها او بعضها نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية لما
لكن بمعنى الداخل في الشيء الحامل للجزء الآخر منه فلا يحمل الجسم حينئذ على شيء من تلك المعاني المقترنة معه لكونه حاملا لها ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني
كلا او بعضا لكونه جزءا منه وحينئذ كان التمام والانحياز المستفاد من الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الوجود والمعنى مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان

اي المعنى الجنسي بما يقترن معه من المعنى الفصلي مادة وصورة خارجيتين والمكان في ذلك انما هو بحسب لحاظ العقل كان البسائط مادة وصورة عقليتين من المركبات الخارجية يكون لها المادة
والصورة بحسب الوجهين واما البسائط فلها مادة وصورة لها الا العقليتان واذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق ولا يزاد على
ذلك من شرط تمام المعنى بهذا القدر او باستيفاء ما وراءه حتى انه ان كان هناك معنى آخر مخلوطا بهذا المعنى لم يكن المجموع جسما وشرط عدم تمامه حتى لو لم يكن هناك معنى آخر لم يكن
هناك جسم بل هو مأخوذ ذلك المعنى مرسلا حتى ان جهده من جهات ان يكون هناك معنى آخر معه في الوجود او الاعتبار كان جسما وان وجد مخلوطا اختلاطا اتحاديا بمعان اخر والتف
معنى كان المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ مبهم في ذاته وجاز ان يكون معان اخر لا على سبيل ان يكون منضمة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة معه متحدة به حتى اذا لاحظت
الى شيء منها فانما تلاحظه على انك تعين شيئا مما فيه كان الجسم مبهما بالنسبة اليه جائزا ان يكون اياه فكان حينئذ تلك المعاني كالنامي والحساس محصلة لابهامه ولا يكون الجسم
متحاملا عنها ولا هي متحاملة عنه ويكون نسبة الجسم الى ما هي منها نسبة الجنس الى الفصل ويكون نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية وما معه من تلك المعاني نسبة الجنس الى
النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعاني وكذا تلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مخلوطا بالفعل بالنامي والحساس
او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم او الحيوان تاما بمعناه والنامي والحساس والناطق متضايف اليه من خارج بل على ان يكون محصلا بذلك وذلك
محصل له غير متمايز عنه فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تقررت ما صورناه في المعنى الجنسي من اخذه
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلي وما اوضحناه من اخذ المعنى الفصلي كذلك بالقياس الى الجنس عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر في الحمل والتباين
وكذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم ان الطبيعة الجنسية وكذا النوعية لو اخذت بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض وكذا العوارض بالقياس اليهما وقس حال الطبيعة
الجنسية والنوعية بكل اعتبار في الحمل والمباينة بالنسبة الى تلك العوارض على حال الجنسية بالنسبة الى المعاني الفصلية وبالعكس وقس حال الجنسية والنوعية بالنسبة الى الاقسام
والاصناف والاشخاص الحاصلة بانضياف العوارض على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل
محصلا تام المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليه الابيض يكون معنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض وكذا للحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كالجزء منه وكذا الابيض
يكون مغايرا للحيوان وللحيوان الابيض واذا اخذ مطلقا لا بشرط الخلط مع الابيض وعدم الخلط به بل بحيث يكون في قوته ان ينضاف اليه الابيض فيحصله ويكون كانه
متضمنا له كان متحدا مع الحيوان الابيض وكذا الابيض مع الحيوان ومع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان الابيض
بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب وبالجملة فالاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة ومنها
العرض ان ينبه له وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى في الطبائع المحمولة بالقياس الى ما تنضاف اليها كالجسم والحساس دون الاجزاء المتباينة بحسب المعنى والوجود
كالبدن والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس فيكون لا محالة عينهما وذلك لان الطبيعة المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شيء لم يمتنع
ذاتها من ان يحمل هناك شرط او شرط العدم بل يحمل فيكون لا محالة متحققة بالشرط شيء وبشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها والكائنة [illegible]
في انفسها معروضة احديها بعينها بخلاف الجزء فانه في حد جوهره بشرط لا شيء فليس يسيغ بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات تتغاير
في انفسها متباينة بحسب المعنى ثابتة الا ان اعتبار لا بشرط [illegible] من ان يحمل بالتواطؤ على ما هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين الآخرين بمعنى
بشرط لا شيء كالبدن وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيوان المجتمع من البدن والنفس وهو الجسم المخالط واما معروض الاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما على
الآخر فلا البدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان ولا يقال احدهما على الآخر وقس على
ذلك العرضي بالعرض فالاعتبارات الثلث انما تتاتى في العرضي المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة للبياض لا في العرض كالبياض بالنسبة
الى تلك الذوات واذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة لا يختص بالطبيعة الجنسية وانه كما يجري في الطبيعة النوعية ايضا فان ذلك انما هو
في الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة فان المبهم لا يمكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تتشكك في صحته وتقول ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الى ما يحصلها واما
الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فينزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا تكون كالمجهول بعد لا يدرى
انه على اي معنى كم من معنى تشتمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء محصل ولذلك اذا خطر اللون مثلا بالبال لم يحصل بعد معنى متقرر
بالفعل تقتنع به النفس بل يطلب تحصيل اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة دون المعنى والطبيعة النوعية [illegible] النفس
اذا طلبت فيها الاشارة فقد طلبت [illegible] لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز كون اللون مشارا اليه [illegible] كان اللون [illegible]
اليه معان اخر [illegible] قبل الاشارة وليس يمكنه ان يحصل اللون وهو لون بعينه بلا زيادة شيء مشارا اليه انه لون في هذه المادة ليس في ذلك الشيء الا
لونا فقط [illegible] يجوز ان [illegible] واحد [illegible] فانما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية [illegible]
[illegible] المعاني [illegible] الجنس حتى [illegible] طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى [illegible] في تحصيل النوع فيكون عرضيا [illegible]

تمت لنا بالانتقال فيها لتحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية وانها تنتقل فيها بعد ما تحصلها من حيث المعنى فيكون طبيعية جنسية فهنا مقامان الاول في الفصول عن العرضيات وتمييز الانواع عن الاجناس فالاول انا نقول انا انما ابحثنا في ذلك معرفة القانون الكلي المجمل وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يمتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتاز عن الاجناس واما اذا احتجنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه بل بهذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية ام نوعية فقد لا يتيسر لنا الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون الكلي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها واحد واحد من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جلي واما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما يلتبس الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة وربما لم يتيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك فنقول في المقام الاول اما اول ما يجب في المعنى المخصص للطبيعة حتى يمكن ان يكون فصلا مقسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة اعني ان ما يدخل من افراد المقسم تحت احد القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه في حد ذاته بل يكون المعنى القاسم لا يفارق قسط الخاص من المقسم اعني الحصة التي قارنها منه فلا يقع المتحرك وغير المتحرك قسمين في التقسيم الذاتي اي الذي اريد به تحصيل قسمين متمايزين متحصلين داخل ذاتيه يكون ما انضاف الى المقسم حتى حصل القسم الموجودي منهما ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من المقسم تحت المتحرك جاز ان يصير بعينه غير متحرك وبعينه بعينه وبالعكس ثم اذا انقسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام بتلك القسمة ولحوق المعنى المخصص لاسيما المحصل الوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا اولا بحيث تقتضي على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا او لا يكون كذلك فعلى الاول لا يكون استعداد لذلك المعنى المحصل للقسمة ولا يكون استعداد المعنى خارج عنه القسمة فيها امكان استعداد لذلك لذاتي اعم لم يكن المخصص فصلا مقسما لتلك الطبيعة القسمة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه القسمة ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة والانوثة فصلا مقسما للانسان ولا للحيوان ايضا فانه اذا لحق اولا المعنى الاعم عدم التخصص بالجوهرية لصورة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز ان تقسيمه كما انقسم الجنس لم يكن له مدخل في تنويع العام فضلا عن ان يكون له مدخل في تنويع الخاص والا فاذا كان استعداد لذلك من جهة مادتها الخاصة بحيث لا يمنع المادة من الانقسام اخرا اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان انقسم الى ذكر وانثى لمادته حيث ما عرض لها انفعال من سخن فتقبل مزاجا حارا استعدت به للذكورة او من برد فتقبل مزاجا باردا استعدت به للانوثة وليس يمتنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة كان يكون انسانا او فرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا او فرسا مثلا فلا محالة كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا او انثى فيكون الحيوان يتنوع فيصير انسانا او فرسا من غير ان يكون في ذلك مدخل لكونه ذكرا او انثى وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعداد لذلك لصورتها كالحال في الجسم ذي النفس فان النفس هي التي تكون له حساسة بالذات او تكون لمادتها لكن بحيث تمنع من انقسام اولى من جهة الصورة مثل انقسام مع انقسام هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المتغذي وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يختص بجنس بعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار متغذيا لم يقبل من الصورة الانقسامية في حساسية او غير حساسية فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المتغذي ذو النفس غاذية وغير ذي النفس كالحجر والا ان يكون الجسم ذو النفس متغذيا او غير متغذ فينبغي ان يتذكر الاتقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مبادئ الامور الطبيعية عوارض من الامزجة وغيرها فربما كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فتقتصر على الصورة الحاصلة اما الصورة الاولى كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرض مانع ابقاه على الطينية او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السجيل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية وقد توصلها الى صورة اخرى كما اذا تحرك العصير الى التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم يعرض فيتم وربما كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليه اذا كانت تقبل الاختلاف كما اذا تحركت المادة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصار بعضها بريا وبعضها ذبابا و ربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية وخارجة عنها كما انما يعرض المادة من هذه الجهة مع بقى معه المادة مستعدة الى الغاية يكون لا محالة خارجا من هذا القبيل المذكورة والانوثة فانها في كونها حال الآلة التناسلية والتناسل امر عارض بعد الحيوة وتنوعها مستحكما محصلا بعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصولا وعلى الثاني الا يكون المعنى المخصص فصلا ولها التلازم الطبيعة القابل الذي كان مخصصا لمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه قسمة ذاتية اخرى تتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة وذلك لان المعنى السابق بالنسبة الى ما بعده بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر حينئذ يكون الامر ممتدا الى ان ينتهي الى تلك الطبيعة كان هناك فصلان او فصول مترتبة ويكون الآخر فصلا لها بعينه فصل او فصول للطبيعة الاولى كما يجب انما يكون بالمادة لكونه ذا نفس شاعرة انما هو بها

كونه ذا نفس بعد كونه جسما ناميا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص بل يكون مخصصا الا على الشريطة لم يكن ولا خرج عن ذلك وكذا انما
فصلا النبتة ولو بواسطة كالجوهر انما يكون قابلا للميل المستقيم او المستدير بعد كونه قابلا للميل وكونه قابلا للميل انما هو بعد كونه جسما طبيعيا فان الجوهر اذا كان جسما
طبيعيا لزمه ان يكون قابل الميل لكونه من لوازم الجسم الطبيعي فقابل الميل غير مخصص بما يقدمه بلا واسطة اعني الجسم الطبيعي بل مساو له فلا يكون فصلا له ولا للجوهر ولا يكون
ما بعده اعني قابل الميل المستقيم او المستدير ايضا فصلا للشيء منهما كالجوهر انما يكون ملتحيا وكونه ملتحيا بعد كونه رجلا وانما يكون رجلا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا
بعد كونه حيوانا بانضمام الفصل المقوم للحيوان من الحساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيوانا انما هو بعد كونه ذا نفس مع كونه ذا نفس بعد كونه جسما بانضياف الفصل
المقوم للجسم اليه فالذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن لا على الشريطة فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملتحي او الكوسج فصولا وانما الحيوان وما قبل كالنبات
فصل ان ذاتيته وبعد ما اتقنت ذلك لم يبق لنا حاجة الى تجشم كلفة في المقام الثاني يعني اعطاء القانون لتمييز الانواع من الاجناس فان من الطبائع التي تلتبس
الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها بحيث يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس وما لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه بالعوارض فهو نوع قلت وهذه المعاني
اللاحقة اذا لم تكن فصولا تكون عوارض لازمة او غير لازمة واللازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة كذلك اذا كانت لازمة للطبيعة انفسها
من اي جهة كانت او لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتي يلزم ما تحتها لا يجب ان يلزمها ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب خروجها
عن الشخص المشار اليه وكما ان الجنس لكونه ماخوذا لا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة معنى الفصل كذلك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه زيادة
العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية او النوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون هي هي تلك الطبيعة غير مفتقرة الى تلك وان لم نفس لا تحتاج
اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون اي مشارا اليها فهي زائدة على تحصيل المعنى وان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول بالنسبة الى الجنس
يشاركها في الاول دون الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم مرفوعا عن المشار اليه لم يبق موجودا بل فسد نحو مغايرة اللازمة ومنها ما ليس
كذلك وكانت قد تبين ان الانواع الواقعة تحت جنس حقيقية كانت او اضافية يمتاز بعضها عن بعض بفصول والاصناف والاشخاص الواقعة
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض واما النوع فلا يمتاز عن الجنس او الفصل المبهم الا في بعض اللحاظ بدخول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه دون الفصل والجنس
والفصل ايضا لا يمتازان الا في بعض اللحاظ ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معناهما فالفصل من الاعراض الخاصة للجنس لكن من الاعراض العامة وكذا الجنس
الاعلى وبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة بالجنس يكون فصلا
وايها لا تكون فاعلم انها ما لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة لمعروضاتها او غير لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة عارض آخر فتكون لازمة
من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر وتلك الواسطة ايضا اما لازمة لا بواسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض الى ان ينتهي
الامر الى عارض لا بواسطة واللازم للطبيعة من اي جهة كان قد يكون لازما لها نفسها اي لاجل صورتها الخاصة بها او مادتها كذلك او عرض خاص بها وقد يكون
لو بواسطة امر اعم منها اما المادة او صورته او عارضه واللازم للاعم يكون لازما لما تحته من الانواع والاصناف والافراد من غير عكس فان اللازم للاخص لا يجب
ان يكون لازما للاعم [illegible] اذا كان له وهو ما تحته بواسطة او بواسطة ما يساويه او ما يعمه ثم العوارض وان كانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع لكن
لا يجب خروجها عن [illegible] الطبيعة النوعية اذا وجدت وتشخصت فاذا وجدت في مادة معينة مع لواحق مادية وعوارض لازمة او غير لازمة فالمجموع هو الشخص
المشار اليه يكون شخصها [illegible] الطبيعة ههنا اعني ان مجموع الانسانية مع البياض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الى غير ذلك يكون شخصا مشارا اليه انسانيا
بل ان يراد به الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمرو فكلامنا في العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض في مثل ذلك بدل العوارض
في عبارات بعضهم فالمراد بها العوارض فان اختلج في بالك انه اذا كانت العوارض داخلة في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع عليه لانهما يكونان جزئيه
فتذكر ما اسلفنا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شيء فالفصل المقوم للنوع وان لم يكن متضمنا في الجنس بالفعل لكنه
فيه بالقوة ولا يكون منضافا اليه من خارج حتى يكون الجنس بشرط المجموع غير محمول عليه فقس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص فالجسم مثلا انما نعني به اذا
اخذناه جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط حصر المعنى بذلك بل ما كان فيه ذلك فهو جسم
وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما فتكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا زائدة عليه منضافا اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجنسية مع
الفصول والعوارض يكون [illegible] بها لا ان يكون جزء منه جسما فان قلت هذا خرق لاجماع الحكماء على ان للشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس
والجواب ان مرادهم بخروجها عن طبيعة الجنس وزيادتها عليه انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في
ان تكون لها حاملية الجنس اي شيء في تقوم معناها الى تلك العوارض [illegible] وان كانت تحتاج اليها في تحصيل معنى متقرر بالفعل
يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود اي مشارا اليه كان باقيا فان النفس لما ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كان [illegible]

تحصل لها ماهية نوعية تامة اعنى يجوز ان تتقرر بالفعل فيلحقها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر
من كلام الشيخ في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها ما لو توهم
مرفوعا عن التشخص المشار اليه لم يبق ذلك الشخص مع جواز بقاء نحو مغايرته اللازمة له مع سائر الاشخاص وذلك انما يكون لتلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال
الطارى على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء وانما لكونها تخصه منها من لوازم ذلك التشخص من حيث هو تشخص وان لم يكن من اسباب التشخص
كلوازم المزاج الشخصي لزيد ولعلك قد حصل لك مما سمعت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان
او اضافية محضة كالحيوان والنبات تحت الجسم النامي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مقومة لها مقسمة لجنسها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة
بالعوارض ايضا [illegible] لكن الامتياز بالفصول ذاتي وهذا عرضي وان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا امتياز الا بالعوارض لمشاركتها
في تمام الحقيقة واما النوع فلا امتياز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض اللحاظ اعني لحظ التحصل والابهام والخلط والعرى فان النوع
يمتاز من حيث عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس [illegible] عن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل [illegible] والفصل ايضا لا امتياز ان في الخارج ولا
في الذهن الا في اللحظ التعرية [illegible] كل منهما بشرط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنيهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في جزء منه ولا يحتاج مع المشتركة
في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتهما في [illegible] الماهية فان قلت اليس مثلا فصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينهما فيكون الامتياز بجزء
آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن حمل الجوهر عليها عرضي بخلاف حمله على النفس وعلى الاجناس الواقعة تحته [illegible] فاذن
لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انما يلزم كونه جنسا لما تحته لو كان كذلك بالنسبة الى الاجناس والانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من العوارض العامة للفصول
وكذا كل جنس للفصل المقسم له فصل من الاعراض الخاصة له وكذا الامتياز لجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لا
الاجناس ولا في الفصول قلت لعلك ايضا قد سمعت ان الجعل البسيط لا ارتياب في ان المجعول في سنخ تقرر ذاته متعلق بالجاعل وستطلع ذلك تماما في
[illegible] لا يتعلق الا [illegible] فلا اعني الا هو واذ من البين ان الوجوب بالذات في اى جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى
فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر بها اليه فتعلق بالواقع من الجانبين من جهة [illegible] فالحاجة
دائمة بدوام الامكان وتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص بشطر من الزمان والابتداء والانتهاء [illegible]
في ذلك واستعن في ذلك بلحاظ حال الشمس والضوء الواقع بحذائها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس [illegible]
كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا لتعلقه بها وليس اذا حدث يستغني في البقاء عنها وقس على ذلك حال البطلان والعدم [illegible] في التقرر والوجود
يكون بالضرورة الى موجب يقرر موجوده والتحقيق يوجب كونه واجبا بالذات [illegible] لا يغني شيئا واما البطلان والعدم
فيكفي بالضرورة في وجوبهما انتفاء الموجب للتقرر والوجود [illegible] موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان [illegible] الطائفة ومن [illegible] يتوهم
ان المتعلق من المفعول بالجاعل انما هو حدوثه والمحوج له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب له البتة والحادث انما يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء
[illegible] بل هو حالة بين العدم والوجود بها يخرج من ذلك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن [illegible] والاحتياج
الى موجب فهو عدم من فاعل الوجود لا هو فاعله وكون هذا الوجود مسبوقا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هو كذلك في نفسه [illegible] كونه في اول
آن فلم يبق من الحدوث معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استغنت في نفسها لاستغنت في وجودها بالاولى
من الوجود [illegible] اول آن [illegible] لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلف في جهة اخرى [illegible]
بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا كان معلولها الواجب بها قديما فالوجوب بالغير [illegible] من ان يكون قديما او حادثا
والتعلق بالغير يشتمل قسميه بالضرورة فيكون ذلك المفهوم الاسم اولا وبالذات وللاخص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير لازم الوجود ما دام واقعا وكذا التعلق
[illegible] الحاجة حينئذ تكون الامكان وهو كذلك وانما على ان المسبوقية بالعدم ايضا كذلك [illegible] في هذه الورطة [illegible] بقاء البناء بعد البناء [illegible]
ذلك [illegible] ان الاثر [illegible] الذات المجعولة والوجود [illegible] فتحصيل الحاصل وان كان [illegible] في الذات الباقية ووجودها والا
[illegible] البناء [illegible] فليس البناء جاعل البناء بل حركة يده سبب لحركة اجزاء البيت وانتهاء هذه الحركة لاجتماعها والاجتماع لشكل ما والحافظ لذلك
الاجتماع على ذلك الشكل هو طبائع ما بها في [illegible] الطبيعية مع عوقها [illegible] عن الحركة الى احيازها الطبيعية بالوقوع في البين على ما بينها من التراخي والتلاصق
[illegible] تحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود المستمران انما هما تحصيل مستمر الاستمرار بازاء الابتداء والبقاء بازاء البقاء **اقول** لا ريب في ان
الاثر [illegible] بالمؤثر والتعلق بالمؤثر فرع الحاجة فهو [illegible] فقير ولا اعني الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجهة تعلقه به هو وجوبه به

فهو ان الممكن من حيث انه ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به الا لمرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم ينته الى حد الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر المرجح
وجهة التعلق هو الوجوب به وبما سلوب آخر انا اذا نفينا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات اعني وجوب احد الطرفين وذلك
بذاته يحيل الحاجة ووجوب الغني فرفع الوجوب عن الطرفين يكون بذاته لا محالة تحيل الغني وايجاب الحاجة او نقيض العلة علة النقيض كما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغنى فيه
كذلك سلب وجوبهما وهو الامكان هو العلة للحاجة فيهما من غير مداخلة معنى آخر اصلا لا شطرا ولا شرطا واذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان بذاته كانت جهة
التعلق به هو الوجوب به فالممكن بذاته سواء كان دائم الوجود او العدم او حادثا بعد العدم محتاج الى المؤثر الموجب لاحد الطرفين بما انه امكانه بالذات دائما والطرف
الواقع الكائن هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه عن الموجب دائما والكائن هو العدم وانما كان التعلق فيه كذلك والكائن العدم تارة والوجود اخرى
كان التعلق فيهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه الا ان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود وضرورة ان انتفاءه
يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك لموجب آخر لزم اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر وما يوضح هذا الحال حال الشمس والضوء
الواقع على الارض لمحاذاتها فانه متعلق بمحاذاتها لكونها شرطا لفيضانه عن المبدأ الفياض على الارض لو فرض دوام محاذاتها كان الضوء دائما ايضا ولم يكن
دوامه موجبا لغنائه عنها ومنافيا لتعلقه بها واذا كان حادثا كما هو محتاج اليها وتعلق بها ان حدوثه كذلك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة
تلك الارض او حيلولة ساتر بينهما انعدم الضوء وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كذلك عدمه بعدمها اذ كان شأن المعلول في الافتقار الى الشرط والتعلق
به هذا فما ظنك بحاله مع الجاعل ثم ان تحقيق النظر يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشيء ما لم يكن واجبا بغيره وذلك
الغير موجبا له اذا احال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم ومتى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون واجبا التة ولو فرضنا الموجب للشيء ممكنا في ذاته فانما يمتنع
بحسبه عدم معلوله ولا يمتنع عدمه مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو اخذ ذلك الموجب المفروض علته الممكنة وهكذا الى ما لا نهاية له من غير انتهاء
الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان باب العدم على الكل من حيث الكل جائزا مطلقا فالحاجة انما تنقضي بالانتهاء الى الغني وضم حاجة الى حاجة ومحتاج الى
آخر لا يزيد الا التسلسل الى الموجب الغني اصلا فهذا امر يلوح به ان لا مؤثر في الوجود الا الصمد ولذا كان ما اتفقت فيه المتفلسفة مع الفلاسفة والكائن بين العقلاء
خلاف في ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كذلك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه او لا هو نفس الذات باعتبار اصل قوامه وتقرره و
يستتبع ذلك التعلق والحاجة في التأثير الوجود وانه قد عرفت ان الجعل البسيط فلا ارتياب في ان الحق هو الثاني وكذلك في ان الامكان المحوج بالذات
هو سلب وجوب الوجود والعدم ام سلب وجوب التقرر والبطلان في نفس الذات المستتبعة لسلب وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو
وجوب وجود الذات مثلا بالغير او وجوب تقرره وقوامه به المستتبع لوجوب وجوده به وانما خالفت في تلك الانحاء الافكار الكلامية اقتداء بالاوهام العامية وهموا
ان المتعلق المجعول فيما علة احتياجها او تعلقها في ذلك فرقا فمنهم من ظن ان الحدوث حالة وسطى بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود
ومنهم من جعله الوجود في اول آن لم يجعلوا علة الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوا الحدوث استقلالا ومنهم من جعله مع الامكان شطرا او
شرطا وكانهم يعنون بالحدوث هنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقا بالعدم فالذي يفهم ان الحاجة متفرعة على الحدوث فكيف يكون علة لها وبنوا على ذلك
ان القديم بالزمان لا يكون له سبب لذاته وان الحادث وان احتاج الى السبب فالتعلق به في الابتداء اعني في الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود
او الوجود في اول آن لكنه مستغن عنه غير متعلق به في البقاء اعني الوجود الحاصل ابتداء الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما فهم من ذلك انه لو فرض عدم الباري
تعالى لما ضر في بقاء العالم شيئا فمنهم من تجاسر على الالتزام ومنهم من فزع الى القول بتجدد الاجسام والاعراض ومنهم من اكتفى بالتزام تجدد الاعراض
وتوهموا ان الجواهر محتاجة في بقائها الى الاعراض المحتاجة في التجدد الى الواجب هذه الاوهام وان كانت تشتمل الاعراض دون الاعراض لسخافتها وكانت
فيها مخافة من الحق كفاية في ازاحتها لكنا لا نقتصر على ذلك فنقول او لا انه لا واسطة بين العدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث حالة متوسطة بين
الوجود والعدم مطلقا وفي اول آن ثانيا فانه لا معنى للاول الا انه عدمه ووجوده وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية بالعدم والاحتياج الى ذلك
احتاج الى موجب له يتعلق به لكن في ذلك هو ما عل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود وان ليس في التعلق الموجود جهة انه كونه
بالعدم مسبوقا بالعدم فهو وجوب الثبوت لهذا الوجود فلا احتياج في كونه كذلك الى جاعل يجعله كذلك فهو من حيث ذلك اعني مسبوقية التعلق بالفاعل
سوى الوجود والكائن الثاني فيهما ما مع كون الوجود في اول آن وهذا المعنى لانه ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم غير ازلي
وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن او زمان قبل وهذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالمتعلق انما هو ذات
الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود الازلي والوجود في اول آن والوجود بعده وبقي النظر في جهة التعلق وعلة الحاجة بل نقول ذلك الكل او نقتصر
بالبعض فنقول اذا كان المعلول متعلق الوجود بعلته التامة ووجوب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة او

جائز له المفروض ولم يجز كان معلولها الواجب بها قديما ايضا فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود احد القسمين مانع من خارج
والتعلق بالغير يشمل قسميه فلا يكون لحوقه لاحد القسمين كالحادث اولى والا يلحق القسم الآخر كالقديم بل لحوقه اولا وبالذات للاعم اعني الواجب بالغير فمجرد التعلق بالغير هو الموجب
بدون الحدوث والوجوب بالغير لازم الوجود ما دام موجودا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثانيا على انه لو كانت علة الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية
بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائما ما دام الوجود ولان المسبوقية بالعدم غير لازمة تحققه ثم نقول المشهور مما وقع لهم في هذه الورطة وجهان الاول مشاهدة بقاء البناء بعد فناء البناء
ونحو ذلك كبقاء الابن بعد انتفاء الاب ونحوه الماء بعد انتفاء النار ولو كانت علة الحاجة هي الامكان لكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر الا ان هذه الآثار فيها الى
تلك المؤثرات والثاني انه لو كان في البقاء تعلق تأثير من المفعول وتأثير من الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجعولة او الوجود فالمفاسد لزوم تحصيل الحاصل وان كان
امرا جديدا فالتأثير ليس في الذات الباقية او وجودها والجواب عن الاول انه من قبيل اشتباه ما بالعرض بما بالذات فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده سبب
لحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة لاجتماع تلك الاجزاء فيرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع [illegible] بالشكل المحافظ
لتماسك الاجزاء على ذلك الشكل جواهر تامة من طبيعتها وقسرها وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة له كاللبنات والقواعد الموضوعة
في الاساس وهذه الاجزاء وما تقدم بين سائر الاجزاء من اللبنات المنضودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يتحرك اليها على الاستقرار من المركز فهي
عائقة لها عن الهبوط مع ما فيها من التراص يمنع الافتراق بادنى حركة وعن الثاني انه من باب اشتباه تحصيل الحاصل بهذا التحصيل بتحصيل الحاصل بتحصيل
فالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيلا مستمرا وانما استمرار الذات المستتبع للوجود فاذا جرى الزمان فلو جعل في التحصيل ابتداء وبقاء كان في
الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وببقائه بقاؤه ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا نقيض له والصلاة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان التناقض قد يكون في المفردات بان يعتبر معانيها في انفسها بدون اعتبار صدقها على شيء
ويفهم النفي بمعنى كلمة النفي فيحصل مفهوم آخر في غاية البعد عنه يسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منهما اعتبار صدق ولا يصدق على شيء اصلا فاذا اعتبر
شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا واثبات رفعه له عدولا فيهما فيان سلبا فانه لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا
كذبا لجواز ارتفاعهما عنه عند عدم الموضوع فان اعتبر ان المفهومان في انفسهما [illegible] متناقضين كان [illegible] المشهور [illegible]
المفهومات [illegible] صدقهما على شيء لا انهما لا يجتمعان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها لجواز الارتفاع عنها عند عدمها كما مر واذا [illegible] صدقهما
على ذات واحدة [illegible] كل منهما بهذا الاعتبار رفع صدقه فلو صدق [illegible] لزم ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان نقيضه بهذا الاعتبار
رفع صدقه وكان من موادها قضيتين متناقضتين احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول
مساوية للسالبة البسيطة على زعم المتاخرين فهي ليست نقيضا للموجبة المحصلة لكنها مساوية لنقيضها على زعمهم ولكنه اذا اتحد الرفع بالمعنى السلبي وهو بانها ليست
ليست [illegible] بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية [illegible] كما يقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود ونقيضه بمعنى الرفع المصدري [illegible]
لا بالمعنى المصدري [illegible] ليست وجود فيجوز ان يكون لمفهوم واحد نقيضان [illegible] باعتبارين [illegible] الاول [illegible]
على الاطلاق والاشكال ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمولا مواطاة على زيد مثلا مع انهما متناقضان عنده لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا والثاني فلا يجوز ارتفاعهما عنه بهذا الاعتبار
والوجود وليس الوجود بمعنى [illegible] وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه فالاعتبار الاول كسائر مفهومات تناقض المفهومات التصورية وايضا ان [illegible] التناقض
في البعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي البعض الآخر باعتبار الحمل اشتقاقا ونقل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية اذا كانت [illegible] رفعها بالمعنى سلبها واذا كانت
سالبة فنقيضها قضية موجبة هي سلبها والتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما لا تصدقان معا ولا تكذبان معا باعتبار الصدق والكذب
باعتبار الحمل مواطاة واشتقاقا والظاهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري ونقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية هو سلبها
ونقيض الموجبة الجزئية ايضا هو سلبها فقد ظهر لهم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبني على المسامحة واذا تمهد المساواة
للنقيضين الحقيقي تقام مقامه ولا يعتبر محصلا دونه وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار
الحمل بالمواطاة فانها يستحيل اجتماعهما بان يكون منهما محمولا على شيء بالمواطاة وكذا انما يستحيل ارتفاعهما بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك ولا يكون
احدهما محمولا كذلك على نفس الآخر بمفهوم المعلوم المحمول على نقيضه ومفهوم المحمول فلا يستحيل وكذا حمل مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي هو غير ذلك

وكذا لا يستحيل ان يحمل احدهما مواطاة على شيء والاخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللا وجود
محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار هذا الحمل لا عنه فلا يستحيل ان يحمل كل احدهما على نفس
الآخر وعلى ما صدق عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده ولذلك لا يستحيل ارتفاعهما عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه
مواطاة على نحو ما مثلا وان التناقض في القضايا فباعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا لا مواطاة ولا اشتقاقا
وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالامكان واللا امكان والوجوب
واللا وجوب والامتناع واللا امتناع بل نقول ذلك ضروري في القضايا لان النسب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين ......
...... باعتبار التعقل والتصور لان العقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان العقل احد النقيضين وهو السلب لا يمكن الا ان
تعقل الايجاب لتوقفه عليه ولو اشتهر ان تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا
من النقيضين لكن هو خالي الذهن عنهما هذا تحقيق الكلام في النقيض على وجه يحل به كثير من الشبه المورودة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

قد تمت بعون الملك الوهاب

هذه الرسالة الشامة اعني الدوحة الميادة والرسالة في تحقيق الكلي الطبعي والرسالة في تحقيق معنى ارتفاع النقيضين واجتماع
النقيضين اللاتي صنفها الفاضل الاجل ملا محمد محمود الجونفوري صاحب الشمس البازغة موافقا لحكم الفاضل الاجل
مولانا محمد هداية الله خان الرامفوري دام فيوضه بتصحيح الفاضل الجليل والعالم النبيل شمس سماء التحقيق
بدر قمر التدقيق ذي اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الذي غايته القصوى النيل بالسعادة الابدية
والازلية مولانا المولوي السيد محمد فضل حق المعروف بمولانا المولوي الحكيم السيد
محمد وزير حسن بن السيد خدا بخش بن السيد صابر علي المرحوم المغفور العظيم ابادي
البهاري دام بالفيضان بالمطبع القرآن والعالم الاعلم والفاضل الافخم الطبيب اللبيب
الحكيم الاكرم مولانا المولوي الحاج محمد نياز احمد خان الرامفوري ادام الله ظله العالي
لصاحب العز والجاه عالم الخفي والجلي المولوي
محمد معشوق علي الكنبوي
مد ظله العالي في تاريخ عشر
شهر ربيع الاخرى سنة الف و
مائتين وثمانين من
الهجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وعلى
آله واصحابه اجمعين
آمين
ثم
آمين

۱ قوله للاحق ذاتي آه او للاحق ذاتي للاحق ذاتي او للاحق ذاتي لنوع لاحق ذاتي الا ترى انه يبحث في العلم الطبيعي عن التقدم والتأخر العارضين للزمان العارض للحركة العارضة للجسم الطبيعي
الذي هو موضوع العلم الطبيعي فالعطف في قوله العوارض الذاتية انكان للتغاير فالشمول للكل بين الصور ظاهر وانكان للبيان كما هو المتبادر فغرضه انه قد يبحث عن العوارض الذاتية
للموضوع لنفسه وقد يبحث عن العوارض الذاتية المتعلقة بها كالنوع واللاحق مثلا فيبحث في الطائفة الاولى من العوارض الذاتية وفي الطائفة الثانية يرجع الى البحث عن عوارضها الذاتية
بنوع من التاويل اي يعني قولهم الماء بارد والنار حارة ان العنصر يقبل الخرق والالتيام الفلكيات لا تقبله معناه ان الجسم ينقسم الى البارد والحار والى القابل للخرق والالتيام وغير القابل لهما والا لم يحتج الى
للجسم الذي هو موضوع الطبيعي وبهذا تبين لك تاويل قول المتاخرين بان موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۵ قوله نحو قولنا كل جسم
فله حيز طبيعي آه فيه انه لا ينظر فيه جهة التغير والمادة وكذا في المسئلة القائلة كل جسم فله شكل طبيعي الا ان يقال ان مرجع جميع الحيثيات الى جهة الطبيعية والمرجع لها ذكرت وكنى بها عنها ولعله
لهذا رد والمص اشار الى ان المعتبر في موضوع الطبيعي المفهوم المردد بين الحيثيات لا حيثية معينة واحدة ۱۲ مولوی محمد اسحق ۹ قوله والرابع آه وهو ان يحمل نوع العرض
الذاتي للجسم موضوع المسئلة ويثبت له عرض ذاتي له نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز ازدادت سرعة فان الحركة الطبيعي التي هي موضوع في هذا القول الذي هو مسئلة
من مسائل العلم الطبيعي نوع للعرض الذاتي لموضوع العلم الذي هو الجسم فان العرض الذاتي له الحركة والحركة الطبيعية نوع منها والسرعة من اللواحق الذاتية لها ۱۲ مولوی محمد فرید
۱۰ قوله قد يكون محمولا آه هذا وانكان مخالفا لما صرح به السيد السند في حاشية شرح المطالع وغيره من المهرة في كتبهم من ان الاعراض الذاتية هي المحمولة بالمواطاة على الموضوع
لانها تقع محمولات المسائل والمعتبر في المسائل انما هو هذا الحمل لا الحمل بالاشتقاق ولهذا يؤولون المبادي الواقعة في الامثلة بالمشتقات لكنه موافق لكلام الرئيس في الشفاء والقول
ما قال به رئيس الفن ولا ضرورة داعية الى التاويل فان المسائل ما يدل على ثبوت الاعراض للموضوع اما بحمل نفس الاعراض محمولة او بما يدل على ثبوتها له نحو كل جسم ذو شكل طبيعي فالمراد
والعرض المعتبر في تحديد العرض الذاتي المراد بها الثبوت الاعم كما في تحديد الامور العامة والمراد به خصوص الحلول والقيام والمشتقات ايضا اعراض حالة في محالها باعتبار ان العرض
اعم من العرضي كما ذهب اليه بعض فضلاء المتاخرين وبالجملة الامر فيه سهل ۱۲ مولوی محمد اسحق ۱۱ قوله والصورة والحاشية آه دفع دخل مقدر وهو ان الصورة جزء مقوم للجسم
الذي هو موضوع العلم الطبيعي والموضوع وجزءه يكون مفروغا عنه البحث والبحث انما يكون من العوارض الذاتية فكيف تعد الصورة منها وتوضيح الدفع ان المراد من الصورة
التي تعد من العوارض الذاتية الصورة النوعية لا الجسمية وجزء الجسم انما هو الصورة الجسمية لا النوعية والنوعية وانكانت جزء الجسم النوعي لكنها من العوارض الذاتية للجسم المطلق
الذي هو من حيث انه ذو طبيعة موضوع العلم الطبيعي ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۲ قوله قد يكون من لواحق آه لان محل الصورة النوعية انكان هو الجسم المطلق
كما يفهم من هذا الكلام فكونها من عوارض الجسم ظاهر لانها فصل مقسم للجسم باعتبار بعض الملاحظات والفصل خاصة للجنس فالصورة تكون من العوارض الذاتية للجسم المطلق
وانكان محلها هو الهيولى كما ينطق به كلام المص في الدوحة فكون الصورة من لواحق الجسم لكونها عرضا لجزء موضوع العلم هو الهيولى اذ العرض الذاتي لجزء موضوع العلم
هو عرض ذاتي له ايضا بان يرجع ذلك العرض مع مقابله الى موضوع العلم الذي هو الجسم كالصورة المائية مثلا فانها انما تلحق للهيولى بالذات ومع مقابلها يرجع الى الجسم
الطبيعي بانه منقسم الى المائي والى غيره والانقسام عرض ذاتي للجسم الطبيعي فافهم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ سلمہ ۱۳ قوله وصور المركبات تكون لاحقة آه فان صور
البسائط العنصرية متصورة بصورها الطبيعية وتلك الصور باقية في هيولى البسائط عند التركيب ويكون مجموع العناصر الممتزجة هيولى ثانية ويفاض عليها طبيعة اخرى في درجة
ثانية اي في التركيب فحامل صورة العنصر البسيط بل صورتها ايضا جزء من حامل صورة المركب وصورة المركب ليست جزءا مقوما للمادة الاولى والثانية لوجودهما قبلها فصور
البسائط فيكون لاحقة بل نقول ليست جزءا مقوما للمادة الثالثة التي هي عبارة عن المركب ايضا لان الاجتماع والامتزاج حصلتا قبل حصول الصورة النوعية للمركبات فان
العناصر الاربعة اذا تصغرت واجتمعت فانفعلت بعضها عن بعض فحصل الامتزاج ثم بعد ذلك تفيض نوعية المركبات كالذهب والفضة ولاجل ذلك بطلت جوهرية
صورة المركبات ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۴ قوله وقد تكون مشتقة آه والمراد من المشتق ههنا المعنى اللغوي اي المتخذ لا الاصطلاحي وهو المصوغ من المصدر
بحروف هيئة ومعنى مع تغاير معناه والفلكي ليس من المشتقات المعدودة في علم الصرف فالحاصل ان اللواحق الذاتية قد تكون متخذة من الصور كالفلكي معناه له صورة
فلكية وقد تكون متخذة من الاعراض كالمتحرك من التحرك ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۱۵ قوله فانه يفرض فيه والا آه يعني ليس المراد من الابعاد ههنا المتعارف
بان يسمى اطول الابعاد طولا واوسطها عرضا واقصرها عمقا بل المراد ههنا المعنى الاصطلاحي وهو ان البعد المفروض في الجوهر اولا يسمى بالطول والبعد المفروض فيه
ثانيا يسمى بالعرض والبعد المفروض فيه ثالثا يسمى بالعمق سواء كانت متساوية او متفاوتة والا يخرج الكرة عن تعريف الجسم لان الابعاد فيها متساوية لا متفاوتة ۱۲
مولوی محمد یوسف ۱۶ قوله فهذا معنى قولهم دفع لما يتوهم ان المراد بهذا القول ما هو ظاهره من ان الجسم هو الذي يوجد فيه الطول بالفعل وكذا العرض والعمق فيقال
ان الجسم امر واحد في نفسه لا طول فيه ولا عرض ولا عمق وحاصل الدفع انه ليس المراد بقولهم ما هو الظاهر حتى يتوجه عليه بل المقصود انه الذي يمكن فيه فرض الطول والعرض والعمق ۱۲ حسم

حواشی متعلقہ صفحہ سیوم

ف١٨ قوله ولا نعنى آه جواب عما اورده شارح التجريد بان وزيادة قيد الفرض لكى يخرج الافلاك فلا يكون التعريف منعكسا لكن بعد زيادته يدخل المجردات لان فرض الابعاد الثلثة فيها ممكن غاية الامر ان يكون الفرض محالا فلا يكون مطردا وتقرير الجواب انه ليس المراد من الفرض الفرض التقديرى وهو الذى يستعمل فى مقدم الشرطية اى الفرض الشامل الفرض المحال حتى يخل طرده بالجواهر المجردة لتحققه فيها ايضا لامكان القول بان المجردات لو كانت ذات ابعاد ثلثة لكانت اجساما بل المراد التجويز العقلى الذى يستعمل فى الرياضيات ولا يقدر العقل والوهم على تجويز الابعاد الثلثة فى المجردات والالم يبق المجرد مجردا لان تقاطع الابعاد الثلثة انما يمكن بالاتصال والمتصل بالاتصال انما هو الصورة الجسمية الملازمة للمادة فالتقاطع انما يتصف به المادة والتقدير فى قوله بل التقدير من القدر يعنى اندازه كردن والمراد به التعين ١٢ مولوى محمد يوسف سلمه ف١٩ قوله اورد لفظ الامكان آه اى مع اخذ الفرض كما فى هذا التعريف او بدونه كما فى التعريفات الاخر المشهورة من انه جوهر يمكن فيه الابعاد الثلثة او جوهر قابل للابعاد فان المراد بالقابلية ايضا هو المراد بالامكان فايراده فى حكم ايراد لفظ الامكان فايراد هذا اللفظ فى هذا التعريف للتنبيه على ان المناط ليس على الاستعدادات المفروضة بالفعل وفى التعريفات الاخر على انه ليس على الموجودة فاخذه فى تعريف الجسم اى تعريف كان مفيد لا بد منه وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال ان التنبيه من ايراد لفظ الامكان انما هو على عدم نوط الجسمية على الاستعدادات المفروضة فذكر التنبيه على عدم النوط على الاستعدادات الموجودة انما وقع منه استطرادا وتوفية للمقام ١٢ مولوى حمد الله رح

حواشی متعلقہ صفحہ ششم

بقیہ صفحہ ششم ہندسہ ف١٥

لكونه مقومة للجسم فى المركبات يكون مقوما لما هو مقوم للجسم والموضوع لكل شئ على ما يستفاد من كلام المشائين هو الذى اذا قيس بالنسبة الى ذلك الشئ فلا يحتاج فى وجوده الى ماهية ذلك الشئ ولا يكون ذلك الشئ مقوما له بحسب ماهيته فكيف يكون الجسم موضوعا للصورة بانه يعرف مما ذكرنا ان الصورة وان كانت مقومة بالنسبة الى ذى الصورة اى انواع الاجسام كالماء والنار مثلا لكنها لاحقة بالنسبة الى الهيولى المتصفة بالصورة اى الجسم المطلق وان الصورة التركيبية يكون لاحقة للمواد التى هى الاجسام فى نفسها فافهم ١٢ مولوى هداية الله رامفورى ف١٦ قوله يعرف مما ذكرنا آه وهو ما مر من ان الصورة وان كانت مقومة للجسم ذى الصورة لكن الصورة المنوعة يكون من لواحق الجسم الطبيعى المطلق وصور المركبات تكون لواحق لموادها التى هى فى انفسها اجسام انت تعلم ان هذا الوجه انما يتم لكون الجسم المطلق او الاجسام التى هى مواد لطبائع المركبات طبعيا اما الجسم الذى كانت الطبيعة نفس صورته المقومة او جزء منها وليس هو مادة لصورة اخرى كالاجسام الفلكية او الانسان مثلا فينبغى ان لا يسمى طبعيا الا ان يقال اطلاق الطبعى عليه انما هو لكونه فردا من افراد الجسم المطلق الذى هو الطبعى فالاولى ان يقال ان الجسم سواء اخذ مطلقا او مع اخذ الصورة المنوعة البسيطة او المركبة اثر من آثار الطبيعة ومعلول لها فان المتقوم اثر من المقوم وكذلك المركب اثر ومعلول لجزئه وان كان الجسم المطلق والاجسام التى هى مواد لصورة تركيبية اخرى موضوعات للطبيعة ايضا ويكون فيها جهتان للنسبة ١٢ جسم

ف١٧ قوله فاعلم ان الصورة الانسانية آه لا يخفى عليك ان هذا العذر انما يتم فى صور الاجسام التى لها جهات ذات طبائع واما فى الاجسام التى ليست كذلك كالاجسام الفلكية والاجسام البسيطة العنصرية فصورها النوعية ليست موضوعات للطبيعة ولا اثار لها الا ان يقال وجه التسمية لا يجب ان يطرد فى جميع افراد المسمى فجنس الصور يسمى طبعيا لاستناد بعض افرادها الى الطبيعة بان يكون اثرا لها ولو جعل وجه التسمية كون تلك الامور بعضها نفس الطبيعة وبعضها موضوعا لها وبعضها اثرا لها لما احتيج الى ذكره المصنف وهو ليس ببعيد جدا فتامل ١٢ مولوى حمد الله رح ف١٧ قوله فاعلم ان الصورة الانسانية آه جزاء للشرط فى قوله وان اختلج وجوابه وحاصله انا اخترنا ان الصورة اثر للطبيعة لكنها ليست اثرا للطبيعة الشخصية التى هى جزء لها حتى يقال ان الشئ لا يكون اثرا لجزئه بل هى اثر للطبيعة التى فى الام اى المودعة فيها فى الحيوانات او فى الاصول والبذور فى الاشجار والنبات وكذا فى المعادن ١٢ مولوى محمد يوسف سلمه ف١٨ قوله واعلم انه سيتضح آه لم يقصد منه ان كل امر طبعى له سبب وسبب فمن الامور الطبيعية بسائط فلا يكون لها مباد بل المقصود ان الامور الطبيعية لا تخلو عن مباد واسباب وذلك بان يكون بعضها مبادا له مع انها هى اسباب ١٢ مولوى نظام الدين رح ف١٩ قوله من حيث حدودها آه فيه ان العلم اليقينى متعلقه النسبة لا الحدود ومعرفة الامور الطبيعية بالحدود وليست مما لا بد فيها من معرفة اسبابها كيف والاسباب خارجة عن الذات والحدود انما يدخل فيها الذاتيات الا ان يقال مقصود المصنف ان معرفة الامور الطبيعية بحدودها لا بد فيها من معرفة المبادى والاسباب كلها فالتفريع بقوله فلا بد كانه تفريع على مقدمة مذكورة فى البرهان ومقدمة مطوية ضرورية من انه لا بد فى تصور الشئ ذى المبادى بحده من تصور مباديه الداخلة فى قوام حقيقته او يقال اراد بالتصور بالحد والتصور الذى هو مطلب ما الحقيقية وهو تصور الشئ بعد العلم بوجوده فان الفاضل الهروى فى المسائل التى هى القضايا الايجابية وذلك التصور هو المسبوق بمطلب هل البسيطة يعنى التصديق بالوجود فى نفسه لا بد له من معرفة المبادى والاسباب حتى يحصل فى ذلك التصديقات يقينا فتامل ١٢ مهم

تتمۂ صفحہ ۶۰ سطر ششم

۵۵ قولہ ثم اذا کانت آہ اعلم ان المبادی علی وجہین اما مبادی خاصۃ بعلم علم مثل اعتقاد وجود الحرکۃ للعلم الطبیعی واعتقاد امکان انقسام کل مقدار الی غیر النہایۃ للعلم الریاضی
واما مبادی عامۃ وہی علی قسمین اما عامۃ علی الاطلاق لکل علم کقولنا کل شیء اما ان یصدق علیہ الایجاب او السلب واما عامۃ لعدۃ علوم مثل قولنا الاشیاء المساویۃ لشیء واحد
متساویۃ فہذا مبدء یشترک فیہ علم الہندسۃ وعلم الحساب وعلم الہیئۃ وعلم النجوم وغیر ذلک ثم لا یتعدی الی ما لیس لہ تقدیر فان ہذہ الاشیاء ہی المساویات فی الکمیات
وذویہا لا غیر فان المساواۃ لا یقال لغیر ما ہو کم او ذو کم الا باشتراک الاسم والمبادی الخاصۃ لمسائل علم اما علی قسمین اما ان یکون خاصۃ بحسب ذلک العلم کلہ او بحسب مسئلۃ او مسائل ۱۲ محمد یوسف

تتمۂ صفحہ ہفتم ہندسہ ۵۶

بالذات کما یفہم من کلام الشیخ فی الشفاء حیث قال الامور العامۃ اعرف عند عقولنا وان لم تکن اعرف عند الطبیعۃ ای لم تکن الامور المقصودۃ فی الطبائع لیتم الوجود فان المقصود
فی الطبیعۃ لیس ان یوجد حیوان مطلق ولا جسم مطلق بل ان یوجد طبائع النوعیات انتہی فالمراد ان المعرفۃ انما ہی لذی شعور والطبیعۃ لا شعور لہا ولا یحتاج الی ان یراد بالاعرفیۃ الاتمیۃ
وہی بالنسبۃ الی العقل المعرفۃ وبالنسبۃ الی الطبیعۃ الطلب او یراد ان نفس العام اعرف عند العقل وہو منتسبا الی الطبیعۃ لا یکون اعرف عندہ بل الامر بالعکس ۱۲ مولوی محمد یوسف
۵۷ قولہ انما ہی النوعیات آہ لعلہ واضح عند المصنف الا فللمناقشۃ فیہ مجال واسع فانہ یمکن ان یقال لعل النظام فی بعض الامور یتم بالجنسیات وتوجہ الطبیعۃ وقصدہا الی النوعیات
لضرورۃ وجود الجنس فی النوع کما ان التوجہ الی المشخصات لضرورۃ وجود النوع فی الشخص او لضرورۃ خصوصیۃ المادۃ واقول ان التحصل انما ہو للنوعیات والاجناس فی نفسہا
مبہمۃ لا تحصل لہا الا بالفصول والطبیعۃ تقصد الایقاع والفعلیۃ فلا تقصد الا ما ہو محصل لا غیر فان تحصل الشخص اقوی من تحصیل النوع فہو احری باقتضاء الطبیعۃ وتوجہہا الی ایقاع الفعلیۃ
فلیس المدار الا علی ان نظام الطبائع الکلیۃ لیس الا فی الطبائع النوعیۃ فانا نعلم بالضرورۃ ان نظام النار لیس الا فی طبیعۃ الحرارۃ ونظام الماء لیس الا فی نوع البرودۃ لا فی جنس
الکیفیۃ الملموسۃ ولا فی شخص الحرارۃ والبرودۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۸ قولہ الطبیعۃ الکلیۃ آہ لیس المراد بالکلی ہہنا ما ہو مصطلح بل المیزان الا یلزم حمل الطبیعۃ
الکلیۃ علی الطبیعۃ الجزئیۃ ولیس کذلک بل المراد بالطبیعۃ الکلیۃ الطبیعۃ المتعلقۃ بجمیع اشخاص نوع واحد من حیث ہو جمیع الکافۃ فانہ یحفظ نظام تلک النوع فالطبیعۃ الکلیۃ فی الانسان ہی المبدء
الذی یقتضی وجود شخص منہ وموت بعض آخر وبلوغ بعض الی حد وبعض الی حد آخر الی غیر ذلک من النظام المشاہد فیہ ہو یقال لہ نظام النوع فمقصود الطبیعۃ الکلیۃ نظام الانواع
بخلاف الطبیعۃ الجزئیۃ وہی الخاصۃ بشخص شخص من افراد الانواع الطبیعۃ فانہا متکفلۃ بنظم مصالح الشخص علی سبیل التسخیر من المبدء المتعالی عن الطبیعیات ۱۲ مولوی محمد یوسف
۵۹ قولہ لو کانت مقصودۃ آہ ای لو کانت الاجناس مقصودۃ بالذات لتم النظام بہا ولا یتوجہ الطبیعۃ الی النوعیات بالذات وہو خلاف الضرورۃ ہکذا قیل ہذا
ما یقنع بہ المنصف لا المناظر ولہ ان یناقش بان الضرورۃ العقلیۃ انما یحکم بالتوجہ الی النوعیات مطلقا سواء کانت بالذات او بالتبع لضرورۃ استعداد المادۃ او
لامر آخر لا بتوجہہا الیہا بالذات قطعا ولو قیل باقتضاء کون الاجناس مقصودۃ عدم توجہ الطبیعۃ الی النوعیات مطلقا فللمنع مجال واسع والاحسن ما قال مقدام المحققین نظام الملۃ والدین
ان الطبیعۃ ان قصدت بالذات الاجناس لتم النظام بجعلہا انواعا ہہنا فلا یطلب الانواع الآخر فیقف عند وجود الجنس فی ضمن فصل لیس الامر علیہ انتہی ہذا موافق لما قال الشیخ لو کان
المقصود للطبیعۃ الجنسیۃ لکان الوجود والنظام یتم بوجودہ مثل وجود جسم کیف کان او حیوان کیف کان ۱۲ مولوی محمد یوسف ۶۰ قولہ اللہم آہ لم یکن فی الشفاء
لفظ اللہم وکانہا للمصنف اشارۃ الی ان الظاہر ان المقصود فی الطبائع الجزئیۃ ایضا الانواع دون الاشخاص فان الطبیعۃ الجزئیۃ الناریۃ مثلا لا تقصد الا الحرارۃ والیبوسۃ بما ہی
حرارۃ ویبوسۃ مثلا لا الحرارۃ المعینۃ والیبوسۃ الجزئیۃ ولذلک لو بطلت لا تفسد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ بل تخلف بدلہا بالطبع ان خلت وطبعہا والضرورۃ حاکمۃ بان المقتضی
فی الامور المتواردۃ انما ہو القدر المشترک لا الخصوصیات بل ہی ملغاۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ ۶۱ قولہ اذ العقل لا یدرک آہ لعل المراد بالادراک الادراک
الحصولی فلا یرد ان العقل یدرک بنفسہ الصفات الجزئیۃ القائمۃ بنفسہ لا باشتراک قوۃ جسمانیۃ وبالجزئیات المجردۃ غیر العقل وغیر صفاتہ فلعلہ لا ینالہا العقل ولا یدرکہا بوجہ جزئی
فان مدار ادراک الجزئی اما الحس او الحضور عند القوۃ العاقلۃ علی ما تقرر عند المتاخرین وتفصیلہ فی کتب السید بسطا فی الکلام او المراد بالشخصیات الشخصیات الجسمانیۃ اذ الکلام فیہا ۱۲ حکم
۶۲ قولہ من اعرفیۃ الاخص آہ ہذا لیس کلیا بان کل اخص اعرف عند الطبیعۃ من الاعم بل تلک الاعرفیۃ انما ہی بین الانواع والاجناس فقط بان الانواع اعرف عند الطبیعۃ
من الاجناس فلا یرد ان الشخصیات لیست باعرف عند الطبیعۃ من الانواع والاجناس لانہا لیست مقصودۃ بالذات فی الطبیعۃ الا ان یقال ان الشخصیات وان لم یکن مقصودۃ بالذات
فی الطبیعۃ الکلیۃ لکنہا مقصودۃ بالذات فی الطبیعۃ الجزئیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۶۳ قولہ اللہم الا فی الطبیعۃ آہ وجہ الضعف ان المقصود بالذات فی الطبیعۃ الجزئیۃ ایضا الانواع
دون الشخصیات فالطبیعۃ الجزئیۃ الناریۃ مثلا لا تقصد الا الحرارۃ والیبوسۃ انما ہی حرارۃ ویبوسۃ مثلا الحرارۃ والیبوسۃ المعینۃ ولذلک لو بطلت الحرارۃ والیبوسۃ المعینۃ لا تفسد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ بل
تخلف بدلہا بالطبع ان خلیت وطبعہا ہکذا قالوا ولا یذہب علیک ان الطبیعۃ الجزئیۃ وہی الخاصۃ بشخص شخص من افراد الانواع للطبیعیۃ المتکفلۃ بنظم مصالح الشخص والحرارۃ والیبوسۃ

حواشی متعلقہ صفحہ نہم ۹
تتمہ حاشیہ صفحہ نہم سطر ۱۱

العینیۃ انما یبطل بطلان الطبیعۃ الجزئیۃ وہو مستلزم فساد نظام الطبیعۃ الجزئیۃ لانہا ہو تخلف الطبیعۃ الجزئیۃ الاخری لوجود المقتضی لی الطبیعۃ النوعیۃ ۱۲ منہ مولوی محمد یوسف
سطر ۱۱ قولہ والعقل لا یدرک الشخصیات آہ اعلم انہ لا نزاع فی ان مدرک الکلیات فی الانسان ہو العقل واما ان مدرک الجزئیات علی وجہ کونہا جزئیات ہو ... العقل و اختار
المصنف عند البعض الحواس والدلیل علی ان مدرک الجمیع ہو العقل ان الحکم بین الکلی و الجزئی فی مثل ہذا انسان و الحاکم بین الشیئین لا بد ان یدرکہما فالمدرک من الانسان بجمیع الادراکات شئ واحد والمدرک
للکلیات ہو العقل فلا بد ان یکون مدرک الجزئیات ایضا ایاہ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالی

حواشی متعلقہ صفحہ دہم ۱۰
تتمہ حاشیہ صفحہ نہم سطر ۱۹ صفحہ ۱

فانہا حوادث ذاتیۃ فقط انہا عند المتاخرین المسبوق بالمادۃ انما ہو الحادث الزمانی لا الذاتی بدوا اقتران الحدوث الزمانی والعقول والافلاک والعناصر ... قدیمۃ
قدیمۃ ولو کان الحادث الذاتی مسبوقا بالمادۃ کما فہم المصنف یلزم ان یکون ہیولی الافلاک والعناصر ہیولی لذلک ... وہکذا لکونہا حادثا ذاتیا فیتسلسل ... یلزم ان یکون ...
مسبوقا بالمادۃ لکونہا حوادث ذاتیۃ مع انہا مجردۃ عن المادۃ واما مسبوقۃ بالمادۃ فلان امکان الوجود سابق علی وجودہ والا امتنع قبل وجودہ ...
... ان ... فہو بالانقلاب من الامتناع الی الامکان وہذا باطل لاستلزامہ تخلف الذات عن مقتضاہ ...
مع ... و ذلک لان الامکان امر ثابت و انکار ثبوتہ علی نحو ثبوت العدمیات والاضافات التی تتصف بہا الاشیاء ...
متصفا قبل وجودہ فی الواقع فلا بد لہ من محل و ذلک المدعی ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ

سطر ۱۹ قولہ حادثۃ آہ ای حادثۃ مع حدوث الابدان لانہا لو کانت قدیمۃ موجودۃ قبل حدوث البدن لکانت اما واحدۃ او متعددۃ وکلاہما باطل اما الاول فلانہ یلزم ان تکون نفس ...
بعینہا ... فہو باطل اما الثانی فلانہا اذا کانت متعددۃ فالاختلاف بینہا لا یکون بالماہیۃ ولوازمہا لکونہا متفقۃ فلا بد ان یکون الاختلاف بالعوارض المفارقۃ والعوارض
... القابل بل المادۃ لان الماہیۃ لا تقتضی العوارض ... والامکان ... والقابل للنفس انما ہو البدن ...
حادثۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف سطر ۱۱ قولہ ان لا یتقوم آہ لا یقال ... ہذا الکلام فی المبادی ...
لا یمکن الترکیب الطبیعی بین امرین لا تعلق لاحدہما بالآخر لان الترکیب الطبیعی لا یقتضی تعلق کل جزء من اجزاء المرکب الطبیعی سواء کان جزءا قریبا او بعیدا الا تری ان العنصر الواحد کالماء مثلا
تحصل تام ... الہیولی عند تحصلہ بصورۃ ذلک العنصر لا یحتاج فی تحصلہ وتقومہ الی الصورۃ الترکیبیۃ التی للمرکب مع انہ جزء مادی لہا واما ما یقتضیہ الترکیب الطبیعی التعلق بین
امور فیہا ترکیب لا بالذات وہو حاصل فی ما نحن فیہ لتقوم البدن المشتمل علی الاعضاء ... بالنفس الناطقۃ و ذلک البدن جزء اول و مادۃ قریبۃ للانسان ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم ۱۱
تتمہ صفحہ یازدہم ہندسہ سطر ۵

مما یرد علیہ الاعراض من الصفات والاخلاق وکل ما کان کذلک کان جوہرا ولا سبیل الی الثانی لان من المعقولات معان غیر منقسمۃ اصلا ولا اقل من ان یکون لہا وحدۃ ما
فیلزم انقسامہا لان التعقل ... یستلزم حصول الشئ وحلولہ فی المدرک والحال فی المنقسم لا بد ان یکون منقسما ولیس البدن علۃ بالذات للنفس فانہ لیس فاعلا لہا اذ المادۃ
لا یفعل المجرد کما ہو مبین فی الالہی ولا علۃ صوریۃ لکون الامر بالعکس ... البدن علۃ بالعرض للنفس فانہ اذا حدث بدن ... ان یکون آلۃ للنفس ... المفارق النفس المجردۃ
... بالخصوص محال و ... انما تعلق فی النفس الوجود بالبدن بل ... مفارق لا ... بقاء ذلک المفارق ولو کان لہا تعلق فی نفس الوجود بالبدن لزم
فسادہا بفسادہ مع انہا تبقی بعد فسادہ نعم لہا تعلق بالبدن بالتدبیر والتصرف ۱۲ مولوی محمد یوسف سطر ۵ قولہ ونجا الطہ معطوف علی قولہ لمفارقۃ آہ ای یکون المادۃ
محتاجۃ فی التقوم الی المقبول و المقبول لیس وجودہ متعلقا بالمادۃ لکنہ ... اذا وجد ان یقوم مادۃ ... کما فی الصورۃ الجوہریۃ الحالۃ فی الہیولی الاولی فان المادۃ ای الہیولی
محتاجۃ فی التقوم الی الصورۃ الجوہریۃ ... للصورۃ الجوہریۃ اذا وجدت انہا تقوم مادتہا کما ہو مبین فی بحث التلازم بینہما والحالطۃ ظاہرۃ من الحلول ۱۲ مولوی محمد یوسف
سطر ۵ قولہ غیر محتاجۃ آہ ای غیر محتاجۃ فی ذاتہا الی المقبول و ... خروج العوارض التی ہی ... المقدار مثلا فانہم یقولون ان الحرکۃ محتاجۃ فی تشخصہا الی ...

حواشی متعلقہ صفحہ یازدہم

بقیہ صفحہ یازدہم ہندسہ ۵ لہ

الی ہذہ الامور وہذہ الامور تہہ لعلہ لتخصصہا فیکون الحال مجانبۃ فی التخصیص بہا الی المقبولات ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ رامپوری سلمہ اللہ تعالٰے

۵۷ قولہ لوحدتہا آہ ای التی یحتاج فی کونہ جزءا مادیا الی معینۃ مادۃ اخری مطلقا کمواد البسائط فان المادۃ للصور النوعیۃ فی البسائط اما الہیولی الاولی کما ہو مذہب المعلم فعدم احتیاجہا البسائط واما الجسم المرکب من الہیولی الاولی والصورۃ الجسمیۃ کما ہو مذہب غیرہ فعدم احتیاجہ لان الجسم ایضا لوحدتہا کافیۃ لاالتحاج الی مواد اخری فافہم فما قال بعض المحشی ہذا غایۃ التوجیہ لکنہ لایغنی عن ہذا التحاج من غلطہ ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ ۵۷ قولہ کالبیت آہ فانہ مرکب خارجی لایلتئم من اجتماع المواد وہی اللبنات والخشبات وترکیبہا ترکیب التاسیس الثلاثی بحیث یحصل الجدران لیستقر علیہا سقوفہا ویلاقیہا ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قولہ کالتریاق آہ فان کیفیات الادویۃ والاشیاء التی یحصل التریاق منہا اذا تفاعلت بعضہا فی بعض بالکسر والانکسار استحالت الی کیفیۃ واحدۃ متشابہۃ فی جمیعہا وہی مزاج التریاق ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قولہ فان النفس ملزمہ اذا وجدت انہا تقوم البدن بمفارقۃ اما النفس الملزوم لانہ لولا لزومہ ذلک لزم تعطلہا ولا تعطل للشیء خصوصا ہذا الجوہر الشریف النفیس واما المفارقۃ فلان المحل الواحد انما یحصل بطریق الحلول والنفس لیست حالۃ لان حلول الشیء فی شیء یلزمہ ان لایکون لہ تحقق فی نفسہ الا وجودہ فی غیرہ حتی اذا انعدم عن ذلک المحل تنعدم فی ذلک الحال ینعدم عن الواقع والنفس لیس کذلک لان النفس اذا انعدم عن البدن لاینعدم عن الواقع بل یبقی موجودۃ ۱۲ مولوی محمد ہدایۃ اللہ سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ چہاردہم ۱۴

۵۵ قولہ لبعد زوال آہ ای صور البسائط انما یحصل فی الہیولی بعد زوال صورۃ لان الصورۃ النوعیۃ لکونہا مقومۃ للمادۃ یستحیل الانفکاک عنہا اذ کما لایتصور وجود المادۃ معریۃ عن الجسمیۃ کذلک لایتصور بدون التخصیص بنوع عاص من انواع الجسم فیقوم وجود الجسم بذلک المخصص فیحوز تبدل الصور لتعاقبہا للمادۃ بعینہا الا اذا احرزت الصورۃ الہوائیۃ تنقلب الی المائیۃ وبالعکس فمادۃ العناصر واحدۃ فالصورۃ المائیۃ انما یحصل بعد زوال الہوائیۃ مثلا لاستحالۃ اجتماع الضدین من جہۃ واحدۃ ومن ہہنا شبہت استحفاظ الہیولی الشخصیۃ بالوحدۃ المادۃ متمسک بمنعطف معین بإمارات متعاقبۃ مزیل احدہ منہا ویقیم اخری لہا بخلاف الافلاک فان ہیولی کل واحد منہا صورۃ لازمۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۵۶ قولہ کالاضداد آہ ای ان الصور النوعیۃ صور مختلفۃ الحقائق فالصورۃ النوعیۃ یحصل المادۃ جواہر بالفعل غیر الذی کان بالسابقۃ بخلاف الصورۃ الجسمیۃ فان افرادہا متماثلۃ فالصورۃ العاقبۃ من الجسمیۃ مماثلۃ للزائلۃ منہا فی الحقیقۃ وہی شریکۃ للسبب فی جعل الہیولی موجودۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۶ قولہ ویکفی آہ لما کان عسی ان یتوہم انہ لابد من وجود المتکمل والمتغیر قبل ما تم او تحول الیہ الا فان شیء یقال انہ تم او تحول وقبل الصورۃ لم یکن وجود الجسم البسیط فدفعہ بقولہ ویکفی ہہنا علی قولہ یقال ای ان لم یکن الجسم البسیط قبل الصورۃ موجودۃ بالفعل لکن وجودہ بالقوۃ قبل الصورۃ من حیث انہ سبق ہیولاہ فالجسم البسیط سابق من جہۃ الہیولی علی الصورۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۸ قولہ ان اصطلاح آہ العدم کذلک فان المتکمل والمتغیر یحتاج الی ان یکون قبلہ عدم حتی یتحقق کونہ متغیرا او متکملا والعدم لیس یحتاج فی ان یکون عدما الی ان یحصل التغیر او الکمال فرفع العدم یوجب رفع المتغیر والمتکمل من حیث ہو متغیر ومتکمل ورفع المتغیر والمتکمل لایوجب رفع العدم ۱۲ مولوی محمد المسیح ۵۹ قولہ ولذلک یکون مبدءا آہ قال الشیخ فی الشفاء ولا فائدۃ لنا ان یناقش فی التسمیۃ فلیستعمل بدل المبدأ المحتاج الیہ فیجد القابل للتغیر والاستکمال یجد العدم ویجد الصورۃ کلہا محتاجا الیہ فی ان یکون الجسم مستکملا او متغیرا ۱۲ مولوی محمد المسیح ۶۰ قولہ اذ کل آہ فلا یظن ان عدم شیء عن قابل موجود لہ کعدم الحرکۃ مجامع للجسم المتصف بہ فی حال الحرکۃ حال السکون کذلک عدم البیاض مجامع للجسم المتغیر من البیاض الی السواد فی حال البیاض ومجامع للکائن فی مرتبۃ المادۃ لان مجامعۃ ذلک العدم للجسم فی تلک الامثلۃ وغیرہا مسلم ولیس الکلام فیہا وانما الکلام فی مجامعۃ الجسم المتکمل او المتغیر والکائن من حیث ہو ہو فان الجسم مستکمل فی حال التلبس بالحرکۃ لا فی حال السکون ومتغیر فی حال الانتقال الی السواد لا فی حال البیاض وکائن فی حالۃ التلبس بالصورۃ وفی مرتبۃ المادۃ انما القوۃ لا الفعلیۃ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ ۵ قولہ لما یحصل آہ لان الاستکمال ان یحصل للشیء ما لم یکن من غیر زوال امر وجودی لا بعدمہ وان حصلت الصورۃ لم یکن حاصلۃ لکن زوال ہہنا امر وجودی ہو الصورۃ السابقۃ قیل ان زوال الامر الوجودی لیس معتبرا فی مفہوم الاستکمال کما ہو معتبر فی مفہوم التغیر لانہ ہہنا فیہ ومعنی قولہم من غیر زوال شیء منہ عدم اعتبار الزوال فی الاستکمال لا اعتبار عدم الزوال انتہی ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ پانزدہم

تتمہ حاشیہ ہندسہ ۵۶

ویتجلی الصورۃ المائیۃ کما نشاہد من البخار الصاعد الی العلو فان البخار اجزاء ہوائیۃ متکونۃ من الماء مختلطۃ باجزاء مائیۃ لطیفۃ وقد یاخذ الصورۃ المائیۃ ویتجلی الصورۃ

بل ينبغي كما في كور الحدادين فانه اذا اسدت المنافذ التي يدخل فيها الهواء الحديد وتفخ نفخًا شديدًا يحدث فيه نار بل انقلاب الهواء اليها وقد يتبدل الصورة بالعكس كما يشاهد في كور الحدادين بانطفاء النار الكائنة فيه وتصيرها هواء ١٢ مولوی محمد یوسف ٥ قوله ومنها ما ليس كذلك آه كالافلاك فانه لا يقبل الكون والفساد فللصورة الكائنة حيز طبيعي وللصورة الفاسدة حيز طبيعي اخرى لما تقرر في موضعه ان كل جسم فله حيز طبيعي وان الحيز الواحد لا يقتضيه طبيعتان مختلفان بالنوع وما يكون للصورة الكائنة حيز طبيعي وللصورة الفاسدة حيز طبيعي آخر فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة ان حصلت في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزه الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة قبل الفساد كانت حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا الى حيزه الطبيعي وليس في الافلاك ميل مستقيم ١٢ مولوی محمد یوسف سلمه

حواشی متعلقه صفحه ۱۸ نمبر ۹ هم
تتمه حاشیه هندسه ۵٦

فذوات فاعل من اعراضها فدفعه بقوله بل سيلوح لك آه وحاصله ان علية الفاعل ليست علية خاصة بل هو كما انه علة للطبيعيات علة لمبادئها من المادة والصورة ايضًا ذات شغل الطبيعي بمبع وجود العلل الخاصة لها وهي الفواعل الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل العامة لو فقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات فاعل ليس من اعراضها الخاصة فلا يكون من عوارضها الذاتية والبحث انما يكون منها لا من الاعراض الغريبة وفيه ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا لامر اعم كما هو ١٢ مولوی محمد یوسف ٦ قوله وكان الطبيعي يبحث عنه الى آخره ولا يخفى عليك ان الفاعل ان كان من الطبيعيات فاعلا لها سوى نفسه لا يكون ذلك الفاعل فاعلا لمبادئه وفاعل ذلك الفاعل الذي هو من الطبيعيات يكون امرا آخر فلا يكون الفاعل المشترك للطبيعيات فاعلا واحدا بالعدد كما هو الباطل ١٢ مولوی محمد یوسف ٨ قوله والفاعل الواحد بالعموم آه فيه ايماء الى ان وحدة الفاعل وحدة عامة والكلام السابق كان على سبيل الفرض هذا ويحتمل ان يكون المقصود ان اتحاد وحدته بالعدد امر ظاهر وقوله فانه اتم تفصيل المقام لا تعليل لما سبق ولا يخلو عن نحو بعد كما لا يخفى ١٢ مولوی نظام الدين ح ٩ قوله في قوته آه القوة كان معناها المشهور عند الجمهور تمكن الحيوان من الافعال الشاقة وهي بهذا المعنى يقابل الضعف ثم نقل منها الى مسببها المسمى قدرة وهي صفة لها يتمكن الحيوان من الفعل والترك بالارادة ونسبتها الى الطرفين بالسوية ثم عمم في الحيوان او غيره فالمراد ان نظر الطبيعي في الواحد بالعموم يكون بانه كيف يجب ان يكون في قوته مثلا هو يقوى على افعال غير متناهية او لا ١٢ مولوی محمد یوسف ١٠ قوله بهذا النحو آه وهو الاشهر لكن يخالف لما صرح المحقق في شرح الاشارات من ان الحكماء قاطبة متفقون على ان لا فاعل الا ذات الله تعالى ونسبة الفاعلية الى غيره تجوز بنا باعتبار كونه من الروابط والوسائط ١٢ مولوی نظام الدين ح ١١ قوله هو الطبيعة آه فان الطبيعة عندهم موثرة تاثيرا طبيعيا في جسم هي محلها وموثرة في جسم آخر ايضا وان كان التاثير فيه تاثيرا قسريا والمتكلمون لا يقولون بذلك التاثير بل الحوادث كلها عندهم مستندة الى الله تعالى ابتداء وانما اثبتها على صاحب الفلسفة الاولى بان كل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار والافعال كالاحراق مثلا من الحركة والسكون فهي صادرة عن قوة موجودة فيه لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لامر مفارق عن الاجسام بالكلية او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا يكون دائمة ولا اكثرية والثالث ايضا باطل لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السواء واحدة فتخصيص تاثيره في بعض دون بعض الى مخصص الكلام عائد في المخصص والاقسام جارية فيه كلها باطلة سوى الرابع فاذن ما يصدر عن الجسم هو عن قوة موجودة في ذلك الجسم وهي الطبيعة ١٢ مولوی محمد یوسف ١٢ قوله ما يكون فيه آه فيه ضميران ضمير مستتر في يكون وضمير بارز في فيه اما المستتر فيرجع الى المبدء والبارز فالى الجسم والمراد بالحركة حركة الجسم يكون ذلك المبدء فيه وسكونه بالذات ١٢ مولوی محمد یوسف ١٣ قوله والمراد بالمبدء الفاعل آه فخرج الميل فانه الدليل الفاعل لان الميل عندهم كالحركة امر يحصل به الحركة ١٢ مولوی محمد یوسف ١٤ قوله لا يتقابل آه فان الحركة في مقولة معينة وكلا واحد يقابل السكون في تلك المقولة وذلك الحركة مطلقا بالذات فرضت الحركة في مقولة والسكون في مقولة اخرى او الحركة في محل والسكون في آخر فلا تقابل بينهما ١٢ مولوی محمد یوسف ١٥ قوله فان اريد آه يعني ان اريد بذلك انه لم يتخلف وقد تخلف كما يشهد به الحس ولم يلزم اجتماع المتقابلين من الحركة والسكون والتخلخل والتكاثف مثلا فانهما يكونان طبيعيين لكن الجسم الا ان يكون علة مقدار مطلوب له فالتخلخل والتكاثف لا يتخلفان ١٢ مولوی نظام الدين ح ١٦ قوله لم يتخلف آه مع ان الحركات يتخلف عن المبدء في حال كونها والسكونات يتخلف عنه في حال الحركات فالمراد من المبدء المبدء الناقص لا التام لان الطبيعة ليست موجبة حقيقة للحركات الطبيعية ولا للقسرية كما صرح به الشيخ وسيأتي بل المراد به انه الفاعل حيث يكون الفاعل موجبا على حسب اقتضاء جرمها المساعدة شأنه عندهم كانه الاصطلاح على تسمية الطبيعة بالفاعل على الاجل فعل الفاعل على حسب اقتضائه وانما الحركة الا بانضمام الامر الى الحيز الى العادة طبعه تقتضي الربط والسكون بانضمام الملائمة وضع الحجر في السفل واوسط الا تم عدم السكون عدم الحركة

فكيف يتعقل كون الطبيعة مبدأ لعدم اثره واجاب بان الجسم اذا سكن فهناك امران احدهما عدم تلك الحركة وآخر استقراره في ذلك الحيز وتعهد له فيه وهذا المعنى باتفاق الفلاسفة امر ثبوتي
فانهم اجمعوا على ان الاين عبارة عن حصول الجسم في مكانه واتفقوا على ان هذا المعنى صفة موجودة وعرض حال في الجسم اذا عرفت هذا فنقول ان اريد بالسكون عدم الحركة فذلك لا يمكن جعله اثرا للطبيعة
وان اريد كونه مستقرا في ذلك الحيز فذلك يمكن جعله اثرا للطبيعة ومعلولا لها انتهى ثم اعلم ان السكون عدم الحركة كما تقرر سابقا فان التقابل بين الحركة والسكون تقابل العدم والملكة لا
تقابل التضاد حتى يكون عبارة عن الاستقرار وعدم الحركة كما هو استغنا عليه بالان عدم المعلول انما يستند الى عدم علته فالسكون علته عدم علة الحركة لا غير فلا يكون الطبيعة علة له وقد تكلف
بان العلة الحقيقية للسكون هي انعدام الحالة المنافرة وهو مصاحب للطبيعة فنسبت المبدئية اليها ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه ٥ قوله هو الفاعل بالحقيقة آه الاشبه
ان فاعلها بالحقيقة هو موجدها وان الطبيعة معطيا للصورة لها فالمراد انه فاعلها من حيث هي طبيعية فافهم ١٢ مولوي نظام الدين سلمه ٥ قوله على الطبيعي آه اي عالم العلم الطبيعي
واعلم ان الطبيعي منسوب الى الطبيعة فحذفت الياء وفتحت الباء في النسبة وحذفت التاء من الآخر كما في النسبة الى حنيفة يقال حنفي واذا انتسب الى حنيف يقال حنيفي واعلم ايضا انه
اذا انتسب الى شافعي المنسوب الى شافع يقال شافعي ايضا من غير فرق فاذا انتسب العلم الى الطبيعة يقال طبعي واذا انتسب الانسان الى العلم الطبيعي يقال ايضا طبيعي ١٢

حواشي متعلقه صفحه نوزدهم

سلمه ٥ قوله ولو استحالت الطبيعة آه فعلى هذا القائل ان يقول ان طبيعة المقسور لو كانت محركة لجسمها لما عاقها القاسر لما تجاذب مقتضاها ومقتضى القاسر ولا تحيل ان الطبيعة اذ لها
تقتضي تخالف لما كلفتها النفس فتحرك مع العوق الذاتي فذلك يحدث فيها تحقق التعاوق والتجاذب وان فرق بان تحريك القاسر لا يزاحم التجاذب والاعياء بخلاف تكليف
النفس طولب البرهان والله اعلم ١٢ مولوي نظام الدين سلمه ٥ قوله وانا الان آه هذا دفع لجواب آخر وهو ان الطبيعة لا يصدق على النفس في الحركات
الارادية لان النفس ليست مبدأ لها فانها انما تحرك باحداث الميل وهي حالة منها تتحرك الجسم من المبدأ الى المنتهى بحيث يدافع ما يعوقه وحاصل الدفع ان النفس لا تحرك
الا باحداث الميل في الحركات الارادية كما ان الطبيعة في الحركات الطبيعية انما تحرك باحداث الميل لما سيأتي من اثبات الميل لكل حركة في مبحث الحركة فان اعتبر الميل محركا
فعدم صدق الحد على النفس مسلم لكنه مضر لهم لانه يلزم عدم صدق الحد على المحدود اي الطبيعة ايضا لانه يكون على هذا التقدير الميل مبدأ لها لا الطبيعة وان لم يعتبر محركا بل يعتبر
آلة للتحريك كما هو الحق فهذا ينتقض الحد بالميل فلا يضر الايراد ويصدق الحد على النفس لكونها مبدأ لها ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه ٥ قوله انما الاشتباه في النفس
الفلكية آه ليس غرضه الاستفاضة فانه ليس من منصب الناقض مطالبة البرهان فانه يدع بل مقصوده ان التعريف لم يتميز به المحدود عن غيره فان اختصاصه بالمعرف ومساواته
غير بين بل النظر فيه مستور ومتعذر في النفس الفلكية ايضا حتى يقوم برهان على ثبوت صورة نوعية تسمى بالنفوس المجردة والنفوس المنطبعة قائمة بالمواد الافلاك واستخدام تلك النفس بها
في الحركات ١٢ مولوي محمد اسعد ح سلمه ٥ قوله فالشيخ صرح آه قال المحقق الطوسي في شرح الاشارات والطبيعة ههنا بهذا المعنى تقارب الطبيعة الذي تعم الاجسام
حتى الافلاك وربما يراد في هذا التعريف قولهم على نهج واحد من غير ارادة وح تخصيص المعنى المذكور بما يقابل النفس انتهى ويفهم منه ان الطبيعة ههنا المعنى يشمل النفس الفلكية فلا منافاة في صدق
هذا التعريف عليها والاشتباه فيه المصنف الشيخ صرح في الشفا بان المحدود بهذا الحد هو التي يفعل افاعيلها على نهج واحد بلا ارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية ١٢ سلمه

حواشي متعلقه صفحه بيست ودوم ٢٢

سلمه ٥ قوله كما في البسائط آه فان الطبيعة فيها هي الصورة وانما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال الصادرة عنها سميت طبيعة
واذا قيست الى تقويمها النوع سميت صورة نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل فالصورة نفس الطبيعة في البسائط بحسب الذات وغيرها بالاعتبار فالعنصر البسيط
كالماء مثلا جوهره الصوري بالقياس الى تقويم النوع صورة وبالقياس الى كونه مبدأ للآثار الملائمة مثل البرودة والرطوبة طبيعة وقال صدر المحققين انها يسمى قوة ايضا باعتبار
تاثيرها في الغير كما لا تصير صورة للجنس بالفعل انتهى والمشهور ان القوة اعم من الصورة النوعية لان القوى النباتية والحيوانية قوة وليست صورة جوهرية ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه
سلمه ٥ قوله كما في البسائط آه التقييد بالعنصرية وان لم يقع في الشفا لكنه مستفاد من فحوى كلامه لعله لاخراج الافلاك فانه ليس فيه الطبيعة بالمعنى المذكور ولذا لم يقل
القدماء ان للافلاك طبيعة خامسة والمحقق الشيرازي قائل بان الطبيعة مادة في جميع الاجسام المتحركة حتى الافلاك لكن الطبيعة فيها عين صورها المجردة والتفصيل الاتم في الاسفار
الاربعة ١٢ مولوي محمد اسعد ح سلمه ٥ قوله وهي غير محسوسة لان الصورة النوعية للماء مثلا مشتركة في اشخاصه فلو كانت محسوسة لوجب ان يكون
الاحساس بها مع الواحد منه كما في وضع متعينين وح يمتنع ان يكون متقولة على ما لا يكون فيه ذلك الامر على ذلك الوضع فلا يكون مشتركة هف وفيه بحث
فسادنه يسبب من لا يجوز وجود شي ينال الحس بافعاله لا بذاته فان الطبيعة وجودها مسلمة ههنا وبرهن في موضع آخر وانما ينال الحس الى افعالها لا الى ذاتها ١٢ مولوي محمد

شه قوله وانما تصدر آه دفع لما يتوهم من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وطبيعة النار واحدة انما يصدر منها اثر واحد لا الآثار المتكثرة وحاصل الدفع ان الممنوع انما هو صدور الكثير عن الواحد الحق لا صدورها عن الواحد المتكثر الجهات وصدور الآثار عن الطبيعة الواحدة في جوهر النار انما هو بجهات متكثرة لان الكيفيات الاولية للعناصر هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والحرارة والبرودة فاعلتان لان كلا منهما يفعل في الاخرى وفي الرطوبة واليبوسة ايضا وانفعل من الرطوبة واليبوسة ١٢ مولوي محمد يوسف سه قوله وقد تكون كالجزء من الصورة آه الذي يظهر من مواضع من كلام الشيخ هو ان هذه القوة يوجد في مادة المركب من الاسطقسات ومعنى الصورة محمول على المركب لانها تتحد مع الفصل باعتبار اخذ معناها لا بشرط شيء والفصل محمول على المركب ومعنى الحمل هو الاتحاد في الوجود فيكون تلك القوة جزءا من الصورة بهذا الوجه ١٢ شله قوله فان الاجسام المركبة آه كالانسان مثلا لا يحصل بالطبيعة وحدها والا لصدر الانسان على نهج واحد لوجود الطبيعة فيه المضطر لان الطبيعة هي التي صدرت عنها الافاعيل بلا شعور وارادة على نهج واحد فهي قوة محركة لما هي فيه بالذات الى جهة بل انما يحصل الانسان من الطبيعة التركيبية والنفس النباتية والنفس الحيوانية والنفس الانسانية لا من حيث انها متعددة بل من حيث انها متحدة فالنفس في الانسان واحدة ينبعث عنها قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية من الغاذية والنامية والمولدة وينبعث عنها قوى النفس الحيوانية من المحركة والمدركة وينبعث عنها قوى النفس الانسانية وهي تعقل علمي وتعقل عملي فلما تضمنت القوة الانسانية التي هي النفس الناطقة لها كلها كانت الطبيعة جزءا منها وانما قال كالجزء من الصورة ولم يقل قد يكون جزءا من الصورة لان النفس بسيط لا جزء لها الا باعتبار كما عرفت ولهذا قال كان صورتها يجمع آه كان للتشبيه لا لكان الناقصة ١٢ مولوي محمد يوسف سله قوله بالقوة المحركة لها بالذات هذا ما قاله الشيخ في الشفاء ان اراد بهذه القوة قوى العناصر الموجودة في المركبات فالظاهر انها طبائع الاجزاء المركب لا المركب ان اراد ان في المركب كالحيوان مثلا طبيعة مركبة سوى طبائع عناصره ونفسا نباتيا ونفسا حيوانيا تحصل صورته النوعية من اجتماع هذه الثلثة كما هو الظاهر من العبارة فهو ايضا كما ترى فانه يلزم ان يكون الشيء ذا حقائق مختلفة كيف والطبيعة والنفس النباتي والحيواني كلها مقوم للمادة محصلها نوعا من الانواع ويلزم ان يكون النفس النباتي والحيواني اعراضا لا جواهر فان المادة لتحصلها بالطبيعة من الطبائع موضوع مستغن عن النفس الانساني وكذا لتحصلها بالنفس النباتي مستغن عن الحيواني والحق في هذا المقام ان الصورة النوعية للانسان وهي التي يتقوم بها مادته ويجعله نوعا انسانيا سواء كانت جوهرا مجردا او قائما بمادة حقيقة بسيطة جامعة لجميع ما تحتها من النفس الحيواني والانساني والطبيعة بمعنى ان الآثار الصادرة من تلك الثلثة حالة انفرادها في الحيوان والنبات والمعادن والبسائط مترتبة على تلك الحقيقة مع زيادة مثلا وهو الادراك العقلي وكذا صورة الحيوان جامعة للنفس النباتي والطبيعة وصورة النبات جامعة للطبائع فالانسان في وحدته وجامعيته للكثرة كانه يحاكي عن السبب الاول تعالى فكما انه تعالى واحد بجميع الجهات مع ان آثاره المتكاثرة مترتبة على نفس هذه الوحدانية كذلك الانسان مع توحده مقومته وبساطته حافظ للتركيب يحرك بالذات الى جهة ومتحرك باستخدام القوى النباتية حركات النشو والنماء وهكذا الى ان ينتهي الى النطق فهو كما انه نفس انساني طبيعة ونفس نباتي وحيواني ايضا فان اراد والجزئية الطبيعة من الصورة عموم الطبيعة للاجسام بهذا المعنى فهو قول حق وان اراد واغيره فهو قول بالغرائم والتفصيل في الشفاء مقاما اوسع من ذلك ١٢ مولوي محمد اللّٰه رح سلاه قوله وكيفية هذا الاجتماع آه الذي يستفاد من كلام الشيخ من تحرير هذا الموضع في كيفية هذا الاجتماع هو ان صورة كل نوع هو مركب من عدة قوى كالانسان مثلا يجب كونها مبدأ للآثار على ترتيب نظام كانها تجمع الكل في واحد لكونها مرتبطا بواحد على وجه التناسب والترتيب يجعل الكثير شبيها بواحد وقد عرفت ان المقصود من هذه الاقوال ان ما ذكرناه فهو قول صحيح وان كان ظاهر العبارات آبيا والا فلا يحصل لها عند العقل الصحيح الحدس الصائب ١٢ حم عله قوله في جوهر النار آه اي في ذاته وانما قال هذا لان في غير النار يمكن ان يقال تكثر الآثار الصادرة عن طبيعة النار فيه لتعدد القوى بل لتصحيحهم بان الواحد يفعل افعالا كثيرا عند تعدد الآلات كالنفس الناطقة او عند تعدد القوابل كالعقل الفعال ١٢ مولوي محمد يوسف عمه قوله فالبرودة آه قال الشيخ من الطبيعيات في اوله وان كان قد يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها بما هي صورة قوة فعلية كما عن طبيعة الماء البرد المحسوس يكون عنها من جهة مادتها المادتها قوة اخرى انفعالية كما للماء من الرطوبة ويجوز ان يكون قد يفيض عنها بحسب الجسم قوة مثلية بحسب كيفية الجسم قوة نختة الى آخره فالبرودة اثر الطبيعة المائية وهي قوة فعلية فبالقياس الى المتأثر من جوهر الماء الحاصل ان الطبيعة بما هي صورة مقيمة لما يصدر عنها بما يناسب الاقامة والتأثير والرطوبة قوة انفعالية فيكون اثرها من حيث الانفعال وهي المادة فكونها بالقياس الى المنفصل فيشكل البرودة وهو المادة وان قرر المؤثر بعينه اسم الفاعل فالامر ايضا ظاهر يعني ان الرطوبة تصدر عنها بالقياس الى ما يؤثر في جوهر الجوهر لتشكله والحاصل من جهة الانفعال ١٢ مولوي نظام الدين رح

حواشي متعلقه صفحه بست ويك وسوم

تقدم حاشيه صفحه سه

في الاعيان لم يتعلق بتخصيص حد بل المحجوب اشخاص العالم كما عرفت سابقا ولا ينفي الشيخ الطبيعة الكلية المدوع التي عين طبيعة الاشخاص حقيقة ووجودا فان طبيعة الشخص المعين مثلا تقتضي امرا معينا وليقدية تخصوصيته وهي اذا اخذت من حيث هي هي بلا شرط شيء الطبيعة نوعه الشخص تقتضي امر مطلقا وتعذيته لا تقتضي هذا القيد بل المثال هو بيان التحصين التحصين

ولا يقتضي انما قب تلك الاشخاص حتى يبقى وجودا وانما ما نقله ونسميه طبيعة كلية هي التي تقتضي هذا النظام والتدبير المشاهد والغرض من هذا التدبير النظام حفظ الحقائق الكلية الموجودة

بتعيين وجود الاشخاص لكن هذه الاشخاص فانها مقصودة بالعرض فانه لا يمكن حفظ الكليات بدون الجزئيات اما بانسياقها في الكليات واما بقاء شخص واحد كما في المبدعات والشيخ بنى ههنا

ذلك للمبدء لمفيض لتدبير النوع او الكل في الاعيان فيقول ليس الا ان المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على

نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل لا انه كما ابدع طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبائع اخرى تقتضي ذلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم

بما هو جميع فتامل ١٢ مولوي محمد المسيح ٥٤ قوله وبرت آه الحاصل ان الارادة العالية ابدع المراد اي الافراد وكذبها وبكم واودع فيها الطبائع بحيث يكون كل طبيعة كل شخص

مقتضية لما فيه النظام لكل شخص المجموع لمجموع بان مجموع طبيعة الاشخاص لنوع واحد مقتضية لنظام النوع ومجموع طبائع جميع اشخاص جميع الانواع مقتضية لنظام العالم كله ١٢ مولوي نظام الدين

٥٥ قوله بل ان يبدع اي المبدع الحق جل شانه ابدع طبائع جزئية في اشخاص النوع الواحد او اجزاء العالم بحيث يؤدي اجتماعها وترتيبها على نمط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل لا انه كما ابدع

طبائع في الاشخاص تقتضي ما هو ملائم تلك الاشخاص ابدع طبيعة واحدة بالشخص تقتضي ذلك النظام المشاهد في جميع الاشخاص او في جميع العالم بما هو جميع ولا يرد انه اذا لم يكن للصور الكلية

وجود واستقلال في الاعيان فاي معنى للاستحفاظ في هذا العالم من جهة نسبة الجهات اليه لان نسبة الطبائع الجزئية الى الطبيعة الكلية انما هي نسبة الفرع الى الاصل لا اقتضاء الطبيعة الكلية

المقصودة تحقق الطبائع الجزئية ليحفظ باجتماعها النظام النوع لا نسبة الحمل والاتحاد كما مر وفيه تامل ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٦ قوله لكونه ملائما آه اي لو كانت الطبيعة الارضية

تطلب السفل لكونه ملائما لنظام الكل لا كان القول بان الطبيعة من الطبائع الفاعلة ابدعت لنظام الكل ولكن الطبيعة الارضية لا تطلب السفل لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض لان البرودة

عام المنتقل فاوتطلب المحيط ان كان خفيفا والبرودة من آثار الطبيعة فلم يبق الارض رضا فلا يكون ابداعها الا لنظام الارض لا لنظام الكل وكذلك النارية انما تقصد نحو المحيط لانه ملائم للنار لكون

الحرارة علة الخفة فلو تقصد المركز لكان ثقيلا والحرارة من آثار الطبيعة فلم يبق النار نارا ولا تقصد نحو المحيط لانه ملائم لنظام الكل حتى يقال ان الطبيعة من الطبائع الفاعلة ابدعت لنظام الكل نعم تطلب

الطبيعة الارضية السفل والنارية العلو فيتم صلاح الكل بحفظه عن الاحتراق مثلا ويمكن لنشو النبات وتعيش الحيوانات ولو تقصد طبيعة النار مركز العالم وتقصد طبيعة الارض المحيط فكيف يمكن

تعيش الحيوانات ونشو النبات للاحتراق وعدم الملائم كما ان تعيش الحيوانات الغالبة عليها الطبيعة النارية في النار كالسمندر انما قيد الحيوانات بالغالبة عليها طبيعة الارض فقط لان طبيعة الارض

فاعل بالمالية ١٢ مولوي محمد يوسف ٥٧ قوله فالامر المتقول آه فيه دفع لما عسى ان يتوهم من قول الشيخ ان الموت وان كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية في زيد مقصود

في الطبيعة الكلية انتهى ان هذا يدل على وجود الطبيعة الكلية فان كون الموت جاريا مجرى الطبيعي للطبيعة الكلية انما يتاتى عند وجودها فوجه الدفع ان المراد بالطبيعة ههنا صورة نظام

النوع الحاصلة في المبادي العالية فانها تسمى بالطبيعة الى ضرب من التمثيل ومراده ان الموت وان كان خارجا عن مجرى الطبيعة الجزئية لكنه جار مجرى الطبيعة الكلية التقديرية التخيلية وكما

ان وجود الطبيعة التقديرية تخيلية كذلك جريان الموت على مجراها ايضا تقديري تخيلي اي يتخيل ان ما تقدره طبيعة مدبرة للكل تقتضي الموت في افراد لمصلحة التناسل ولسعادة لوصول

نعمة الوجود الى جميع افراد ذلك النوع وان كان في الخارج ليس الا الطبائع الجزئية للافراد ١٢ مولوي محمد عبد المجيد

حواشي متعلقه صفحه بست وششم

تتمه حاشيه منهيه ٥٤

مثلا ان للمد عز وجل غاية ايضا لما انه فاعل له واذا لم يكن للغاية علة خاصة فلا يشتغل الالهي بها مع وجود العلل الخاصة وهي الغايات الجزئية فان العلم اليقيني انما يحصل من العلل

العامة لو فقدت العلل الخاصة وهي ههنا موجودة وكونها ذوات غاية ليس من اعراضها الخاصة فلا يكون من اعراضها الذاتية والبحث انما يكون منها لا من الاعراض الغريبة

لا يذهب عليك ان المنافي للاشتغال كون العارض عارضا لامر عام لا كونه عارضا لاعم وكما يجعل الشارح العلة كليا في دفع قيدهم ايا وكلما يجعل الاخر كان مختارا منه ايدا فالاصوب الاقتصار

٥٥ قوله ثم الفاعل والغاية آه فكانهما مبدءان للمركب بواسطة المادة والصورة فانه لو فرضت غناهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب عنهما ضرورة انه كلما وجدت المادة

والصورة لم يتوقف وجود المركب الى امر آخر والمفروض ان وجودهما بلا فاعل وغاية فوجود المركب ايضا كذلك فعلم ان الاحتياج الى الفاعل والغاية ليس الا احتياج جزئيه

للمركب اليهما وهذا انما يستقيم لو لم يكن للمركب وجود سوى وجودات الاجزاء كيف ولو كان للمركب وجود فكما لا بد لوجودات اجزائه من فاعل وغاية كذلك لوجوده ايضا لا بد منهما

عدم الاستقلال في وجود المركب بعد تحقق المادة والصورة لانه يتحقق جميع شرائطه او تاثير الفاعل فيه شرط في وجود المركب منهما فالفاعل والغاية كما انهما مبدءان من مبادئه كذلك مبادئه

ايضا ولعله لهذا قال كانهما وفيه ان اذا هذا ان الفاعل كما عرفت الامور واثره تهيئة المادة للصورة وما معطي واثره ليس الا طبع الصورة في المادة وبعد التاثير ليس له تاثير آخر في وجود المركب

بل وجود المركب انما هو تابع واثر لوجود الصورة في المادة فالفرض ان علاقة المركب لا يبقى الا الانطباع الصورة في المحل القابل ثم ذلك الانطباع يصير مبدءا للوجود المركب انما له

وجود سوى وجودات الاجزاء وكذلك الغاية المؤثرة للفاعل انما هي غاية لما يباشره وهو انطباع الصورة وهي سبب الفاعل في انه فاعل وسبب الصورة في المادة يتوسط

تحریکها الفاعل الی الب قال الشیخ فی الشفا الفاعل اما ان یکون مهیا للمادة فیکون سببا للایجاد والمادة القریبة من المعلول لاسبابا قریبا او معطیا للصورة فیکون سببا للایجاد والصورة القریبة والغایة سبب الفاعل فی انه فاعل وسبب الصورة والمادة بتوسط تحریکها الفاعل الی الب انتهی فعولکها علی عادة الشیخ من ارادة مختاره مصدر للتیسیر کان واشمال فی ذلک ۱۲ مولوی محمد احمد

۵۸ قوله والشیئیة بمعنی غیر الوجود آه المراد من الشیئیة علی ما یظهر من الهیات الشفا تقوم الماهیة من حیث هی من غیر اعتبار شرط الوجود العام او الخاص وبل علیه کلام المحقق الطوسی فی التجرید حیث قال والغایة علة بماهیتها لعلیة العلة الفاعلیة وکما قد یکون الشیء معلولا بحسب تقوم ماهیته کالاثنینیة فانها فی حد کونها اثنینیة معلولة للوحدة کذلک الشیء وان کان مقرونا بالوجود لکنه قد یکون علة من حیث نفس ماهیته کما فی لوازم الماهیة علی طریق الشیخ فان الملزومات من حیث نفس ماهیتها علة لتلک اللوازم من غیر مدخلیة الوجود فیها عنده فالعلة الغائیة وان کانت متصورة لنفس الفاعل او لقواه لکنها علة لعلیة العلل من حیث نفس ماهیتها ومساوقة الشیئیة للوجود لا یضر فان المساوقة لا تقتضی ان یکون العلیة بحسب الوجود اذا کانت العلیة بحسب الماهیة لا بها غیر العلیة لکنه یشکل فی غایة الافعال الطبیعیة فانها لها ایضا غایات عندهم ولا یتصور فیها علیة علة الغائیة بحسب الوجود ولان الوجود العینی متاخر ولا وجود لها ذهنیا لان الطبیعة لا شعور لها علی ما یستقر الیه فیما بعد واذ لا وجود لا شیئیة لها وقد سلم فلا یتصور العلیة بحسبها الیه ویمکن ان یقال ان الغایة وان لم یکن لها وجود فی ذهن الفاعل لکنها موجودة فی الاذهان العالیة فالشیئیة التی لها بحسب الوجود فی المبادی العالیة علة لعلیة العلل او یقال ان التقدم بحسب الشیئیة او الوجود علة لفاعلیة الفاعل انما هو فی العلل الغائیة وما اثبتوا للطبیعیات غایات بل انما هو الغایة وهی اعم من العلل الغائیة کما قال العلامة القوشجی فی شرح التجرید لکنکم قد یطلقون الغایة علی ما ینتهی الیه الفعل وان لم یکن مقصودا اذا کانت بحیث لو کان الفاعل مختارا الفعل ذلک الفعل لاجله والغایة بهذا المعنی اعم من العلة الغائیة وبهذا الاعتبار اثبتوا للقوی الطبیعیة غایات مع انها لا شعور ولا قصد فتدبر وسینکشف بها لک فیما بعد ۱۲ مولوی محمد احمد

حواشی متعلقه صفحه بست و هفتم ۲۷

۵۶ قوله ویسمی آه ای الامر الذی لابد من وجوده حتی یوجد الغایة علی ان یکون وجوده متقدما علی وجود الغایة یسمی ایضا فان فی الدواء غایة بالذات هی الصحة وهو متقدم علی وجودها لشرب الدواء ولابد من وجود الشرب لتحصیل الصحة فهو الامر المذکور اعم من ان یکون فعلا او ما بکیفیة بحسب الظن ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۷ قوله مثل الصحة آه ای الغایة الذاتیة تسمی بالخیر ویعلم ان الفاعل اذا حصل فی مادة صورة فاما ان یکون مقصوده الاصلی هو تحصیل تلک الصورة فی تلک المادة او مقصوده حصول صفة له فی نفسه او بواسطة ذلک التحصیل مثال الاول ان القوة المصورة للانسان غایتها تحصیل تلک الصورة فی تلک المادة ومثال الثانی البانی لاجل الاستکنان فانه لیس غایته الذاتیة تحصیل صورة البیت فی مادته بل الاستکنان هو صفة تحصل للبانی فاما القسم الاول فتلک الصورة الحادثة لها نسبة الی امور اربعة احدها نسبتها الی الفاعل من حیث ان تصورها صار محرکا للفاعل وعلة لان صارت فاعلة حاصلة بالفعل مع تلک الصورة من هذا الاعتبار تکون غایة وثانیها نسبتها الی حرکة المادة الی قبولها وهی بهذا الاعتبار تسمی نهایة وثالثها نسبتها الی المادة حیث کانت موصوفة بها بالقوة وهی بهذا الاعتبار یکون خیرا لان الشر هو عدم کمال الشیء والخیر هو حصوله ورابعها نسبتها الی المادة عند کونها موصوفة بها بالفعل وهی بهذا الاعتبار تکون صورة واما القسم الثانی وهو مثل الاستکنان فهذا لیس له حصول الا فی نفس الفاعل فله اعتباران الاول ان الصورة صار علة لکون الفاعل فاعلا بالفعل وهو بهذا الاعتبار غایة وثانیها ان الشیء صار موصوفا به بالفعل بعد ما کان موصوفا به بالقوة وهو بهذا الاعتبار خیر سواء کان خیرا حقیقیا او کان خیرا مظنونا فقد تحقق ان کل غایة فهو باعتبار غایة وباعتبار آخر خیر ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۸ قوله کالجمال للریاضة آه فان الریاضة قد تستعقب حصول الجمال والجمال بالفتح یطلق علی معنیین احدهما الجمال الذی یعرفه الجمهور مثل صفاء اللون ولین الملمس وغیر ذلک مما یمکن ان یکتسب وهو علی قسمین ذاتی وممکن الاکتساب وثانیها الجمال الحقیقی وهو کون کل الاعضاء علی افضل ما ینبغی ان یکون علیه من المزاج والبنیة والمراد من الجمال ههنا هو القسم الثانی من المعنی الاول والریاضة حرکة ارادیة یضطر الی التنفس العظیم المتواتر فغایتها الصحة لان استعمالها علی جهة الاعتدال تدفع المواد الزائدة وتمنعها عن التکون والاجتماع ازید مما ینبغی وتعد البدن والمزاج لها من استعداد عروض الامراض المادیة فانها تستفرغ المادة او لاسم انعاشها للحرارة الغریزیة وتعدیة البدن الخفة وذلک لانها تصیر حرارة لطیفة فتحلل ما اجتمع من فضل کل یوم وتکون الحرکة معینة فی ازلاقه وتوجهه الی مخارجه وبها تتحلل الاجسام التی فی البدن لهذا الانحلال یصیر الاعضاء الاصلیة لین ما کانت ویزداد به الرطوبة ۱۲ مولوی محمد یوسف

۵۹ قوله کالشج آه فان الغایة الذاتیة وهی الوصول الی المکان الطبیعی قد توجد مع الغایة العرضیة وهی الشجة وقد لا توجد معها کما اذا قصف الحجر علی الراس کذا الغایة الذاتیة فی رمی السهم هی الوصول الی الصید قد توجد مع الغایة العرضیة وهی القتل للانسان وقد لا توجد کما اذا ینحی السهم فی الانسان او فی الحجر لا یصل الی الصید ولا شک فی ان الغایة العرضیة التی هی الشج او القتل تقاوم الغایة الذاتیة ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه ۵ قوله السقمونیا آه فان السقمونیا فاعل بالذات لاسهال الصفراء فهو امر یعاد قوی ضدها الذی هو البلغم فسببه قتل البلغم الذی هو التبرید الی السقمونیا فهو فاعل بالعرض للتبرید والبلغم فاعل بالذات للتبرید ۵ قوله وغایة آه وحاصله انها تجری بالحکم الا تفاق قد تدا بحیث لا القصد بآخر والغایة بالعرض مثلا انها فشرب الدواء لدفع غایة بالعرض فان المقصود من الشرب الصحة فهی المنتهی الحرکة فهی الغایة بالذات ولکن تحصل الغایة بالعرض هو الحرکة بالذات لا بواسطة شرب الدواء للدفن کذا ۱۲ مولوی حسن

حواشی متعلقہ صفحہ سی و چہارم ۳۴

ﮦ۵۶ قوله لا سيما في الطبائع البسيطة آه فانه اما عدم الشعور من علم الهرب عن المنافي وعدم الطلب للملائم لا شبهة عليها بحيث لا يمكن التشكيك فيه الا للجادل الكان في بعض المركبات من المعادن والنباتات تحقيقه يعلم الشعور والمحقق الصدر الشيرازي اجترأ على ثبوت الشعور في الطبائع بل في كل شيء حتى الهيولى التي هي محض القوة والاستعداد ولذا حمل العشق والمحبة الواقعين في كلام الاقدمين من ان الهيولى عاشقة للصورة ومحبة لها على الحقيقة لا على المجاز والكناية من استلزامها لها كما حمل الشيخ الرئيس عليه ويرد الاطناب بذكره مع ماله وما عليه ومن اراد الاطلاع عليه فليرجع الى الاسفار الاربعة ۱۲ مولوی محمد احمد رح ﮦ۵۷ قوله حيث ان الطبائع آه حاصله ان الغايات في الامور الطبيعية موجودة في الاذهان العالية فهذا الوجود علة ومتقدم على المعلول والوجود الخارجي المترتب على المعلولات معلول لها وانت تعلم ان هذا غير واضح في نفسه بل لعل الواضح خلافه فانا نعلم ضرورة ان الطبائع اذا وجدت وخليت ونفسها تكون متوجهة الى افعالها المترتبة عليها وان لم يوجد عقل ولا افلاك والاجتراء على التزام ان الامور المترتبة على الافعال الطبيعية دائما او اكثريا انما هي غايات متصورة للملائكة المسيطرة على نظام العالم ليس الا القول باثبات الغايات في الطبائع ولم يقل به احد على ما ذكر ولعل ما ذكره ابعد عليه ۱۲ مولوی محمد احمد رح

حواشی متعلقہ صفحہ سی و ہشتم ۳۸

ﮦ۵۸ قوله واذا كان البعض آه العلم الطبيعي هو العلم يبحث فيه عن امور تحتاج الى المادة في التحقق دون التعقل وهو المسمى بالعلم الرياضي لان النفس تترتاض به وانما يسمى تعليميا لانهم كانوا يعلمون صبيانهم تقويما لافكارهم وتانيسا لطبائعهم بالبراهين واليقينيات واصوله اربعة الهيئة والهندسة والحساب والموسيقى وفروعه كثيرة كعلم المناظر وجر الاثقال والاسطرلاب والنجوم وغيرها وموضوع الهندسة الكم المتصل القار الساكن وموضوع الحساب العدد وموضوع الهيئة عند المتاخرين الاجسام الاول العلوية والسفلية كالاجرام الافلاك والكواكب والعناصر المشتركة في البساطة وبالجملة موضوع الهيئة الاجسام البسيطة بخلاف العلم الطبيعي فان موضوعه الجسم مطلقا سواء كان بسيطا او لم يكن اذا وجد حيث هذا فحاصل المقصود ان بعضا من العلوم التعليمية تعليمية بحتة كالهندسة والحساب لا مناسبة لها مع الطبيعي ومنها ما ليست تعليمية بحتة بل لها مناسبة كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضا تاما فاذا كان ما هو مناسب للطبيعي لا يعرض فيه عن المادة اعراضا تاما ففي الطبيعي بنفسه كيف يتصور اهمال المادة راسا ۱۲ مولوی محمد یوسف ﮦ۵۹ قوله فاذا كان آه اعلم ان بعض الاشياء ربما لا علة له اصلا كواجب الوجود وبعضها ما له بعض العلل كالفاعل والغاية دون المادة والصورة كبعض من المفارقات وبعضها ماله جميع هذه العلل كالمركبات وجميع المتحركات والمستحيلات التي يبحث عنها في العلوم الطبيعية فالعالم الطبيعي يجب عليه ان يكون مفتشا بالاحاطة بجميع هذه العلل لا يدخلها في براهينه عند السؤال عن الامور الطبيعية لم خصوصا بالصورة والمادة حتى يتم احاطته بالمعلول فاذا سئل عنها لم فالجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل الا اذا كان السؤال متضمنا لبعض العلل فح يصح ان يذكر البواقي باسرها الا انه قد يكتفي بالبعض مسامحة كما قد فصله المصنف ۱۲ مولوی محمد احمد رح ﮦ۶۰ قوله فالجواب الحقيقي آه لان لم لطلب العلة كما تبين في فن الميزان فالعلم التام والفائدة المعتدة للسائل تحصيل بذكر العلل كلها ۱۲ مولوی محمد یوسف ﮦ۶۱ قوله انها علة لفاعلية الفاعل آه يعني ان الغاية بصورتها الذهنية علة لعلية العلة الفاعلية فان تصور الغاية علة فاعلية لكون الفاعل فاعلا اذ لولاها لما صار مقدما على الفعل ۱۲ مولوی محمد یوسف ﮦ۶۲ قوله كالمشيرة آه معطوف على قوله كالغاية فكما ان للغاية عليته لفاعلية الفاعل كذلك المشير والباعث علة لفاعلية الفاعل لكون المشير منبها للفاعل على الحاجة الى الغاية والباعث ايضا له دخل في الغاية لكونه محققا للحاجة الى الغاية فكل واحد من المشير والباعث فاعل لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير كالقتل والمراد من الباعث الداعي الى الفعل ۱۲ مولوی محمد یوسف ﮦ۶۳ قوله كان يقال آه اي يقال في جواب لم قاتل فلان فلانا ان المقتول غصب حق القاتل فان الغصب يحقق الحاجة الى الانتقام ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ سی و نہم ۳۹

ﮦ۶۴ قوله لا يكون ثبوته لها معللا آه اي لا يكون ثبوت الاستعداد بمعنى امكان قبول الصورة للهيولى معللا بعلة لما ثبت في مقره ان الذاتيات غير معللة بالعلة فلا تسئل عن الاستعداد والمذكور بلم لان لم طالب للعلة كما سبق وظاهر ان الفاعل لا يجوز ان يعطي المادة الاستعداد بان لم يعطها لم يكن مستعدة فلا يتبين حال الاستعداد والاصلي وحال الاستعداد بمعنى التهيؤ التام او قريبا من التمام فينبه بقوله بل انما يسئل آه اي يجوز السؤال عن الاستعداد بمعنى التهيؤ لان الاستعداد بمعنى التهيؤ فقد يعطيه الفاعل كما يقال للمرأة اذا كان عنها لم تقبل الشيخ فيقال لان الله اقل حفظها وامكانها الاستعداد الاصلي فذاتي لا يعطيه الفاعل ۱۲ مولوی محمد یوسف ﮦ۶۵ قد عرفت ان الغاية قد تجتمع مع الصورة والمادة لكن من جهتين مختلفتين فالصورة بينها تغاير بالاعتبار فاذا ذكرت الصورة مطلقا يصح ان ذكرت الصورة في الجواب وان ذكرت مقيدة بما يصح الصورة به فلا يصح ذكرها وان ذكرت مقيدة بما يفيد الغاية بما ذكرت الصورة بل الغاية فذكر الاسم فقال الى الغاية ۱۲ مولوی نظام الدین رح

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و یکم ۴۱

ﮦ۶۶ قوله رصدية آه الرصد جمع راصد كخدم جمع خادم وهو الذي يقعد بالرصد اي الطريق للحراسة ثم اطلق على جمع يرصدون الكواكب اي ينظرون حركاتها وابعادها

الی موانع معینة ثم يسمی ايضا الذی يرصدون فيه بالرصد تسمية للحال باسم المحل ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظله ۵۲ قوله ای الجسمية المطلقة آه ای المادة الثانية فان المادة الاولى تتركب منها الجسم المطلق فتحصيل تمام ذاته منه ومن الصورة الجسمية بعد تحصله يكون الجسم المطلق مادة ثانية للصور النوعية فالمادة الثانية عين الجسم المطلق الصالح لان ينطبع فيه صورة ما

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و سوم ۴۳

تتمہ حاشیہ ۳ متعلقہ صفحہ ۴۳

ولا يكاد يعقل وجود ذلك التحصيل بها فيلزم وجود الجزء الذی لا يتجزأ اذ بالفعل بلا انفصال بينها لعدم المكث كما ذكرنا بل مع التجاور والتتالی فههنا آنات متتالية تتركب منها الزمان واجزاء متتالية غير منقسمة بازائها من الحركة للتطابق بينهما وبازاء الاجزاء المتتالية الغير المنقسمة من الحركة اجزاء كذلك من المسافة فهی اما جواهر غير متجزئة في جهة او جهتين او جهات مما يتحرك عليه الجسم فيثبت المطلوب اذ نقاط متتالية او خطوط او سطوح كذلك فيكون بازائها من الجسم الذی ينطبق المسافة عليه جواهر غير متجزئة كذلك وهو المطلوب ۱۲ ملا حسن ۵۴ قوله ولا تعلق آه حاصله على ما قال البعض المحشی من ادنی تغيير انه لو كان الجسم قابلا للانقسام الى ما لا نهاية له يلزم ان لا يدرك سريع الحركة بطيئها اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابتداء سابق بل يكون السريع واقفا في مكانه ای لا تحصيل لها حركة اصلا وبين وجه اللزوم بقوله اذ لا يقطع حاصل الملازمة انا اذا فرضنا البطی مقدما على السريع بقدر ذراع مثلا وتحركا معا من مبدء واحد من الزمان فعلى الاصل الابطال يلزم ان لا يدرك السريع البطيء في حد اصلا ولكان السريع في غاية السرعة كالبرق والبطی في غاية البطوء كالنملة لان السريع لا يقطع الذراع الذی هو مسافة بين السريع والبطيء الا بقطع نصف الذراع ولا يقطع نصف الذراع الا بقطع نصف ذلك النصف وهلم جرا الى لا نهاية فلا يتاتی قطع انصاف غير متناهية في زمان متناه فيكون البطی سابقا في كل مرتبة على السريع بقدر مسافة وهی قابلة الانقسام فيكون السريع بعد حركته متاخرا او متضعفا لا عدمه بمسافة هی اقل من تلك فلا يلحقه بالحركة اصلا بل لا يتاتی له حركة اصلا لاستحالة طی مسافة معينة بای قدر كانت في زمان متناه لان طی تلك المسافة انما يمكن بقطع انصاف غير متناهية وقطع انصاف غير متناهية في زمان متناه محال وهذا اذا كان معنی قوله بل الواقف بل يكون السريع واقفا في مكانه واما اذا كان قوله الواقف معطوفا على قوله البطی يكون المعنی ان السريع لا يلحق البطیء بل لا يلحق راقفا في مكانه وعلى ای تقدير كان لا يتوجه هذا الالزام على القائلين بالجزء فانه اذا بقی بينهما جزء فاصل فالسريع اذا تحرك جزءا ادرك البطیء ولا يصح ان يقال ان البطیء يتحرك اقل من الجزء حتى لا يدركه وهلم اسم فعل بمعنى ايت وجرا مفعول مطلق بفعل محذوف ای جر المحال ذلك جرا السلسلة الى غير النهاية جرا عطيما وفی التفصيل بهذه الشبهة الى شبهتين الاولى انه لو كانت القسمة تمر الى غير النهاية لا يقطع المتحرك المسافة المعينة ابدا ويلزم ان يكون زمان القطع غير متناه والثانية انه يلزم على قبول الجسم القسمة الى غير النهاية انه لا يدرك متحرك متحركا في سمت واحد وكان المقدم منهما ابطأ كثيرا ولا يخفى عليك ان التفصيل الى الشبهتين انما يمكن اذا كان معنی قوله بل الواقف آه بل يكون واقفا في مكانه واما اذا كان قوله بل الواقف معطوفا على البطيء كما هو الظاهر فالقول بالتفصيل لا يخلو عن تسامح ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظلہ

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و چہارم ۴۴

۵۸ قوله لكنه لازم آه ای وجوب كون الاقسام الممكنة في المتصل قابلة للقسمة وان لم يكن مفهوم المتصل لكنه لازم للمتصل اما عدم كونه مفهوما له فلانه اذا اطلق على شیء لفظ المتصل يفهم منه اما حقيقيا ان بين جزئه المفروضة حدا مشتركا وهو طرف لهذا وذلك ولا يدرك ان كونه منقسما الى اشياء يقبل القسمة دائما لجهة او لاحقية الا ببرهان فهو من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج في اثباته وجوده للمتصل الى حد اوسط واما كونه لازما له فلوضوح بطلان وقوف قسمة المتصل عند حد واذا كان هو لازما للمتصل فرسم المتصل بالمنقسم الى اشياء يقبل القسمة فان التعريف باللازم يكون رسما جدا ۱۲ مولوی محمد یوسف دام ظله ۵۹ قوله فلزمه القول آه وذلك بمثل ما مر من انه حصل تلك الاقسام ان لم ينفع الاجزاء التي غير متجزية اصلا لتحقق الكثرة بدون الوحدة وهو كما ترى فلا بد من ان يتالفها وهی غير متناهية لزم ان يكون التاليف منها وهی غير متناهية فلزم وقوف القسمة وقد كانت غير واقفة ۱۲ مولوی نظام الدین رح

حواشی متعلقہ صفحہ چہل و پنجم ۴۵

۵۵ قوله الا انه بما يستدل عليه آه يرد عليه ان الاستدلال بالامور الطبيعية لا يجعل الاتصال الا عارضا من جهة الحركة والسكون وغيرهما من الجهات المعتبرة في موضوع الطبعی والمانع من كونه من مسائل الطبعی ليس الا ذلك فالاستدلال عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها لا يجدی نفعا في كون مسئلة الاتصال من الطبعی الا ان يقال انه قد حقق بعض الفضلاء المدققين في حاشيته على الحواشی الجلالية على التهذيب ويدل عليه كلام التفتازانی في التلويح بان الحيثيات المعتبرة في موضوعات العلوم ليست حيثية تقييدية للموضوع بان يكون ثبوت الاعراض في نفس الامر للمجموع المركب من الموضوع والحيثية بل حيثية تعليلية لثبوت الاعراض في نفس الامر بل هی حيثيات تقييدية في نظر الباحث او حيثيات تعليلية للباحث فعلى هذا يحتمل ان يختلف حال المسئلة الواحدة من كونها من علم باختلاف الاستدلال كما سبق ان كروية السماء والارض مثلا اذا استدل عليها بالطريق الی هی من الطبعی واذا استدل عليها بطريق انی يكون من الهيئة فان الاستدلال بالبيانات الطبيعية يدل على ان المنظور للباحث هو الحيثية المعتبرة في موضوع الطبعی لما ان الا على الكروية بان السماء والارض في طبيعة واحدة لا يختلف آثارها من الانتهاء في جانب بخط وفي جانب بنقط الى غير ذلك يدل ان المنظور للباحث نهاية الطبيعة ۱۲ مولوی محمد حسن

سطر ٥ قوله واما تألف الجسم آه يعني ان الظاهر انهم ارادوا النظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته فيختص بمثبتي الجزء علموا ان حقيقته عدة اجزاء لا تتجزى فادى نظرهم الى التألف منه والبعض الآخر كالنفاة
علموا ان حقيقته جوهر متصل بنفسه فادى نظرهم الى عدم التألف لان الاتصال لا يتصور الا بان لا يكون مؤلفا من الاجزاء التي لا تتجزى فالنظر في التألف وعدم التألف ليس الا تبعا
للنظر في حقيقته هو تجوهر الجسم وبيان حقيقته لان المقصود واصالة اثبات العرض الذاتي الذي هو التألف او عدم التألف للجسم الطبعي فالقضيتان القائلتان بان الجسم مؤلف او انه
ليس بمؤلف كانهما ترجمان كاشفان عن ان الجسم حقيقته اجزاء لا تتجزى او ان حقيقته الجوهر المتصل كما يقال في شرح حقيقة الجسم انه مركب من الهيولى والصورة ولا يراد به اثبات عارض التركيب
من الهيولى والصورة للجسم والنظر في تجوهر الشيء لا يكون الا في الالهي فالظاهر انهما منه ١٢ مولوي محمد الله رح ٦٥ قوله وان مفهوم التألف آه ولما كان عسى ان يتوهم
ان مفهوم التألف غير داخل في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لان الاشاعرة منهم يحدون الجسم بالمتحيز القابل للقسمة ولو في جهة واحدة والمعتزلة منهم يحدونه بالطويل العريض العميق فيكون
التألف ماخوذا في كلا الحدين فيمكن ان يعد مفهوم التألف من العوارض ويبحث من جهة العروض فدفعه بقوله وان مفهوم التألف آه وحاصله ان مفهوم التألف وان كان غير داخل
في حقيقة الجسم عند مثبتي الجزء لكن يكون ملحوظا لهم لتحقيق جوهرية الجسم لو تعالى لو كان خارجا عن حقيقة الجسم فانهم عند تحقيق تجوهر الجسم ينظرون ويلاحظون تالفه من الاجزاء لان التألف
يفيد تحقيق التجوهر بلا مرية واذا لوحظ لتحقيق جوهرية الجسم فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض للزوم التكرار وعدم الفائدة فافهم هذا خلاصة ما في بعض الحواشي ١٢ مولوي
هدايت الله رام فوري دام فيضه ٦٦ قوله وعدم التألف منها آه دفع لتوهم عسى ان يتوهم وهو ان ملاحظة التألف لتحقيق جوهرية الجسم
عند مثبتيه مسلمة واما ملاحظة عدم التألف عند النفاة لبيان تجوهره فغير مسلمة غاية ما يلاحظ عندهم هو الاتصال والتركيب من الهيولى والصورة لا عدم التألف من الاجزاء
الفردة فالنظر فيه ليس الا لانه عارض ذاتي للجسم ووجه الدفع ان عدم التألف وان لم يجب ملاحظته عند تصور الجسم بالحقيقة عند النفاة لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين لتقرير الامر
في تجوهره يعني انهم لما نظروا في تجوهر الجسم في مقابلة المثبتين فادى نظرهم الى الاتصال ولا يتصور الا ببطلان التألف فلاجرم نظروا في عدم التألف لتقرير امر التجوهر
لا لان عدم التألف عارض له لكون المقصود اثبات ذلك العارض من حيث انه عارض له فقال مولوي محمد الله رح ٦٧ قوله ومن ههنا قال آه يعني من ان النظر
في التألف وعدمه لنظر في تجوهر الجسم قال ما قال فان المراد بالنظر في نحو الوجود النظر في ما يلحق الشيء بقطع النظر عن الطبعية والتعليمية بان يكون بنفس الموجودية كما فيه كما صرح
به بعض المحققين ١٢ مولوي محمد الله رح ٦٨ قوله المعلم الثاني آه المراد من المعلم الثاني الحكيم ابو نصر فارابي فان المتقن في تدوين الفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو ودونها بامر اسكندر
ولذا لقب بالمعلم الاول ثم بعد ذلك نقل المترجمون تلك الفلسفة من اليونانية الى العربية فهذبها ورتبها واحكمها واتقنها ثانيا الحكيم ابو نصر فارابي فلقب بالمعلم الثاني ١٢ مولوي
٦٩ قوله بان الجسم متصل والاجزاء التي لا تتجزى من حيث الجزئية باطلة والانقسام الوهمي في الجسم الى لا نهاية وليست الاجزاء موجودة بالفعل والقول بوجودها بالفعل باطل بتقرير
مستانف يتضمن ابطاله ببطلان الاجزاء التي لا تتجزى ١٢ مولوي محمد يوسف ٧٠ قوله ونحو ذلك آه اشارة الى ان العبارات ههنا مختلفة فقد يقال من حيث الحركة
وقد يقال من حيث المادة وقد يقال من جهة الطبيعة ومآل الجملة واحد لان التغير لا يكون الا بالمادة وكون الشيء ماديا وكونه ذا طبيعة متساوقان عندهم المادة من لوازم التغير ١٢

حواشي متعلقه صفحه چهل و ششم

٧١ قوله كما فعلنا آه اي اعتبرنا قبول القسمة لا الى نهاية من جهة الوهم لا من جهة الفك او اختلاف الاعراض لان الدليل القائم على قبول القسمة لا الى نهاية انما يدل على
قبول القسمة لا الى نهاية من جهة الوهم لا من جهة الفك او اختلاف الاعراض ولم يحصل قبولها من جهة الوهم توطئة لقبولها من جهة الفك او اختلاف الاعراض فعلى هذا
انما يتعلق مسئلة اللاتناهي في الانقسام بالطبعي من جهة الاستدلال عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وتلك الجهات من الطبعيات فقد فصل
المسئلة المذكورة في الطبعي بان يكون اللاتناهي في الانقسام محمولا فيه لان حقيقة البحث اثبات حكم بالبرهان في الدليل فكون الحيثية قيدا في نظر المباحث او علة للبحث لا يكاد
يظهر بل لا يكاد يوجد الا بان يلاحظ تلك الحيثية في الاستدلال بان يورد الاستدلال مشتملا على تلك الحيثية والا فلم تقيد البحث بتلك الحيثية بل صارت مطلقة فلم يصر
علة البحث علة واذا لوحظ حيثية الحركة او ما يتبعها في الاستدلال فلا محالة يظهر ان عروض اللاتناهي في القسمة اي قبولها انما هو من جهة الحركة فيكون مسئلة من الطبعي ١٢
مولوي محمد يوسف ٧٢ قوله وكذلك اللاتناهي آه التشبيه اما في التفصيل او في التعيين في الشق الاخير فعلى الاول يكون معناه انه كما كان للاتناهي في الانقسام
جهتان من جهة يكون من الطبعي ومن جهة يكون من الالهي وانما يتعلق بالطبعي من جهة الاستدلال بالامور الطبعية كذلك للاتناهي في الصغر جهتان ان اعتبر الصغر من جهة الفك
او من جهة الاختلاف او الذبول كان من الطبعي لكونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة وان اعتبر الصغر بالقسمة الوهمية يكون من الالهي لا من الطبعي الا من
جهة الاستدلال عليه بالامور الطبعية وعلى الثاني يكون معناه انه كما كان اللاتناهي في القسمة ليس من الطبعي الا من جهة الاستدلال كذلك اللاتناهي في الصغر ليس
من الطبعي الا من جهة الاستدلال بالامور الطبعية ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه الله تعالى ٧٣ قوله وتركيبا غير طبعي آه التركيب
الطبعي في الجسم عبارة عن كونه حقيقة من اجتماع اجسام مختلفة الطبائع مثل النبات والحيوان فانهما يتالفان من امتزاج العناصر الاربعة وامتزاج بعضها ببعض

فالتركيب من جسمين متماسين بسيطين انما يكون غير طبيعي لا طبيعيا وانما التسمية بهذا التركيب بالطبعي وتسميته مقابله بالبساطة الطبعي لان مراد الطبعي بالتركيب البساطة انما هو هذا ١٢ مولوي محمد يوسف

عــه قوله لم يكن من عدم ارتضاه آه قال الاستاذ رحمه الله للقائل ان يقول ان ههنا مقامات ثلاثة مفهوم السلب الذي هو عن القابل لشي بادي الراي بالنظر الى نفس مفهومه ولا شبهة في انه مختص بالجسم فان المجردات لا يعقل اتصافها عن الجواهر المتحيزة بالذات بخلاف الجسم فانه بمجرد النظر الى مفهومه وهو الطويل العريض العميق مثلا يمكن فيه التالف من الجواهر الفردة واذا توهم المتكلمون فيه ذلك وامكان الفصل والبرهان يمنعه كما يقال العموم والدوام من الضرورة بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن الابتناء على اصول الدقيقة انتهى القول الثاني القابلية بالنظر الى المفهوم في بادي الراي لا يلتفت في اعدام الملكات بل المعتبر فيها القابلية بنفس الامر بما لا يلتفت اليه انه بعد تسليم ذلك لا يلزم انحصار العدمي في مفهوم السلب لعدم فان عدم الشي مع القابلية بالنظر الى نفس المفهوم ايضا مفهوم من الثبوت يمكن ان يطلب ثباته للجسم وان لم يقل له عدم الملكة المصطلح ولذا ابدع الفاضل الجونپوري في حاشيته على المحاكمات احتمالا ابعد من الاحتمال الذي ذكره الاستاذ رح حيث قال ويمكن ان يجعل المحمول عدم التركيب من الاجزاء التي لا تتجزى عما من شانه ان تتركب من الاجزاء المقدارية ثم قال مع هذا وان لم يكن من عدم الملكة لكن لا ضير فيه اذ لا يلزم ان يكون المحمول العدمي اما سلبا او عدم ملكة ١٢ مولوي حمد الله رحمه الله عليه

عــه قوله وقد اقتفينا اثره آه حيث ترجم الفصل بعدم التناهي في الانقسام والكان المقصود الاعلى الاتصال لان الدليل الموردي في الكتاب انما يرام لاجله والانقسام بالتبع وما يرام الدليل لاجله بالذات هو المقصود الاصلي مع هذا الايضر الاقتصار لكون المطالب الاربعة متلازمة والدليل على احدها دليل على البواقي ١٢ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه چهل وهفتم ۴۷

تتمه حاشيه ۵ متعلقه صفحه ۴۷

في الاجزاء ولا يحصل منه حجم هف واما الا باسر فيلزم الانقسام في الاجزاء ايضا يمكن ان يلاحظ ذلك الكلام بما وسعه من الاجزاء فان قيل ان الاجزاء لا يسعه بل يبقى الجزء فاضلا انه يلزم الانقسام في الجزء وان قيل انه كما يفرض وقوع الاجزاء فيه وان كانت غير متناهية لا يلاحظ ذلك الكلام بل يسع اجزاء آخر ايضا فلا يلزم انقسامه لا الى نهاية فيلزم انقسام الجسم كذلك وهو المطلوب وتسميتهم اياه عدما محضا لا ينفعهم وهو ظاهر واما ان لا يكون له وضع متميز من الاجزاء المتحالة كالعدم ويؤل الى ملاقات الاجزاء والاولى ان يقال ان تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى فلا بد اما ان يتلاقى او تتقارب بحيث يحصل بينهما محاذاة وموازاة وعلى الاول لزم ما الزموه وعلى الثاني فاما ان يحاذي الشي في الوسط احد الطرفين غير الشي الذي يحاذي منه الطرف الآخر او لا وعلى الاول يلزم الانقسام وعلى الثاني يلزم التداخل ضرورة انه لو لم يكن التداخل يحاذي شي منه احد الطرفين وشي آخر منه الطرف الآخر ١٢ مولوي حمد الله رح

عــه قوله ولا يحصل منها حجم آه لم يبن الكلام على بطلان التداخل في نفسه فان الخصم لعله لا يساعده بل ابطل بانه يفضي الى عدم حصول الحجم والتالف فلا يحصل جسم في عالم الواقع وهو اشد استحالة فان التالف يفضي الى عدم التالف ١٢ مولوي حمد الله رح

عــه قوله كالهيولى والصورة آه فانهما من الاجزاء المحصلة للجوهر الوحداني لا من الاجزاء المحصلة للحجم فان الحجم انما يحصل من تحقق المقدار لا منهما وانما يحصل ويتقوم منهما جوهر وحداني قابل للمقادير الاعراض والصورة الاحقة وهو الجسم فتبين لك ان الاجزاء المقدارية هي التي يحصل بها تقدر الجسم كالنصف والثلث والربع وهكذا الا التي بها يتقوم ويحصل حقيقة الكلية كالهيولى والصورة جسمية كانت او نوعية ١٢ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه چهل وهشتم ۴۸

عــه قوله فيظهر من ذلك آه اي من تقريب الشبهة بطريق الجواب بطريق النقض عن الاستدلال المقادم على نفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى والتعريف المشهور للنقض هو تخلف الحكم عن الدليل وتخلف كما يتحقق في المادة المتحققة بلا الزام كذلك يتحقق بثبوت مادة ملزمة على الخصم وان لم يقل بها صراحة فحاصل الجواب بطريق النقض ان الدليل المقادم على نفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى بان الاجزاء اما ان لا يتلاقى او يتلاقى آه بجميع مقدماته فاسد والا لزم ان لا تتالى النقاط ولا تركب امتداد ومسافة منها والتالي باطل اما الملازمة فلان ما ذكر في ذلك الدليل فهو بعينه جار في تتالي النقاط وتركب امتداد ومسافة منها بان يقال اما ان لا يتلاقى النقاط فلا يحصل منها مسافة او يتلاقى فاما ان لا تتلاقى بالاسر فحينئذ اما يحصل بعضها في بعض فلا يحصل الامتداد منها او لا بالاسر بل يكون شي من نقطة مشغولا بالملاقاة وشي منه فارغا فيلزم الانقسام فلا يكون ما فرض نقطة نقطة فلا تتالى النقاط ولا تركب امتداد منها واما البطلان التالي فظاهر من حيث الزمان والحركة فان تتالي النقاط وتركب المسافة منها لازم لهما هو جواب الحكم فهو جواب ثاني تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه

حواشي متعلقه صفحه چهل ونهم ۴۹

تتمه حاشيه ۴ متعلقه صفحه ۴۹

فعلية عند الحكماء وعند النظام تلك الاجزاء متناهية بالفعل في الخارج وقد اشرنا هنا الى التحقيق بعدم الفرق بين الاجزاء الفرضية التي بالقوة والاجزاء الفعلية الموجودة

الموجودة اذا كانت متساوية ۱۲ مولوی حمد الله رح ٥٥ قوله فيتمسك بها القائلون آه وانت تعلم انه لا يتم التمسك لواحد من الفريقين فان اثبات الاعم من الكمية
الانفية بخصوصيته فالاثبات للقدر المشترك اثبات الاعم من تاليف الجسم من اجزاء لا تتجزى فلا يثبت باثبات القدر المشترك ثبوت التاليف منها وكذا باثباته لا يثبت
التحليل اليها الا ان يراد كل من الفريقين باثباته الرد على الحكماء القائلين بانقسام الجسم لا الى نهاية ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

حواشی متعلقه صفحه پنجاه و دوم ۵۲

تتمه حاشیه ۳ صفحه ۵۲

كان الامر عليهم اضيق فانه لا يمكنهم القول بسكون القطب او المحيط فانه يلزم على هذا تاثير الاجزاء وعدم اتحاد مسافة القطب والمحيط وقد عرفت لا يمكن القول به ورأن
القطب مرارا فليس الا ان القطب يطفر الا ان نعتذر من قبلهم ان الحركة الكائنة في القطب لما كانت مساوية لما في المحيط لا تخلل السكون في هذه الحركة في زمان حركة المحيط
والتفاوت انما هو في الحركة الوضعية لها وتخلل السكون الوضعي في الحركة الوضعية التي للقطب في زمان تحرك فيه المحيط بهذه الحركة ولذا تتحد المسافة المستقيمة ويتفاوت المسافة
المستديرة غاية ما يلزم ان يكون قطع المسافة المستديرة للقطب بعضه بالدوران عليها وبعضه بالمرور عليها على سبيل الاستقامة وليس الغرامة بابعد من التزام السكون
في اثناء الحركة ۱۲ مولوی حمد الله رح ٥٤ قوله والآخر في شناعة آه مما يقوي التشنيع عليهم في التزام التفكيك ان التفريق فيما يتفق العقلاء على شدته واستحكامه في عدم
تفككه كالافلاك لدوام قال الله تعالى وبنينا فوقكم سبعا شدادا واو في جسم لو تفكك لتناثر اجزاؤه كالفرجار مثلا او كان رشحو بحيث يبطل حقيقته حركته بالتفكيك كالدولاب فان
دار على نفسه وبالجملة ان شناعة التفكيك والسكون في اثناء الحركة ليست مما يخفى على من له ادنى عقل والاعذار التي يتكلفونها في رفع الشناعة من ارادة الفاعل المختار وغيرها
مما هو مذكور في كتبهم باردة ركيكة كما يظهر بالرجوع اليها ۱۲ مولوی حمد الله رح ٥٥ قوله ويبطل مذهب هؤلاء آه بطلانه بالبيان السابق البيان الآتي انما
هو لو ثبت انتهاء الكثرة الى الواحد الحقيقي والا فمنهم قد عرفت ان تالف الجسم من اجزاء متجزية غير متناهية بالفعل كما انه منها بالقوة عند الحكيم فلا مفر عندهم اصلا حتى
يبطل ببيان بطلان الاجزاء الفردة او بالتزام جسم مؤلف من الاجزاء المتناهية او لانهم يتمم تناهي الاجزاء في سائر الاحكام بالتناسب ۱۲ مولوی حمد الله رح ٥٥
قوله ان تداخلت كلا او بعضا آه التفصيل ان الاجزاء لو كانت كلها متداخلة لم يحصل حجم اصلا فلا جسم ولا قسمة مقدارية لا متناهية ولا غير متناهية وان تداخل بعضها
فلا يكون الباقي بعد التداخل متناهية او غير متناهية على الاول يبطل رأيهم بالكلية فانه يكون كل جسم قابلا للقسمة الى نهاية فان الظاهر ان الاجزاء المتداخلة لا حظ
لها في حصول المقدار منها فلا قسمة مقدارية اليها فهي ساقطة عن درجة الاعتبار ووجودها كعدمها وعلى الثاني فيمكن تحصيل جسم متناه الاجزاء ولو في ضمن الجسم الغير المتناهي
الاجزاء الى آخر ما فصله المصنف ۱۲ مولوی حمد الله رح ٥٥ قوله ان فرع اليه آه اي التجأ اليه لدفع لزوم عدم تناهي مقدار الاجسام كان التاليف منها
لازدياد الحجم وهو غير نافع لبطل هو باوهام لرامه ۱۲ مولوی حمد الله رح

حواشی متعلقه صفحه پنجاه و سوم

تتمه حاشیه ۷ صفحه ۵۳

ان حكم الضرورة بامتناع اتحاد المتمايزين في الاشارة والوضع انما هو في المتحدين المقدرين لان مجموع المقدرين كل الواحد جزء والضرورة تحكم بازدياد الكل على الجزء واما
اذا لم يكن احد المتمايزين متقدرا فبانضمام متقدر لا يحصل به القدر على حسبه لانه يزيد تقدره على تقدرها ۱۲ مولوی محمد یوسف ٥٨ قوله تشابه الاجسام آه وليس
كل ذلك بحكم الانطباق فان اتصال احد المتطابقين لا يستلزم اتصال الآخر بل قد يمكن ان يكون احدهما متصلا والآخر ذا اجزاء بالفعل كما اذا فرضنا سطحا ذا ابعاض منفصل
منطبقا على الجسم المتصل نعم يلزم انه اذا كان احد المتطابقين متصلا لابد من اتصال الاجزاء واشتماله عليه وكذا لا يلزم من بطلان تاليف احد المتطابقين بطلان تاليف
الآخر لتجويز ان يكون احدهما متصلا والآخر متالفا ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

تتمه حاشیه ۳ صفحه ۵۴

الاعداد الغير المتناهية الا انقضية والماضية وان خرجت الى الفعلية لكن لما لم تجتمع لم يكن المجموع منها موجودة والتطبيق فرع الوجود ووجه عدم الاندفاع ظاهر مما قررنا سابقا
بان الكل والجزء سواء كانا في الذهن او الخارج او الالتفات والملاحظة مساو وانها باطل مطلقا فالمعلومات المذكورة لله تعالى جل شانه متميزة في علمه تعالى والاحاطة وان لم تكن
موجودة في ظرف الذهن او الخارج اذ يعلمها الله تعالى متعينة مرتبة مرتبة من الاول بازاء الثانية فاما ان يعلم بالمساواة او الزيادة والنقصان في الاول يستلزم الاستحالة
الثاني وقوع الزيادة في جانب من التناهي ۱۲ ملا حسن رح

تتمه حاشیه ۸ صفحه ۵۵

الذی یحصل فیہ ترتیب طبعی فہو فی العلل والمعلولات واما العدد الذی لا یحصل فیہ ترتیب لا فی الوضع ولا فی الطبع فلا یجری فیہ الدلائل انتہی واذا کانت البراہین لا تتہاول الا الامور الغیر الطبعیۃ ولا تحیل اللاتناہی فی الاعداد والغیر المادیۃ کما نص علیہ المصر فلا محالۃ یراد بالتردید التردید علی سبیل منع الخلو لا علی سبیل منع الجمع بان یقال ان یکون مع الترتیب فی الوضع الترتیب فی الطبع ایضا کما فی الاعداد المادیۃ او یکون ترتیب فی الوضع فقط ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵۹ قولہ بخلاف المذہبات آہ سیظہر لک ان البرہان یجری فی الزمان والحرکۃ والاعداد المتعاقبۃ الغیر المتناہیۃ نعم لا یجری البرہان فی الاعداد الغیر المتسقۃ ویختص فی الاول بالماضی فقط فیبطل بہ مذہب الحکما ویتاکد بہ مذہب اہل الحق من المتکلمین ہذا کلہ اجمال ما یذکر فی ہذا الفصل ۱۲ مولوی حسن رحمہ اللہ تعالی

حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ و ششم

۵۵ قولہ وہٰکذا کان آہ توضیحہ ان الصورۃ الاجمالیۃ للآحاد والمرتبۃ الغیر المتناہیۃ سواء کانت للکل او الجزء یکون مراۃ لآحادہا فیکون العقل بموتہا حاکما بالحکم الصحیح الواقع بحصول التطبیق بین آحادہا بالفعل فالمثبت لہ والمحکوم علیہ بالحقیقۃ للتطبیق ہی الآحاد والمرتبۃ والصورۃ واسطۃ الحکم فقط ۱۲ مولوی حسن ۵۶ قولہ ومن البین آہ یعنی ان الجسم المشخص لیس فی حالۃ ہذا الحکم حاصلا ومعلوما بالذات بالضرورۃ لا بارتسامہ فی نفس العقل ولا فی شعر آخر من الآلات فعلم ان سریان الحکم الی الاشخاص لیس الا بدلہ من علمہا وارتسامہا بل یکفی ارتسام مفہوم کلی صادق علیہا ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۶ قولہ من البین آہ بناء علی ان الجسم مادی والمادی بعید عن الحصول فی العقل المجرد وفیما یحکم علی المادی فیشارکہ من القوۃ الجسمانیۃ کما فی القضایا الشخصیۃ المنعقدۃ من المادیات وان بنی علی ان الاشخاص الخارجیۃ لا یحصل اعیانہا من الوجود فی الذہن کما یراہ المتاخرون فالحکم المذکور سیالیہا فلا اختصاص فی الحکم علی ما لا یحصل فی العقل ۱۲ ان ۵۷ قولہ لا یکون آہ یعنی ان المثبت لہ بالذات للوضع لیس الا الافراد ولیس فی الطبیعۃ الکلیۃ وضع بالذات حتی یقال ان المقصود فی ہذا الحکم لیس الا اثبات الوضع لہذا المفہوم وہو حاصل فی العقل فلیس المقصود سریان الحکم الی الاجسام المشخصۃ فلا ضیر فی عدم حصولہا فی حالۃ ہذا الحکم فی العقل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۸ قولہ جری التطبیق الوہمی آہ وہو ایقاع المحاذاۃ فی الوہم والحاصل ان المقادیر والاعداد المتسقۃ المجتمعۃ ان وجدت فی الوہم یحکم العقل بامکان وقوع التطبیق الوہمی بین جمیعہا فی الوہم بایقاع الوہم المحاذاۃ بان یلاحظہا متحاذیۃ ای یلاحظ المبدء بحذاء المبدء بحیث یحاذی الجمیع الجمیع کما قد یلاحظ الوہم القدرین المتناہیین المتفاوتین بالزیادۃ والنقصان فی جانب بعد وجودہما فیہ متحاذیین یظہر الزیادۃ فی الجانب الآخر وہذا امر صحیح یبتنی علیہ اکثر الاحکام الریاضیۃ فالتطبیق الوہمی فرع وجود المتطابقات مفصلۃ فی الوہم کما ان التطبیق الخارجی فرع الوجود الخارجی فالبرہان ینتقض علی استحالۃ وجود ما یکون مصداقا لمفہوم غیر المتناہی الموجود سواء کان فی الخارج او فی الذہن وان کان مفہوم غیر المتناہی ممکنا حاصلا فی العقل ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۹ قولہ لا ینتقض آہ یعنی انک قد عرفت ان التخلف انما یظہر اذا ظہر الانقطاع فی جانب لا نہایۃ وہو یتاتی بالتطبیق فی آن او زمان متناہ وظاہر انہ لا یتاتی فی المتعاقبات فانہ فرع الوجود فی الآن او فی الزمان اذ لا یمکن تطبیق المعدوم علی المعدوم ہذا بحسب الخارج وکذا التطبیق العقلی فانہ ایضا قد عرفت انہ یکون فی الامور الموجودۃ فی الوہم معا فیمکن ان لا یکون المتعاقبات الخارجیۃ موجودۃ فی الوہم فلا یجری البرہان فی تلک الامور ۱۲ مولوی حمد اللہ ۶۰ قولہ وکذا فی المجتمعۃ آہ ہذا الکلام حق ودلیلہ تام فان الحکم الاجمالی الکلی المذکور بان بازاء الاول والثانی من الاول یکون الاول والثانی من الثانی وہکذا انما یتاتی لو کانت الاول والثانی والثالث متعینۃ فی السلسلتین ولو لم یکن متعینۃ لا بد من تطبیق جزء جزء مفصلا وقد عرفت انہ ساقط الاعتبار لعدم حصولہ فی الآن والزمان المتناہی بل انما یحصل فی الزمان الغیر المتناہی وخروجہ من القوۃ الی الفعل من المبدء المعین من المستحیلات فیکون التطبیق التفصیلی ایضا منہا ۱۲ مولوی حسن ۶۱ قولہ اذ لا یتصور آہ ہذا اولی مما قالہ المحقق الدوانی من انہ اذا لم یترتب الآحاد فیجوز ان ینتقل زیادۃ الی الاوساط فانہ لا مبدء ولا وسط فیہ حتی یقال ان الزیادۃ یجوز ان یکون فیہ وان کان مرادہ المنع من الزیادۃ فی الوسط عدم ظہور الانقطاع ومجرد الحکم بالتفاوت والتفاضل ۱۲ مولوی حمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ پنجاہ و ہفتم

تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۵۷

لانہ لا یتصور الانطباق وجود فی الآن او الزمان المتناہی ولا یتصور فیما لیس لہ وجود فیہما وان کان موجودا فی الدہر والتطبیق فی الزمان الغیر المتناہی بعد امکانہ لا ینفع لانہ یرجع الی تطبیقات غیر متناہیۃ فی ازمنۃ غیر متناہیۃ وفی کل تطبیق یبقی الزیادۃ فی الاوساط ولا یظہر الانقطاع الی جانب اللاتناہی غایۃ الامر ان ہذہ التطبیقات الغیر المتناہیۃ والزیادات فی کل الاوساط الغیر المتناہیۃ وان کانت متعاقبۃ بحسب الوجود الزمانی لکنہا معا فی الوجود الدہری فیصدق فی الدہر ان الزیادۃ فی المبدء وفی الاوساط معا ولا یصدق ان الزیادۃ فی الطرف الغیر المتناہی لانک قد عرفت ان الدہر لیس الا الوجود الزمانی ولیس التطبیق فی زمان من ہذہ الازمنۃ یوجب انتقال الزیادۃ الی الطرف حتی یکون ہذا الانتقال وہو بالبدیہۃ عن القطع وقوعہ فی ہذا الزمان المخصوص بحسب الخارج او بحسب الفرض العقلی قد عرفت انہ لا یجری الا فیما تصورہ العقل وہو بدل علی تناہی ما تصورہ العقل وعدم ما وجد فی الخارج کما ینبغی ان یفہم ہذہ العبارۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ رحمہ اللہ

٥٥ قوله ثم انه لو كفى آه يعني ان مولانا الظاهر يقصدون بهذا الرد على الفلاسفة ويتوسلون به الى حدوث العالم فيرد عليهم انه كما يكفي الوجود في الدهر والحضور عند المبادي في ابطال اللاتناهي في جانب الازل يوجب التناهي في جانب الابد فيكون للحوادث حد تنتهي اليه فلا يتحقق بعده حادث وحدوث فان الامور المستقبلة كالماضية في الوجود في الدهر والاجتماع فيه والحضور عند المبدع الصانع بلا تفاوت اصلا وهو كما يخالف اصول الفلاسفة يخالف قوانين الشرع اذ ليس مقتضى الحق الدائم قاصرا عن الابدية وجود الجواد المحض مطلقا عن الدوام غير متناه مولوي محمد احسن

٥٦ قوله ايضا دقوا بين الملة آه وانت خبير بان هذا انما يضاد فان المتكلمين لا يقولون بالمعية الدهرية في الحوادث الاستقبالية فلا اشكال عليهم بجريان البرهان اصلا واما الحكماء فهم يقولون بها فيرد الاشكال عليهم ولا مخلص لهم اصلا فان قلت ما وجه تخصيص المتكلمين في جريان البرهان في الماضي دون المستقبل مع شمول المعية الدهرية لها عند الحكماء قلت لا الزام عليهم بحدوث العالم كما ذكرنا سابقا وايضا قد يقولون بجريان البرهان في الماضية باعتبار التعاقب كما ذكرنا ولا يجري في الاستقبالية لعدم خروجها بتمامها من القوة الى الفعل ١٢ ملا احسن

٥٧ قوله بعض خيرة الآخذين آه يقال فلان خيرة الناس وفلانة خيرتهم على وتيرة عكس التانيث في خيير اسم تفضيل ويحتمل ان يكون صفة مشبهة على وزن سيدة مخففة او مثقلة منها كذا في حاشية الاستاد العلامة ١٢ مولوي محمد الله

حواشي متعلقه صفحه پنجاه وهشتم

تتمه حاشيه ٥ صفحه ٥٨

ولا يافقه اما الاول فلان الزمان امر واحد متصل موجود من الازل الى الابد وكل جزء من اجزائه سواء كان ماضيا او مستقبلا موجود في حده فكما ان الماضي ليس بموجود في الآن الذي فرض حدا مشتركا بينه وبين المستقبل وموجود في حدوده كذا المستقبل وكما ان كل ما فرض جزء من اجزاء المستقبل فهو متناه يمكن الزيادة عليه وكذا كل ما فرض جزء من اجزاء الماضي فهو متناه يصح اخذ الزيادة عليه وكما ان الزيادة الاستقبالية ليست بموجودة في الجزء المفروض المتناهي كذا الزيادة الماضوية فاحتواء الوجود الغير المتناهي في الماضي دون المستقبل تحكم واما الثاني وهو ما سيأتي في كلام المص فبان يقال ان احتواء الوجود ليس بكاف في جريان البرهان بل لا بد من الاجتماع والترتب والاخر لا يوجد في الوجود الدهري على اعتراف هذا الماهر والاجتماع ليس في الوجود الزماني وفي الانعدام الحد مشروطين في كل شيء من الموجودين الماضي والمستقبل سواء والحاصل بينهما تفرقة في احتواء الوجود وعدمه وعدم اشتراط الاجتماع كما هو الظاهر من كلام هذا الماهر في هذا المقام قد مر الكلام فيه ١٢ مولوي محمد الله

٥٦ قوله اقول لا اشك آه ان اوحش بان هذا الماهر لا يسلم عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع لما يشعر به قوله ولو كان لا معاجل على التدريج آه بل مدار كلامه في هذا المقام ان جريان البرهان لا بد له من الوجود والترتب وهو متحقق في الماضي بالاعتبار الثاني دون المستقبل يقال قد مر فيما في كلام المص من ان الاجتماع لا بد لاجراء البرهان وبناء على ثبوته فيما مضى قال المص لا اشك ان هذه كلام الماهر في مقام اجراء البرهان في الماضي ايضا حيث بنى مبنا اجرائه على الاجتماع في الدهر والماضي والمستقبل سيان في فقدان الاجتماع بالاعتبار الثاني فلا يجري البرهان بهذا الاعتبار فيهما وانكر هذا الماهر الجريان بالاعتبار الاول في المستقبل لعدم الترتب وفيه ايضا هما سيان فلم يبق في البين اعتبار يجري بحسبه البرهان في الماضي دون المستقبل مع هذين الاستوائين لا يجدي التفرقة بالاحتواء وعدمه وبالجملة مدار كلام المص على اشتراط الاجتماع واعتمد في ثبوته على ما سبق وعلى التسليم هذا الماهر حيث بنى الجريان في الماضي في موضع من الافق المبين على الاجتماع الدهري فالتفرقة التي ذكرها الماهر من احتواء الوجود في الماضي دون المستقبل ليست بنافعة وان لم يثبت اشتراط الاجتماع كما يشعر به كلام اكثر المتاخرين من ان المراد بالتطبيق التطبيق الاجمالي وليس الاجتماع ضروريا للاجراء ويكاد كلام هذا الماهر في بعض المواضع مشعرا به ايضا وهذا الكلام نص عليه فالتفرقة ان ثبت ينفع في الفرق بين الماضي والمستقبل في اجراء البرهان في احدهما دون الآخر لكنه يبقى ان هذا الكلام يدل على عدم اشتراط الاجتماع وعلى ان جريان البرهان في الماضي انما هو لاحتواء الوجود الغير المتناهي فيه بهذا الاعتبار وكلامه في مواضع اجرى البرهان فيه يدل على ان بناءه على الاجتماع الدهري واشتراط الاجتماع فكلام هذا الماهر لا يخلو عن اضطراب ١٢ مولوي محمد الله رحمه الله

٥٧ قوله ويستوي في ذلك آه قد عرفت منا انه لا استواء في جريان التطبيق بالمعنى الاعم بمعنى تعيين الآحاد من احدى السلسلتين بازاء الآحاد من الاخرى باعتبار ما كان او يكون في السلسلة الماضية والآتية فيفضي ذلك الى حد معين في الجانب الآخر واما التطبيق باعتبار ما سيكون فلا يفضي الى حد معين بل الى حد اعم من ان يكون وانقطع او يوجد واقف ويتعقل الزيادة فيه دائما من حل الى رحل فلو فرض الدليل عند المتكلمين يدل على التناهي فتعين بخصوصه ١٢ ملا احسن

٥٨ قوله فلم يبق آه قد عرفت منا انه يبقى اعتبار يخصص به البرهان في الماضي دون المستقبل وهو اعتبار التعاقب كما اوضحنا مرارا فقد ظهر مما ذكرنا وحققنا سابقا ان المص قد مال عن الصواب في مقامات الاول في عدم جريان التطبيق في المتعاقبات مطلقا والثاني في عدم التفرقة بين الماضي والمستقبل في جريان البرهان في احدهما دون الآخر والثالث في عدم جريان البرهان في الدهريات لعدم الترتيب كما هو مذهب موافقا لجمهور الحكماء والرابع في تخصيص البرهان بالماديات كما ذكرنا مرارا ١٢ ملا احسن رحمه الله تعالى

حواشي متعلقه صفحه پنجاه ونهم ٥٩

تتمہ حاشیہ صفحہ ۵۹

وہذا الذی ذکرہ مما لا ورود لہ کیف والمسافۃ مع نقطۃ لا وجود لہا الا بالفعل لانہ لا یمکن اخراج خط الی خارج العالم اذ لا خلاء موجود ہناک ولا ملاء فکیف یتصور ملاقاۃ النقطۃ
معدومۃ والوہم البحت الذی لا یساعدہ العقل لا عبرۃ لہ وتحقیقہ ان اللازم مما ذکرہ نقطۃ موہومۃ غیر متناہیۃ فی خط موہوم غیر متناہ والکلام فی تناہی الابعاد الموجودۃ
فی الخارج دون الموہومۃ الصرفۃ انتہی ١٢ مولوی حمد اللہ سلمہ قولہ وان شئت مزید آہ لا بد من ہذا التفصیل لان المشہور ان الحدوث الآنی والتدریجی والمسافۃ
المطلق مع الخط الا بقدر معین منہ لیست تدریجیۃ کما لا یظہر لک فلا بد ان یکون آنیۃ فلا حد لہا من اول وبہذا التفصیل یندفع ہذا ١٢ مولوی حمد اللہ مرحوم

حواشی متعلقہ صفحہ شصت تتمہ حاشیہ ۷ صفحہ ٦٠

علی ما نطق بہ عبارۃ المصنف من جہتین احدہما ان فی الوجہ الاول لا یتصور بقاء الاجزاء التحلیلیۃ اصلا فی الآن کما ینطق بہ قولہ فلا یتصور بحدوثہ آن ہو موجود فیہ آہ وفی الوجہ الثانی
یتصور کما ینطق بہ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق مع السابق آہ والتقیید باللاحق والسابق مبنی علی الظاہر لان السابق لا یجتمع مع اللاحق فی کلیہما لان الاتصال یقدم
بالمنفصلات کما فی العکس وثانیہما اجزاء البقاء فی الوجہ الثانی کما یدل علیہ قولہ فیجوز ان یبقی بعد تمام الحدوث آہ دون الاول فافہم ١٢ مولوی محمد ہدایت اللہ مرحوم
۵۹ قولہ ویجتمع الجزء اللاحق آہ ہذا بحسب الظاہر وبادی الرأی والا فالحادث فی مجموع الزمان مثلا قدر معین من الزاویۃ متصل واحد لا جزء فیہا بالفعل لان الحادث
فی کل جزء من الزمان جزء من ذلک القدر ثم ینفی ذلک الجزء ویجتمع مع الجزء اللاحق الحادث فی جزء آخر من الزمان کیف وعلی ہذا یلزم وجود اجزاء غیر متناہیۃ من الزاویۃ بازاء
الاجزاء المفروضۃ فی الزمان واجتماعہا ویلزم انحصار الغیر المتناہی بین الحاصرین الا ان الوہم یحکم بان کل جزء من الزاویۃ یحدث فی جزء من الزمان یجتمع مع الجزء اللاحق
ومن اجتماع تلک الاجزاء یحصل القدر المعین فی مجموع الزمان ١٢ مولوی حمد اللہ ۵۹ قولہ ولا یجوز ان یکون آہ لنفی اول آن الحدوث مشترک فیہ الضرب الثانی
والثالث من الحدوث کما سیأتی الا بیانہ فی الضرب الثانی ففی الضرب الاول منہا اعنی ما لا یجتمع الاجزاء فیہ کالحرکۃ والاصوات فقد ذکرہ المصنف ما بیانہ فی الضرب
الثالث اعنی ما یجتمع الاجزاء فیہ علی النحو الذی ذکرنا کالزاویۃ مثلا فہو ان الزاویۃ وامثالہا تابعۃ للحرکۃ وان کانت لہا خصوصیۃ اجتماع الاجزاء فاذا لم یکن للمتبوع الذی تم
وجود فی طرف لم یکن للتابع وجود فیہ ضرورۃ امتناع تخلف التابع عن المتبوع الا تری انہ لا یمکن ان یکون کل ربعۃ فی ہذا الآن والزوجیۃ فی آن او زمان آخر ١٢ ملا حسن
۶۰ قولہ اول آن ثم فیہ آہ وذلک لان تمام الزاویۃ انما یکون لوصول الخط المتحرک الذی کان منطبقا علی الخط الثابت الی حد معین والوصول الی الحد المعین انما یکون فی
الآن فہو مبدء زمان تمام الزاویۃ ١٢ ملا حسن سلمہ قولہ کالحرکۃ بمعنی التوسط آہ لا بد ہہنا من الاستدلال علی ان التوسط لیس آن البدایۃ یحدث فیہ وآن النہایۃ
یوجد فیہ آخرا وکذا انما یکون وجودہ کمطلق الزاویۃ والمسافۃ اما بیان انتفائہما فی التوسط فہو ان القطعیۃ ملازمۃ لہ غیر منفکۃ عنہ فما لم یحدث القطعیۃ لم یحدث التوسطیۃ
واذا زالت القطعیۃ زالت التوسطیۃ قطعا ولا شک ان فی البدایۃ لم یحدث القطعیۃ لعدم وجودہا فیہ ضرورۃ بطلان عدم القرار فی الآن فلم یحدث التوسطیۃ فیہ ایضا
والا انفکت الملازمۃ بینہما وکذا ان النہایۃ الذی انقطعت فیہ وجود القطعیۃ تلک الدقیقۃ التی ذکرنا فلا بد فیہ من زوال التوسطیۃ ایضا والا انفکت الملازمۃ بینہما ١٢
مولوی حسن سلمہ قولہ کمطلق الزاویۃ ولا یتوہم ان المطلق موجود بعین وجود الافراد ولیس لہ وجود مجرد عن الافراد المعینۃ لبطلان الماہیۃ المجردۃ کما تقرر
فی مقامہ فکیف یتصور الافتراق بین المطلق وافرادہ فی نحو الحدوث لان المطلق لہ وجود فی ضمن وجود کل فرد منہ لا ان لہ وجودا فی ضمن فرد مخصوص منہ فقط بحیث لا یتصور
وجودہ فی ضمن جزئیہ المخصوص فاذا کان قد حدث قدر معین من الزاویۃ مثلا فی قدر من الزمان یوجد نصف ہذا القدر فی نصف ہذا الزمان والربع فی الربع وہکذا ویکون
کل آن فرض لہ جد فیہ جزء من ہذا القدر حادث فی الزمان الذی ہذا الآن حد لہ فکل من ہذہ الموجودات فی النصف والربع وغیرہما فی الآنات التی ہی حدود لہا افراد
لمطلق الزاویۃ فلا محالۃ الوجود المنسوب الی مطلق الزاویۃ مع قطع النظر عن تلک الخصوصیات یقال لہ انہ فی جمیع الزمان وکل جزء منہ وکل آن فرض فی ذلک الزمان
غیر منطبق علیہ لان المطلق موجود بتمامہ فی جزء ذلک الزمان الغیر فی ضمن فرد من افرادہ واما ان کل معین منہا یوجد فی معین من الزمان منطبقا علیہ لا یلزم منہ وجودا لکلی
مجردا عن الافراد کما لا یخفی ١٢ مولوی حمد اللہ سلمہ ای ما یکون وجودہ بالحرکۃ القطعیۃ علی سبیل الانطباق علی تلک الحرکۃ کالاصوات فانہا منطبق علی حرکۃ
اللسان مثلا فان الصوت عند المشائیۃ کیفیۃ تحدث فی الہواء بسبب الحاصل من قرع او قلع عنیفین مع مقاومۃ المقروع للقارع والمقلوع للقالع ١٢ مولوی محمد یوسف
ہ ہذا فی الزمان فان الزمان لا یوجد فی آن ہو طرف الزمان فان الغیر المنقسم وغیر الممتد لا یکون ظرفا للمنقسم والممتد ١٢ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ شصت و یکم

۱۱ قولہ الزمان آہ جزء المسافۃ ہذا الا ان المسافۃ تتبدل بالموازاۃ لان الموازاۃ ضد المسافۃ لان المسافۃ عبارۃ عن تقاطع الخطین والموازاۃ عبارۃ عن تخالف
احدہما عن الآخر وعدم الموازاۃ التی یحصل بعد المسافۃ یکون علی ہذا المعنی عبارۃ عن الوصول الی الحد المعین وہو لا یکون الا فی آن فوجود المسافۃ اذا کان فی

الآن فلا يكون للمسافة آخر آن الوجود وهو الايلزم تتالي الآنين وهو باطل وبهذا تبين لك ان الآن الذي تتم عليه المسافة هو آن ابتداء عدم المسافة لا آخر وجودها ۱۲ مولوی محمد یوسف سلّمه قوله الا انه آخر آن الوجود آه هو المبدأ لزمان زواله فانه لما لم يكن آنيا كان زمانيا ويكون لهذا الزمان مبدأ البتة وذلك ليس في هذا المبدأ الزوال بعدم كونه آنيا يكون فيه الوجود فيكون هذا آخر آنات الوجود ۱۲ مولوی حمد الله سلّمه وايضا لان العدم اللاحق اذ ليس هو فيما يجوز آنيا فيه هذا الزمان الذي هو آن لا يكون العدم فيه فلا بد من ان يكون هو موجودا فيه فهو آخر آن الوجود ۱۲ مولوی نظام الدین سلّمه قوله كالموازاة آه فان زوالها يكون بالمسافة والمسافة يحدث في الزمان وليس له اول الآن فلا يكون زوال الموازاة في الآن بل يكون في الزمان مبدأ هذا الزمان هو آن واظلم يكن فيه عدم الموازاة فلا محالة يكون الموازاة موجودا فيه بان يكون هو آخر آن الوجود ۱۲ مولوی محمد یوسف سلّمه قوله واما العدم آه لما فرغ المصنف عن بيان حال اختلاف الحوادث في اول الوجود وآخره وجه العنان الى بيان حال اختلاف عدم الحوادث فقال واما العدم آه انت تعلم انه بعد معرفة حال اول الوجود وآخره من تعيين الآن لكل منهما او تعيين عدمه له يعرف بادنى تامل حال العدم السابق من تعيين الآن الآخره او تعيين عدمه له وحال العدم اللاحق من تعيين الآن لاوله او تعيين عدمه له لكنه فصله تسهيلا على المتعلم ولذكر بعض الفوائد كما لا يخفى على من له ادنى تدبر ۱۲ ملا احسن و مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقه صفحه ششصد و دوم[۱۲]

تتمه حاشیه ۲ صفحه ۲۷۶

وهو التحقيق عندي وبيان ذلك ان الزمان المتناهي كالساعة يجوز ان يكون معيار للمسافة مع الخط الغير المتناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الغير المتناهي الذي مبدؤه مبدأ الخط ومنتهى الحركة المسافة يحصل مسافة الخط المتناهي يعني في نصف ساعة مثلا والذراع الذي يتصل به في ربع ساعة والذي فوقه في ثمن ساعة وهكذا يقطع والذراع المساوية الغير المتناهية في الساعة مثلا في اجزائها المتناقصة الغير المتناهية وذلك لان الحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية متساوية لكنها يجوز ان يكون مختلفة بالنسبة الى ما يسامته بل هو الظاهر لمن له ادنى حدس في الامور المتناهية ايضا وله بيان يحتاج الى مخافة التطويل لا يرخص كره ۱۲ ملا احسن رح

قوله ولا يتاتى ذلك آه اعترض عليه الفاضل الخوانساري بما حاصله انه اذا فرضت قطعة من الخط الغير المتناهي من الجهة التي تتناهى عندها وفرض ان المرور عليها في قدر معين من الزمان مثلا فاذا كانت القطعة المتقدمة على القطعة المفروضة المساوية لها ايضا تمر عليها الخط المتناهي في مثل الزمان المفروض وازيد منه فلا محالة يكون زمان المرور غير متناه واما اذا كان المرور عليها في زمان اقل من زمان القطعة الاخيرة وهكذا القطعات المتقدمة يكون زمان المرور على كل منها اقل من زمان المرور على ما بعدها فعدم امكان المرور في زمان متناه محل نظر والامر فيما نحن فيه كذلك والحاصل ان اجزاء الحركة الواحدة يحتمل ان يكون مختلفة بالسرعة والبطوء ولا ينتهي حد السرعة الى حد بل كل جزء منها يكون اسرع مما بعده ويكون الجزء السابق على هذا الجزء اسرع بالنسبة اليه وهكذا الى غير النهاية فاجزاء الزمان متناقصة واجزاء المسافة متزايدة وبهذا يمكن المرور على غير المتناهي في زمان المتناهي ۱۲ مولوی حمد الله سلّمه قوله فحينئذ لك ان تقول آه يعني اذا تبين ان المرور في الزمان المتناهي لا يتصور على غير المتناهي فلك في الزام التالي الباطل ثلثة وجوه وتلك الثلثة متقاربة كل منها مبني على هذا الاصل ۱۲ مولوی حمد الله سلّمه قوله فلا يكون حادثة آه وهذا خلاف المفروض وهو حدوث المسافة والضرورة شاهدة على حدوثها فلا يمكن وجود بعد غير متناه ۱۲ مولوی محمد یوسف سلّمه قوله يلزم ان يكون بين الحالتين آه اي يكون بين آخر آن الموازاة وبين آن المسافة زمان غير متناه فيكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين ۱۲ مولوی محمد یوسف سلّمه قوله يعني انه مختص بابطال الابعاد الغير المتناهية بخلاف برهان التطبيق فانه يجري في الاعداد والطبيعية ايضا وانه يعم الابعاد كلها اي سواء كان عدم تناهيها في جهة او جهتين او جهات بخلاف السلمي فانه مختص بابطال عدم التناهي في جهتين فصاعدا كما سيظهر ان شاء الله تعالى ۱۲ مولوی نظام الدین رحمه الله

حواشی متعلقه صفحه ششصد و سیوم[۱۲]

تتمه حاشیه ۵ صفحه ۲۳

الغير ضرورة غير متناه وهذا الحكم انما هو لانتهاء ذلك الخطين ينتهي لكن الخطين اذا الاحظ العقل ان ذينك الخطين امتدا بالفعل الى غير النهاية فقضية زيادة الانفراج لزيادة كذا فيحكم العقل حكما اجماليا صحيحا بالضرورة ان الانفراج ايضا حصلت فيه الزيادة الى غير النهاية بالفعل ووصل حد غير متناه بالفعل وان لم يحصل في كل واحد من الفعل بعد مخصوص معين موصوف بغير التناهي وهذا القدر يكفينا قال ۱۲ مولوی حمد الله سلّمه قوله فان فرض ذلك آه دفع لما يتوهم من ان ذهاب الساقين الى غير النهاية انما يستلزم تناهي الانفراج بينهما لانه على هذا التقدير يكون الانفراج محصورا بين الخطين وكل بعد فرض فيه وتتراكم ونية بالمتناهية بالقطعتين المفروضين في الخطين فهو متناه البتة وجه الدفع انه لا يضر في مقصودنا وهو الملازمة فانها ضرورية يحكم بها العقل وانما يضر في امكان اللازم

والضمیر فیه عائد الی الامر ای یکون المقدم المحال مستلزما للمحال وکون ذہاب الامتداد من الکذا تسبیبا ما الی التناہی الانفراج لا یضر ایضا لان المقدم المحال جاز استلزامه للنقیضین کما حقق ثبت
المسافة للخط الغیر المتناہی بتمامہ لا دل نقاط المسافة ولان لا یوجد فی الخط المتناہی اول نقطۃ المفروضۃ فاستلزامه للتالی واستحالۃ التالی الملازمة الاولی لا یقدح فی تلک الملازمة
۵ قوله قد یفرض زاویۃ آه تفصیله انہ اذا کانت زاویۃ الانفراج ثلثی قائمة لزم ان یکون الزاویتان اللتان یحیط بهما الوتر کل منہما ثلثی قائمة اذ الساقان متساویان فالزاویتان
الحادثتان عند الوتر متساویتان لما فی المأموس من ان الزاویتین اللتین یحیط بهما وتر الزاویۃ التی ساقاہا متساویان متساویتان فاذ زوایا کل مثلث مساو لقائمتین فلا بد ان یکون کل من
الزاویتین اللتین عند الوتر ثلثی قائمة اذ الازدیاد عنهما یوجب الازدیاد عن القائمتین والنقصان یوجب النقصان فیتساوی الزوایا الثلث فلا بد من تساوی الاضلاع لما ثبت فی الاول
ان الزاویۃ التی یوتر بها الضلع الاطول یکون اعظم فلو کان الوتر اعظم لکون زاویۃ الانفراج ازید من ثلثی قائمة ہف ولو کان اقصر لکون زاویۃ الانفراج اقصر ہف وان فرض زاویۃ
الانفراج ازید من ثلثی قائمة یکون کل من الزاویتین المتساویتین عند الوتر اقل من ثلثی قائمة فلا بد من زیادۃ الوتر عن الساقین لان الزاویۃ العظمی یوتر الضلع الاطول ففرض زاویۃ الانفراج
ثلثی قائمة او ازید یوجب ان یکون الانفراج بینهما مماثلا لکل واحد من الساقین او ازید فعلی تقدیر ازدیاد الساقین الی غیر النہایۃ بالفعل یزداد الوضوح فی لزوم کون الانفراج
غیر متناہ بینهما الا انه یندفع بهذا الفرض المنع ویثبت المقدمة الممنوعۃ کیف وکون الانفراج مساویا للساقین لیس معناه الا انه کلما فرض حد من الامتداد یکون بین الممتدین قدر
من الانفراج مساو لہا حتی یحدث مثلث متساوی الاضلاع ومجرد ہذا لا یلزم انہ اذا کان الامتداد غیر متناہ یوجد ایضا انفراج غیر متناہ بینهما فالاعتماد فی الملازمة علی النصرۃ
التی ادعی المصنف سابقا فتامل ۱۲ مولوی محمد احسن ۵ قوله المختص بابطال اللاتناہی آه لانه لو فرض اللاتناہی فی جہۃ الطول فقط لم یمکن وجود خطین خارجین
من نقطۃ واحدۃ یفرجان تنفرا ان الی غیر النہایۃ ضرورۃ توقف الانفراج کک علی اللاتناہی فی العرض کما لا یخفی ۱۲ مولوی محمد احسن

حواشی متعلقہ صفحہ شصت وچہارم
تتمہ حاشیہ ۱ صفحہ ۶۴

بدلا بد من علیه فان المکان لیس من لوازم الجسم لا من جہۃ ماہیتہ ولا من جہۃ وجوده الخارجی وقد وقع للزاعم الغلط لعدم الفرق بین المکان والحیز وہو اعم من المکان والوضع
والصحیح ان لکل جسم حیزا لا ان لکل جسم مکان نعم الوہم المالوف من الاجسام المتمکنة لبعده من المجرد والغیر المتمکن یحکم ان کل جسم له مکان بل یزعم ان کل موجود جسما کان او
غیرہ له مکان فکما لا یکون زعمہ بان کل موجود له مکان حجة علی القائلین بان المکان ہو السطح والا یلزم کون الباری تعالی وسائر المجردات مکانیا کک لا یکون زعمہ بان
لکل جسم مکانا حجة علیہم ۱۲ مولوی محمد یوسف ۵ قوله منع الثالث آه ای الجواب عن الثالث وہو حدیث الطیر انا لا نسلم لزوم تحرک الطیر
لہبوب الریاح وانما یلزم ذلک لو کانت الحرکۃ الاینیۃ مطلق تبدل الامکنۃ علی المتمکن سواء کان مبدأ الاستبدال ومنشأ التحرک موجودا فی المتحرک اولا ولیس
ذلک بل المتحرک بتلک الحرکۃ ما یکون مبدأ الاستبدال ومنشأ التحرک اعنی المیل موجودا فیه والکک الطیر لانه واقف لیس فیه منشأ التحرک فلا یکون متحرکا واذ لیس
متحرکا فہو ساکن لان السکون عدم الحرکۃ عما من شأنه الحرکۃ او عدم التغیر بالنسبة الی امور ساکنة او کونه بحیث لو ترک علی حاله وترک علیه مکانه حفظه واما لو
فسر السکون بالاستقرار فی مکان واحد زمانا فالطیر المذکور لیس ساکنا بہذا المعنی کما انه لیس متحرکا فالقول بان الطیر الواقف فی الہواء ساکن بالضرورۃ ممنوع والتقابل
المانع لارتفاع المتقابلین تقابل الایجاب والسلب کالانسان واللاانسان فان ای شیء یفرض لا بد من ان یکون انسانا او لا انسان والا یلزم ارتفاع النقیضین
والتقابل غیر التقابل بالایجاب والسلب لا یمنع ارتفاع المتقابلین والتقابل بین الحرکۃ والسکون لیس تقابل الایجاب والسلب فلا یمتنع ارتفاع الحرکۃ والسکون عن الطیر المذکور ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ شصت وپنجم
تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ ۶۵

ان المساواۃ حقیقۃ لکنه لا نسلم ان المساوی للجسم جسم فانه یمکن ان یکون بعدا مجردا اعنی المادۃ یساوی ویداخل الجسم فی جمیع اقطاره واما فی الثالث فلان الثبوت فی المکان
انما یلزم المکان للاجسام الثابتۃ بمکان واحد لازم لہا ولیس کذلک بل ہی تستبدل مکانا بعد مکان کما انہا تستبدل کما بعد کم فتامل ۱۲ مولوی محمد احسن
۵ قوله ومثبتہ آخرون آه ای یقولون انه لیس له وجود الا فی التوہم ولا امکان للوجود الخارجی بخلاف المثبتین للوجود الخارجی فانہم یقولون بالوجود الخارجی فی الجملۃ فمکانه
فلا یتوہم ان المکان عند المثبتین للوجود الخارجی ایضا قد لا یکون موجودا خارجیا اختیاریا فان البعد المجرد عند الاشراقیین موجود واحد ممتد بقدر امتداد جمیع العالم
فاجزاؤه المتوہمۃ ہی امکنۃ الاجسام عندہم واما عند القائلین بالسطح فلانه قد یکون بعض السطح من جسم بعضا لمکان جسم آخر ولا شک ان الابعاض امور متوہمۃ ۱۲ مولوی محمد احسن
۵ قوله عند اولئک آه ای عند النافیین یشهد علی وجوده الظاہر من سیاق العبارۃ ان المراد بالوجود الوجود الخارجی لا الوجود علی نحو المناطق والمراکز ولا یخفی ان
الوجوه الثلثة التی یذکرہا المص لیست شواہد عدل علیه فان المکان لو کان امرا موہوما علی نحو موہومیۃ المناطق والمراکز یصح ان یقال انه انتقل الجسم من مکان

كان له الى مكان ممكن فلا يكون ان يكون للاجسام باعتبار ه فوقا وتحتا وطالبة لها بالطبع وهاربة عنه كما وحمل الوجود على العام من الخارجي والوهمي ليس بعيد ايضا فانه يمكن ان يكون المقصود
في هذا المقام الشهادة على وجوده مطلقا والمقابل مع النافين ثم الابطال الا جهة الموهوم انما هو لشيء آخر لا بهذه الشواهد الثلثة فتامل ۱۲ مولوي محمد امين ﷺ
۵ قوله فانيا آه اي الشيء الذي لا يتحرك ويتجه الى الفوق او التحت انما يصير فوقا وتحتا بالمكان فلا يرد ان الحد وفوقية ليست بالمكان فانه لا مكان له عند المشائين ۱۲
مولوي محمد امين ﷺ قوله فاقول فذلك آه المقصود من هذا الكلام ان المناقشة بحديث الوضع والترتيب وان كانت يقدح في الشواهد الثلثة
لكنها ينفتح بها باب اثبات المشهود وعليه نحو آخر واذا المشهود وعليه كان ضروريا والشواهد من قبيل التنبيهات لا ينفع المناقشة فيها كثير نفع لا سيما اذا انفتح باب الشهادة
من وجه آخر ۱۲ مولوي محمد امين ﷺ قوله فضاء بفتح الفاء والمد الساحة وما اتسع من الارض والمراد الامتداد في الجهات ۱۲ مولوي محمد امين ﷺ قوله
بل الامر موجود آه حاصله ان الاجسام عندكونها متباينة يجب ان يكون بينها فضاء مقدار يختلف بالضيق والسعة اي متصف بالزيادة والنقصان في نفس الامر فلا يكون
لاشيئا محضا فان الاتصاف بالاوصاف النفس الامرية يوجب تحقق الموصوف في الجملة فاما ان يكون موجودا في الخارج بالفعل او موجودا بالقوة في محل قابل اي يكون الموجود
في الخارج هو المحل القابل بحيث يصح ان يوجد ذلك الفضاء في ذلك المحل القابل في الخارج كالمكان على تقدير سطحيته يكون موجودا بالقوة في محل ثم يوجد في الخارج بتحرك
الجسم المتحرك ذلك المحل القابل اذ لو لم يكن موجودا في الخارج لا بالفعل ولا بالقوة فاما ان يكون لاشيئا محضا او امرا موهوما انتزاعيا انتزاعا صحيحا لا بالاختراع الوهمي كانياب الاغوال
والاشيء المحض لا يمكن اتصافه بالاوصاف النفس الامرية والانتزاع الصحيح يوجب ان يكون له منشأ الانتزاع وهذا لا يمكن ان يكون نفس الاجسام والا فكيف يمكن انتزاع بعد موصوف
بالزيادة تارة وبعد موصوف بالنقصان تارة ولا يقال ان الاجسام حين قربها منشأ لانتزاع الضيق وحين البعد لانتزاع السعة لان القرب والبعد ليس الا الضيق والسعة
فلا الفضاء وكثرته فيما بينها والكلام ليس الا فيها ۱۲ مولوي محمد امين ﷺ قوله فان قيل آه حاصل المناقشة انا لا نسلم ان النقلة مفارقة مكان مع القول بان ما سوى المكان
ربما يبقى مع المفارقة في حيز الخفاء لان الوضع والترتيب الذي للجسم بالنسبة مع غيره من الاجسام لا يبقى مع النقلة فالنقلة مفارقة وضع وترتيب الجسم مع غيره من الاجسام لا مفارقة
مكان فاذا كان كذلك فلا يكون النقلة من الشواهد على وجود المكان الا نسلم ان الشيء انما يصير فوقا وتحتا بالمكان بل نقول ان الشيء انما يصير فوقا وتحتا بوضع وترتيب له مع غيره من الاجسام
وهذا لا يمكن ان يكون من الشواهد على وجود المكان المعلوم احتياجه اليه لا نسلم انه لولا ان هناك امكنة موجودة لم يختلف الاجسام في الطلب والهرب بل نقول ان اختلاف هذه الاجسام
في الطلب والهرب انما هو من جهة الوضع والترتيب لا من جهة المكان هذا هو الحق وذهب اليه المحققون ۱۲ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه شصت وشش ٦٦

۵ قوله على الاول يجب آه الظاهر منه كما يدل عليه قوله فان قام بمادة الجسم المتمكن ان المادي ما يقوم بالمادة فغير المادي الا يقوم بها فهو لقائل ان يقول ان البعد الذي
يتصور ان يكون مكانا قائم بنفسه كالاجسام على رأي الشيخ المقتول فان حقيقتها هو البعد لا غير فيكون البعد جسما فاذا فرق بين هذا البعد والاجسام حتى يقولون بالافتراق به
الجواب ان المادة في هذا المقام هي الذي فيه استعداد حدوث الحوادث والجسم مادي فان فيه استعداد الحركة وغيرها من الحوادث فالبعد المكاني لا بد من ان يكون
غير مادي اي لا يكون محل الحوادث الجسمانية من الحركة والسكون وغيرهما والا لكان جسما قائما بالذات او بالواسطة فان هو الجسم المتمكن او قائما به كقيام صورة جسمية او نوعية
او قيام مقدار لزم الدخول او القيام فانفسخ عقد ما مهدناه من وجوب كونه ليتمكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه جسما آخر واذا كان كذلك فلا حسن بقوله لم يكن حاويا للجسم آه غاية
الامر انه ترك بعض الشقوق لظهور بطلانه والقيام محاذ كره من حديث التداخل مع ان غير المادي اشمله فالمدعى حاصل ۱۲ مولوي نظام الدين ﷺ قوله او بعد
غير مادي آه المراد بالمادة ههنا المادة بالمعنى الاعم المسلم عند جميع الفرق وهو ما يكون محلا مستعدا للتغير والحوادث الجسمانية لا بالمعنى الاخص وهو الهيولي ۱۲ مولوي
محمد امين ﷺ قوله قيام صورة آه اي بان يكون جزء للجسم وداخلا فيه قوله او مقدار آه اي بان يكون البعد عارضا للجسم المتمكن وبطلانه مبطل كونه جسما
تعليميا او طبيعيا فان منشأ احتمال ان يكون المكان على تقدير كونه قابلا للابعاد الثلثة هو الاعراض المنبسطة في القابل للابعاد بالذات انبساطا ذاتيا كالجسم التعليمي او عرضا
كالاوضاع وغيرها المنبسطة في الجسم انبساطا بالعرض لا يخرج عن قلته تدبر ۱۲ مولوي محمد يوسف ﷺ قوله تداخل الاجسام آه لان القيام بمادة الشيء
انما يتصور بان يكون محصلا للجسم كالصورة او قيامه قيام مقدار انما يكن اذا كان محصل الجسم قبل عروضه ولم يفرض ههنا جسم غير جسم متمكن فكونه حاويا لا يمكن بدون تداخل الجسمين ۱۲
مولوي محمد يوسف ﷺ قوله فلا يكون مكانا آه لانه لو كان التداخل ممكنا لا يمكن ان يكون مكانا للمتمكنين فان الاجسام اذا لم يمتنع من التداخل فيجوز ان يتداخله
جسم آخر هذا ما افاده صاحب المقامات الرفيعة ومن ههنا ظهر لك التنبيه على امتناع التداخل بانه لو جاز التداخل لجاز تداخل العالم في خردلة ۱۲ مولوي محمد يوسف
۵ قوله ثم يجب آه فهو يكون المكان عبارة عن بعد مجرد مادي ليساوي اقطاره اقطار المتمكن فيه بعبارة اخرى عن بعد منطبق على البعد الذي في الجسم بالجملة فهو اما ان يكون
امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية

ويسمونه البعد المفطور واما الثاني فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي يشغله الجسم ويملاءه على سبيل التوهم ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه الله قوله وعلى الثاني آه اي اذا كان المكان منقسما في جهتين لم يجز ان يكون قائما بنفسه لبطلان السطح الجوهري ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم من سطحه او انتقال اليه فيجب ان يكون قائما لغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا والاحتواء من لوازم المكان كما مهدناه اولا وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم فلا يكون السطح مكانا هف فلا محالة يكون ذلك الغير حاويا فيكون المكان سطح الحاوي ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه الله تعالى

حواشي صفحه شصت وهفتم

تتمه حاشيه ١٠ صفحه ٦٦

في الطبيعة البعدية ولازمها وجوب التساوي في المعلولات عند التساوي في العلل كما حقق في موضعه فلا يكون حينئذ الجزئية والكلية لان اختلاف الكل والجزء ح ليس الا التغاير في الحد والشكل واذا لم يبق التغاير بينهما بهما لم يختلف الكل والجزء واللازم باطل وبطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم واذا لم يكن الحد المعين والشكل المعين من طبيعة البعد ولوازمه يكون بسبب امر عارض له فيمكن زوال ذلك الشكل المعين بزوال الامر العارض فامكن ان يتشكل بشكل آخر وكان له في نفسه قوة الانفعال لان الاختلافات التشكلية لا يحصل في البعد الا بعد كونه متهيا لان ينفعل وقوة الانفعال هي من لواحق المادة كما تقرر عندهم في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف وهذا الخلف انما يلزم من وجود البعد المجرد فهو باطل ١٢ مولوي محمد يوسف سلمه الله قوله كان للجزء بالكل آه هذا منقوض بالافلاك فان المقرر عندهم ان المقدار والشكل الحاصل فيه تقتضيه الصورة النوعية فيه ولا شك ان الصورة التي للجزء والتي للكل واحدة فيلزم ان يكون للجزء بالكل ولم يكن كل وجزء وان قيل في دفعه ان الاجزاء قبل فرض التجزية معدومة فليست لها شكل لا شكل الكل ولا شكل آخر بل ليس كل ولا جزء وبعد التجزية لا استبعاد في تشكل الاجزاء بشكل الكل والتقدير بقدره قيل مثل ذلك جار في البعد المجرد ايضا وايضا كون الاجزاء معدومة محضة غير مسلم بل لها وجود واقعي تترتب عليها الآثار الخارجية فظاهر انه اراد تشكلها اليه مقدارا كان وشكله ١٢ مولوي محمد الله سلمه الله قوله جاز بالنظر آه وفيه نظر دقيق فانه يجوز ان يكون الشكل للعارض المفارق الدائم او للمباين الدائم كالعقل مع المعلول فلم يوجد فيه جهة القوة المحوجة الى المادة فان القوة عبارة عن فقدان شيء في زمان ووجدانه في زمان آخر فلا شبهة في انهما لا تقتضيها الامر الدائم ضرورة والعجب من المص انه كيف صدر منه هذا الكلام مع وضوح سخافته ١٢ مولوي حسن

حواشي متعلقه صفحه شصت وهشتم

تتمه حاشيه ٨ صفحه ٦٨

في جهة المقدارية وهذا البحث مما اتفقت عليه العقول لبديهيتها وقد بينه المص بالامر بالبديهة ومن جملة العقل تداخل الجسم في البعد المجرد فانهما ايضا لا يخلو من ان يكونا مقدارا او متقدرا ويلزم من مكانية الثاني للاول تداخل المقادير في جهة المقدارية بعضها في بعض ففي البعد المجرد اذا فرض كما نبه الاسباب ملزم استحالة التداخل بين متحيزين من جهة التحيز بالذات ومن جهة المقدارية كذلك ١٢ ملا حسن سلمه قوله الا يرى ان الخط آه فيه انه اذا كان الخط والسطح بحيث اذا اضيف اليهما ما يجانسهما في جهة الامتداد ازداد واذا ضعف هذا المجانس في جهة الامتداد لم يزدد وتداخلا علم ان تداخل الابعاد بما هي ابعاد ليس بمستحيل كيف ولا شك ان كل من الخطين المنافيين في جهة العرض مثلا اولا ومع ذلك لم يصير الطولان اعظم من طول واحد فلو كان البعد بما هو بعد يقتضي عظمية البعدين من الواحد لكان بالانضمام وضم البعد الى البعد يكون المجموع اعظم من الواحد ولم يكن بين الاضافة من جهة الامتداد وبين الاضافة من جهة الامتداد فرق كما لا يخفى بل المقدر المسلم ان الاثنين اكبر من الواحد وان المقدارين اذا التقيا لا ملاقاة على سبيل التنحي والتباعد يكون اعظم من الواحد واذا التقيا لا على سبيل التنحي بل على سبيل المداخلة لا يكونان اعظم اذ ليس كل واحد منهما بحسب المقدارية حتى يكون الكل اعظم من الجزء بل كل جزء بحسب العدد وعدد البعدين المتداخلين هو الاثنان اكثر من الواحد بلا شبهة فقد ظهر ان ما ذكره المص لا ستشهاد ان المانع من التداخل هو المقدار شاهد على انه ليس هو المانع ١٢ مولوي حمد الله سلمه قوله واعلم ان آه فيه تفضيح القائلين بالبعد المجرد بانهم الزم عليهم بالتداخل بين الجوهرين المتحيزين بالذات وبين المقدارين في جهة المقدارية يعترفون في اول الامر ثم ينكرون بمعارضة الامر الوهمي للبديهي العقلي والامر المبرهن بالبرهان القطعي فهو سوس في شك بان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد الجسماني بالماهية فالتخالف يجوز ان يكون مجوزا للتداخل ولم يعترفوا بان هذا التجويز كتجويز تداخل الانسان في الفرس مع التحير في التحيز ولم يعلموا بان المانع منها في الحقيقة هو التحيز بالذات من الجانبين والمقدارية وهذان المانعان موجودان في صورة تخالف الماهية ولو كان للتخالف دخل في التجويز مطلقا يلزم اجتماع المتنافيين في امر واحد وهذا كما يقال انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد امران يقتضي احدهما الحركة الى غاية اقتضاء ما يقتضي الآخر النهي عنه كذلك وامثال ذلك كثيرة ١٢ ملا حسن سلمه الله قوله ونعلم آه قد يمنع فان البعد الجسمي هو الجسم التعليمي عرض عندكم والبعد المجرد جوهر عندهم فاين الاتحاد في الحقيقة الا ان يقال المراد بالبعد الجسمي الصورة الجسمية وانتفى المنافية عن الصورة فيما سبق انما هو عن الصور سوى الجسمية ١٢ مولوي حمد الله سلمه قوله فرعية محصلة آه وفيه ان هذه المقدمة لم تدل عليها دليل قوي لعدم وضوحه

دعوی البداہۃ فیہا ممنوعۃ الخصم فلا یتم حجۃ علیہ ۱۲ ملا حسن سلا قولہ علی انی اقول آہ حاصلہ ان الاختلاف بالماہیۃ لا یضرنا فان الاشتراک فی عارض ہو المنشاء لامتناع التداخل یکفینا فان الظاہر ان المقدار الجسمی انما یمنع التداخل لکونہ ممتدا امسموحا بالقدر وہو حاصل فی البعد ایضا کما شرح المصنف سالفا فیرد علیہ ان الکلام مخالف بالماہیۃ للامتداد الجسمی ۱۲ مولوی حسن الدین سلہ قولہ علی انی اقول آہ وفیہ ان المجوز لعدم التداخل الجوہر الجسمی فی البعد المجرد لعلہ ہو ویقول ان المتنع مطلقا لا یمنع التداخل بل اذا وقع فی الماہیۃ الواحدۃ فالاصلح فی وجہ الدفع ان یحرر کلام المصنف بما حررناہ انفا فافہم ۱۲ مولوی حسن علی سلہ قولہ یحیدہ آہ حاد یحید یمیل والمعنی ان الوہم یمیل عن الصراط المستقیم وہو الہدایۃ الی الحق ویکاد یوسوس سرک آہ او من الاحادۃ ای یمیل ویصرف سرک عن قبول الحق ۱۲ مولوی نظام الدین سلہ قولہ یجوزان یخالف آہ ہذا اعتراض من قبل اصحاب وجود البعد المجرد علی الدلیل المذکور لابطالہ وحاصلہ ان بعد الجسم حال فیہ ویلازمہ والبعد فیہ لا یفارقہ ولیس حالا فیہ بل ہو قائم بنفسہ فہناک بعدان مادی ومجرد فہذا اصدہما فی الاخیر ونداخلا وامتناع التداخل بین البعد المادی والمجرد ممنوع وانما الممتنع نفوذ المادی فی المادی وتداخلہما وبین حقیقۃ البعد المادی وحقیقۃ البعد المجرد تخالف فلا یستلزم امتناع التداخل فی الماہیتین امتناع التداخل بین المادی والمجرد ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ شصت ونہم تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۶۹

ثم المطلوب بالذات للجسم لیس ہو المکان بل الوضع والترتیب وہو عرض حال فی الجسم والسطح مطلوب بالعرض ثم قال ذلک المحقق ان المکان بمعنی السطح قد لا یکون ۱۲ مولوی محمد السمیع سلہ قولہ ای منظورا علیہ الی ابتدائہ آہ لک ان تبین البیان المذکور ببیان استدلالی بان الممکنات کلہا سواء کانت اجساما او جسمانیا یجوز علیہا العدم بالنظر الی ذاتہا وابعد فرض وجودہا والضر یجوز علی بعضہا العدم نظرا الی وجود بعض آخر لو لم توجد بینہا علاقۃ العلیۃ واللزوم لا ان زیدا یجوز علیہ العدم نظرا الی وجود عمرو عند ما لا یکون بینہا علاقۃ العلیۃ واللزوم اذا تمہد ہذا فنقول اذا فرضنا انا من جسم صلب کالحدید مثلا لا یتحرک بعض اطرافہ الی بعض آخر الا بقوۃ شدیدۃ قد فرضنا عدمہا وج اذا فرضنا الاناء المذکورۃ مملوءا من الماء او الہواء وفرضنا عدمہا عنہ بل عدم کلما یحویہ بناء علی المقدمۃ الممہدۃ فاما ان ینطبق اطراف الاناء فذلک باطل لما مر آنفا او یبقی فرج واسعۃ فلذلک اما ان یکون خالیۃ فالخلاء محال او یوجد فیہا الاجسام وقد فرضنا عدمہا فلم یبق اذا فیہ الا البعد مجردا وہو المطلوب وجوابہ ان البعد المجرد قد بطل وجودہ بدلیل قطعی وکذا الخلاء فیلزم لکل فرجۃ من وجود جسم فیہا فاذا رفع اللازم یبقی الفرجۃ اما بانطباق بعض اطرافہا علی بعض او ینخرق الجسم الذی فرض فیہ وقد شوہد ان الجسم الصلب الذی فیہ فرجۃ ضیقۃ فیہا ہواء وقد سدت منافذہ الا آخر اذا مصت مصا شدیدا ینخرق الجسم او یلحق بعض اطرافہ علی بعض وما ذاک الا بضرورۃ ابطلان الخلاء والبعد المجرد والضرورۃ الطبیعیۃ فلیستدعی امورا عجیبۃ ینکرہا العقل فی بادی الرای ۱۲ ملا حسن سلہ قولہ منظور علیہ آہ یعنی انہ لیس من العقول المجردۃ ولا من الاجسام المادیۃ لانہ برزخ بینہما ۱۲ ملا حسن سلہ قولہ لو کان المکان ہو السطح المذکور آہ بناء ہذا الاشکال علی فہمہم بان لکل جسم مکانا والقائلین بالسطح ان بعارضہم ویقولون الاجسام انما یلازمہا المکان لفنس البعدیۃ لا لانہا قابلۃ للفصل والوصل وسائر العوارض المادیۃ فانہ لا دخل للتمکن لتلک العوارض فاذا لزم المکان لنفس البعدیۃ یلزم ان یکون للبعد المجرد ایضا بعد آخر فیلزم عدم تناہی الابعاد کما یلزم عدم تناہی السطوح ۱۲ ملا حسن سلہ قولہ وقالوا ایضا آہ تقریر الاشکال ان الحرکۃ فی المقولۃ عندہم عبارۃ عن ان یکون فی کل آن للمتحرک فرد لا یکون فی الآن السابق واللاحق وکذا یجد الحرکۃ المطلقۃ بالخروج یسیرا یسیرا اذ کمال اول لما ہو بالقوۃ من حیث ما ہو بالقوۃ فلو کان المکان ہو السطح لزم ان یکون الطیر الواقف فی الہواء مع ہبوب الریاح وکذا الحجر الواقف فی الماء الجاری متحرکا لصدق حد الحرکۃ المطلقۃ والحرکۃ فی المقولۃ علیہما مع ان الفطرۃ تشہد بانہما ساکنان ۱۲ ملا حسن سلہ قولہ لکان المسافر المخفوف آہ وہذا لان المکان الحقیقی للمسافر المذکور انما یکون ہو السطح الباطن للکرباس لم یتبدل علیہ فیلزم السکون فیہ مع ان الانتقال المکانی فیہ ضروری للسیاحۃ فیہ فیلزم اجتماع المتنافیین ۱۲ ملا حسن سلہ قولہ المحفوف آہ المحفوف بالحاء المہملۃ والفائین الملفوف والکرباس بکسر الکاف الثوب ویقال ساح الماء ای جری علی الارض والسیاحۃ بالکسر الذہاب فی الارض کذا فی القاموس ۱۲ مولوی محمد یوسف سلہ

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتادم

سلہ قولہ عن الرابع آہ ای الجواب عن لزوم سکون المسافر المخفوف بالکرباس ان اللازم منہا السکون فی الاین الحقیقی وہو غیر باطل اذ لم یدل علیہ الدلیل ولا تشہد بہ البداہۃ وانما یدل البداہۃ علی انہ متحرک فی الحقیقۃ والکان فی الوضع بالنسبۃ الی الامور الخارجیۃ او الاین العرفی کالدار والبلدۃ وہو لا یبطل بکون المکان الحقیقی سطحا والمراد من المکان العرفی ما یکون الجسم فیہ ولا یکون مختصا بہ کالصندوق للدرۃ لان الصندوق یکون فیہ الدرۃ ولیس الصندوق مختصا بالدرۃ بل یمکن ان یوجد فی الصندوق درۃ وما سواہا ایضا فکذلک المسافر السایح مشارق الارض ومغاربہا مکانہ العرفی ما بین المشارق والمغارب وہو وان لم یکن مختصا بالمسافر لکن لا ضیر فیہ واما مکانہ الحقیقی بمعنی السطح فہو السطح الباطن للکرباس ۱۲ مولوی محمد یوسف سلہ قولہ فلعلہ لا نسلم آہ قد وقع فی وجہ الاستدلال فی المشہور لزوم سکون المحمول فی الصندوق واجیب بالتزام السکون لان الحرکۃ فیہ حرکۃ بالعرض لالتزامہ مکانہ والمتحرک بالحقیقۃ انما ہو الصندوق فاورد علیہ بان المسافر المحفوف بالکرباس السایح مشارق الارض ومغاربہا التزام السکون فیہ بالذات والقول بالحرکۃ فیہ بالعرض خلاف البداہۃ فالمصنف اوردہ فی الاستدلال واجاب بجادۃ الاشکال وحاصلہ ان القادر المسلم یتبین الیہ منہ مطلق التحرک فی قولہ انا نحرکہ فی الاین الحقیقی والمکان الحقیقی فلا نسلم حکم البداہۃ لہا فلیکن متحرکا فی الوضع او فی المکان العرفی ۱۲ احسن

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و یکم
تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۱

قولہ لایکون المالی لہ ماکان لیا لمکان انتقل الیہ ذلک الغیر والا یلزم الدور فلا بد من جسم آخر یفتاءلہ و ہلم جرا الی ان یتموج العالم کلہ من خلف المتحرک الیضا فیلزم خرق الافلاک او حرکتہ حرکۃ اینیۃ و ہو باطل فان التموج لامحالۃ یرتقی الی الافلاک فاما ان یخرق الجسم الذی یلاقی جزء امن الافلاک لذلک الجزء و تداخل فیہ او یحرک الکل ای کل الافلاک من مکانہ الی غیرہ و ہو باطل و ہذہ الشبہۃ ایضا الزامیۃ مبنیۃ علی قواعد الحکماء فان عند المتکلم علی تقدیر کون العالم مملوا فانعدم الیہ الجسم الذی قدام الجسم المتحرک حال انتقالہ بحرکتہ الی مکانہ فیملاءہ المتحرک ویخلق جسما آخر فی مکان المتحرک لیملاء مکانہ فلا یلزم الخلاء ۱۲ مولوی محمد یوسف

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و دوم
تتمہ حاشیہ ۱ صفحہ ۷۲

ایضا لیست الزامیۃ صرفۃ فان المقدمۃ الالزامیۃ المذکورۃ محققۃ ایضا کما سیاتی فی کلام المصنف و التحقیق عندی انہ لیست الحجۃ الاولی تحقیقیۃ کما ذکرنا و لیست الثانیۃ الزامیۃ تحقیقیۃ لعدم تمامیۃ المقدمات الباقیۃ لہا فلا یسلمہا الخصوم و لا یتم البرہان کما سیاتی منا تحقیقہ فانتظرہ مفتشا ۱۲ ملا احسن سلمہ قولہ و تکون لامحالۃ آہ لان الحرکۃ فیہ قیدنا بالحرکۃ فی النصف منہ و ہی بالحرکۃ فی نصف النصف منہ و ہکذا فامحالۃ یکون فی الزمان لا فی الآن ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ قولہ و یکون لنسبۃ زمانہا ازید آہ لانہا حرکۃ مع المعاوق و ہی لا یکون مساویۃ لہا بلا معاوق فی السرعۃ و البطوء و لا اسرع منہا بالضرورۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ قولہ لنسبۃ مقاومۃ آہ و ان فرض الحرکۃ الاخری فی ملاء ارق تکون نسبۃ مقاومتہ الی مقاومۃ الملاء الاول ازید من نسبۃ زمان الحرکۃ الخلائیۃ الی زمان الحرکۃ الملائیۃ التی فرضت اولا یکون التخلف اخش و ہو ان یکون الحرکۃ مع المعاوق اسرع من الحرکۃ مع اللامعاوق مثلا اذا فرض ان زمان الحرکۃ فی الخلاء ساعۃ مثلا و زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ اربع ساعات فیکون النسبۃ بین الزمانین نسبۃ الربع ثم ان فرض ملاء ارق بحیث یکون نسبۃ مقاومتہ الی مقاومۃ الملاء الغلیظ انسبۃ الزمانین یکون ان الحرکۃ فی ہذا الملاء الارق الیضا ساعۃ و ہو زمان الحرکۃ فی الخلاء بعینہ و ان فرض ملاء رقیق یکون نسبۃ رقتہ الی الملاء الغلیظ نسبۃ الثمن مثلا یکون زمان الحرکۃ فی ہذا الملاء الرقیق ثمن زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ و ہو نصف ساعۃ و یکون الحرکۃ الملائیۃ اسرع من الحرکۃ الخلائیۃ و ہو اخش من التساوی کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ قولہ الی مقاومۃ الملاء الاول آہ لم یعتبر نسبۃ ذات الملاء الی ذات الملاء الغلیظ فی الرقۃ و الغلاظۃ بل عبر النسبۃ بینہما فی المعاوقۃ لئلا یرد ان الرقیق اذا فرضت نسبۃ رقتہ الی نسبۃ الغلاظۃ مثل زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء یجوز ان لا یوجد فی الرقیق معاوقۃ اصلا لکمال رقۃ الملاء فان العقل یجوز ان لا یکون التاثیر فی المعاوقۃ فی الملاء الا اذا کان علی مرتبۃ معینۃ لا یبلغہا الملاء الرقیق المفروض علی النسبۃ المذکورۃ فحینئذ لا استحالۃ فی مساواۃ زمان الخلاء و زمان الملاء الرقیق الذی لا یوجد فیہ لعدم دخل لرقۃ الملاء فی المعاوقۃ اصلا نعم اذا فرضت معاوقۃ الملاء الرقیق بالنسبۃ الی الملاء الغلیظ کنسبۃ زمان الحرکۃ فی الخلاء الی زمان الحرکۃ فی الملاء الغلیظ یظہر التخلف لظہور وجود المعاوقۃ فی الحرکۃ المفروضۃ ثانیا و لا شبہۃ فی استحالۃ مساواۃ زمان الحرکۃ فی الملاء الرقیق الذی وجد فیہ مقاومۃ ما للمتحرک مع الخلاء الذی لا یوجد فیہ معاوقۃ اصلا و ذلک لان انتفاء المعاوقۃ باۃ ۔۔۔

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و سوم
تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۳

فی الخلاء مساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت و لا شیء من الحرکۃ فی الخلاء بمساویۃ للحرکۃ فی المعاوق علی النسبۃ لو وجدت ینتج انہ لیس کل حرکۃ فی الخلاء حرکۃ فی الخلاء و ہذا محال و انما لزم من تحقق الخلاء لا دخل فیہ للمعاوقۃ المخصوصۃ بل للحرکۃ فی الخلاء ایضا اذ علی تقدیر الاستحالۃ ایضا یتم المقصود الا تری انا لو صرحنا بالاستحالۃ یتم الدلیل ایضا بان یقال لو تحقق الخلاء لکانت الحرکۃ فیہ مساویۃ للحرکۃ فی المعاوقۃ المخصوصۃ المستحیل لکن ذلک التساوی محال فظہر انہ لا یتوقف الدلیل علی امکان المعاوقۃ المخصوصۃ و لا علی امکان الحرکۃ المفروضۃ فی الخلاء ہکذا فصلہ المحقق الدوانی فی الحواشی القدیمۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ قولہ اقول و یمکن الجواب آہ ہکذا یمکن تحریر الاعتراض المذکور بان یجعل الحکم اللازم صدق قضیۃ شرطیۃ و ہی انہ لو امکنت المعاوقۃ المخصوصۃ فی الخلاء لکانت الحرکۃ فی المعاوق مساویۃ للحرکۃ فی عدم المعاوق و ہو الخلاء فہذہ الشرطیۃ کاذبۃ لازمۃ لوجود الملاء فیدل علی بطلان ملزومہا ۱۲ مولوی حمد اللہ سلمہ قولہ کاذبۃ آہ ضرورۃ عدم العلاقۃ بین مقدمہا و تالیہا لعدم العلاقۃ بین المعاوقۃ المخصوصۃ و بین تساوی زمان الخلاء و الملاء و الشرطیۃ اللزومیۃ اذا لم یکن بین مقدمہا و تالیہا علاقۃ تکون کاذبۃ کما انہ لا علاقۃ بین المقدم و التالی فی قولنا ان کان الانسان ناطقا کان الحمار ناہقا ۱۲ مولوی ۔۔۔

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و چہارم

۵ قولہ بما ینافی آہ یحتمل ان یکون مناقشۃ علی الجواب عن اعتراض ابی البرکات بان مقصود المعترض ان الحرکۃ المخصوصۃ و ہی الصادرۃ عن قوۃ مخصوصۃ

مخصوصة فی مسافة مخصوصة تقتضی قدرا معینا من الزمان فلا یرد ان جزء الحرکة ایضا حرکة وهی واقعة فی اقل من الزمان الذی فرضناه [illegible]
او ان کل حرکة یمکن حرکة اسرع منها فیکون [illegible] اقل لان الجزء من الحرکة انما یقع فی جزء من مسافة الکل والاسرع انما یکون بقوة
اقوی والمفروض اقتضاء الصادرة عن قوة مخصوصة فی مسافة معینة فلا ینافی وقوع حرکة صادرة من قوة اقوی او حرکة واقعة فی کل من المسافة فی زمان اقل وتحصیل الجواب
منافیة علی وصل الدلیل فالجواب عن اعتراض ابی البرکات تام وهذا انما یتاتی اذا کان مقصود المعترض اقتضاء ماهیة الحرکة من حیث هی هی القدر المعین من الزمان فی کلام الامام
الرازی فی المباحث وشرح الاشارات ظاهر فیه ویشعر به کلام المحقق فی شرح الاشارات ایضا وکلام المصنف فیما سبق وهو قوله هذا الاعتراض فی غایة السقوط ایضا یدل علیه
ولعلهم وجدوا ایضا من المعترض علی ان مراده اقتضاء نفس الحرکة من حیث هی ١٢ مولوی محمد احمد سلمه قوله الجواب آه هذا الجواب تخصیص المصنف من کلام المحقق
الطوسی فی شرح الاشارات یلخصها الایرود علیه ایرد علی کلام المحقق ویظهر لک ذلک بالمراجعة الی شرح الاشارات ١٢ مولوی محمد احمد سلمه

حواشی متعلقه صفحه ہفتاد و پنجم

سطر ٥ قوله واذا کان القاسر آه لان المیل القسری انما حدث بالطبیعة وهی لا تتحد ومرتبته منه فان الاشد منه الیق بالطبیعة وطبیعة المقسور مطاوعة لها واذا کان ارادة الاهو
فان جوز تحدید جوزه ههنا ایضا والفرق بین المعاوق الطبیعة وبینه وبعد فی القسریة ان المعاوق الداخلی لا یوجد فی الطبیعة بخلاف القسریة ١٢ مولوی نظام الدین
٧ قوله فیکون الحرکة آه ای یلزم ان یکون زمان الحرکة مع المعاوق مساویا لزمان تلک الحرکة بدون المعاوق واللازم ظاهر البطلان بیان اللزوم انا نفرض
حرکة الجسم فی فرسخ مثلا من الخلاء ولا محالة تکون فی زمان ما لتفرضه ساعة ثم نفرض حرکة ذلک الجسم بتلک القوة بعینها فی فرسخ من الملاء ولا محالة تکون فی زمان اکثر ولنجعله
ولنفرضه عشر ساعات ثم نفرض حرکته بتلک القوة فی الارق قواما من الملاء الاول بحیث یکون نسبة معاوقته الی معاوقة الملاء الغلیظ کنسبة زمان حرکة الخلاء الی زمان حرکة الملاء الغلیظ
ای یکون معاوقة الملاء الرقیق عشر معاوقة الملاء الغلیظ فیلزم ان یکون زمان الحرکة فی الملاء الرقیق ساعة ضرورة انه اذا اتحدت المسافة والمتحرک والقوة المحرکة یکون نسبة
والبطوء یحکی قلة الزمان وکثرته الا بحسب قلة المعاوقة وکثرتها فیلزم تساوی زمانی حرکة ذی المعاوق اعنی التی فی الملاء الرقیق وزمان حرکة عدیم المعاوق اعنی التی فی الخلاء ١٢ مولوی محمد فی
سطر ٨ قوله فی اثبات المعاوق الداخلی آه لا یتوهم ان هذا المطلب اثبات ان لکل جسم جوهرا اصوریا یحل فی جسمیته ویکون مبدء الآثار ولا یحتاج الی مؤنة هذه الحجة فان ثبوت
الصورة النوعیة الا بسبب کونها مبدء لمیول الحرکات وکذا ثبوت المیل الطبیعی للاجسام لا ینفی لهذا المطلب فانه لا یختص بالحرکات القسریة بل المدار ان الحرکة القسریة لا تخلو من المعاوق الداخلی

حواشی متعلقه صفحه ہفتاد و ششم
تتمه حاشیه ٥ صفحه ٧٦

اذا کانت مراتبها غیر متناهیة بازاء مراتب الزمان اما اذا لم یکن کذلک فیکون النسبة بین الزمانین معینة وههنا عدیمة وتستحیل المعاوقة المخصوصة فلا تتقول المعاوقة
بین المقدم والتالی ایضا فیکذب الشرطیة علی کل حال وهی لانه للحال فهو مستحیل فینهدم الحجة فی السابق ولا یتم ههنا لصدق الشرطیة فلم یلزم استحالة الخلاء فافهم ایقال ان الکلام
فی السابق کان ظاهرا وعلی سبیل التغلیط کما فصلناه وههنا علی سبیل التحقیق ١٢ ملا حسن سلمه قوله لان نسبة آه ومع هذا فله یازاء الایضاح نقول ان الحرکة
الطبیعیة مثلا فی الخلاء مع معاوق ولکن البرودة العارضة للتخفیف او الحرارة العارضة للتقیل مثلا اذا بها ساعة وحرکة مع ذلک المعاوق فی الملاء الغلیظ طبعا عشر ساعات
زائدة ولیکن ساعتین ثلاث زادت ساعة لغلظ الملاء وقد یحرک فی الاقلی [illegible] معاوقة فان الاکثر قوام الملاء الاعلی نصف الغلیظ [illegible] بالزیادة فی الاقل [illegible] للغلیظ [illegible] فی الرقیق
ثلثة ارباع معاوق الغلیظ ولا ریب فی ان نسبة زمانی الغلیظ والرقیق نسبة معاوقة ای معاوقة الکل الی الکل فزمان الحرکة فی الرقیق ثلثة ارباع زمان حرکة فی الغلیظ ولیست
کنسبة فضل معاوق حرکة فی الرقیق علی معاوق حرکة فی الخلاء نصف فضل الغلیظ وهو وأسه علی معاوق حرکة فی الخلاء وهو البرودة مثلا ضرورة ان الزمان والسرعة
والبطوء انما تحصل بکل معاوق لا بذلک الفضل ولو کانت کذلک لزم المساواة التیة فان نسبة الفضلین التناصف فیکون زمان حرکة فی الخلاء نصف زمان حرکة
فی الرقیق وهذا الاعتراض منع مع السند ویحیل ابطال مقدمة من مقدمات الدلیل ١٢ مولوی نظام الدین

حواشی متعلقه صفحه ہفتاد و ہفتم
تتمه حاشیه ١ صفحه ٧٧

[illegible] ههنا للتقریب منه من جانب آخر وهذا القرب لا ینافی طبیعة الحرکة ١٢ مولوی محمد احمد سلمه قوله بل ارادة آه الظاهر من سوق
الکلام ان المانع من تمامیة الدلیل فی الاکثر الغیر المتناهیة عدم امکان الحرکة الطبیعیة والقسریة الراجعة الی الطبیعة لتشابه اجزاء الخلاء فانه لو کانت واحدة
منها جاذبة لکان [illegible] فیها ایضا [illegible] لما بینه فانها حاکیة بان الجسم اذا حصل فی حیز من الخلاء یتحرک لو کان الجزء الآخر منه طبعا لم یتوقف حرکته علی ما فیها

وان امكان الحركة الارادية والقسرية الراجعة اليها لا يفي تماميتها فان الارادة يجوز ان يحدد حال الحركة بين السرعة والبطوء فيتحدد قدر من الزمان بارادته ويشترك في الحركات الثلثة
ويختلف في اثنين منها بانه يزداد بحسب المعاوق فلا يلزم التخلف ١٢ ح ٥٩ قوله يجوز ان يحدد آه اي حين كون الحركة في الخلاء فوق المحدد ارادية او قسرية راجعة الى الارادية لا طبيعية والقسرية
راجعة الى الطبيعية يجوز ان تعين حال الحركة من السرعة والبطوء بحدود بالارادة فيحدث الحركة على حسب ما اريد فزمانها محفوظ في الحركات الثلث ويزداد بالمعاوق وينقص بنقصانه بارادته
فلا يلزم المساواة فلا تتم الحجة بخلاف ما اذا كانت الطبيعية او القسرية الراجعة الى الطبيعية جائزة في خلاء فوق المحدد فانها تتم فيهما ايضا بحكم البديهة بان الجسم لو ارسل في حيز من الخلاء
يتحرك بان تعين الحيز الآخر منه مطلوبا بالطبع البتة ولا يتوقف حركته على معاوق وفيه ما مر ١٢ مولوی محمد یوسف سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و ہشتم

تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۷۱

بازدياده وينقص بانتقاصه فلا بد لاثباتها من الدليل والتجويز الصرف لا يكفيه وما ذكره المص سند للمنع وبيانه انه حكم العقل من الاحكام الواقعية التي تجده العقل بشهادة البديهة والبرهان
فظاهر ان في المعاوق انما تجد العقل بشهادة الوجدان التاثير في كسر الميل فقط وتضعيفه كضعف قوة الماء من الارض وليس للضعف تاثير في تحديد الزمان فليس للمعاوق
ايضا تاثير فيه واجاب عنه المص بحيث نفسه بقوله اقول آه وحاصله ان البديهة المذكورة ممنوعة بل العقل الرياض بالنظر الطبعي يحكم بان الطبيعة انما تقتضي الحصول في الحيز الطبيعي والمعاوق
يمنعها وليس المراد من الاقتضاء عدم التخلف ولا من المنع اقتضاء عدم الحصول كذلك ضرورة وجود التخلف بينهما بل المراد بها الملائمة والمنافرة كملائمة الاشكال الطبعي بالنظر الى
الطبائع ومنافرة الاشكال القسرية بالنظر اليها فاذا اقتضت الطبيعة الحصول في حيز الطبعي عند الخروج عنه فلقتها قاسر ضعيفا عني معاوق ضعيف ولم يمنع عنها
بالكلية لا ضعف بمنعها على سبيل البعضية والنقصان فلزم التراخي من هذه الجهة فوجب تحديد الزمان ١٢ ملا احسن ٥٥ قوله انما يكسر من قوة الميل آه من حيثيته او دخله
على المعقول الى المعاوق الخارجي او الداخلي الذي يجعلونه محددا لكسر ان قوة الميل ثابت في المتحرك ميل يوصل الى الغاية بسرعة لا حد لها وبذا ان المعاوقان احدهما في الطبعي
والاخرى في القسري يكسران قوة ميله فكما تنكسر قوة الميل بها كذلك تنكسر لضعف قوة الطبيعة للمتحرك او القاسر بان يكون قوة الطبيعة اضعف وكذلك القاسر كما في
الماء والارض مثلا اذا ارسل حجر من الماء وجزء من الارض فكما يكون الميل في حجر الارض على قوة لا يكون في الماء فلم لا يكون ضعف هذه القوة الطبيعية او القاسر محددا للميل ويحصل به
تعيين الميل فان عنوان طبيعة المتحرك او القاسر المتلبس احد منها مع اي حد من القوة لا يكون كافيا في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف لكن لا تقتضي الحصول في الا
الا على الفور بما يمكن اي تقتضي بسرعة لا حد لها بان نفرض اي حد من السرعة يكون مقتضيا فوقه على هذا القياس فلم يكن الطبيعة او القاسر مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا مقتضيا
لا قصر ما يمكن لانه كما يحصل ضعف الميل الطبعي والقسري بسبب ذلك المعاوق الذي يجعلونه محددا كذلك يحصل من ضعف القوة الطبيعية او القاسر ضعف الميل فلم لا يقولون ان
ذلك الميل اي الميل الطبعي او القسري الذين حصل الضعف فيهما بسبب ذلك المعاوق ايضا لا يقتضي الحصول في الحيز الا في اقصر ما يمكن فلا يتعين الزمان فعليهم بيان
الفرق بين الصورتين ١٢ مولوی محمد یوسف ٥٦ قوله فهلا قالوا آه ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال انهم لا يقولون ان الميل الحاصل بالقوة الطبيعية
وان كان ضعيفا لا يحدد قدرا من الزمان بل يقولون ان تحديد الزمان ليس الا بالميل لكن الطبيعة وان ضعفت لا اقتضاء لها الا الحصول في المكان الطبعي واختلاف مراتب
الميل بالشدة والضعف ليس يمكن ان تقتضي ميلا معينا محددا لقدر من الزمان وحد من السرعة والبطوء لان كل مرتبة من مراتب الميل يمكن اقوى منه وكل حد من السرعة يتصور
اسرع منه ونسبتها اليه باقتضاء الطبيعة فاقتضاؤها مرتبة دون مرتبة وحدا دون حد ترجيح بلا مرجح وكذا القاسر الذي لا شعور له فالطبيعة تقتضي الحصول في الحيز على اقصر ما يمكن ومع
مقاومة الملا يحدث ميلا محددا للزمان ولحد من السرعة لا انها تحدث ميلا وذلك الميل وان كان ضعيفا لا يقدر على تحديد قدر من الزمان وحد من السرعة والبطوء ثم
بعد انكساره من المعاوق وصيرورته ضعيفا يصير محددا حتى يتوجه انه ما الفرق في الصورتين وكذا الحال في القاسر غير ذي الشعور بخلاف النفس فانها لشعورها وتخيلها الملائم
والمنافر يمكن ان تحدث ميلا محددا وسرعة محدودة وكلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات كانه نص على ما ذكرت ١٢ مولوی حمد الله ٥٧
قوله اقول لعلك تتفطن مما ذكرنا ان هذا احسان عليهم لا امتنان منهم ويمكن الفرق بنحو آخر غير ما ذكره رح وهو ان الطبيعة لما اقتضت الحصول في الحيز فلا يليق بحالها ان لا تحدد
ما يوجب التراخي في المطلوب فالميل الضعيف الذي احدثته الطبيعة لا يحدد الزمان البتة بخلاف الميل الذي حدث فيه الضعف بسبب المقاوم فانه وان كان ايضا طبعيا
في الاصل لكن بهاني الضعف لا مر طبعي باق على حاله لكن المقاوم له دخل في حدوثه فيقتضي اقتضاء متوسطا بين اقتضاء المقاوم والطبيعة فكانهما متغائران
نوعا وصنفا لان تغائر المقتضي يدل على تغائر المقتضى ١٢ مولوی حمد الله رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ ہفتاد و نہم

٥٩ قوله الى ان يتموج آه فيه ان التموج مستبعد والمستبعدات قد يلزم لضرورة البرهان كما التزموا حركة كرة الارض بتمامها بحركة النملة لضرورة انطباق مركز

ثقل الارض علی مرکز العالم کما ہو التحقیق والحق انہ لیس المقصود ہہنا لزوم المستقبل لزوم المحال وہو خرق الفلاک او کون حرکۃ ایہما او تداخل الاجسام والکل محال ببیان الا
ان التموج الی القدام مثلا اما ان ینتہی فیما بین المتحرک والفلاک فیلزم التداخل او یرتقی الی الفلاک فاما ان یخرق الجسم الذی یلاقی جزءا من الفلاک لذلک الجزء او یداخل فیہ او تحرک الکل
کل الفلاک من مکانہ الی غیرہ فیلزم المحذورات المتعددۃ کما لا یخفی علی المتامل ۱۲ ملا حسن ۹ه قولہ ومنہا اذا فرضنا آہ المشہور فی تقریرہ ان ارتفاع الانطباق دفعی
لانہ لو کان تدریجیا لکانت زمانہ منقسما فی البعض منہ لا یکون متحققا فیکون الانطباق ہذا خلف ۱۲ ملا محمد نظام الدین رح **حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد و ہم ۸۰**

۹ه قولہ قابل للمقادیر آہ ہذا ہو المشہور والظاہر ان المقادیر ای الاجسام التعلیمیۃ حالۃ فی الجسم بما ہو ہو وبصورۃ الجسمیۃ فانما القبول لہا للجسم او للصورۃ ولو فرض زیادۃ المقادیر
علی الجسم ومحض الجوہر الممتد لا مادۃ لہ کما یراہ الاقدمون فالقبول بحالہ ولو کان الصورۃ الجسمیۃ کما تقتضیہ الفص وسیاتی ان شاء اللہ تعالی فی موضعہ لم تیات قبول المقادیر
المختلفۃ اما اذا کان الجسم بسیطا فالامر ظاہر وان کان مرکبا فلانہ یلزم الحرکۃ فی الجوہر وقد نہی عنہ فالظاہر ان یقول ان الجسم قابل للمقادیر ۱۲ **مولوی نظام الدین** ۱۰ه قولہ
فالجواب عن الاولی آہ ہذا الجواب لا بد منہ ان کان التحریر کما مرت الاشارۃ الیہ ان المادۃ عندہ ذو بان تخلخل والاجسام متناہیۃ فلا بد من الخلاء والا لوقع التداخل وقس صورۃ التکاثف
فانہ یجاب بان المقدار الذی تخلخل فیہ یتکاثف فیہ وبالعکس ولا جواب سوی ہذا وان کان التحریر علی ما یشیر الیہ الکتاب وعلیہ سائر الکتب ان الانجماد لکن تیسیر الانجلیۃ بمکان الذوبان
لا یکون الا بتباعد الاجزاء فیقع الخلاء فیما بین الاجزاء فلا ضرورۃ الی التزام التخلخل والتکاثف الذی اختلف فیہ فمنہم من یحیل الخلاء ومع ذلک علیہما الیقین فلا یصح ہذا الجواب من قبلہ
بخلاف التحریر الاول فانہ مبنی علی وجہ ہما فلہ ان یمنعہ فالجواب المطابق علی رای الکل ان الماء عند الازدیاد یدخلہ جسم غریب کان داخلا فیہ من قبل ومنہم من عمم ان الازدیاد یتخلخلہ
ما بین الاجسام وان الانجماد یتخایلہا علی الاطراف وما یدریہم ولکن التحقیق عند المشائین فی الانجماد والذوبان التخلخل والتکاثف فلذا اختار المصنف الجواب علیہ ۱۲ مولوی نظام الدین
۱۱ه قولہ ان الماء المنجمد آہ او قررت الشبہۃ بالنحو الذی قررہ المصنف ناسب ہذا الجواب لو قررت بان الجسم قد یزداد حجمہ بلا داخلۃ جسم آخر وقد ینتقص بلا انتقاص اجزاء منہ فیزداد
مکانہ علی الاول فلا بد من تحقق الخلاء حتی یملأہ والا لزم تداخل الاجسام وینتقص مکانہ علی الثانی فلا بد ان یبقی اجزاء مکانہ الاول فارغا فلا یناسب فان المشکک قائل بالتخلخل و
التکاثف الحقیقیین بل المناسب حینئذ منعہما والقول بان ازدیاد الحجم انما ہو بمداخلۃ جسم آخر وانتقاصہ بخروجہ الا ان یقال لما جاز التخلخل والتکاثف جاز ان یتخلخل او یتکاثف وجہ
تخلخلہ ویکاثف جسم لیشغل المتخلخل بمکانہ وعند تکاثفہ یتخلخل ما یلیہ ویشغل بمکان المتکاثف ۱۲ **مولوی حمد اللہ** ۱۲ه قولہ عن الثانیۃ آہ قد مران الجواب کان میسرا
بدون التزام التخلخل والتکاثف وقد اشار الیہ المصنف کما عرفت بل بعد الاتیہم فان لہا اسبابا کالحرارۃ والبرودۃ مثلا ونحن نعلم قطعا بامکان التحرک لولا تلک الاسباب
وکون الاجسام علی مقادیرہا الطبیعیۃ ۱۲ **مولوی نظام الدین** ۱۳ه قولہ وتحل الثالثۃ آہ وانت تعلم انہ لا ینحل الثالثۃ علی التقریر الذی قررنا اخیرا من ارتفاع
السطح المنطبق عن السطح المنطبق علیہ دفعۃ بان یکون الوسط والاطراف مرتفعا معا فانہ اذا وصل الہواء من الخارج الی المنتصف ما بین الوسط والطرف یکون الوسط
لا محالۃ خالیا ضرورۃ ان الانطباق قد ارتفع ولم یصل الہواء من الخارج الی الوسط عند وصولہ الی المنتصف مثلا ۱۲ ملا حسن رح

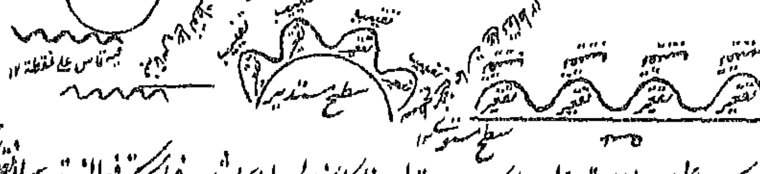

حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد و یکم

۱۴ه قولہ وقد یکون بتدریج آہ وہذا التدریج اعم من ان یکون علی سبیل الاتصال سواء کان مع تفارق الاجزاء کالخط والسطح الحادثین فی الحرکۃ فی النمو تدریجا او تقضیا
کالاصوات اولا والثانی اعم من ان یکون دواحا منہ باقیا فی الزمان والآن کما فی حدوث الزاویۃ المطلقۃ من افتراق خط عن خط بعد الانطباق وحدوث المسافۃ
بین المحیطین بعد الموازاۃ اولم یبق بل یکون التدریج بحیث یوجد فی کل آن فرد وہذہ الافراد کلہا حادثۃ علی سبیل التدریج لکن لا علی سبیل الاتصال ولا علی سبیل التفارق ۱۲
مولوی محمد یوسف ۱۵ه قولہ اما ان علینا آہ المقصود من ہذا الکلام بیان وجہ عدول السالک الی مسلک آخر وہو المعلم الاول من تعریف القدماء بواحد من
ہذہ العبارات الی مسلک آخر وحاصلہ ان التدریج ہو وقوع الشیء فی زمان بعد زمان فیتوقف تصور التدریج علی تصور الزمان وکذا معنی یسیرا یسیرا ہو معنی التدریج
وتصور اللادفعۃ موقوف علی تصور الدفعۃ وہی عبارۃ عن الحصول فی الآن الذی ہو عبارۃ عن طرف الزمان والزمان مقدار الحرکۃ فیلزم الدور ولا یقال ان طعن المعلم
الاول بلزوم الدور انما یتوجہ لو کان التعریف تعریفا حقیقیا والظاہر انہ تعریف لفظی لان الحرکۃ معلومۃ بمعونۃ الحس بہی تصورہا فانما المقصود ازالۃ الخفاء الذی وقع من
اطلاق لفظ الحرکۃ علی معان وہو حاصل لانا نقول لیس مقصود المعلم الاول افساد التعریف انما ہو مقصودہ اولویۃ ان یعرف بتعریف خال عن الدور تقریبا للمتعلم لمثل
التعریف کما مر ہذا حاصل ما فی بعض الحواشی ۱۲ **مولوی محمد ہدایت اللہ** **حواشی متعلقہ صفحہ ہشتاد و دوم ۸۲**
۱۶ه قولہ لا یتصف آہ ای الجسم فی آن انتقالہ من السکون الی الحرکۃ غیر متصف بواحد منہما اما انہ غیر متصف بالسکون لانہ انتقل منہ واما انہ غیر متصف بالحرکۃ
لان الحرکۃ بمعنی القطع عبارۃ عن الامر الممتد ولم یوجد بعد واذا لم یتصف الجسم فی آن الانتقال بالحرکۃ والسکون فیلزم الواسطۃ بینہما مع ان وجود الحرکۃ بلزوم

لنفي الواسطة عندهم فتحقق الواسطة يوجب انتفاء وجود الحركة فلا يتوجه ان نفي الواسطة حال من احوالها لا افرزة عندهم ونفي حالها لا يستلزم نفي وجودها ١٢ مولوي محمد يوسف

٥ قوله ينافي الاول آه خلاصته انه لا يلزم انما يلزم منه انتفاء وجود الحركة بمعنى القطع في آن الوصول قبله ولا يلزم منه انتفاء وجوده في الزمان بحيث ينطبق كل جزء منها على كل جزء منه بل الحركة موجودة قبل آن الوصول في الزمان الممتد من آن المبدأ الى آن الوصول ١٢ مولوي محمد يوسف

حواشي متعلقه صفحه هشتاد وپنجم ٨٥

٥ قوله الحركة بديهة آه قد ذهب بعض الاوهام الى ان الحركة بديهية لا حاجة الى تعريفها وذهب بعضهم الى انه نظري قابل للتعريف كالمحقق وآخرون الى انه بديهي يعرف بالتعريف اللفظي لتعيين المراد بوضوح المبحث قبل الخوض في عوارضها فقالوا في تعريفها الخروج من القوة الى الفعل تدريجا فيرد عليه بعضهم انه تعريف دوري لاخذ الزمان في تعريف التدريج واشار اليه بقوله معروف بانه فعدل الحكماء عن التعريف الى تعريف آخر وهو ذكره المصنف بانها الكمال الاول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وكان ذلك خطاء منه لانه يجوز ان يكون تعريفا لفظيا فيحل الدور فيه ليس بحقيقي كما حقق ولا ان مفهوم التدريج الاتصالي ونحوه له تصورات اولية مع قطع النظر عن الزمان مع ان التعريف المعدول عنه والمعدول اليه سيان في الفساد المذكور فان القوة ايضا لا يعقل بدون الزمان فانها عبارة عن فقد شيء في زمان ووجدانه في زمان آخر كذلك الاولية المأخوذة في التعريف المعدول اليه ايضا خفيا بالنسبة الى معرفة القوة فلا يصلح للتعريف ١٢ الحسن

حواشي متعلقه صفحه هشتاد وچهارم

٥ قوله ولولا ان التدريج آه اجيب عنه بان التدريج معلوم لنا بقطع النظر عن الزمان الذي هو كمية اتصالية والتدريج على سبيل الانقسام الى المتقاربة والمتأخرة والدفعة هي الوجود على سبيل عدم الانقسام ولا يفتقر فيه الى الوقوع في ظرف الزمان فلا دور ولئن سلم انه موقوف على تصور الزمان لكن الزمان يمكن ان يتصور بانها كمية متصلة غير قارة لا يفتقر فيها الى انها مقدار حركة فالتدريج هو الوقوع في الكمية كذلك ولا يعلم بعد انها متعلقة بالحركة او قائمة بها فلا دور وفي عبارة الكتاب اشارة اليه فان قوله يعين علينا لولا توقف تصور التدريج ونحوه على الزمان وانه لا يدرك بدون الحركة يدل على ان علي هو التدريجية لكن الاهم عنده انه تعريف غير حقيقي فلا يضر اخذها صورة الدور فان المقصود رفع الاشتباه العارض من الاشتراك ونحوه تفصيله ان الحركة قد تتصور بالنقلة وقد تتصور بالخروج مطلقا فحين يسمع لفظ الحركة لا يعلم المراد ودفعه وقد كان عند الكل الحركة التدريجية لعامة الاضافة بالضرورة بدون ان يتصور الزمان من حيث انه متعلق الحركة فيمكن الا الخروج المذكور والكمال الاول ضرب ١٢ مولوي محمد حسين ٥ قوله فكل ذلك آه اجاب عنه بعض المطارحات بان الدفعة واللادفعة لها تصور اولية لاغنائه والحواس عليها فمن الجائز ان يجعل الحركة بهذه الامور ثم يجعل الحركة معرفة الزمان والآن الذين هما هذه الامور الاولية المتصورة وهو الامام الرازي في المباحث المشرقية قال بعض محققي المتأخرين في شرح الهداية الاثيرية والحق خلاف ذلك لما قيل انه لا يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي اولا وكون تعقل التدريج متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على ثبوت الزمان بل لا نزاع بل ان التعبير في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متتالية متوسط بين كل اثنين منهما زمان وليست بحركة بل الحصول المراد انتهى وفيه تأمل انه لا يلزم ليرفع هذا الانتقاض اعتبار الانطباق على الزمان بل يجوز ان يقال المراد الخروج تدريجا على نعت الاتصال اي لا ينقطع في البين فيها اخفى تصوره كل عامي وخاصي وان لم يتصور حقيقة الزمان لعدم اطلاعه على المباحث الحكمية نعم اتصال الخروج سببه انما هو انطباقه على امر ممتد غير قار الذات بل لا يفهم في العرف العام من لفظ التدريج واشباهه الا تحقق الشيء درجة درجة على سبيل الاتصال وعدم الانقطاع في البين كما ان حسب اللغة ١٢ مولوي محمد اكرم

٥ قوله على نحو من الدور آه قد عرفت ما فيه من ان التعريف المعدول عنه والمعدول اليه كلاهما يشتملان على نحو من الدور فلا يكون هذا موجبا للعدول فان القوة ايضا قد اخذ الزمان في تعريفها لما عرفت من انها عبارة عن فقد شيء في زمان مع وجوده في زمان آخر كذلك الاولية المأخوذة فيه ولا ينفع ما قلت سابقا من ان التدريج له مفهوم اضافي لا يعقل الا بالزمان والقوة لها حقيقة خارجية لا يلزم ان يكون تصورها بالزمان لان كلا منهما له مفهوم وحقيقة في الخارج فالتدريج مفهومه ما ينتزع من ان يكون شيء بعد شيء في زمان آخر وحقيقته اعني منشأ انتزاعه امر في الخارج ينتزع منه هذا المفهوم كذلك القوة لها مفهوم اصطلاحي هو ما ذكرناه وله منشأ حقيقة وهي الكيفية الحاصلة التي كانت من الماهية ويكون باطلا في الخارج عند وجود الفعلية فالدور بالنظر الى المفهوم لازم عن كل واحد منهما وبالنظر الى الحقيقة والمنشأ غير لازم من كل منهما فلا يصلح رفع الاشتباه الدور سببا للعدول بل الاستحباب تعيين المراد لتضمن الجهات التي بنيت عليها الاحكام الآتية فافهم ١٢ الحسن ٥ قوله فكان حصوله بالفعل آه يسمى الحاصل بالفعل كمالا لان في القوة نقصانا والفعل تمام بالقياس اليها وفي قوله فهو براءة من القوة اشارة الى ان تسمية الحاصل بالفعل كمالا انما هو من حيثية البراءة عن القوة وقد يعتبر في معناه الاتصاف بما هو موصوف به وبهذا مراده ههنا فان الحركة لا يجب ان يكون لاتصافها بالمتحرك ١٢ مولوي سيد احمد شاه ٥ قوله فتحرك وتدريجه اليه آه وحاصله ان المراد بالكمال منها الفعلية ولا شك ان التحرك له فعلية بالضرورة فالكمال نفعليها ومقابلها اعني القوة بالقياس الى الصفات الاخر كذلك نفعليها بالنظر الى الوصف الذي هو التحرك فاذا كان التحرك نفي المبدأ فعلم قوة التحرك فاذا فارقه فعلم فعلية بالضرورة وانما اورد المصنف حيث قوة التحرك في بيان فعليته وشرحنا كلامه على طبق عبارته لان الاتقان بالاتصاف ١٢

لله قوله اذ هو فعلية آه يعني انه فعلية يتصور بازائها قوة سواء كانت متحققة فيه فيها الفعلية اعلم تحقق فالبراءة عنها بمعنى المنع عن تحققها كما في الحركات الفلكية الازلية ١٢ حسيم

عسه اراد بالتدريج التدريج الاتصالي والتدريج الذي لا يكون الواقعة جزء منها وان كان ظرفا لها فلا يرد ان مجموع الانتقالات الدفعية الواقعة في مقولة الجوهر مثلا كانتقالا التي في اطوار الهيولى تدريجي فلم يصح قوله والبواقي في مقولات اخر بما بعده ١٢ ملا حسن ح

حواشي متعلقه صفحه هشتاد و پنجم

تتمه حاشيه ١ صفحه هشتاد و پنجم

فانها فعل وكمال لما هو بالقوة من هذه الجهة وهي الحصول في الحيز مثلا فانها اول بالنسبة اليه وهو بالقوة وكماليتها للجسم من جهة انه بالقوة في الحصول في الحيز وحقيقة الكمالية من جهة الطلب والتوجه الى ذلك الكمال والجواب على ما ذكره المص في الحاشية المنقولة تمنع صدق الكمال على القطعية لان الكمال انما يطلق حقيقة على ما يكون حاصلا بالفعل الثبتة قائما في الاعيان والحركة القطعية ليست متصلة الوجود ومتحققة بمعنى ان يكون حاصلا بالفعل في آن وفيه شائبة بنحو فان التوسطية ايضا ليست حاصلة في الآن فهي والقطعية سيان فالصدق على شيء منهما فلا يكون تعريفا لها والاوجه ان يقال ان الكمال هو الحاصل بالفعل لا بمنتظر بمعنى اذا حصل تماما ولا يكون حصوله بان يوجد البعض منه ويتوقع الآخر كما هو شان القطعية سواء كان حدوثه في الآن او لا والمقصود ان كلام المص فيه بالنظر الى ما يتسارع اليه الاوهام راكبة خفاء والكلام في نفسه صحيح ١٢ مولوي محمد نظام الدين ح

سه قوله من حيث ما هو بالقوة آه معنى كون الكمال من جهة القوة تعلق تحققه بجهة القوة بمعنى ان ذلك الكمال متحقق ما دامت القوة وكلما ارتفعت ارتفع ١٢ مولوي حمد الله

ش قوله واذا تحققت مفهوم اسم الحركة آه اعلم انه يفهم من عبارته ان لفظ الحركة يطلق على القطع والتوسط بالاشتراك اللفظي ونحوه لا بالاشتراك المعنوي وشارح المواقف ناص على الاشتراك اللفظي وكلام الشيخ في الشفاء في مواضع عديدة يشير الى ان اطلاق اسم الحركة على التوسط بالحقيقة فدل على ان هذا التعريف انما هو للتوسط دون القطع وكذا التعريفات الاخر المذكورة في كلامه وكذا كلام خير اللحقة بالمهرة في الافق المبين دال عليه بالجملة هذا المفهوم ليس موضوعا للفظ الحركة حتى يلزم من صدقه على المعنيين كون اللفظ مشتركا معنويا بل اللفظ انما وضع لما له هذا المفهوم شرح له ١٢ مولوي حمد الله

ه قوله امتداد المسافة آه اشار الى ما حققه بعد في مبحث الزمان ان الحركة القطعية ليست حقيقة ممتدة بامتداد منطبق على امتداد المسافة بان يكون لها امتداد مغاير لامتداد المسافة فهي اما عبارة عن الحركة التوسطية من حيث انها ممتدة بالمسافة بالعرض كامتداد الصورة النوعية باعتبار محلها الذي هو الجسمية كما يرشد اليه بعض عبارات المص في ذلك المبحث او عبارة عن مجموع التوسط وامتداد المسافة من حيث انه منسوب الى الحركة كما يدل بعض آخر ولهذا الامتداد غير قار من حيث الانتساب الى الحركة وان كان قارا في ذاته وبهذا يصح القول بعدم قرار القطعية وسيجيء ما يتعلق بهذا ان شاء الله تعالى فانتظره ١٢ مولوي حمد الله

شه قوله وجودها في الاعيان فقط آه قد ذكر في الجلسة الملكوتية لاثباتها وجه بيانه ان المتحرك ما دام متحركا باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدء والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة فيلزم الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود والمفروضة في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد الى حد آخر بلا موافاة قدر من المسافة فيكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب اجزاء غير متناهية مفروضة بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود مدركة وجميع المقادير متروكة وهذا اشد استحالة الطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة ١٢ مولوي حمد الله

عسه والاولى الاقتصار على غير مناف للكمال اذ احصل فان الكمالية من جهة القوة منافية للكمال ما لك لقوة فاذا لم ينافيه لا يكون كمالا لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة ولا اخلل لعدم منافاة القوة ما دامت موجودة في نفي الكمالية بل لا بد من انتفاء المنافاة ١٢ مولوي نظام الدين ح

حواشي متعلقه صفحه هشتاد و ششم

تتمه حاشيه ٣ صفحه هشتاد و ششم

الا بمعنى التوسط او الحركة بمعنى القطع لا يوصل بها الجسم في آن انتهى لا يخفى ان هذا انما يدل على ان اطلاق الحركة على الحالة الموجودة في كل آن انما هو على سبيل الحقيقة وهو لا يدل على ان لا يكون للفظ الحركة معنى حقيقي آخر وان يكون الاسم حريا بالوقوع على تلك الحالة الا ان يقال لما علم كون الحالة المذكورة معنى حقيقيا للاسم يكون المعنى الآخر مجازيا له فان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على المجاز وان ظاهر ان اللفظ اجرى بالاطلاق على المعنى الحقيقي ١٢ مولوي حمد الله ح

ه قوله لانا نعلم قطعا آه لقائل ان يقول ان اريد ان هذه الامر موجودة في الخارج بعينها في جميع الآنات والازمنة فهو ممنوع وان اريد ان رجاله ولو انتزاعية فهو مسلم ولكن لا تقريب فان المدعى ان التوسطية موجودة في الخارج وحاصله ان المتحرك فيما بين المبدء والمنتهى متصف بفرد زماني لما فيه الحركة غير قارة واجزاء المتصلات والكائنات غير موجودات بالفعل على انحياز لها حظ من الثبوت بحيث يترتب عليها آثاره ومنها التوسط بين المبدء والمنتهى المفرد لهم والكائن متصل بالفعل بذلك الفرد الموجود الذهني بوجه غير مستمر بالفعل الكل فرد الذي بمعنى انه ان وقف الضعف ليس له سوى ما ذكره ١٢ مولوي نظام الدين ح

سه قوله ليس الا كون آه هذا شروع في دفع توهم عسى ان يتوهم من ان الحركة بمعنى التوسط ليست بموجودة فانها لا تقدير وجودها انما تكون عبارة عن كون المتحرك في حد معين شخصي لزم ان ينعدم عند الخروج عن هذا الحد مع انها باقية عندكم في زمان التحرك وفي كل آن منه والكائن عبارة عن

وطلوع الكون بين المبدء والمنتهى وجود معنى عام كلى لا يمكن ان يتحقق بدون التشخص لبطلان المثل الافلاطونية فيلزم ان يكون هناك حدود متشخصة بالفعل واكوان كذلك فى آنات كذلك وبعد التمام المعنى فى زمان وجوده متشخص بل جميع هذه الاكوانات المتشخصة فيلزم اما تشافع الآنات او تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى بحذاء انقسامات الحركة فيما بين الآنات وحاصل الدفع انها ليست هذا والاكوان بل ليست الا كونا واحدا فى زمان واحد متعلق بمتحرك واحد فى مسافة واحدة محدودة بين مبدء ومنتهى معينين يعنى انها حالة متشخصة بما يعتبر فى تشخصها من المتحرك والزمان وغيرهما ومبهمة من حيث الاكوان فى حدود المسافة متبررة بالتوسط والكون بين المبدء والمنتهى لانها عين تلك المعنى الانتزاعى المبهم وعين الكون فى الحد الواحد المتعين حتى يلزم ما لزم فتدبر ١٢ مولوى محمد احمد سلمه قوله ولا تظن آه قد يقرر المظنون بان ههنا ليس الاكوانا مطلقا والاكوان المخصوصة افراده فان ما زيد على كون المتحرك بحيث كل آن يفرض وكل حد يفرض لا يكون فيه قبل ولا بعد فذلك الاكوان موجودة لزم تشافع الآنات او التسلسل لانحصارها بين الحاصرين لان الكلى موجود ابدون التشخص والجواب على ما فصله ان التوسطية ليست هى الكون المبهم فالمتحرك فى الاين مثلا ليس حركة هى المبهم بل حالة تشخصية اخرى مستمرة تشخصها الى المنتهى وليس الكون المبهم متحققا بالفعل على ما يراه المصنف وتفصيله فى الكتاب ١٢ مولوى نظام الدين سلمه قوله لزم اما تشافع آه واعلم ان اللبيب المتامل فيما ذكرنا سيظهر له دليل على المطلوب المذكور من لزوم تشافع الآنات والاجزاء التى لا تتجزى او الانقسامات لكن لا باس بان نزيده بيانا وتوضيحا فى ذلك وهو ان الاكوان اذا وجدت متشخصة متخصصة بحدود فاما ان يكون موجودات خارجية وامورا انتزاعية على الثانى لا بد ان يكون منشا ربا بواسطة او بلا واسطة امورا خارجية مخصصة بتلك الحدود والا يلزم الترجيح بلا مرجح فان انتزاع الصفة من شىء ما فى زمان قبل او بعده يفضى الى ذلك الترجيح كما لا يخفى على من له ادنى فطانة فتلك الموجودات الخارجية اما ان يكون متشافعة متجاورة او يكون متفاصلة بينها مسافة على الاول يلزم تتالى الآنات وتركب الجسم من اجزاء لا تتجزى ضرورة انطباق الاكوان الغير المتجزية من الحركة على الاجزاء الغير المتجزية من المسافة وانطباق اجزائها الغير المتجزية على اجزاء الجسم وعلى الثانى يلزم ثبات الحركة فى المسافات التى وقعت بين تلك الاكوان وهو ايضا محال لانه يهدم اساس اتصال الحركة المتصلة فيلزم خلاف المفروض ١٢ ملا حسن سلمه قوله الا كونا واحدا آه اى واحدا بالوحدة الشخصية دون النوعية والا يلزم المحذورات المذكورة ومعنى الوحدة الشخصية انها حالة شخصية باقية بين المبدء والمنتهى من الزمان والمسافة بين كل جزء منهما وكل حد منهما ١٢ ملا حسن

حواشى متعلقة صفحه هشتاد وهفتم ٨٧

تتمه حاشيه صفحه ٨٧

عدم اجتماع اجزائها فى الواقع منها وان كان مخالفا للمشهور ولكنه التحقيق عند من انقطع من اهل الانقياد وسمعت من العلماء المحققين بعد ما اشتهر عليه آه وقال بعضهم ان مراد المحقق بالمعية الدهرية هو الاشتراك فى الواقع وان كان على سبيل التعاقب فيه فاذا كان مناط عدم القرار على عدم الاجتماع فى الواقع لا يكون الحركة والزمان بل سائر المتصلات الغير القارة متصلا فيه لان المراد الاتصال اتحاد الوجود ولا يعقل اتحاد الوجود فى الواقع مع التعاقب فيه لامتناع ان يتحد الوجود فيه بما يكون معدوما فيه فى الوجود سواء كان المعدوم ماضيا او مستقبلا المعية المستقبلة او الماضى انما يعقل الاتصال بالاشتراك فى الحدود ولا يتحد الحدود مع فقدان محالها ١٢ ملا حسن سلمه قوله فاذا كانت آه اى اذا كانت الحركة الماضية موجودة والمستقبلة تكون معدومة لان عند وجود الحركة الماضية تكون المستقبلة منتظرة الوجود واذا كانت الحركة المستقبلة موجودة فالماضية تكون معدومة لان عند وجود الحركة المستقبلة زالت الماضية ١٢ مولوى محمد يوسف سلمه قوله الثانى ان الوجود آه مناط هذه الشبهة ايضا على امتناع المعية الدهرية ومن لا يسلمه الجواب الآتى فى كلام المصنف كما سياتى مفصلا وتقريرها ههنا بحيث ينطبق الجواب عليه ان الحركة والزمان الغير القارين ينقسم الى انقسام ماض ومستقبل وحال مع الاول قد انقضى والثانى لم يوجد بعد فلا يعقل الوجود للزمان الا للحاضر وهو غير منقسم اذ لو انقسم لكان بعضها ماضيا وبعضها مستقبلا فلا يكون الحاضر تماما حاضرا فالحاضر غير منقسم منفصل عما مضى وعما ياتى وبعده يوجد حاضر آخر كذلك فيحصل ما لى الحاضر المنفصلة فلم يحصل الاتصال وكذا لم يحصل الزمان فى الزمان ايضا ١٢ ملا حسن

حواشى متعلقة صفحه هشتاد وهشتم ٨٨

تتمه حاشيه صفحه هشتاد وهشتم

انسلاب فان اراد الشاك ان الجسم فى آن وجوده ليس ساكنا بمعنى عدم الحركة مع قابلية له فى ذلك الزمان فمسلم ولا نبالى بانسلاب الحركة والسكون بهذا المعنى آه وان اراد عدمه مع قابلية له فى نفس الامر اعم من ان يكون فى ذلك الوقت او غيره فعدم السكون ممنوع بل هو متصف بالسكون فانه مسلوب الحركة فى الآن مع صلوحه لها فى الزمان ١٢ مولوى محمد نظام الدين سلمه قوله واما الثالث آه لا يخفى على المتفطن ان مناط الجواب على اثبات المعية الدهرية لاجزاء الحركة القطعية والزمان ولولا المعية فيها بل يكون التجدد والتعاقب فى حاق الواقع لم يتصور اتحاد الوجود ههنا ولم يتصور الحدود المشتركة بينها كما لو جعلنا امرا فلم يثبت الاتصال ١٢ ملا حسن رحمه الله تعالى

حواشى متعلقة صفحه هشتاد ونهم ٨٩

سلمه قوله لانا نقول آه خلاصته انه ان اراد بالانعدام الانعدام بالمرة كالانعدام الفناء فلا نسلم ان الماضية منقضية كذلك وان اراد الانعدام بالمرة فى آن هو حاضر وحاصله المعية فلا نسلم انه مركب مما هو موجود ومعدوم فانها معدومة فى الآن وموجودة فيما قبل فالماضية موجودة مثل وجود اجزاء المستقبل [illegible] مع وصف المضى اى انعدامه فى الآن ١٢ مولوى نظام الدين سلمه قوله فكل من الماضى والمستقبل آه حاصله انا نختار ان وجود الآتى فى زمانه مقارن بوصف المضى وما ذا اراد بقوله ولا معنى للمضى الا الانقضاء ان اراد [illegible]

مطلقا كانعدام الفقار فلانم ان الحركة الماضية منقضية كذلك لان الحركة الماضية انما انعدمت عن الآن الفاصل لم ينعدم عن زمانها الماضي ان الادا انعدامه بالقياس الى ذلك الآن فلا نم لزوم العدم والوجود معا لانها معدومة في الآن موجودة فيما قبل وكذلك وجود الحركة المستقبلة مقارن لوصف الاستقبال ولا يلزم موجود العدم معا لان الاستقبالية والعدم انما هو بالقياس الى الآن الفاصل لا مطلقا فالحركة المستقبلة معدومة في ذلك وموجودة فيما بعد ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمه

حواشی متعلقه صفحه نود ۹۰

تتمه حاشیه ۵ صفحه نود

عند فان فرض انه حدث فيه شيء فذلك الشيء الذي قد حدث وكان معدوما ثم صار موجودا وكل ما كان كذلك فلوجوده ابتداء وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان احد جزئية الابتداء لا هو فذلك الذي اما ان يكون في ابتداء وجوده موجودا او لا يكون فان لم يكن فهو بعد في عدمه لا في ابتداء وجوده وان حصل له وجوده فلا يخلو اما ان يكون بقي عنه شيء بالقوة او لم يبق فان لم يبق فالشيء قد حصل بتمامه في اول حدوثه وهو حاصل دفعة لا يسير ان يبقى منه شيء بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون عين الذي وجد اولا وهو محال لاستحالة ان يكون الشيء الواحد موجودا معدوما دفعة واحدة واما ان يكون غيره فهو الذي حصل اولا فقد حصل بتمامه والذي لم يحصل تمامه معدوم فليس هناك شيء واحد له حصول على التدريج بل هناك امور متتالية فاما حصل ان الشيء الاحدي الذات يمتنع ان يكون حصوله لا دفعة لعم الشيء الذي له اجزاء كثيرة امكن ان يقال ان حصوله على التدريج على معنى ان كل واحد من تلك الافراد الحقيقية انما يحصل في حين بعد حين بين حصول الآخر واما على التحقيق فكل ما حدث حدث بتمامه دفعة وما لم يحدث فهو بتمامه معدوم فهذا ما عندي في هذا الموضع انتهى مولوی محمد الله

حواشی متعلقه صفحه نود و یکم ۹۱

۵ قوله والوجود في الاعيان آه ان قيل اذا كان الموجود في الاعيان من الزمان الآن السيال عندكم فما بال التقدم والتأخر في الاشياء الثابتة انهم يقولون ان الزمان في الذهن عبارة عن امتداد مرتسم بهذه الحالة توهمية واختلاف نسبتها الى حدود المسافة ارتسامه في خيال المدرك كما ان عند القائلين بوجوده في الاعيان وجود الخيال في الحدوث والبقاء وهذا الموجود الارتسامي والخارج وجود في حقيقته لكنه يحذو حذو الوجود الخارجي في ترتب الآثار وكونهما من هذه الحيثية ظرف للزمانيات يكون منشأ بعروض التقدم والتأخر لها فالتقدم والتأخر عارضان لاجزاء السمة في الذهن من حيث حدوثها بالذات وبالعرض ۱۲ مولوی محمد الله ۵ قوله ثانيا ان التشكيك آه ... في عصور الاوائل ... حصول الحركة المتصلة مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان فقد راغب ... الى ان التشكيك ... التخصيص

حواشی متعلقه صفحه نود و دوم ۹۲

لما بالوجود ... الرسالة ... ۱۲ مولوی محمد الله

۵ قوله ومراتب الشديد آه دفع لما يتوهم ان تكون مراتب الاشتداد كيفية بسيطة انما تظهر في الكيف لان الامثال المنتزعة في الكيف لا يتباين بالفصل ... والاسب الموجود في الخارج بل انما الثابت في الوجود الذهني واما في الكم فالظاهر ان مراتب الزيادة فيه مركبة من الناقصة وزيادة تضاف اليها لان الامثال المنتزعة فيه يكون متمايزة في الوضع فان المتحرك اذا كان على المبدء كان له مقدار معين كالذراع مثلا واذا بلغ المنتهى كان ذلك المقدار المعين بلغ الى اربعة اذرع مثلا فالاذرع فيه متمايزة في الاشارة الحسية ۱۲ مولوی ... سلمه ۵ قوله فلا يكون للمتحرك آه ولا يخفى ما فيه لان المتحرك اذا تحرك في المكان يخرق الماء من الهواء ونحوه فيماس سطحه السطح الحادث بالخرق مماسة متصلة في زمان الحركة فلو لم يحصل لزم خلو الجسم عن ... ولزم الخلاء والايضا المماسة ... لا سبيل لانكارها فاذا وقع التماس حصل للمتحرك ... في مجموع زمان الحركة فقد لزم ...

حواشی متعلقه صفحه نود و سوم ۹۳

۵ قوله واما الثالث آه حاصله على ما قال ... انه غاية ما يلزم منه ... الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل لسير السير احركة هوانه حركة في توصيف السرعة ... هو ان الحركة في الفعل والانفعال ... والسرعة والبطوء ليسا بحركتين حتى يلزم محذور هو وقوع الحركة في الحركة وليسا بفعلين وانفعالين حتى يستلزم الحركة في السرعة والبطوء حركة في الفعل والانفعال بل السرعة والبطوء عارضان كيفيتان ... للحركة والفعل والانفعال فان الحركة يكون سريعا او بطيئا والفعل والانفعال يكون سريعا وبطيئا وبما قررنا تبين لك ان ... ليس لزوم الحركة في السرعة بل هو لزوم الحركة في الفعل والانفعال فلا يرد ما اورده المصنف في الشرح بقوله وكأنه تقول آه حاصله انه لا حركة في السرعة والبطوء ... الحركة من ... وموضوع السرعة والبطوء هي الحركة والفعل والانفعال وهي ليست باقية في كل آن من زمان الحركة ... والمكان ... فالشيخ ... عبارة عن وقوع الحركة في الزمان القليل والبطوء عبارة عن وقوع الحركة في الزمان الكثير ... الآن فلا ... الحركة ... في زمان المتحرك ... ما فيه الحركة في آن لا يكون موفي آن قبل ولا في آن بعد ... ۱۲ مولوی محمد یوسف ... حواشی متعلقه صفحه نود و چهارم ۹۴

تتمه حاشیه ۱ صفحه نود و چهارم ۹۴

اذا ... في زمان ... وحركة السكين في كل آن يفرض ... على ما كان في الآن ... وناقص ... في آن بعده ... هذا السطح بعينه السابق

مع زیادة فان الاتصال معدوم لما کان قبل و موجود منفصل آخر فاذن قد صدق علی الجسم فی حال الشق وانما یعدم بعد الانقطاع لزوال الوحدة الاتصالیة عنده ١٢ مولوی محمد یوسف

ش قوله ولکونها خروجا آه فان قلت ان الخروج من القوة الی الفعل لا یستلزم المبدء والمنتهی کما فی حرکات الافلاک قلت قد عرفت ان المراد بالاول اعم من ان یکون بالفعل او بالقوة

وبالثانی اعم من ان یکون بالنظر الی ذاته من حیث هو کک او بالنظر الی اجزائه فلا ینتقض الکلیة بحرکة الافلاک کلها من حیث هو کک ١٢ ملا حسن ش قوله وما یجری مجراه آه اطلاق المسافة علیهم

عندهم علی الاین وما یجری مجراه علی الثلثة الباقیة اعنی الکمیة والکیفیة والوضعیة فلا اولی من الباقیة مناسبة تامة مع الاول ضرورة کون مسافتها منقسمة بالذات کما فی الاول ویتبدل

الاین للمتحرک فی ازمان والآنات فیها کما فی الاول وللثانی مناسبة فی الدرجة الثانیة فان المتحرک وان لم یکن مسافة منقسمة بالذات ولم یتبدل مکان المتحرک فیه ولکن یتبدل

امکنة اجزائه فهی حرکة اینیة للاخری کما انها حرکة وضعیة للکل بما هو کل وحرکة الاول یکون مناسبة مع الحرکة الاینیة بالنظر الی الاجزاء واما الکیفیة فهی بعیدة من الاول غایة البعد لها مناسبة

معه فی مطلق التبدل وفی حصول الفرد التدریجی فیها کما سیاتی بل التحقیق یقتضی بطلان الفرد التدریجی فی الکیفیة دون الاینیة فان الفرد التدریجی متصل کما سیاتی والمتصل لا یتالف

ولا ینحل الی المتباینات ومراتب الکیفیة متباینة بالدلیل کما تقرر عندهم فی غیر هذا الفن فلم یبق المناسبة القریبة الا فی التبدل فقط ١٢ ملا حسن ش قوله من مقدار آه

ای امر به یتقدر الحرکات سواء کان قائما بها کما فی حرکة الافلاک الاعظم او غیر قائم کما فی سائر الحرکات والمسافة الجسمیة التی علیها الحرکة وان کانت مقدرة ایضا لکنها لیست مقدرة

لها من حیث انها مندرجة الوجود فانها مقدرة من حیث الاتصال او تمنعها عدم القرار لا یتصل الا علی هذا السبیل ولئن سلم فالمسافة اذ لا بد منها فی الحرکة وما یحدد وخدها من جهة انها مسافة فقد

ادخلت فیما لا بد منه فلا مضائقة کثیرة فی حصر المقدار فی الزمان فتدبر ١٢ مولانا محمد نظام الدین ش قوله ولا آه قال الامام الرازی واقوی شبهتهم ما یتوجه علیه

ان الماهیات فاعلة للوازمها وقابلة لها وذلک یبطل ما قالوا انت تعلم ان مبنی الایراد علی المغالطة الناشئة من اشتراک لفظ القبول بین الانفعال کے التعبیر وبین مطلق الاتصاف فتدبر ١٢ محمد احمد

حواشی متعلقہ صفحہ نود و پنجم ۹۵

ش قوله بین الضدین آه ای ضدین حقیقیین والا فالتضاد کما یتحقق بین السواد المحض والبیاض المحض کک یتحقق بین مراتب الشدة والضعف من السواد المحض والبیاض المحض لکن التضاد

بینهما مشهوری ١٢ ملا حسن ش قوله فیجوز ان یکون آه هذا بحسب الظاهر والا فالشبه ان المبدء والمنتهی طرفا ما فیه الحرکة من المقولات فالنقطة المذکورة لیست مبدء ولا منتهی وانما المبدء

الوضع او الاین او التماس بها او المحاذاة لها وهی زائلة بالحرکة ویتجدد مثلها عند الانقطاع الیها فهما متغایران بلا اشتباه ولکن یجعل ما فیه المسافة وما یجری مجراها جعل النقطة مبدء ومنتهیا

اشارة الیه فی الکتاب ١٢ مولانا محمد نظام الدین ش قوله کما فی حرکة الافلاک آه فیه ومن ظاهر فان حرکة الافلاک وضعیة فیما فیه الحرکة هو الوضع المتجدد والمبدء هو الوضع

الواحد الشخصی وقد زالت بالحرکة ثم اذا انتهی الی ذلک الحد من الوضع یحصل وضع جدید آخر مماثل الاول فالمغایرة بینهما بین المبدء والمنتهی بحسب التشخص والوجود فان الاول لا یعود ١٢ ملا حسن

ش قوله ولعل المذهب آه قال السید الشریف فی شرح المواقف وتبعه الفاضل الشیرازی فی الاسفار الاربعة ذهب جماعة الی ان معنی وقوع الحرکة فی مقولة هو ان تلک المقولة مع بقائها

بعینها تتغیر من حال الی حال علی سبیل التدریج فیکون تلک المقولة هی الموضوع الحقیقی لتلک الحرکة وابطل هذا القول بما ابطل المصنف به المذهب الثانی المذکور فی الکتاب ١٢ مولوی محمد احمد

ش قوله منه فاره آه قال الشیخ فی الشفاء اختلف اصحاب هذا المذهب فمنهم من جعل الافتراق الذی بین السواد والقار وبین السیال افتراقا نوعیا ومنهم من جعله افتراقا غیر فصلی اذ هو کزیادة

تعرض علی خط فیصیر خطا اکبر ولا یخرج من نوعه وقال الاولون بل القسم الذی ما هو شدید وما هو سواد سیال ولیس هذا الامر خارجا عن هویته بما هو شدید فهو اذن بجملته السواد القار بفصل ١٢ محمد احمد

حواشی متعلقہ صفحہ نود وششم ۹۶

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ نود وششم ۹۶

کلها الا الکلیة واما الحرکة القطعیة فلعلها الاصل فی النزاع فان القائلین بها اما ان یجعلوها عبارة عن الفرد التدریجی فهو ظاهر انه من المقولة التی فیها الحرکة واما ان یجعلوها عن حالة ممتدة اخری

سوی الفرد التدریجی فلا یخلو اما ان یجعلوها ممتدة بالذات کالزمان منطبقة علیه فلا بد ان یکون من مقولة الکم واما ان یجعلوها ممتدة بالعرض بامتداد المسافة فهی علی هذا اما عین التوسط

فالنزاع فیها راجع الی النزاع فی التوسط واما غیره وهو خلاف الظاهر لعله لیس قائل یقول به فان وجود حالتین متعلقتین ممتدتین بامتداد المسافة فی معرض الخفاء والکان لا بد

من الحالة الکلیة فیکفی التوسط بما یبقی به یقطع بهذا اعنی ١٢ مولوی محمد احمد ش قوله مثل هذا الاختلاف آه ای فیما یکون جنسا وما نحن فیه کک فان السواد جنس علی باراه

اهل الصناعة والا فالاختلاف لا یستوجب الاختلاف بالفصول فان الاختلاف بالماهیة قد یکون بنفس الماهیة لا بامر داخل من الفصول کاختلاف الفصول فان قلت

اذا کان الاختلاف بها لم یکن مراتب السواد کیفیات بسائط وقد قال انها بسائط قلت اراد البسائط الخارجیة ولا یبالی بعدم استلزام الترکیب الذهنی الترکیب الخارجی او یقال

ان المراد البسائط بالقیاس الی الزیادة المنضافة وهو لا یخرج عن ما ١٢ مولانا محمد نظام الدین ش قوله لا یبقی بعینها آه ان کان المراد بالحصة ما هو المشهور ای الطبیعة

الماخوذة مع التقیید دون القید التی لا تحقق لها فی الخارج اصلا فعدم بقاء حصة الجنس مع تبدل الفصول وحصة النوع مع تبدل التشخصات ظاهر ضرورة ان الحصة تتحدد

من تحدد احد المقیدین وان کان المراد بها الامر الخارجی المتخصص المتحصل فیه الفصل او کیونها متحدا فی مرتبة من المراتب وجه ان یبدل الفصل بالکسر یزول الفصل بالفتح ولذا قالوا ان الشجر اذا

والطبع والحیوان اذا مات یتبدل جسمیته بحصول جسمیة اخری فقول ان الصورة النوعیة اذا اعتبر تحصلها بالنظر الی الهیولی باعتبار نوعیته کما ذهب الیه المحققون تفسیرا للتعلیل ظاهر وکذا ان اعتبر باعتبار الجسمیة الخاصة بالنظر الی الطبیعة من الفصل المعین فی مرتبة من المراتب بالنظر الی الجسمیة المبهمة فلا فساد فیه لان الحصول لا یزول بزوال واحد منها بل یتعین مرتبة من المراتب بالنظر الی الجسمیة المبهمة فلا فساد لان الحصول منها انما زال بالتقطع او الموت مثلا کما ذکر زوال تحصیل ۱۲ ملا حسن ۵۸ قوله ولا الحصة من النوع آه فان قلت اذا لم یبق النوع الصرف والاتحقق بل الشامل للافراد وان لم یبق فلا یوجد بالفصل ومعنی ان بین المبدء والمنتهی قلنا هذا مغالطة لمنشاء الغفول من نحو تحقق المتصلات غیر قارة ولو صح لانهدم اساس الزمان وغیره ۱۲ مولوی محمد قطب الدین

۵۹ قوله واما الکم آه دفع لوهم عسی ان یتوهم ان الکم مع تبدل الاستعداد کیفیة بسیطة کما یظهر فی الکیف واما فی الکم فالظاهر ان مراتب الزیادة فیه مرکبة من الناقصة وزیادة متضافة الیها ویجب الدفع ان هذا انما هو بحسب الوهم وعند التامل فظهر ان الزیادة غیر متمایزة فی الوجود والا لیفضی الی الجوهر الفرد فکل مرتبة زائدة لیست مرکبة من الناقصة والزیادة بل هی ممتازة عن الناقصة بنفس حقیقتها الشخصیة فلا یتصور بقاء فرد من الکم بان نزاد ما تا فافهم ۱۲ مولوی حمد الله رح

حواشی متعلقه صفحه نود و هفتم

۵ قوله لکن الحرکة آه هذا لان الامور الآبیة عن الذاتیة کالامور الاضافیة بالنسبة الی الموجودات الخارجیة وکالامور اللاتی یعتبر فیها التشکیک بالنظر الی ما تشکک بالنسبة الیه قد یعتبر فی تحقیق الذاتیات واذا اعتبرت بناء علی اعتبار النسبة المختصة لها بها فیدخل فی تحقیق الذاتیات دون نفسها کلفظ الوجود فی الخارج فی تعریف الجوهر وغیر ذلک ولفظ الکمال الماخوذ فی تعریف الحرکة کذلک فانه وان کان مشککا بالنظر الی الموجودات التی من جملتها الحرکات النوعیة والشخصیة ولکنه اذا انضم مع الامور الاخر التی یکون معها مختصة بالنظر الی نفس ماهیة الحرکة یجوز ان یکون بعد ذاتیا لتحتها من انواع الحرکات واشخاصها وکانتفرع بناؤه لا مضایقة فیه ۱۲ ملا حسن ۵۸ قوله فیا تحری آه لا یخفی ان بطلان المذهبین الآخرین لا یستلزم حقیة المذهب الاول لانها تحتمل ان یکون لها جنس مقولة من المقولات لا ان یکون نفس مقولة ان ینفعل قال الاستاذ دام ظله الاشبه ان الحرکة التسطیلیة من مقولة الکیف انتهی ولعله لیس غرض المص الاستلزام بل غرضه ان المذهب الاول احری بالحقیة ولیله قوله الآتی کیف لا آه ۱۲ مولوی حمد الله ۵۹ قوله ونسبته الیها آه یعنی ان المتحقق فی حالة التسود مثلا مرتبة السواد امر ان الحالة التی هی المسماة بالحرکة ونسبته هذه الحرکة الی موضوعها وهی المعبرة بالقبول والتاثر فالامر الذی جعلها هذا انفعال عبارة عن الحرکة الموجودة فی الخارج لا ان یجعلوا عبارة عن النسبة التی هی امر اعتباری والظاهر ان الموجود الخارجی الحصل اخری لا اعتبار کما جعلوا نفس الکیفیة بحسب انتسابها الی الموضوع وکلامهم الظاهر فی ان مقولة ان ینفعل هی النسبة لا بد ان تحمل علی المسامحة وعدم التفطن بهذه المسامحة قال الامام الرازی واکثر المتقدمین ومنهم المحقق الطوسی ان مقولة ان ینفعل وکذا مقولة ان یفعل من الاعتباریات فتامل ۱۲ حمد الله

حواشی متعلقه صفحه نود و هشتم

تتمه حاشیه ۳ صفحه ۹۸

الآنات ایضا فالمطالعین المتحققین لعل الحق لا یتجاوزه ویضعف الدلائل علی المطلوب ما ذکره بعض الاجلة من ان الانتقال فی الجواهر اما ان یکون من ماهیة الی ماهیة او من تشخص الی آخر بان تتبادل التشخصات فی الماهیة والتبدل انما یکون فی التشخص فقط علی الاول یلزم انحصار الغیر المتناهی بین حاصرین فی تتالی الآنات المستلزم للاجزاء التی لا تتجزی وذلک بناء علی ان المتباینات لا اتصال بینها الاتصال والتوحد فی الوجود کما ذکرنا وعلی الثانی تکون الحرکة التبدل فی العارض فقط ای التشخص دون الجوهر فیها مقومة بالحرکات الواقعة فی المقولات الاربعة کالکیف والتبدل فیه فی الماهیة والتشخص فیلزم الاستحالة بالنظر الی الشق الاول والثانی کلیهما ۱۲ ملا حسن ۵۸ قوله واذا فسدت الفساد آه ای فیما قد ذکرت مرارا انه لا یلزم من بطلان الحرکة فی الطبائع الجوهریة حدوثها دفعة وفسادها کذلک او یجوز ان یکون کل من الحدوث والفساد علی النحو الثالث من الانحاء الثلاثة المذکورة وهو ان یکون خروج کل منهما من القوة الی الفعل فی الزمان بان یکون فی العاصمة حدود وکلا بان یکون حرکة الاستحالة مثلا اذا انتهت الی الغایة فیعد زمانها تحدث زمان آخر یزول فیه الصورة السابقة وتحدث الصورة الاخری علی النحو الذی ذکرنا ۱۲ ملا حسن ۵۹ قوله ولا یوجد آه ای لا یوجد بین الصورة المنتقضة والصورة الموجودة کمال متوسط حتی یکون لها حالة بین صرافة القوة ومحوضة الفعل بحیث ای آن یفرض فی زمانها یفرض فیه فرد مغایر لما یفترض فی آن آخر فان الصورة الموجودة لها فعلیة محضة والصورة المنتقضة انما تحدث فی آن هو آن فساد الصورة التی کانت موجودة ثم فسدت ولیس بینهما زمان والا یلزم الخلو الهیولی عن الصورة وانحصار الغیر المتناهی بین حاصرین ای المبدء والمنتهی ولهذا قال المص فهذا ما یوجبه التحصیل ای فساد الصورة دفعة وحدوثها دفعة بدون وجود کمال متوسط بین کونها القوة وفعلها الصرف ما یوجبه النظر والفکر ۱۲ مولوی محمد یوسف سله قوله هذا ما یوجبه التحصیل آه هو تشنیع فی الاشعار بعد ذکره الحجة التی ذکرها المص نقل حجة اخری ثم قدح فیها المص لان الجوهر لا ضد له فلا یکون الحرکة فیه لان الحرکة سلوک من ضد الی ضد وحاصل القدح انا ان اعتبرنا فی الضدین تعاقبهما علی موضوع واحد فالصورة الا ضد لها وان لم یعتبر ذلک بل اکتفی بتعاقبهما علی المحل کان الصورتان ضدین لان المادة الثانیة منهما مع وجودیان تشترکان فی محل یتعاقبان علیه بینهما غایة الخلاف ۱۲ مولوی حمد الله سله قوله الا ان المحال آه ای المثبتون للحرکة فی الجوهر یقولون ان فی نحو تعاقب الصور فی اطوار التعاقب ای من الصورة المنوية الی الصورة الدموية ومنها الی المضغة ومنها الی صور العظام والاعصاب والرباطات والاوتار ومنها الی الصورة الحیوانیة انتقال المادة من صورة الی اخری لا یکون تدریجیا والالما لزم تتالی الدفعیات والا ان یکون بین الحدوث زمان فیلزم وقوف المادة عن التاثر وقد عرفته الطبیعة عن التاثر وهو مستلزم لطرفیها انتهی والانتقال التدریجی اصح کیما

بلا مية تثبت الحركة في الجوهر واجاب عنه المص بقوله لكن الواقع آه وهو مستغن عن التوضيح ١٢ مولوی محمد یوسف ش۵ قوله في الكيف آه كالمرض كالقوام اي من الغلظة الى اللطافة ويلزم للغلظة قلة المقدار ونحوها انتقال وتتوسط في الكم اي كما تكون الانتقالات في الكيف تكون في الانتقال في الكيفية تدريجا انتقال في الكم اي الى التدريج بالتخصيص مقدار الجسم ثم يزيد مقداره بوصول الدم الذي ينفصل بالحيض وهذا هو الانتقال الكمي التدريجي فبين كل اثنين من التكونات والانتقالات من صورة الى اخرى دفعة يكون فيه حركة في الكيف وحركة في الكم ليس فيه للمادة الطبيعية وتوقف عن الكمال والتاثير ١٢ مولوی محمد یوسف س۹ قوله رباطات آه جمع رباط وهي التي تنبت من العظم ١٢ احمد الله س۱۰ قوله اعصاب آه جمع عصب بالتحريك يقال له بالفارسية پی وهو عرق ابيض لين في انعطاف صلب في الانفصال تنبت من الدماغ او من النخاع ١٢ احمد الله س۱۱ قوله واوتارا آه وهي اجسام تنبت من اطراف العضل شبيهة بالعصب ١٢ احمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ نود ونہم ۹۹

تتمہ حاشیہ ۸ صفحہ نود ونہم ۹۹

في الحركة التوسطية فلا بد فيها تلك الحركة من ان يقع في كل آن منه فرد من الحركة التوسطية وليس ذلك الزمان هو الذي يقارنه تلك الحركة التوسطية فانها بشخصها موجودة في ذلك الزمان وفي كل آن منه لانها موجودة فيه بتعاقب الاجزاء تتحقق في الواقع زمان يفضي الى امكان الازمنة الغير المتناهية وايضا الحركة التوسطية وان كانت في نفسها حقيقة قارة الا انها المحدود للحالة الممتدة الغير القارة وهي الحركة القطعية ولذا لا تتحقق الا في الزمان وان لم يكن منطبقة عليه اذا لم يتصور الحركة في لا زمان لا يتصور فيها ايضا والا لتحقق في كل آن فرد منها فيتحقق فيه قطعة من الحركة القطعية ايضا فتامل ١٢ مولوی حمد الله س۹ قوله واعلم انه قد يظن آه نشا الظن عدم الفرق بين التدريج المطلق والحركة وليس كل تدريج حركة وكل حركة تدريجا في هذا في الوجهين الاخيرين ظاهر واما الوجه الاول فقد زاد فيه شيء آخر وحاصله ان الفعل والانفعال يكون غاية للتدريج وغاية التدريج لا بد ان يقع فيه التدريج كما في التسود والسواد فان السواد غاية للحركة الكيفية فيقع فيه الحركة بالضرورة ويسبب فيه ان الغاية في الحركة من جنس المبدا والمنتهى للمسافة التي تقع فيها الحركة فغايته من حيث جنسية ايضا لا بد ان يقع فيه الحركة فالفعل والانفعال من حيث الجنسية يصح فيه الحركة وهو مطلوب المعترض ١٢ ملا احسن س۱۰ قوله الاول آه زعم الظان ان الحركة في مقولة عبارة عن ان يكون المقولة نهاية للتدريج كالتسود مثلا فانها نهاية السواد فقد يكون الشيء متدرجا حتى يفعل او ينفعل فيها حركة ١٢ مولوی حمد الله س۱۱ قوله الثاني آه لعل تقريره ان الحركة في مقولة تكون بتجدد انواع المقولة او اصنافها على الاتصال مقارنا بالتدريج وههنا كذلك فان الشيء ربما يفعل فعلا او ينفعل انفعالا ثم يتدرج الى ان يحصل له على الاتصال فعل وانفعال يضاده ذلك فعلم ان ههنا حركة ١٢ حمد الله س۱۲ قوله الثالث آه لعل حاصله ان الفعل والانفعال يقبل الاستعداد الى الضعف وكل ما يقبلهما يقع فيه الحركة فان الخروج عن مرتبة ضعيفة الى مرتبة قوية منه يكون على التدريج فان الشيء يكون له فعل وانفعال على مرتبة من الضعف ثم يتدرج ويقوى شيئا فشيئا حتى يشتد ويحصل له مرتبة اشد كما ان الشيء قد يحصل له سواد ضعيف ثم يتدرج يسيرا يسيرا حتى يحصل سواد اشد من الاول فكما انه سواد حركة فكذلك ههنا ١٢ مولوی حمد الله س۱۳ قوله والجواب آه حاصله ان كون المقولة غاية التدريج لا يستلزم ان يكون فيها حركة لانه لا بد فيها من التدريج في تلك المقولة لا ان يكون التدريج في شيء آخر وبعد التدريج في ذلك الشيء يحصل فرد من تلك المقولة وهو ظاهر ١٢ مولوی حمد الله س۱۴ قوله واما عن الثاني آه الظاهر ان الجواب تنزلي مبني على التسليم بان مراد الظان من انه يجري بتجدد الافراد على نعت الاتصال مع مقارنة التدريج يتحقق الحركة فالجواب التحقيقي ان التدريج ههنا انما هو في جزء فرد وتجدده لا بد من الحركة من التدريج في افراد المقولة التي وقعت الحركة فيها بان يتحقق في كل آن فرد ليس في الآن السابق واللاحق ويكون ذلك التدريج على نعت الاتصال بان لا يتم ما دامت الحركة باقية وتلك المقولتان لا يصلحان لذلك التدريج وان كانت يحصل افرادهما متجددة متصلة حيث لا يتخلل زمان لا يكون فيه فرد منها ويكون تلك الافراد متجددة في حصول الاجزاء ١٢ مولوی حمد الله س۱۵ قوله واما عن الثالث آه الظاهر ان غرض الشيخ انه ان جعل الانتقال من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة لا الفعل ولا الانفعال فيكون الحركة في الانفعال او الانفعال وهذا الانتقال ليس جعلها حركة فانه ان صح ذلك الجعل فهي الحركة في وصف السرعة التي من قولة الكيف وليس مقصوده منه ان الجعل الذي جعله مرد عليها او ورده المص فانه ليس سلطا لجنا فالحق ان السرعة والبطوء من اوصاف الحركة والانفعال وليس حركة واحدة في الانفعال واحدة ضعيف او اشد من السرعة ثم تدريج الى حين يصير منها اسرع بل المتصف بالاخر جزء آخر منها فثبت الحركة في السرعة لا بالذات ولا بالعرض وانما يطلق الحركة عليها بالمجاز ١٢ مولانا حمد الله س۱۶ قوله ولك ان تقول آه حاصله ان السرعة والبطوء انما هما من الحركة الانفعال فتكون هي موضوعات للحركة فانهما وصفان ثابتان في كل آن من زمان تلك الحركة ١٢ مولوی محمد نظام الدين

حواشی متعلقہ صفحہ صدم ۱۰۰

س۶ قوله وينبغي ان يعلم آه دفع لما يتوهم من ان الحركة السريعة مخالفة بالماهية للبطيئة لان الاختلاف في السرعة والبطوء يقتضي ذلك فلو فرض تحرك الحركة التوسطية في السرعة والبطوء لم يكن الحركة القطعية متشخصها ولا بد في الحركة من تقابل للموضوع وتقرير الدفع ان الاختلاف في السرعة والبطوء لا يوجب الاختلاف في الحركة السريعة والبطيئة لان السرعة والبطوء لا يساويان التشخص والتخصص والاختلاف النوعي والتشخصي في شيء انما يقتضي الاختلاف الذاتي اذا كان ذلك فصلا او مشخصا له ١٢ مولوی محمد بدایت الله رامپوری دام ظله س۷ قوله لا يقتضي آه كما سيأتي ان السرعة والبطوء ليسا فصلين ومشخصين فلم يلزم من اختلافهما اختلافها النوعي او التشخصي كذلك ١٢ ملا احسن س۸ قوله الا في مقولة

آہ المراد بالاول ما بالذات وبمقابلہ المعنی الثانی ما بالعرض وحاصلہ ان المراد باثبات الحرکۃ فی المقولات اثباتہا بالذات وبالنفی نفیہ کذلک فالتغیر فی الاضافۃ اما دفعی او تدریجی بواسطۃ مقولۃ اخری وہذا فی الامر بنی علی التقدیر بن یثبت المطلوب اقول الحصر اما ادعائی او استقرائی والاول کما تری والثانی منقوض بالطبائع والنفوس بقیاس الی الحرکۃ الطبیعیۃ والارادۃ فان الطبیعۃ علۃ تامۃ لحرکۃ الطبیعیۃ وابعاضہا واکوانہا التی وقعت فیہا بالنظر الی حدود المسافۃ وکذا النفوس بالنسبۃ الی حرکاتہا الارادیۃ ففی کل آن یثبت لہا اضافۃ جدیدۃ لم تکن فی آن سابق ولاحق وکذا فی کل الزمان لہا فرد تدریجی من العلیۃ التی ہی من الاضافۃ وابعاضہا علی قیاس سائر الحرکات ولیس ثبوت العلیۃ وتغیرہا للعلل بواسطۃ المعلولات وہذا فی العروض الا یلزم الدور کما لا یخفی علی من لہ ادنی فطانۃ بل لا واسطۃ فی الثبوت ایضا لذلک وما زعمہ فی العلۃ الناقصۃ من انہا علۃ بفاعلیۃ الفاعل فقط فانہ یکتبین منع الدور کما صرح فی مقالتہ ملا حسن رح

۹ قولہ اقول فی توضیح آہ انما احتاج الی ذلک التوضیح دفعا لما اعترض السید السند من انہ ان ارید ان التغیر فی المقولۃ تغیر الی الاضافۃ کما یجاب حرکۃ الرامی حرکۃ السہم مثلا فوجوب ذلک ممنوع فانہ یتحرک زید فی الاین لا یتحرک فی الابوۃ مثلا وایضا یبطل الاصل المقصود فان الموضوع متحرک فی الاضافۃ فی الحقیقۃ والتبعیۃ لا ینافیہ فان التحلل تابع للحرکۃ الکیفیۃ وان ارید ان الحرکۃ الواحدۃ منسوبۃ الی الموضوع بالنسبۃ الی المقولۃ بالاضافۃ والی الاضافۃ بالعرض فذلک لیس قول الحرکۃ فی الاضافۃ لا اصلا الا تبعا فان الاضافۃ ح یکون موضوعا للحرکۃ انتہی کما فیہ الکلام انما ہو فیہ ان ارید ان موضوع الاضافۃ کالکیف اذا کان فیہ حرکۃ یجب تغیر الاضافۃ للقائم بہ فذلک حق ولکنہ یرید ان التبعیۃ لا ینافی الذاتیۃ انتہی ملخصہ ۱۲ مولوی محمد احمد

حواشی متعلقہ صفحہ صد و یکم ۱۰۱

تتمہ حاشیہ ۲ صفحہ صد و یکم

لا تجری والامر فی سرکۃ راس المخروط مثلا فیحرک کل الوضع وکذا فی الوضع فان الحرکۃ فی الوضع یستلزم حرکۃ اجزاء المتحرک فی الاین فتحقق اوضاع دفعیۃ فی آنات مستلزم لتحقق الاین کذلک لاجزائہ ویفضی الی ترکب المسافۃ من اجزاء غیر منقسمۃ بقی الامر فی الکیف والکم فان الاحتمال المذکور لیس بظاہر البطلان فیہما لکن لا یخفی انہ اذا کان التبدل فیہما طبیعیا او قسریا بل الارادیۃ ایضا لا یتصور تخلل زمان السکون فیہما فان المیل الحاصل من الطبیعۃ او القاسر او الارادۃ میلا ما لم یعقہ عائق یستحیل ان یقف المتحرک معہ وانما المدفعیات الی متعالی الآنات فلا بد من التغیر المتصل التدریجی فیہما وہو الحرکۃ فتامل ۱۲ مولوی محمد احمد

۸ قولہ فالمدعی اشارۃ الی ابطال الحرکۃ فی الکیفیات النفسانیۃ فانہا فی ابتداء الامر تسمی حالا لا داوائہا ورسوخہا یسمی ملکۃ ۱۲ مولوی محمد احمد

۹ قولہ انما یکون منہا آہ منشاء زعم القائل ان الحرکۃ معدودۃ فی العوارض الذاتیۃ للاجسام وہی معتبرۃ بما یعرض الشیء لذاتہ او لامر مساوٍ فلا یتعدی محل الموضوع وفسادہ ظاہر فان المنافی للعرض الذاتی کونہ لامر اعم لا کونہ اعم فانہ یوجب الی التقسیم الی ان الحرکۃ تقتضی القوۃ والقوۃ فی المجردات بل انما توجد فی الاجسام وہیولیٰہ وہو فان من المجردات ما یکون ذو شیئین کالنفس فلا یمنع القوۃ علیہا ۱۲ ملا حسن

۱۰ قولہ قال الشیخ الرئیس آہ الظاہر ان المقصود عدم الاطلاع علی ان لہم شبہۃ لاستقامتہ والانحناء والمطابق لقواعدہم ان لا یکون فیہا حرکۃ فان التقیم والمنحنی مثلا ان نوعا عنہم وکذا جمیع مراتب الانحناء فلا یتصور المضموم الواحد لہما الا ۱۲ مولوی محمد احمد

۱۱ قولہ اما فی القوۃ واللاقوۃ آہ کان المشہور عند المتکلمین ان القوۃ عبارۃ عن السلامۃ للطبیعۃ واللاقوۃ عن نقیضہا والمشہور عند الحکماء خلافہ وہو انہا حالۃ خارجیۃ داعیۃ للشیء لتحصیل المستعد لہ واذا حصلت ابطلت تلک القوۃ فکانت من الکیفیات الخارجیۃ ولم یظہر لنا دلیل یعتمد علیہ علی کونہا من الموجودات الخارجیۃ بل الظاہر انہا من الکلام مبنیا علی طور الحکماء ۱۲ ملا حسن

۱۲ قولہ والانتقاض آہ والظاہر انہ لم یشتبہ الانتقاض بالحرکات کلہا فانہ لا شبہۃ فی ان المتحرک ما دام فی الحرکۃ یتبدل علیہ العوارض فاذا کان تبدل العوارض موجبا لتبدل الموضوع لم یبق الموضوع فی الحرکات کلہا والحل ان تبدل الاعراض مطلقا لا یستلزم تبدل موضوع الحرکۃ من حیث تشخصہ وہو المراد فی الحرکات المتحصنۃ ۱۲ ملا حسن

۱۳ قولہ ثانیا بالحل بان الموضوع طبیعۃ النوع آہ لا یخفی علیک ما فیہ فان المتحرک یجب ان یبقی بتشخصہ والقول بان طبیعۃ النوع ہی الموضوع یجب ان تنتہی الی انقطاع الحرکۃ اما مجردۃ عن الاشخاص فغیر معقول فلا بد من ان تکون مع تشخص ہو واحد فالتشخص ہو الموضوع وان تعددت متعاقبۃ بین کل تشخص ہی معدودۃ لکانت الاشخاص متناہیۃ والا فانکانت بالقوۃ فیلزم وجود ما بالقوۃ او علی سبیل السیلان کما عرفت فی افراد المقولۃ التی فیہا الحرکۃ وہی زمانیۃ فالقول بانہ تکون موضوعا للحرکۃ فان من شانہا ان تکون المتحرک فی کل آن ملاصقا لفرد آخر لا ملاصقا قبل ولا یکون کذلک بعدہ ولو جاز ان یکون مثل حرکۃ فیکون الحرکۃ الطبیعیۃ متحرک فی السرعۃ والبطوء وقد یالف المرء من قبل وکذلک قال المحقق الدوانی ان ذلک التقریر من الشیخ اعتراض لعدم الحرکۃ والجواب عنہ ان المراد طبیعۃ النوع الحاملۃ للاعراض المتقدمۃ المتعاقبۃ الموجودۃ لہا بحریۃ کلام الشیخ فمادامت تلک الطبیعۃ باقیۃ لم یتغیر الموضوع ولم یفسد الصورۃ الجوہریۃ فان الموضوع ثابت بہا ولکن لا یکمل حینئذ فی امر الموضوع الذی ہو کلام المقوم الی انہ لا یکون المشخص ۱۲ مولوی

۱۴ قولہ بان الموضوع طبیعۃ آہ المراد طبیعۃ النوع من حیث انہا متشخصۃ فان الموضوع للحرکۃ لا بد ان یکون متشخصا ثابتا ومجرد بقاء النوع وتوارد الاشخاص لا یکفی للحرکۃ ۱۲ محمد احمد رح

۱۵ قولہ جہۃ ما ہو بالقوۃ آہ وہذا لا ینطبق علی ہیولی فان لہم ان یہا انتقالات متفرقۃ مستندا منہا قبل فی بادی الرأی التدریج ولکن مقصود الشیخ انہ الی ما یخرج من قوۃ الحرکۃ بل الضرورۃ قاضیۃ بخلافہ فانہا یجوز وقوع الحرکۃ بلا نہایۃ متہیئۃ ودعوانہم ان المتحرک یجب ان یکون مساما لا تنتہی فہم زوالہا فی نفسہ لا بجانبہا الوجہ من الوجوہ ۱۲ لطف الحق

ف قوله ثم يشبه ان يكون آه كذا قال الشيخ في الشفاء لكن الظاهر ان الحركة يمكن فيها فان التشبيه مثلا اذا تبدلت اشكالها بالظاهر انها تبدل السير السير او كذا الجسم اذا قطع بالتدريج فتشكل بتشكل ۱۲ مولوی حمد الله ف قوله ثم يشبه آه وهو لايخلو عن خدشة فان الجسم المتصل الواحد اذا قطع شيئا فشيئا فانه يتبدل اشكاله بالحركة تدريجا الى مرتبة وكذا اذا دور المكعب بطول او بعرض وطبق المستوي الطين على المستدير تدريجا والامثال كثيرة وهذا طراق الحركة الكمية لها نحو آخر مغاير للاشكال المشهورة من النمو والذبول ونحوها من التخلخل والتكاثف فان الجسم المستدير يجد وتتقدم شيئا فشيئا فافهم ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ف قوله في المتصل القار منه آه واما عدم القار كالزمان فلا يتصور فيه الحركة كما عرفت من انه لا يتصور وجود جزء منه في الآن ولابد للحركة من ذلك ۱۲ مولوی حسن رحمه الله

حواشی متعلقہ صفحہ صد و دوم ۱۰۲

تتمہ حاشیہ ۳ صفحہ صد و دوم ۱۰۲

كون المقدار زائدا عرضا قائما به فان نسبة الجسمية الى المقادير تكون على السواء وان لم يثبت زيادته بل يكون عين الجسم فثبوت الهيولى لا ينفع ايضا فان تبدله يكون عين تبدل الجسم لان الجسم يتبدل في المقدار ايضا اذا كان بسيطا كان الجزء والكل متحدين بالحقيقة فجاز اتصاف كل بمقدار الآخر وانتقال الجزء الى مقدار الكل بالتخلخل وبالعكس بالتكاثف ۱۲ حمد الله

ف قوله تحققها آه وبقي التحقيق في الوعد فقط ولم يخرج الى الوفاء به والحق عندي انه لم يقم عليه دليل قوي بعد وان المقام غريب لا يسعه تركنا الدلائل الموردة فيها وما يرد فيها ولو ثبت التخلخل والتكاثف بهذا المعنى ثبت الحركة الكمية بلا كلفة ۱۲ ملا حسن ف قوله لا توهمن آه منشأ التوهم في هذه المذكورات عدم التفرقة بين الحركتين فاجاب ببيانها وكذلك في الحركة في الوضع والاين ۱۲ ملا حسن ف قوله لا يتصور آه فان التضائف يستدعي ان يكون تعقل كل بالنسبة الى الآخر وتحقق كل لابدون الآخر كما هو شأن المتضائفين والايجاب والسلب يقتضي عدم خلو شيء عنهما والامور الثابتة لا يتصف بواحد منهما فلا تقابل لها لانها ساكنة كما لا تقابل لها متحركة ۱۲ مولوی حمد الله ف قوله لا كذلك قد عرفت آه حاصله انه قد تقرر ان حدود المتقابلات متقابلات فاذا حد ذات الحركة بالكمال الاول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة فلا بد من ان يوخذ في تحديد السكون مقابل شيء من اجزاء تعريف الحركة والا لما اعتبر نحو التقابل فاذا جعل السكون وجوديا لا يمكن اخذه مقابل الكمال في حده فالا يتحد مقابله الا مفهوم القوة وهو عدمي فيكون السكون عدميا بهذا تعين ان يعتبر مقابل المضاف من الاخيرين وفيه ما ذكره المحققين انه عدميا واعتبار مقابل الكمال ۱۲ مولوی حمد الله ف قوله اما كما الاثنا نيا آه لا يخفى ان التالي لا تقابل الا ولي تقابل التضاد بل انما التقابل بينهما تقابل التضائف وكذا الاصل لا يقابل القوة بالتضاد بل اما التضائف او بالعدم والملكة فاخذ احد من هذين المفهومين لا يورث التضاد الا ان يقال ان هذا الايضا مستدل بل هو امداد واعانة وغرضه ابداء احتمال آخر فتامل ۱۲ مولوی حمد الله رحمه الله تعالى

حواشی متعلقہ صفحہ صد و سیوم

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ ۱۰۳

الذاتي ان السكون المقابل انما يقابل الحركة عن المكان لا الحركة اليه والحق ان السكون في المكان مقابل للحركة منه واليه فان السكون ليس عدم حركة خاصة والا كان المتحرك الى جهة ساكنا في غير تلك الجهة بل هو عدم حركة ممكنة له في ذلك الجنس انتهى ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ف قوله لكونه عدميا آه يعني ان السكون المقابل للحركة لا يعتبر معه الا من التقابل فلا يكون ضد الاين ضرورة ان الاين السيال والاين المستقر لا يتباين بحسب عدم التدريج وبهذا ايضا ظهر ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة فانها لو كانت من تلك المقولة لكان السكون منها ايضا فان السكون حينئذ المقولة المستقرة تقابل فيه ۱۲ مولانا محمد نظام الدين ف قوله فالسكون في الاين آه اعلم ان الحركة لو كانت هي المقولة السيالة فالسكون المكاني منها ايضا فهو ليس الا للمقولة القارة فاين سيال يضاد الاين القار وان لم يكن منها لم يكن عدم الملكة وهو الظاهر فان الاين السيال والقار منها الا انه متضادان فلا يكون السكون مقابلا فيكون عدم الملكة لا غير والكلام مجال واسع ۱۲ مولانا نظام الدين ف قوله ليس ايضا مستمرا آه قد عرفت مما سبق ان الحركة التوسطية يجوز ان يكون عبارة عن الفرد التدريجي المتصل بل هذا اقرب الى الصواب كما ذكرنا سابقا فكذلك الاقرب الى الصواب هٰهنا ان السكون في الاين مثلا عبارة عن اين مستمر كذلك السكون في الكيف مستمر كما ان الحركة فيها عبارة عن كيفية تدريجية وبهذا وضح تحصيل التضاد بين الحركة والسكون لان المعتبر في المتباينين والمتضادين ۱۲ [illegible]

حواشی متعلقہ صفحہ صد و چہارم

ف قوله لا مدخل له فيها آه يفهم منه ان الامور المستمرة دخل في الوحدة النوعية والجنسية وهو باطل فان الامور المذكورة ليست علل ولا دخل للعلل في النوع والجنس وخلاف بل المدخل فيهما للذاتيات الا ان يكون الشيء بسيطا والاتحاد في بعض ذلك بين الوحدة والكثرة من لوازم ذات الشيء متقدمة على وجوده لا معه ولا متاخرة فيه ان كان بسيطا نعم كونها من مداخل الوحدة الشخصية ضروري لكما لا يخفى على من له ادنى دربة والمراد بذاتياتها في تلك الوحدات انها علة لها بل اعم منها ومن الامارات اللازمة لها ۱۲ ملا حسن ف قوله واما الزمان آه دفع لما يتوهم ان الزمان امر شخصي في الواقع لا يتعدد [illegible] الاشتراط وحدته ولا يحصل التوهم بتعدد الحركة بتعدد الزمان ان اريد التعدد الخارجي وان اريد التعدد الذهني فكل حركة تامة منقسمة في الوهم وحاصل الرفع ان المراد بوحدة الزمان وحدته حقيقية بحيث يكون متصلا واحدا وبكثرته ان يكون بين الجزئين جزء فيم بينهم تعدد وتعدده لان الزمان والمكان

تنصف واحدا بالفصل لكن يتوهم فيه انات يتكثر بها في الوهم فلا يتوهم انه لا يتصور تعدده فلا معنى لاشتراط وحدته وان المراد بقولهم تعدد الحركة بتعدد الزمان هو ان تكون الحركة في جزئين مفروضين من الزمان منفصلا باجزء منه وكانت الحركة منقطعة فيه والامرية في تحقق هذا المعنى فلا يتوهم انه لا يحصل بقولهم تعدد الحركة بتعدد الزمان الا بالتعدد الخارجي وان اريد التعدد في الوهم فلا يكون الحركة زمانها متعددا في الوهم فافهم ۱۲ مولوی محمد ہدایت اللہ رامپوری مدظلہ العالی

حواشی متعلقہ صفحہ صد و پنجم

۱۰۵ قوله غير المسافة آه وقد عرفت فساد هذا التحقيق بوجه آخر ادق مما ذكره المصنف بقوله اقول بان ما فيه الحركة في الفرد التدريجي من كل مقولة وقعت فيها الحركة فالاين التدريجي في المسافة الحركة في الاين على مذهب التحقيق وكذا الكيف والكم والوضع للحركة الكيفية والكمية والوضعية فاتحاد المسافة وغيرها مما فيه الحركة اعني اتحاد الفرد التدريجي مغن عن الوحدات الاربعة اعني وحدة ما فيه وما اليه والمتحرك والزمان ۱۲ ملا حسن ۱۰۶ قوله وحدته الشخصية آه اقول حصول الوحدة الشخصية لما فيه الحركة في غير المسافة على تقدير وجود الفرد التدريجي المتصل معقول لكن لا يلائمه بعض عبارات السابقة فهي وان لم يكن له فرد يحصل بالفعل آه وعلى تقدير عدمه فلا يعقل الواحد الشخصي ما فيه الحركة فيما سوى المسافة اذ لا يعقل الوجود للحركة الا ما رعيت فيه اما فرد تدريجي متصل فقد قلتم بابطاله او افراد انية فليست بواحدة بل كثيرة غير موجودة فيه والا يلزم تتالي الآنات وانحصار غير المتناهي بين حاصرين فلا يكون واحدا شخصيا فان التشخص يلازم الوجود واذا ابطل الوجود بطل التشخص فلا يكون واحدا على ان القائلين بعدم الفرد التدريجي ينكرون بوجود الافراد الانية ويقولون بانه ليس لها وجود الا بمعنى ان الحركة لو انقطعت لتلبست بها بحيث لا يحصل الوحدة الشخصية لما فيه الحركة على تقدير نفي الفرد التدريجي اللهم الا ان يقال على تقدير نفي الفرد التدريجي ويحصل للمتحرك حالة خاصة سوى الحركة التوسطية والقطعية ماخوذة بالنظر الى الافراد الانية مبهمة فيها ويعبر عن تلك الحالة بان المتحرك لو انقطعت حركته لتلبست بفرد معين من افراد ما فيه الحركة وهذه الحالة امر شخصي سوى الحركة وسوى الافراد الانية والزمانية لما فيه الحركة وهي مبهمة ايضا من بين تلك الافراد والا يكمل الا المتحرك خاص لا يوجد لمتحرك آخر ولا في زمان آخر فانظر الى هذه التكلفات والتمحلات فالحق هو القول بالفرد التدريجي وبانه هو ما فيه الحركة ويكتفي بوحدته عن وحدة الحركة ۱۲ ملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ششم

تتمہ حاشیہ صفحہ ۱۰۶

في الوجود يستلزم الخيار بها فيه وهو يصادم وحدة الكل وبالجملة للجزء وجود في الذهن وهو وجود الخيار الذي له ليس الكلام في علة هذا الوجود ووجود في الخارج وهو عين وجود الكل فلا يتصور التاثير في الجزء الا بايجاده في الخارج واذ وجوده فيه عين وجود الكل فايجاده ايجاد للكل وكذا الكلام في الجزء الثاني فيلزم الاجماع على وجود الكل وان قيل بايجاد هو الجزء بان يعطي الموجد للجزء وجودا مغايرا لوجود الكل متمايزا عنه فيهدم اتصال الكل ويهدم وحدته الشخصية فتامل وسنعيد ان شاء الله تعالى بما له وما عليه ۱۲ حسن

۱۰۸ قوله لا يجب انحيازهما آه اقول يجب ذلك فان نصف القطعة من الحركة اذا صدرت من المؤثر فالنصف الباقي الذي صدر من المؤثر الآخر اما ان يتصل بالاول او ينفصل عنه الاول باطل فان الاتصال بالزيادة يعدم المتصل الاول ويخرج من كتم الوجود موجودا آخر وهو لا يكون اثر الاول بل الثاني والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر فاذا لم يكن اثر منه فلم يكن منسوبا الى كل واحد منهما بالفعل الا باشتباه فليس سبيل الصدور الا بان الصادر الاول اثر للاول بدون الاتصال والثاني اثر للثاني بعد فيلزم الفصل وهو المطلوب ۱۲ ملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہفتم صفحہ ۱۰۷

۱۰۹ قوله لا يلزم توارد المؤثر آه فان قيل يلزم مثل هذا في الفاعل ايضا بان يتوارد الفاعلان على مفعول واحد ويكون الفاعل بالحقيقة القدر المشترك كما في تحركات الفاعل بينهما قلت لعل الفرق ان العقل يقتضي عن ان يكون تحصيل الصادر اقوى من تحصيل الصدور ولا يقتضي من ان يكون امر واحد بعينه مصدرا لامر واحد بعينه بالشرائط والالات المتعاقبة فان العمدة في الايجاد هو الفاعل وباقي العلل متممات لعليته وهذا الكلام مقنع لطالب الكمال وان لم يفد ليتكيت اهل الجدال ۱۲ مولوی حمد اللہ ۱۱۰ قوله وجود المنسية آه اي على اصح لا يوجد الا في الحركات السيارة في بعض المواضع تخالف نفسها في غير تلك المواضع سرعة وبطوء كالاوج والحضيض في الحس فلا يمكن ذلك في الواقع وحركة الثوابت بطوءها في الغاية فلا يجاوز ان يكون مختلفة ولا يدرك الاختلاف لقلته وبطوء الحركة فلا ينبغي ادعاء الظهور في امثال هذه الحركات ۱۲ مولوی محمد نظام الدین

۱۱۱ قوله وعلما نوجده آه وذلك لان الحركة يكون على انحاء ثلثة ارادية وقسرية وطبيعية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وبغيره بل قد يتحقق على نحوين واما الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقع فطورها فيها آخرا لضعف الميل في ذلك الوقت والطبيعية يكون حالها على عكس القسرية يكون بطيئا في اول الحركة وسريعا في آخرها لكثرة الملارق في مبدء الحركة وقلتها في آخرها وبعبارة اخرى الحركة فاذا كان الضاد كثيرا يحصل الضعف ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة ويعرض لها السرعة ۱۲ ملا حسن ۱۱۲ قوله وما يجري مجراها آه وذلك كالحركة على الاستقامة على القطر الاطول او على القطر الاقصر على السطح الشبيه فيه تقابلات وتغيرات لا على الزاوية كما ذكره المصنف قبل فيكون الحركة عليها اولى بالانتهاء الى عدم الزاوية فيها ۱۲ ملا حسن رحمہ اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ صد و ہشتم

تتمہ حاشیہ ۸ صفحہ ۱۰۸

الجواز فقط واذا اريد بها الاستدلال على المطلوب وليقصد به اجزاء الكلام عموما الى اجزاء الزمان سواء كانت متماثلة بالنوع او متخالفة فيه كما قصده المصنف فالاولى في بيانه ان يقال انا نعلم بالضرورة قطع مسافة ما بينة معينة وما يجري مجراها من الكيف والكم والوضع في كل جزء من الزمان سواء كانت اجزاؤه متماثلة في النوع او متخالفة فيه على سبيل التبادل لو شئ من نوعها في جزء من الاجزاء مع لاحق فلا يعبأ به فان كلامنا بالنظر الى نفسها فلو كان تخالف اجزاء الزمان وهو بالنوع لوجب تخالف الحركة لكن لا امكن في ذلك والتالي باطل كما ذكرنا فالمقدم مثله ۱۲ ملا حسن سلمه قوله وهي ما فيه الحركة آه تقويم ما فيه وكذا ما منه وما اليه للحركة التوسطية غير واضح فان [illegible] الاحالة بسيطة ليست واحالة تحت مقولة من المقولات او من مقولة الكيف او هي الفعل مقولة ان ينفعل فهي لا تتقوم بما هو تحت مقولة اخرى والحركة القطعية اما نفس ما فيه لما هو راي البعض واما حالة ممتدة اخرى مغايرة لما فيه وعلى الاول فتنوع بما فيه يمكن ان يكون عين تنوعها لكن المبدء والمنتهى ليسا مما يصح لها الذاتية وعلى الثاني فما لها حال التوسطية في انها لا تتقوم بما هي المقولات الاربع والظاهر ان مقصوده بهم ان تلك الاشياء الثلثة وان لم تكن من مقولات الحركة لكن لما كانت الحركة حقيقتها ترك شئ وطلب شئ آخر على سبيل التدريج فمقتضى الحركة بنفس فرد انها تلك الثلثة ولا تتعقل حقيقتها الا بها فشابهت الذاتيات فاختلاف احد من هذه الامور بمنزلة اختلاف الفصول المنوعة فينبغي ان يختلف نوعها باختلاف واحد منها هذا والكلام الذي فيه مجال واسع ۱۲ مولوی محمد احمد حواشی متعلقہ صفحہ صد و نہم ۱۰۹

تتمہ حاشیہ ۱۳ صفحہ ۱۰۹

او ما هو بمنزلة المقوم لا يكون في الآخر هذا لا يتصور في صورة الصاعدة والهابطة فلعلك تفطنت بهذا ان التبيض والتسود اذا كان ما فيه واحدا ليسا مختلفين نوعا وانما اوردت في اثناء الكلام ستفوق بعضها بعضا بكل الاعلى يحيط الناظر باطراف المقام ومع قطع النظر عن هذا الكلام الشاك مستدلا على نفي التغاير بين الصاعدة والهابطة نوعا لعله تندفع بها المقال بعد تمامه والكلام طالبا فلا فان ايجاب تعلق الحركة بالطرفين من حيث المبدئية والمنتهائية تخالفا نوعيا ممنوع احتمال كما لا يخفى فتامل ۱۲ مولوی محمد احمد سلمہ قوله وذلك كالاختلاف آه لعل هذا قياس مع الفارق فان الشكل الحاصل من احاطة المستقيمة يمكن ان يكون مخالفا بالنوع للشكل الحاصل من احاطة المستديرة وله تخلف فان الاطراف كالمقومات للشكل فهي باختلافها نوعا وان لم توجب اختلافا فيما هي اطراف وكذا يحتمل ان يكون منوعة لاختلاف ما هي كالمقومات له بخلاف المبدئية والمنتهائية فانهما وان كانا مختلفين لكن كل واحد منهما مقوم للحركتين كما عرفت فلا يوجب اختلافهما اختلافا في الحركتين [illegible] بعد ذلك تحدست بهذا ان اختلاف الاشكال الذي يحيط بها الحدود والتي هي من نوع واحد مثل المربع والمثلث وغير ذلك ايضا في معرض الخفاء ۱۲ مولوی محمد احمد حواشی متعلقہ صفحہ صد و یازدہم

تتمہ حاشیہ ۱۳ صفحہ ۱۱۱

متضادتين بينهما حتى يلزم للزوم غاية البعد في الضدين ان يكون طرفين حقيقيين بينهما مراتب كالسواد المشرف والبياض الكلي اما لو كانتا امرين نسبيين اعتباريين فيفاوتهما بالشدة والضعف وبقدر تفاوت الحركات بالفصول المنوعة فليست في الخارج الا حقيقة الحركة المنوعة بالانواع المتخالفة كل منها منشأ لانتزاع نحو من السرعة والبطوء بالمقايسة الى نوعين آخرين وليس المقابل بهذه الحقيقة الا السكون الذي هو عدم والتقابل في انواعها هو في انواع السواد ولزوم انتهاء مراتب الشدة والضعف في الجانبين الى طرفين حتى يكونا في انواع الحركة حركة ليست اسرع منها وحركة ليست ابطأ منها ممنوع ثم قال والفيض فلو كان مراتب كل سرعة امكن ان يوجد ما هو اسرع منه وقد بينا ان تجدد مراتب السرعة والبطوء بتجدد مراتب التفاوتات الخارجية والداخلية كان كل زمان يحصل للحركة فانما يحصل له بسبب مقارنة امور غريبة وهي تلك التفاوتات الداخلية والخارجية فلا تكون الحركة في نفسها مستعدة بان تقبل في ذلك مجال فاذن للسرعة والبطوء في طرفي الاشتداد والتنقص طرفان محدودان فهذا هو الامر الذي عليه تعويل وانما بيناهما لتضادهما في ذلك واشكال الافق باصح بهم غير ذلك انتهى ومخافة الكلام الطويل ان يخفى فيندبر ۱۲ مولوی محمد احمد حواشی متعلقہ صفحہ صد و [illegible] قوله لان المقايسة ههنا باعتبار اخذ المراتب وهي بعيدة مجازية فيهما يكون الاعتبار بالقصد فان الاول ما اخذ من البياض الى السواد والآخر ما اخذ من السواد الى البياض فان اخذ احدهما لا من البياض الصرف بل من شئ قريب من البياض فيجب ان يكون الامر في الجانب الآخر كذلك وبالجملة يكون نسبة المبتدأ في احداهما بعين نسبته بما يجانب الآخر فان تساويا هما فقد تساويا في السرعة والا فاحدهما ابطأ ۱۲ مولوی محمد یوسف سلمہ اللہ الصمد حواشی متعلقہ صفحہ صد و چہاردہم

تتمہ حاشیہ [illegible] صفحہ ۱۱۳

ويجعل السواد والبياض من جنس الكيفيات كما هو انما هو على سبيل المسامحة وتشبيه الاعراض بالذاتيات قال بعض الفضلاء المحققين في حاشيته على شرح المواقف ما لتحقيق على ما يظهر بالنظر الصائب ان حمل السواد والبياض على مراتبهما حمل العرضيات الانتزاعيات واطلاق الجنس عليهما على سبيل المسامحة لانا نعلم بالضرورة ان انتزاع السواد والبياض من مراتبهما واحدا عليها اجمع واحد لا شك ان حملهما على السواد [illegible] فيهما حمل عرضي بضرورة ان النسبة الى البياض والسواد النسبة الطولي الى

الانسان ولا البسائط لا فصل لہ وجوہری بل یکون ذلک المرکب انتہیٰ ۱۲ مولوی حمد اللہ **حواشی متعلقہ صفحہ صد و پانزدہم ۱۱۵**

قولہ فانہما متفقان آہ الا التقریب الا اذا بین انہما نوعان اخیران وکانہ واضح عندہم والفہم لا صدان یمنع التشارک فی الجنس فانہ من الجائز ان یکونا نوعین بسیطین لا جنس لہما ولا فصل ویؤیدہ ما ذکرہ البعض اجلۃ المتاخرین من ان الاعراض کلہا بسائط ولا یفرض اصل المقصود فان التضاد لیس الا تقابل الموجود وغیر متضایفین وہو حاصل غایۃ الامر انہ مبنی علی ما ہو المقرر عندہم من کونہما نوعیۃ متحا البنیین ۱۲ مولانا محمد نظام الدین **حواشی متعلقہ صفحہ صد و شانزدہم ۱۱۶**

تتمہ حاشیہ صفحہ صد و شانزدہم فلا یکون حرکۃ الحجر قسرا الی فوق وحرکتہ طبعا الی تحت متضادتین مع انہم صرحوا بخلافہ وقد یجاب عنہ بان تضاد الحرکات للتضاد ما منہ وما الیہ لیس من حیث الوصول الیہا او لاحرکۃ بل من حیث التوجہ الیہا وہما من حیث التوجہ الی نقطۃ الحرکۃ والمحیط فی غایۃ الخلاف ونہایۃ التباعد [illegible]

۵۷ قولہ من جہۃ تضاد ما منہ آہ لیس المراد من الجہۃ ہی المداخلۃ والعلیۃ فان التضاد بین المنتہیین یکون من لوازم ذاتیہما الا تری ان تضاد السواد والبیاض یکون بالنظر الی ذاتیہما بل المراد بہا کشف تضاد المبدء والمنتہی عن تضاد الحرکتین ولزومہ کما اوضحناہ سابقا فی الفصل السابق فیضر ۱۲ ملا حسن

۵۸ قولہ ان لا یکون ذلک بالقیاس آہ ومعناہ ان لا یکون التضاد بینہما موقوفا علی الحرکۃ فان النقطۃ العالیۃ عالیۃ وکذا السافلۃ سافلۃ وان لم یقع منہا والیہا الحرکۃ فان المرکز سافل والنقطۃ من المحیط عالیۃ وان لم یقع ہہنا الحرکۃ وانما قال المصنف فی المثال المذکور ان المبدئین وکذا المنتہیین نقطتان مع ان کلا منہما فی الصورتین این فی حرکۃ الجسم انما بناء علی ان المتحرک یجوز ان یکون نقطۃ کرأس مخروط مثلا او علی ان الاینین کالنقطتین فاذا علم حال الاخیرین علم حال الاولین ۱۲ ملا حسن

۵۹ قولہ فیکون علوا آہ فیہ ان العلو والسفل امران اضافیان یستلزم تعقل کل واحد منہما للآخر وہو التضاد العرضی بین المبدء والمنتہی فی ہذہ الصورۃ ان یکون التضاد بالذات فی الوصفین المذکورین وبواسطتہما فی ذات المبدء والمنتہی ولیس کذلک ہہنا وجوابہ علی ما ذاقہ ما ذکرہ المصنف فی الوجہ الثانی ان العلو والسفل وان کانا باعتبار مفہومہما الاضافی متضایفین لکن المراد بہما الوضع الخاص الذی یعرض لذات کل واحد منہما والوضع موجود خارجی فالوصفان العارضان لذات المبدء والمنتہی المعبران بالعلو والسفل متقابلان بالتضاد وان عرض لہما التضایف وباعتبار الوصفین المذکورین یتضاد ذات المبدء والمنتہی بالعرض ۱۲ ملا حسن

۶۰ قولہ وفیما سیأتی آہ دفع توہم عسی ان یتوہم ان مفہوم المبدء ومفہوم اضافی فیکون التقابل بینہ وبین مفہوم المنتہی تضایفا لا تضادا والکیف یوجب تضاد الحرکتین وحاصل الدفع انہ مفہوم اضافی بالنسبۃ الی ذی المبدء لا بالنسبۃ الی المنتہی ولا استحالۃ فی ان یکون المفہوم الاضافی متقابلا لما ہو مباین اضافیا بالنسبۃ الیہ تقابلا سوی التضایف ۱۲ مولوی حمد اللہ **حواشی متعلقہ صفحہ ۱۱۷**

تتمہ حاشیہ ۵ صفحہ صد و ہفدہم ۱۱۷ کل واحد من الحرکتین یتعلق الحرکۃ الثانیۃ بہا بأن لتلک النقطتین الاعرضیین للوصفین المتضادین بالنسبۃ الی الحرکۃ الاولی فیکون بحال بعینہ [illegible] فان مبدء الاولی النقطۃ فیہا صفۃ المبدئیۃ بالنسبۃ الی الاولی ومبدء الثانیۃ نقطۃ موصوفۃ بالمبدئیۃ بالنسبۃ الی الاولی صفتان متضادان فیکون مبدء کل ضد الاخری وکذا الحال فی المنتہی فان منتہی الاولی نقطۃ موصوفۃ بالانتہائیۃ ومنتہی الثانیۃ نقطۃ موصوفۃ بالمبدئیۃ بالنسبۃ الی الاولی وظاہر انہ فی غایۃ السقوط لان تعلق الحرکۃ الثانیۃ بمنتہی الاولی لیس من حیث انہا مبدء الثانیۃ ومجرد عروض صفۃ المبدء وحرکۃ تضاد وصفہ عارض المبدء الآخر لا یوجب تضاد الحرکتین کما ستعلم علی التنزل الکلام ان ما ہو الکلام فی المشہور للتنقیض الثالث وان کان غیر ظاہر من العبارۃ ان مبدئی الحرکتین اذا قیس کل واحد منہما الی ما ہو مبدء لہ یکونان موصوفین بالوصفین یعنی المبدء الاولی اذا قیس الی الاولی یکون موصوفا بوصف ومبدء الثانیۃ اذا قیس الی الثانیۃ یکون موصوفا بوصف آخر وہذان الوصفان متضادان فیکون مبدء کل تضاد الاخری ویکون بمنزلۃ تقدیم ضد لشیء وہذا اظہر فی الصاعدۃ والہابطۃ لیس کذلک فان مبدء الصاعدۃ اذا قیس الیہا یکون فیہا وصف المبدئیۃ ومبدء الہابطۃ اذا قیس الیہا یکون فیہا ہذا الوصف ایضا فلا یتحقق فیہما الا وصف واحد متشابہ یتغایر المضاف الیہ وان قیل انہ یکون بالاضافۃ الی الصاعدۃ متضادا لنفسہ بالاضافۃ الی الہابطۃ للتضاد والصاعدۃ والہابطۃ فیکون دورا وانما اطنبنا الکلام بایراد المحتملات ولم نبال بما لکثرۃ بعض [illegible] بالجزاف المقام متعلق فی ذہنہ فقارا احتمال ذیل بہ الاقدام ۱۲ مولوی حمد اللہ **حواشی متعلقہ صفحہ صد و بستم ۱۲۰**

۵ قولہ وقال الشیخ آہ ہذا القول ہو المقرون بالصواب یدفع الحجۃ بلا کلفۃ اذ دفعہا باعتبار ظاہر تقریر المصنف ظاہر لما وضعنا علی ما صورناہ تقریبا الذہن المتعلم فہو ان اللاوصول لیس آنیا بل البتۃ وما ذکرہ فی دلیلہ لمنع مختص فان العدم الطاری للشیء لا یستلزم تحقق وجودہ فی زمان ذلک العدم الا تری ان قطعات الزمان یکون معدومۃ بالعدم الطاری فی الزمان اللاحق مع ان حصول وجودہا فیہ من الممتنعات وما ذکرہ انہ لو کان الوجود ممتنعا لکان العدم اصلیا فہو فی حیز المنع فان الامتناع فی وقت لا یستلزم الامتناع مطلقا بل الحق ان الوصول واللاوصول زمانی ولا یلزم من زمانیتہ کونہ تدریجیا حتی یلزم کون الوصول الی حرکۃ فلا یرد ما قیل فی تصحیح الحجۃ بأن اللاوصول لو کان زمانیا یلزم انہ لم یوجد شیئا فشیئا فیلزم التجزی فیہ فالحق ان ما ذکرہ الشیخ بأن الحجۃ سفسطۃ لانہ کلام حق لو قررت الحجۃ کما قررہا المصنف فہم لہا تقریر آخر کما سنشیر الیہ کلام الشیخ فعلی ذلک التقدیر صحیح تامۃ ۱۲ ملا حسن

۶ قولہ فان معنی آہ حاصلہ ان المباینۃ واللامماسۃ من لوازم الحرکۃ التوسطیۃ فکما انہا موجودۃ فی الزمان لا فیہ

ولا يبقى بينهما بحيث يكون فيه في كل جزء آن منه سوى الآن الذي هو طرفه فلذلك الزمان آن كل المباينة واللاماسة موجودتان في الزمان الذي آن المماسة طرفه وفي كل جزء منه من ذلك الزمان سوى طرفه الذي هو آن المماسة وكما انه ليس للحركة التوسطية اول آن كذلك للمباينة واللاماسة فلا يلزم من عدم دفعيتها تدريجيا حتى يلزم دفعيتها فتدبر ١٢ مولوي محمد الله

ف قوله على ان جميع ذلك آه فانه تعلم ان الانتقاض يتوقف على كون الحدود متمايزة بالفعل بل يتحقق بالحدود المنتزعة من المسافة ايضا كما سيأتي تقريره الا انه اذا امتازت الحدود في الخارج يظهر النقض ظهورا تاما فلذا افرده بالذكر ثم ذكر الانتقاض على سبيل الترقي بالحدود المنتزعة من المسافة المتصلة ايضا ١٢ ملا حسن ف قوله بان صار بعضه آه يتحقق الفصول عند قيام عرضين على راي من جعل القسمة باختلاف عرضين قسمة فكية ظاهر وعلى راي من جعل القسمة قسمة وهمية او تحولها من انحاء القسمة والمكان في محل الخفاء ولكن النقض اقوى من النقض بالحدود المفروضة في المسافة فلعله اراد بتحقق الفصول اعم من التحقق الخارجي والوهمي القوي فتامل ١٢ مولوي حمد الله

حواشي متعلقه صفحه صد وبست ودوم

قوله زاوية اختلاف المنظر آه وفيه ان زاوية اختلاف المنظر عندهم عبارة عن الزاوية الحاصلة عند مركز الشمس والقمر وبين خطين خارجين من مركز العالم والآخر من منظر الابصار ملتقيين عنده مركزيهما وهي لا تدرك فيما فوق فلك الشمس لان الارض ليست لها نسبة محسوسة بالنظر الى ما فوقهما فان الخارجان احدهما من مركز العالم والآخر من منظر الابصار كانهما خارجان من نقطة واحدة لا من نقطتين لكن لا يوجب هذا ان لا يكون لها اي للاعمال دخل في تعيين النقطة ودفعه انه ليس مقصود المص ههنا اثبات القياس بل مقصوده الاشارة الى ما قلناه انفا ان الاعمال الرصدية متعلقة بالحس وهو لا يدرك الاشياء كما هي في حق المقدار والرقة والغلظ وتعيين النقطة الا ترى ان المقدار الواحد يتفاوت مقداريته عند الحس بسبب القرب والبعد ولذا لم يعتد بزاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس مع وجودها فيه وفيما تحته وكذا لا قدرة للحس على تعيين النقطة الاوجية والحضيضية ولا للعقل باستعمال الاعمال الرصدية فان غاية ما يدركه باستعمال تلك الاعمال كون الكواكب سريعا وبطيئا والقرب اوراجعة ثم باستعمال برهان آخر يعلم العقل ان هذه الاحوال لا تمكن الا بالخارج المركز مثلا ولا بد للخارج من متهمين يتفاوتان في الرقة والغلظ واما انتهائهما الى النقطة المعينة فلا يدركه الحس لعدم القدرة عليه لبعده عنه وعدم كونهما من جنس المحسوسات كما لا قدرة له على تعيين زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس وكذا لا قدرة للعقل اذ لا برهان له على تعيين النقطة بل الاعمال الرصدية بمعونة الحس يرشده الى ان لا بد له من خارج المركز والمتهمين سواء كانا منتهيين الى نقطتين او خطين منطبقين احدهما على الآخر كما ذكرنا وبهذا البيان تم مقصود المصنف بلا كلفة كما لا يخفى على المتفطن ١٢ ملا حسن ف قوله وقد يورد النقض آه النقض السابق كان بالحدود الموجودة وان لم تكن متمايزة وهذا النقض بالحدود المفروضة وهو تمام فان الحدود المفروضة وان لم توجد بالفعل لكن لها وجود واقعي بحسب الخارج يتصف المتحرك بوصوله الى تلك الحدود بحسبه فلو لم يتصف المتحرك بتلك الحدود وفرض قطع المسافة التي فرضت تلك الحدود فيها يلزم الطفرة الا ترى انا لو فرضنا الجسم المساحة ذراع مثلا يلزم قطع منتصفه ايضا وكذا الحال في الثلث والربع وغير ذلك والا يلزم الطفرة المستحيلة بلا شبهة فلا نقل مثل من قال ان المقطوع هو المسافة والحدود ليست موجودة فيها فلا يتصف المتحرك بقطعها واذا اتصف المتحرك بقطع الحدود المفروضة يلزم النقض بها فان المتحرك اتصف بالوصول الى واحد منها في آن ويتصف باللاوصول في آن آخر فيهما زمان السكون ولا يمكن ههنا التزام الوقفات وابطال اتصال الحركة بخلاف المتصل لا تكون كلها متمايزة بالفعل والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى كما لا يخفى على الماهر في الفن فاذا كانت متمايزة بعروض الاوصاف لها فانما يكون الامتياز في بعض منها ولا يلزم من السكون فيها بطلان الاتصال مطلقا ١٢ مولوي حسن رح

حواشي متعلقه صفحه صد وبست وسوم

ف قوله امكان ارجاع آه بان يقال ذكر في الحجة المشهورة الماسة والمباينة واريد بهما المؤثر اعني بهما الميلان فكانه اقيم الاثر مقام المؤثر ولتعرض الامام في المباحث المشرقية على ما افاده الشيخ بانه تيم في الحركة الاينية فقط دون سائر الحركات من الكمية والكيفية وغيرها فانها ليست لا بد لها من ميل هو مدار البرهان عليه وفيه انه تشير المدافعات الامطية فانها ايضا محتاجة الى مبدء يحصل قوة مزاحمة لما هو مانع الحركة وان لم يسم ذلك السبب بالميل وقد يعترض تارة بانه اذا وصل الجسم المتحرك الى حد يتوجه اليه فلو وجب حصول الميل الموصل عند وصوله لوجب حصول الميل الطبعي عند وصول الحجر مثلا الى حيزه الطبعي بحركته الطبعية وهم صرحوا بخلافه ويمكن ان يجاب بان عدم وجود الميل الطبعي للجسم عند كونه في الحيز الطبعي والمكان منصوصا عليه في السماء والعالم من الشفاء لكنه ليس عليه حجة اقناعية فضلا عن البرهانية ولعل وجه صحته ان الميل الطبعي بالحركة الطبعية بما هو مزيل ومدافع لما يبقى عند الوصول الى الحيز الطبعي والمكان باقيا بما هو موصل كالميل القسري ايضا وارادة الميل نفس المبدأ فتدبر وتارة بان السكون كالحركة منقسم الى الطبعي والارادي والقسري فالسكون الحاصل من رأس الحجر طبعا ثم قسرا اما طبعي او ارادي او قسري ولا اختيار في اختيار الاولين كذا في اختيار الثالث اذ لم يمكن ان لا يكون ثمة قاسر وهذا اقرب من الذي سيأتي ويجاب بان السكون قسري والقاهر ههنا اجتماع الميلين فانه يوجب السكون مع القاسر الحجر ان يكون امرا موجودا كافتاع الخلاء بما يوجب حركة تحتانية فتامل ١٢ مولوي حمد الله ف قوله فاسدا بدليل الحجر آه ويقرب منه ما يقال ان الحجر اذا تحرك في الهواء قسرا ثم صرنا بيدنا عليه ففجع ق حتى انثنيناه فلاشك ان يدنا تتحرك بشائبة الحجر فلو وجب سكون الحجر لوجب سكون يدنا ايضا لكنا لا نحس اللاحركة اليد فتدبر ١٢ حمد الله

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و نہم
تتمہ حاشیہ سیصد و صفحہ ۱۲۴

طبیعیۃ الاحکام المذکورۃ لنوع منہا وہی الحرکۃ التی تقع بالنظر الی نفس صور الاجسام الطبیعیۃ فالحرکۃ الطبیعیۃ لفظ مشترک عندہم بالاشتراک الصناعی
بین المعنی الاعم للتقسیم للحرکۃ الی القسریۃ وبین نوع منہ کاشتراک لفظ التصور بین المعنی الاعم والتصور الساذج والاولی حذف قولہ غیر متعلق بالمتحرک و
ادخال الحرکۃ المذکورۃ فی القسریۃ والجواب عن حرکۃ النفس للبدن ظاہر فان مبنی التعریف علی الظاہر والحل فی الظاہر ان المتحرک ہو الانسان المرکب من
النفس والبدن ولذا اشتہر فی العرف ان زیدا قد تحرک من المشرق الی المغرب مثلا ولذا قیل ان المتحرک فی الحرکۃ فی النمو النفس وقیل ان زیدا ہو الباقی فی مدۃ
عمرہ وان نما بربتہ وذبل اخری ۱۲ ملا حسن ۵۵ قولہ او علی جہات مختلفۃ آہ دفع توہم وہو ان الحرکۃ الطبیعیۃ ما یکون علی جہۃ واحدۃ ونہج واحد بل
ما یکون صاعدۃ وہابطۃ فقط ۱۲ مولوی حمد اللہ ۵۵ قولہ کدوران الافلاک آہ قد اشتہر من القدماء ان فی الافلاک طبیعۃ خامسۃ وحرکۃ حرکۃ طبیعیۃ
والمتاخرون اولوہ بتاویلین احدہما ان حرکات الافلاک وان لم تکن طبیعیۃ لکنہا لیست مخالفۃ لمقتضی طبیعۃ اخری لتلک الاجسام لانہ لیس مبدءہا امرا
غریبا عن الجسم فکانہا طبیعیۃ وثانیہما ان کل قوۃ انما تحرک باحداث المیل والنفس الفلکی لا تزال تحدث فی جرم الفلک میلا بعد میل وذلک المیل لکونہ عدیم الشعور
وغیر حاصل من امر غریب ولا ہو مضاد لطبیعۃ الفلک لا یمکنہ ان لا یتحرک او یتحرک الی غیر تلک الجہۃ لا یبعد ان یسمی طبیعۃ ویقال للحرکۃ المستندۃ الیہ طبیعیۃ وعن ہذا
قال بطلیموس ان المختار اذا طلب الافضل ولزمہ لم یکن بینہ وبین الطبیعی فرق والحق عند المحققین المتاخرین کالمحقق الطوسی وغیرہ انہ لیس للافلاک طبیعۃ مغایرۃ لنفسہا وعقلہا
وحرکتہا ارادیۃ مستندۃ الی ارادۃ وشوق منبعث عن تلک النفوس ولا یلزم ان یکون الارادۃ علی مناہج مختلفۃ وہو المرضی للمص ۱۲ مولوی حمد اللہ

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و بست و ہشتم
تتمہ حاشیہ ۴ صفحہ ۱۲۸

وان استندت الطبیعۃ السیالۃ الی الاستعداد السیال فی المادۃ فیجری الکلام فی الاستعداد حتی یفضی الی الدور والتسلسل کما لا یخفی وان قیل بان الطبیعۃ
تجددہا وسیلانہا عین نفسہا فلیس لا بد لتجددہا من علۃ متجددۃ لکونہا جمع کما یظہر من کلام ہذا المحقق حیث قال بعید ہذا الکلام ان التجدد للشیء ان لم یکن
صفۃ ذاتیۃ لہ ففی تجددہ یحتاج الی مجدد وان کان صفۃ ذاتیۃ لہ ففی تجددہ لا یحتاج الی جاعل یجعلہ متجددا بل جاعل یجعل نفسہ بسیطا لا مرکبا تخلل بین مجعول و
مجعول الیہ ولا شک فی وجود امر حقیقی مستلزمۃ للتجدد والسیلان وہو عندنا الطبیعۃ وعند القوم الحرکۃ والزمان ولکل شیء ثبات ما وفعلیۃ ما وانما الفائض
من الجاعل نحو ثباتہ وفعلیتہ فاذا کان ثبات شیء ثبات تجددہ وفعلیتہ قوامہ فلا مجال ان یکون الفائض من الاول علی ہذا النحو من الثبات والفعلیۃ کما
ان لکل شیء نحو من الوحدۃ وہی مساوقۃ للوجود وعینہ فاذا کانت وحدتہ عین کثرتہ بالقوۃ او بالفعل کانت الفائض علیہ من الواحد الحق وحدۃ الکثرۃ
باحد الوجہین فالذی من الوجودات ثباتہ عین التجدد وہی الطبیعۃ والذی فعلیتہ عین القوۃ ہو الہیولی والذی وحدتہ عین الکثرۃ بالفعل ہو العدد والذی
وحدتہ عین قوۃ الکثرۃ وہو الجسم وما فیہ فالطبیعۃ بماہی ثابتۃ مرتبطۃ الی المبدأ الثابت وبماہی متجددۃ یرتبط الیہا تجدد المتجددات وحدوث الحادثات
کما ان الہیولی من حیث انہا فعلیتہا صدرت عن المبدأ الفعال بانضمام الصورۃ ثم من حیث انہا قوۃ وامکان یتصحح بہا الحدوث والانقضاء والدثور
والفناء فہذان الجوہران بدثورہما وتجددہما الذاتیین واسطتان للحدوث والزوال فی الامور الجسمانیۃ وبہما یحصل الارتباط بین القدیم والحادث وتحسم
مادۃ الاشکال التی اعیت الفضلاء فی دفعہ انتہی فمع قطع النظر عن صحتہ وفسادہ لا یخفی انہ ہدم لمبنی المباحثۃ وایضا لا حاجۃ الی القول بتجدد الطبیعۃ وسیلانہا
بل یکفی ان یقال ان الحرکۃ معلولۃ للطبیعۃ من حیث ہی والطبیعۃ جاعلۃ للنفس وجودہا الاتصالی لکنہا لکونہا حقیقۃ غیر قارۃ لم یجتمع اجزاؤہا فی الوجود وجاء علیہا
بل انقضت وتجددت والتخلف انما ہو لنقص جوہر المعلول لا لنقصان فی افاضۃ الجاعل ہذا وتحقیق الحق یستدعی مقاما اوسع ۱۲ حسم

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و یکم

۵۵ قولہ یمکن قسمتہ ویکون قسمہ اقصر آہ ولو بہا فلیس حاشیۃ ور اقصر منہ فان المراد بالتصور التجویزی لقصد الا المستعمل فی الریاضیات فلا یرد ان البعض المقادیر یمکان قسمتہ محال کالاجسام الدیمقراطیسیۃ علی رایہ ۱۲ مولوی حمد اللہ
۵۵ قولہ من الحرکات آہ واعلم ان الحرکات لہا الکمیات المتصلۃ ثلثۃ او اربعۃ علی اختلاف المذہبین الاول الکم العرضی باعتبار المتحرک ویضاہی فیہ الکیفیات الجسمانیۃ الاخر
والثانی باعتبار المسافۃ والثالث باعتبار الزمان وہذہ الثلث قال بہا جمہور الحکماء من المحققین فیکون الاتصال الثانی والثالث یتصور علی نحوین الا ان یکون علی
[illegible] او بالعرض فالذات فقد رجع الاخر کون الحرکات متکممۃ بالذات بمعنی نفی الواسطۃ فی العروض فان اطلاق ما بالذات شائع علیہ ایضا وقال بعضہم ان الحرکۃ

منعدما بالذات المعنی ...... لفی الواسطتین المذکورتین کالزمان فیتصور علی ہذا لہا تحکمات اربعۃ ثلثۃ منہا مذکورۃ لکن لا یکون الا بالعرض بمعنی تحقق الواسطۃ فی العروض والرابع تحکمہا الذاتی واما التحکمات التی تعرض لہا بالنسبۃ الی المحاذیات والمقابلات الخارجۃ عما یتعلق بہ وجودہا فہی غیر معتبرۃ وہذہ التحکمات الثلثۃ او الاربعۃ تنسب الی القوۃ المحرکۃ بالعرض بواسطۃ او بواسطتین ہذا فی التحکم الاتصالی وقد یعرض لہا التحکم الانفصالی عند اعتبار القسمۃ فیہا بالوہم او بالعقل فی الخارج و یعبر عنہا بالعدۃ وہذا ایضا منسوب الی القوۃ المحرکۃ ۱۲ ملا حسن رح ۵۶ قولہ فتحکم القوی آہ یعنی ان تحکم ما ہی علیہ من الحرکات علی نحوین فانہا تحکم تحکما متصلا بالعرض باعتبار انطباقہا علی المسافۃ والزمان وحلولہا فی المتحرک حلولا سریانیا وتحکم تحکما منفصلا باعتبار عروض العدد لہا فتحکم القوی باعتبار ما ہی علیہ ایضا علی نوعین ۱۲ احمد اللہ رح

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و سوم

تمت حاشیہ سندیلیہ صفحہ ۱۳۳

ویدفع ما سبق ان الکلام فی ہذہ التقدیرات کالکلام فی التقدیرات التی فرض فی قوام الملاء ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

۵۹ قولہ ویظہر الخلف آہ وفیہ انہ لا یلزم علی تقدیر تساوی تحریک الجزء والکل فی العدۃ والمدۃ لہذا الجسم الاصغر ان لا یکون للکل فضل علی الجزء فان التفاوت فیہما لا ینحصر ان یکون بحسب المدۃ والعدۃ بل یجوز ان یکون باعتبار ان الجزء لا یقدر علی تحریک ما ہو الاکبر من الاصغر والکل یقدر علی تحریکہ او باعتبار انہ لو امکن الزیادۃ علی غیر المتناہی کان الکل قادرا علی التحریک فی ہذہ الزیادۃ ایضا دون الجزء کما عرفت سابقا ۱۲ مولوی حمد اللہ رح ۶۰ قولہ والکلام فی ہذہ آہ حاصلہ ان البرہان انما یتم اذا وجد تحریک قوۃ الجزء لما یحرکہ قوۃ الکل ثم المناسبۃ بین التحریکین .... مثل مناسبۃ القوتین والکلام فیہ کالکلام فی التقدیر الذی فرض فی قوام الملاء فی ابطال الخلاء فکما امتنع ہناک وجود الملاء الذی یشبہ متفاوتا و مشبہ الی ملاء آخر اغلظ منہ مثل نسبۃ زمان الخلاء الی زمان الحرکۃ فی ذلک الملاء الاغلظ یمتنع ہہنا تحریک الجزء لما یحرکہ الکل علی النسبۃ التی بین القوتین فی الجزء والکل ویجاب ہہنا بما یجاب بہ ثمہ ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

۶۱ قولہ بل نقول آہ حاصلہ ان القوۃ الجسمانیۃ یلزمہا ان یکون نسبۃ تحریکہا الی تحریک الجزء کنسبۃ المتناہی الی المتناہی لو قدر ان الجزء یحرک لما یحرکہ الکل علی نسبۃ قوتی الجزء والکل ولا یجب فی صدق ہذا اللزوم تحقق المقدار وکل ما یلزمہ ہذہ الشرطیۃ فہو متناہ فالقوۃ الجسمانیۃ متناہیۃ ۱۲ مولوی حمد اللہ

۶۲ قولہ وبالجملۃ لیس العائق آہ یعنی ان العائق من تحریک الجزء لیس طبیعۃ القوۃ المشترکۃ فی الکل والجزء وان لم یکن الکل والجزء متحرکا فانما ہو من طبیعۃ الامور التی لیست توجد فی مرتبۃ وجود القوۃ فالقوۃ من حیث ہی ہی یلزمہا الشرطیۃ الصادقۃ القائلۃ بانہا لو کانت الامور توجد علی نحو لا یعوق تلک الامور القوۃ لکان نسبۃ تحریک جزءہا الی تحریک کلہا کنسبۃ المتناہی الی المتناہی وعلی تقدیر کون القوۃ الجسمانیۃ غیر متناہیۃ لا یلزمہا ہذہ الشرطیۃ بل شرطیۃ اخری منافیۃ لہا وہی انہا لو کانت الامور توجد علی ہذا النحو لا یکون نسبۃ التحریکین نسبۃ المتناہی الی المتناہی والمناقشۃ بان المقدم المحال یستلزم النقیضین بناء علی تجویز استلزام المحال محالا فیجوز ان تکون الشرطیتان صادقتین فقد مر الجواب عنہا بان کل مقدم محال لا یستلزم المحال بل عند وجود العلاقۃ بینہما ولا علاقۃ بین الامور بحیث لا یعوق تحریک قوۃ الجزء لما یحرکہ الکل وبین ان لا یکون بین التحریکین نسبۃ علی التحریکین کما لا یخفی ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

حواشی متعلقہ بصفحہ یکصد و سی و ششم

۶۳ قولہ ولم یکن لہا ترتیب آہ قید بہ لانہ اذا کانت الاحاد مختلفۃ نسلا بالقوۃ والضعف مثل ان یکون الحرکات الصادرۃ من القوۃ بعضہا اسرع من البعض وکان الحرکۃ الواحدۃ مختلفۃ الاجزاء بالسرعۃ والبطوء وتنصف القوۃ بتنصیف محلہا لا تنصیف الحرکۃ بانتصاف امتدادہا بانتصاف القوۃ امتدادا والمسافۃ بازاء تنصیف القوۃ بل ہہنا یحکم الوہم فیہا ان نصف کل حرکۃ قویۃ او جزء قوی بازاء نصف القوۃ ونصف الآخر بازاء نصف الآخر وکذا کل ضعیفۃ و جزء ضعیف وہذا لا یوجب التناسب فالبرہان لا یجری فی الحرکۃ الغیر المتناہیۃ بحسب المدۃ او العدۃ المنتظم الغیر المتناہیۃ الا اذا کانت غیر مختلفۃ ولعل ہذا لا یضر بالمقصود فان الغرض اثبات ان المحرک فی الافلاک لیس قوۃ جسمانیۃ والحرکات الفلکیۃ لیست مختلفۃ بالسرعۃ والبطوء ہذا ما قال ۱۲ مولوی حمد اللہ رح

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و سی و نہم

تمت حاشیہ صفحہ ۱۳۹

بل ربما یستشہد ظاہر ان المقصود لیس اثبات الشق الاول فانحصر المقصود فی الشقین الاخیرین والاول منہما لیس مقصودا ایضا علی ما یظہر من کلامہم کیف وعلی ہذا یکون جمیع الاحیاز طبعیا مع ان الطبعی عندہم واحد کما بینہ المصنف عن قریب ایضا علی ہذا لا یکون فرق بین الطبیعۃ والنفس فان النفس تختلف مقتضاہ ایضا باختلاف الشرط وکما اختلفت تنسب الطبیعۃ علی ہذا فلیس المقصود الا الشق الثالث والدلیل لا یثبتہ فان محصلہ انا اذا فرضنا عدم الامور الخارجیۃ المؤثرۃ فی المکان لا بد ان یکون الجسم فی مکان ولیس ذلک من الخارج فہو من طبیعۃ الجسم فنقول لا بد من ہذا جائز ان لا یکون لطبیعۃ الجسم اقتضاء اصلا الا اقتضاء انما ہو فی بعض الاحیاز من امور خارجیۃ موجودۃ

وفي بعض منها عدم تلك الامور والتخلية عنها او يكون للجسم اقتضاء الكل لكن في البعض بشرط وجود امور خارجة وفي البعض بشرط عدم تلك الامور وفرض عدم الامور المؤثرة والتخلية عنها الا ان يراد به عدم خصوص الامور الموجودة فلا ينفع واما الاعم بحيث يشمل عدم تلك الامور فهو فرض ارتفاع النقيضين والقول بانه وان كان محالا لكنه بالقياس الى الجسم من حيث هو لا ينفع فانه بعد تسليمه يقال لو فرض وقوعه لا يتحقق [illegible] معين ووجود المطلق بدون فرد وان كان محالا لكنه ايضا ممكن بالقياس الى الجسم من حيث هو مع اقتضائه لحيز معين ايضا والتبع على تقدير المحال والمحال وان كان محالا بالقياس الى الغير يمكن ان يستلزم محالا اشد منه ١٢ احمد الله مدرس

حواشی متعلقه صفحه ۱۴۶ یکصد و چهل و شش

قوله فان قلت آه حاصل هذا الاعتراض على ما هو المقرر من ان الحيز الطبيعي للجزء هو الاقرب منه فيتعدد لا يتعدد الكل وحاصل تقريره الذي قرره بعض الاعلام هو انكم لم لا يجوز [illegible] البسيط ان الطبعي ما هو الاقرب اليه من الاحياز المناسبة المتوهمة وتعين الاقرب يكون من خارج يجوز ان يكون طبيعة الكل ايضا تقتضي ما هو اقرب اليها من عدة احياز متناهية وتعين الاقرب فيها اليه مستفاد من خارج فاذا وصل الى اقربها لم يطلب حيزا آخر واذا لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منه فلا يكون حيز معين طبيعيا للكل كما ان جزء من الاحياز المتوهمة في [illegible] ليس طبيعيا للجزء بما هو وان قلتم ان الدليل يحكم بان طبيعة الكل لا بد ان تقتضي الحيز المعين لا المبهم وهو الاقرب مطلقا قلنا هذا الدليل بعينه جار في جزء البسيط ايضا فالفرق بين جزء البسيط وكله تحكم وتقرير الاعتراض على ما افاده مولانا حسن [illegible] لا بد علينا ان نحرر الاعتراض حسب ما قصدنا من التحقيق على وجه لا يتوجه عليه الجواب الآتي في كلام المصنف [illegible] ان الدليل ما دل على وجوب حيز طبيعي معين للكل [illegible] كما كان ذلك الجسم او جزء منفصلا او متصلا كما قررنا آنفا [illegible] يستوي الكل والجزء في هذا الحكم فعلى هذا لو قلتم بتعدد الحيز الطبيعي للجزء بتجويز ان المطلوب هو الاقرب فطبيعة الكل ايضا يجوز ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو الاقرب من عدة احياز متناهية فحاصل السوال انكم اذا حكمتم بتعدد الاحياز الطبيعية [illegible] البرهان على امتناعه فعليكم ان تجوزوا الحكم بتعدد الاحياز في الكل ايضا وهذا كما يقال بان انقلاب الماهية الى ماهية اخرى [illegible] الاول مستحيل لو جوزتم [illegible] مع قضاء البرهان بخلافه فعليكم بتجويز انقلابه الى الفرس ايضا فان [illegible] انما كان من جهة استحالة الانقلاب فاذا لم يعتبر استحالته بالذات بل جوزتم جوازه [illegible] ولا يبقى ترجيح بلا مرجح ١٢ مولوي محمد هدايت الله رامپوري سلمه الله تعالى

قوله [illegible] ان الحيز الطبيعي اذا كان واحدا للكل يمكن ان يتعين الاقرب من الاحياز المتوهمة للجزء يمكن طلب الجزء له فانه على هذا التقدير يكون الاقرب في كل حين واحدا [illegible] نسبة الجزء الى ذلك المتعدد على السواء حتى يكون مناسبا لبعض دون بعض ترجيحا بلا مرجح فاما [illegible] الى كون الحيز الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة عند كون الحيز الطبيعي للكل واحدا [illegible] بخلاف طبيعة الكل اذا كان الطبيعي لها هو الاقرب من عدة احياز متناهية فانه [illegible] الكل بحيث يكون نسبته الى الكل من تلك الاحياز المتناهية على السواء [illegible] في وسط تلك الاحياز وخارجا عنها بحيث يكون قربه منها على السواء فلا يتعين الاقرب ويكون طلبه لاحدها دون الآخر ترجيحا بلا مرجح فلا يكون له حيز طبيعي فان [illegible] الطلب عند الخروج منه فلا يمكن القول في الكل كما نقول في الجزء فلا بد ان يكون الطبيعي للكل واحدا معينا ١٢ مولوي محمد احمد الله مدرس سلمه

قوله بان يتصل بالكلية آه اعلم ان الجسم العنصري البسيط على نحوين رطب كالماء والهواء ويابس كالارض والنار فالاول من النحوين اذا انفصل جزء من الكل ثم اتصل به يظن في بادي الرأي انه يتصل الجزء بالكل اتصالا حقيقيا حتى يتوحد الوجود لكن لا يوجد برهان يدل على ثبوت هذا المطلوب فلم يثبت ولئن سلمنا ثبوته في الجسم الرطب فلعله يختص به بوجه دون الاتصال وهو الرطوبة والنحو الثاني اعني اليابس لا يظن فيه في بادي الرأي ايضا انه تقتضي طبيعة الجزء الاتصال فيجوز ان يكون [illegible] ايضا كذلك وبالجملة لا يظهر بالدليل ولا بالشهادة الوجدان اقتضاء طبيعة الجزء الاتصال بالكل بل وجوده على تقدير التسليم الاول يجوز ان يكون مستندا الى الرطوبة وعدمه في الثاني يجوز ان يكون مستندا الى طبيعة الجزء فلا يثبت المطلوب ومن [illegible] ان المراد بالاتصال ههنا هو الالتصاق والتماس بقول المصنف فان لم يتيسر الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالارض كما في الاجزاء المنفصلة من الارض فان اليبوسة لا تمنع عن التماس والالتصاق لمشاهدة تماس الاجزاء الارضية المنفصلة بالكل ١٢ الاحسن سلمه قوله ثم انه آه اي بداهة استحالة اخرى وهي انه حين [illegible] الكل بحيث يكون نسبته الى كل من تلك الاحياز المتباينة على السواء ان لم يكن عائق عن التوجه الى شيء لا يتوجه الى كل منها البتة ضرورة استحالة توجه شيء واحد الى جهتين مختلفتين فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى بعض كان ذلك هو الطبيعي دون الآخر هذا ملخص [illegible] ان يقال ان [illegible] كل واحد منها على التعيين طبيعيا حتى يلزم من عدم التوجه اليها او الى واحد منها خلاف المفروض بل المفروض ان الطبيعي هو المبهم وهو الاقرب واذ ليس تصور في هذه الصورة الاقرب فلا يكون له حيز طبيعي فليس الخلاف الا الذي ذكره اولا ١٢ مولوي محمد عبد الله سنديلوي سلمه

حواشی متعلقه صفحه ۱۴۲ یکصد و چهل و دوم

تمت حاشیه صفحه ۱۴۱

قوله فان كان الاشتمال لا بد ان يسكن فيه فان المطلوب فيه الى السفل وهو الارض وان كان غالبا على الحاجزين الى العلو وهما الهواء والنار لكن الماء [illegible]

مقاوم للارض ومعاون للهواء والنار فی اقتضاء عدم تحرک المرکب الی مکان الارض وان لم یکن معاونا فی اقتضاء الحرکة الی مکانہما فہما بمعاونة الماء یقاومان الارض فلا یتحرک المرکب الی مکانہا ویسکن فی مکان الماء وان کان یسکن فی مکان الارض ایضا ان وجد فیہ فلا یتعین مکان الغالب لمثل ہذا المرکب وفی المثال الثانی لا یسکن المرکب فی مکان الارض وان وجد فیہ لانہا وان اقتضت السکون لکن البواقی تقتضی الخروج منہ وہی غالبة علیہا لان مجموع البواقی فی ہذا المثال تسعة والارض بانفرادہا ستة فلابد ان یکون مکان ہذا المرکب مکان الماء فیتعین فالاصوب ان یقال المراد بالغلبة علی الاطلاق الغالبة علی مجموع البواقی فہذان المثالان ایضا داخلان فی القسم الثانی ولعلک تتفطن منہ انہ لابد فی القسم الثانی من التفصیل بان یقال ان یکون الواحد من الجزئین الموافقین الغالبین فیہ مع الباقی المغلوب المساوی لہ غالبا علی صاحبہ من ہذین الجزئین او مساویا والثالث لہما لان المغلوبیة یرجع الی القسم الاول کما لا یخفی وعلی الاول یکون مکان المرکب مکان ہذا الواحد علی التعیین کما فی المثال الثانی یکون مکانہ مکان ایہما اتفق وجودہ فیہ کما فی المثال الاول فتامل ۱۲ حسم

سے لعل المراد بہا الامکنة المتقدمة ووجہ تقدم امکنة البسائط علی امکنة المرکبات ظاہر فانہا جزء کما سبق وسیاتی والجزء مقدم علی الکل ۱۲ ملا حسن رح

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و چہارم

سے قولہ ان نفرض آہ یعنی ان العناصر الاربعة اذا کانت علی حالہا الطبیعیة یکون فیہا خفة او ثقل علی مرتبة من المراتب البتة ولنفرض ان فی النار درجتین من الخفة وفی الہواء درجة واحدة وفی الارض درجتین من الثقل وفی الماء واحدة منہ ولیس الغرض ان المفروض ضروری فیہا بل یحتمل ان یکون علی مراتب اخری سوی المفروض فہذا الفرض لمجرد التفہیم ۱۲ ملا حسن

سے قولہ والا فاقسم آہ مثلا اذا فرض الترکیب من الارض والہواء ومنہما ومن الماء والنار فنسبنا درجات الثقل الی درجات الخفة فیکون فضل درجات الثقل علی الخفة فی الاول بواحدة وفی الثانی باثنین وقسمنا الواحد علی عدد البسائط فی الاول وہو اثنان فیکون خارج القسمة نصفا وہو درجة المرکب فی الثقل وقسمنا الاثنین علی عدد البسائط فی الثانی وہو ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین وہما درجة المرکب فی الثقل ۱۲ ملا حسن

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و ششم

تتمہ حاشیہ ہندسہ ۸ صفحہ ۱۴۶

خفة النار وہی درجتین اذ قسمت علی البسائط وہی ثلثة فیکون خارج القسمة ثلثین من درجة الخفة فیکون ارتفاعہ عن الحد المشترک بذلک القدر من نصف قطر ای ثلث قطر المرکب لان ثلثین نصف یکون ثلث الکل ولا یدخل ذلک المرکب بتمامہ فی حیز الہواء وہہنا مقدمات صادقة واقعیة تقتضی ان یکون حیز ذلک المرکب حیز الہواء حیث یدخل بتمامہ فی حیز الہواء بالطبع وہی ان الجزء الہوائی یطلب السکون فی حیز الہواء والجزء الناری یجذب المرکب الی فوق والجزء المائی یجذب المرکب الی تحت والتجاذب من الجانبین لا یبطل مقتضی جزء الہواء وہو السکون فی حیز الہواء فیکون حیز المرکب حیز الہواء وتنقض ضابطتک بان حیز المرکب انما یکون حیز الہواء اذا بلغت خفتہ درجة واما اذا بلغت خفتہ دون درجة فلا یکون حیزہ حیز الہواء بل یکون ارتفاعہ عن الحد المشترک بین الماء والہواء بقدر ذلک من نصف قطر المرکب ۱۲ منہ

حواشی متعلقہ صفحہ یکصد و چہل و نہم

سے انت خبیر بان التجویف والسطح لہ الحاصل بسببہ المخالف بالحقیقة للسطح المحدث حاصل فی الخارج البتة فاما ہو فعل الطبیعة التی ہی فی ما حصل التجویف فیہ او فعل لغیرہ وعلی الاول یلزم ان یکون ذلک الغیر قاسرا فان القاسر لیس الا یفعل فی شئ فعلا مخالفا لمقتضی طبع ذلک الشئ وان کان ذلک الغیر ہو مبدا مبدع بحصول النظام الاشرف وکذا حال التقرات والاختلاف بالرقة والغلظ ۱۲ مولوی محمد الہداد صاحب بلوی

قطعہ تاریخ طبع از آفتاب فہم شمس الملة صیا مولوی مفتی سید محمد عباس صاحب سلمہ اللہ تعالی	
کتاب بکہ شمس است بود بازغہ	چو شد با حواشی مزین بطبع
نوشتم سن سال تاریخ قلبش	عجب مہر روشن برآمد ز مطلع
	۱۲۹۲ ہجری

مزید اغلاط شمس بازغہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۶	اذب	ادبت
۳	۳	علی النظریۃ	علی النظریۃ
〃	۶	الطبعۃ	الطبیعۃ
〃	۸	فی احوال	فی احوال
〃	۱۰	فیبدار	فیبداء
〃	۱۴	استوفیث	استوفیت
۴	۶	حیثما	جسما
〃	۹	الطبیعۃ	الطبعیۃ
〃	۱۸	والتخییل	والتخییل
۵	۴	یتبع الاولین	تتبع
۶	۲	بالجسمیۃ	الجسمیۃ
〃	۵	الجیسم	الجسم
〃	۱۱	اشر	اثرا
۷	۱۴	لاتتفقص	لاتتقص
۸	۱۰	منها	منها
۹	۱	ولتضع	وانضع
〃	۵	من ام المقبول	من الامر المقبول
〃	۱۶	وطینیۃ	وطینیۃ
〃	۱۸	الطینیۃ	الطینیۃ
۱۰	۱۸	لاینقوم	لایتقدم
۱۱	۱۳	خلطت لایکون تبریاق	اختلطت لایکون تریاقا
۱۲	۴	بالحصل القابل	بالحصل للقابل
۱۳	۲	لیسو =	لیسو د
〃	۵	وبین	وبین
〃	۱۹	کالساکن	کالساکن
〃	〃	لاتخلف	لاتخلف
۱۵	۱۰	الاخری	اخری
۱۶	۶	وکذلک	کذلک
〃	۷	والمتغیرۃ	او المتغیرۃ
۱۷	۴	ویبرہن	ویبرہن علیہ
〃	۹	ہی الطبیعۃ	ہی الطبیعۃ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۷	۱۷	الخروج	الخروج
〃	۱۹	ہ	بہ
۱۸	۱	وتجعلها	او تجعلها
〃	۸	انہ یتعرف بہ	انہ یتعرف بہ
〃	۱۶	وفیہ سکونہ	فیہ وسکونہ
۱۹	۱۰	ان النفس	من ان النفس
〃	۱۲	تحرک	انما تحرک
〃	۱۴	شئ والطبیعۃ	شئ من النفس الطبیعۃ
〃	۱۷	واسکان	واسکانت
〃	〃	والسکون	والکون
۲۱	۱	من وجہ	من وجہ دون وجہ
۲۲	۹	طبیعۃ	طبیعیۃ
۲۳	۹	اولکل	اوالکل
〃	۱۲	فالامر	فالامر
〃	۱۳	الاکمل	الاکمل
۲۴	۳	او قوامہ	او قیامہ
۲۵	۱۱	یجبہم	یجبہم
۲۷	۹	الطبیعی یعنی	الطبیعی یعنی فانہ انما یبنی من حیث
〃	۱۵	لدقہ	لذوقہ
۲۸	۱۳	کالجمال	کالجمال
۲۹	۴	عرسیۃ	عوسیۃ
〃	۸	الاغنیاء	الاغبیاء
〃	۱۱	واشباحہ	واشباعہ
〃	〃	انبازقلس	انبذقلس
〃	〃	واشباحہ	واشباعہ
〃	۱۵	تشوہیات	التشویہات
۳۰	۷	ولاتضمن	ولاتضمن
۳۱	۱۰	وغایۃ	ولاغایۃ
〃	۱۵	تیاتی	لایتاتی
۳۲	۲	الاسبابہ	للاسباب
〃	۴	واشباحہا	واشباعہا

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۳۲	۷	کابنازقلس	کانبذقلس
〃	۱۴	لیست	ولیست
۳۳	۱۰	فی بقعۃ	فی ان بقعۃ
۳۴	۳	افعال	انفعال
〃	۱۱	ہنتہ	ہستہ ہذا
〃	۱۵	العایات	الغایات
۳۵	۷	الغایات	لغایات
〃	۱۰	ان الہام	ان الہام
〃	۱۵	سابقۃ	سابقیہ
۳۶	۱	غایتہ	غایۃ مقصودۃ
۳۸	۱۴	باشترلہ	باشترلہ
〃	〃	لکن	لکن عنہ
۳۹	۱۶	آخر	اخر
۴۰	۱۰	لاقابلۃ	قابلۃ
〃	۱۳	لکن تحتہ	لکن
〃	〃	واکثر ما یعنیہ	واکثر ما یعنیہ بالطبیعۃ الصورۃ
۴۱	۴	صورۃ	الصورۃ
〃	۷	الطبع	الطبیعی
〃	۸	بالطبعی	بالطبیعی
〃	〃	للطبعی	للطبیعی
〃	۹	الطبعی	الطبیعی
〃	۱۰	الطبعی	الطبیعی
〃	۱۶	الطبعیۃ	الطبیعیۃ
۴۲	۱	لم تتقف	لم تقف
〃	۱۹	لایتجزی	لاتتجزی
۴۳	۱۱	ولایقطع	ولاینقطع
۴۶	۱۳	کما فعلنا	کما فعلنا
〃	۱۴	وکذلک	وکذلک
〃	۱۹	ولوترکیبا	ولوترکیبا
۴۹	۳	اوقسمۃ	اوقسمۃ
۵۰	۴	تخاملیۃ	تحلیلیۃ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۵۰	۴	والجواب	والجواب
۵۱	۱۳	اوعنوا	اذعنوا
۵۲	۱۷	مع توہم	مع توہمہم
۵۴	۲	فکل یلہ	فکل یلی
〃	۴	وحلہا	وحلہا
〃	۶	فلیفرض	فلنفرض
〃	۷	تفرز	نفرز
〃	۱۳	بازاء جہة	بازاء جہة
〃	۱۹	لیفرض	لنفرض
۵۶	۴	اوالآنی	اوالآتی
۵۷	۸	فی الجلمة	فی الجملة
۵۹	۷	فلبقائہا	فلبقائہا
〃	۱۱	بحیث	بحیث
۶۱	۱۳	لہ آخر	لہ آخر
۶۲	۱۶	یلزم ان یکون بین	یلزم ان یکون بین
〃	۱۹	یختص	یختص
۶۵	۲	فی انیة	فی انیة
〃	۱۱	فان نقش	فان نوقش
۶۶	۷	یہوسعون	یتوسعون
۶۷	۷	من مکان	من مکان
〃	〃	کلیہ باطل	کلیہ باطل
〃	۹	سخن	سخن
〃	۱۰	دقیقہ	حقیقة
۶۹	۱۷	متحرکاکا	متحرکا
۷۰	۲	اذا تعاقبت	اذا تعاقبت
〃	〃	تعاقبت الیہم	تعاقبت الیہم
〃	۱۰	یجتمع	یجتمع
۷۱	۴	خلی	خلوہ
〃	۶	اذا فرض	اذا فرض
〃	〃	مسافة	مسافة
〃	۱۷	محدة	[illegible]

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۷۳	۱۷	المقاومة	المقاومة
〃	۱۹	تبکیتہ	تبکیتیة
۷۵	۱۴	بجسبہ	بحسبہ
〃	〃	فقدلاح	فقد لاح
〃	〃	الطبیعة	الطبیعیة
۷۷	۱۰	وان فرضت	وان فرضت
۷۸	۲	فینبعث	فینبعث
۸۱	۱۵	ان تقول	ان نقول
۸۳	۹	وباجملة	وبالجملة
۸۴	۵	تقول	نقول
〃	۱۹	اذ بنوعلیة	اذ بنوعلیة
۸۵	۲	الی کمالہ	الی کمالہ
〃	۹	ہی اول	ہی اول
〃	〃	بالنسبة الیہا	بالنسبة الیہا
〃	۹	وماضیاً	وماضیاً
۸۶	۶	للحرکہ	للحرکة
〃	۸	فی حد	فی حد
〃	〃	لم یکن	لم یکن
〃	〃	ولایکون	ولایکون
۸۷	۹	الاول	الاول
〃	۱۴	والتالی	والتالی
〃	۱۵	الاول	الاول
〃	۱۷	فلایکون	فلا یکون
۸۸	۲	تنح	تنح
〃	۴	من امرر	من امور
۸۹	۹	الاالانقضاء	الاالانقضاء
۹۰	۴	والانقضاء	والانقضاء
۹۱	۱۵	اتصال الوجود	اتصال الوجود
〃	۱۲	وحینئذ	وحینئذ
۹۳	۴	فاذن	فاذن
〃	۱۶	آخر	آخر

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۹۴	۱۲	العقود	العقود
〃	۱۶	مافیہ الحرکة	مافیہ الحرکة
〃	〃	ومن مقدار	ومن مقدار
〃	۱۹	والاکان	والاکان
۹۵	۱۹	فالسیال	فالسیال
۹۷	۹	المسوموة	المسومة
〃	۱۳	ہوالمذہب الاول	ہوالمذہب الاول
〃	〃	اونسبتہ	اونسبتہ
〃	۱۶	ولاہی	ولاہی
۹۸	۱۶	الوضعیات	الوضعیات
〃	۱۹	واعصابا	واعصابا
〃	〃	ورباطات	ورباطات
〃	〃	واوتارا	واوتارا
۹۹	۸	باقیة	باقیة
〃	۱۱	اوینفعل	اوینفعل
〃	۱۶	بل یکون	بل یکون
۱۰۰	۷	وحدة الحرکة	وحدة الحرکة
〃	۹	اولا فی مقولة	اولا فی مقولة
〃	۱۳	وفی الاضافة	وفی الاضافة
〃	〃	اقول	اقول
۱۰۱	۴	منزلة	منزلة
〃	۱۳	من جہة ماہو	من جہة ماہو
〃	۱۹	وطبیعة	وطبیعة
۱۰۲	۲	یحققہا	وتحققہا
〃	۱۳	الحرکہ	الحرکة
〃	۱۷	حرکہ	حرکة
۱۰۳	۱۰	التقابل	التقابل
〃	۳	بالبدیہیات	بالبدیہیات
〃	۵	فالمقابل	فالمقابل
〃	۶	فی این	فی این
〃	۱۷	استوقفت	استوقفت

صفحه	سطر	غلط	صحیح
١٠٥	٥	يتعدد الزمان	بتعدد الزمان
١٠٦	١	المسافه	المسافة
//	٦	التزول	التنزل
//	١٠	وحدة النسبة	وحدة النسبة
١٠٧	٢	لامتناع	الامتناع
//	١٢	كا الهيولى	كالهيولى
١٠٨	١٧	وماسنه	وما منه
//	١٩	فكل	مخالفة
١٠٩	١٧	فان المبدء	فان المبدأ
//	١٩	فلا يختلف	فلا يختلف
//	//	بعرضان	بعرضان
١١٠	١٠	وهو الكيفية	وهو الكيفية
//	١٢	واحد	واحد
//	١٣	بينها	بينهما
//	١٥	تقع فيه	تقع فيه
//	١٨	اوليفصل	اولينفصل
١١١	١	اوتيانا ضلال	او تنفصلان
//	١٢	المساواة	المساواة
//	١٥	وهي	فهي
//	//	الزيادة	الزيادة
//	١٧	قريبة	قريبة
//	١٩	اذ ربما	اذ ربما
١١٢	١٦	وكل منهما	وكل منهما
//	١٧	مجازية	مجازية
//	١٨	والبعيدة	والبعيدة
١١٣	١١	ماتقع	ماتقع
//	//	بل خط	بل خط
//	١٣	على هذا	على هذا
//	١٩	كما تماس	كما تماس
١١٤	١١	من جهة	من جهة
//	//	والتضاد	والتضاد
١١٤	١١	فلان	فلان
//	١٣	واما ثانيا	واما ثانيا
//	١٥	المذكورتين	المذكورتين
//	١٧	مع انه	مع انه
//	١٩	خلافه	خلافه
١١٦	٢	فيه تضا	فيه تضاد
١١٧	١١	ذلك	ذلك
//	١٢	وذلك	وذلك
//	١٥	ولعلك	ولعلك
//	١٩	واظنك	واظنك
١١٨	٣	لطرفين	الطرفين
//	٦	غاية القرب	غاية القرب
//	١٧	كالشيء قبيه	كالشيء قبيه
١١٩	٦	القوسيات	القوسيات
//	١٣	ثم انه	ثم انه
//	١٤	من جهة	من جهة
//	//	وذلك	وذلك
١٢٠	١١	كالصاعدة	كالصاعدة
//	١٢	اولكون	اولكون
//	١٣	على الاستقامة	على الاستقامة
//	١٤	كالسود	كالسود
//	١٦	اقول	اقول
//	١٨	كالحركة	كالحركة
١٢١	١٣	بان صار بعضه	بان صار بعضه
//	١٤	ليس بعد	ليس بعد
//	١٥	واظن	واظن
//	١٨	المانع	المانع
//	١٩	لوجود	لوجود
//	//	ذلك	ذلك
١٢٣	١١	فالتخالف	فالتخالف
//	١٢	فاول	فاول
١٢٣	١٢	غير ان	غير آن
//	١٣	لا تضع	لا تضع
//	١٤	فلا تظنن	فلا تظنن
//	١٥	ليكون	ليكون
١٢٤	١٧	حصول	حصول
//	//	فان	فان
//	١٩	الملاء	الملاء
١٢٧	٧	على انه غير مخالف	على انه غير مخالف
//	١٤	لم تنقضه	لم تنقضه
١٣٠	١	استثنيت	استثنيت
//	١٠	في آحرة	في آجزة
١٣١	١٣	القص منه	القص منه
//	١٧	مدة استقامته	مدة استقامته
١٣٤	١٣	البسيط	البسيط
//	١٥	ما يصدر	ما يصدر
//	١٦	والواحد	والواحد
//	//	فان قيل	فان قيل
//	١٨	القوة	القوة
١٣٥	١٠	ينتصف	تنتصف
//	//	او ينتصف	او تنتصف
١٣٦	٣	المسافة الممتدة	المسافة الممتدة
//	١١	بتقسيم المدة المعتبر	بتقسيم المدة المعتبر
١٤٠	١٣	الاحيار	الاحيان
//	١٥	لا يقتضي	لا يقتضي
١٤١	٥	محدقة	محدقة
//	٧	التجزي	التجزي
//	١٧	قبل تلبسها	قبل تلبسها
١٤٢	٩	وح فلا افل	وح فلا اقل
//	١١	قال في الاشارات	قال في الاشارات
//	١٧	بين سطحين	بين سطحين
١٤٥	١٢	في الثلاثي	في الثلاثي

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۴۶	۱۲	دون درجہ	دون درجة
۱۴۷	۴	خیر بہا	حیز بہا
۱۴۸	۳	او سخنہ	او سخنة
〃	۱۴	بذک	بذاک
۱۵۱	۱۱	جنماً	جسماً
۱۵۲	۱۸	فلا یکیون	فلا یکیون لہ
۱۶	۱	لاکفارۃ جہنم	لاکفارۃ جہنم
〃	۱۱	البناء	البنساء
〃	۱۹	تقر	تفقر
۱۶۱	۱۹	متبعیة عروضها	بتبعیة عروضها
۱۶۴	۱۸	یرید التی	یریدبها التی
۱۶۵	۱۱	یغیر قارة	لغیر قارة
۱۶۹	۵	تغرض	تعرض
〃	۱۰	وہو لہا ان	وہو انکان
۱۷۲	۱۵	من سیث	من حیث
۱۷۴	۴	ولعل سیح	ولعل تنقیح
〃	۱۱	تخالف	نیتخالف
〃	۱۳	صیغ	یسع
۲۵	۴	مبتداہ	مبتدأة
〃	۱۲	مقبلیة	قتبلیة
۱۷۹	۳	سوہ	امور
〃	۱۱	لایبیغی	لاینبغی
〃	۱۲	سعبة	معینة
〃	〃	بضہا	بعضہا
〃	〃	کہ بہا	کونہا
〃	۱۳	الہیتہ	المعیة
۱۷۷	۲	واستمرشل	واستمرار اشل
۱۸۰	۵	الدہر	بالدہر
۱۸۱	۶	عدم سبب	عدم سببہا
〃	〃	بی وجودہ	فی وجودہ
〃	۱۴	الکثار	الکنایہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۸۲	۱۳	تزویج	ترویج
۱۸۴	۳	تمویحض	تمویہ محض
〃	۱۸	انثات	انبتات
۱۸۵	۱۳	قبلاتہ	قبلیتہ
〃	۱۵	بتصورالزمان	بتصور الزمان
〃	۱۸	ملواجب	للواجب
۱۸۶	۲	تخصصہ	تخصصة
〃	۴	یکون الشعی	یکون الشیٔ
۱۸۸	۲	الذمانی	الزمانی
〃	۵	بالات	بالذات
〃	۷	بالحقیقہ	بالحقیقة
〃	۹	بتصور	متصور
〃	۱۵	وذک	وذلک
〃	۱۹	لایتصور تقبل	لایتصور لیقبل
۱۸۹	۱۰	جنفسہ	بنفسہ
۱۹۰	۱۵	ترتقی سنہ	ترتقی و سنہ
۱۹۱	۱۵	لامتاہی	لامتناہی
۱۹۲	۱۰	وان اریدالفساد	وان ازید الفساد
〃	۱۹	وجودھا	وجودہما
۱۹۴	۷	تدریجیا	تدریجیا
〃	۹	مالحرکة	بالحرکة
〃	۱۱	العدام	انعدام
〃	〃	کدا	کذا
۱۹۵	۱۱	فاذ انتقل	فاذا انتقل
〃	۱۷	نسبة الیہ	نسبتہ الیہ
۱۹۶	۱۵	الوتر	الوطر
۱۹۸	۱۹	بذالسبب	بذالسلب
۱۹۹	۱۴	الاشیاء	الاشیاء
〃	۱۹	الحرکة	الحرکة
۲۰۲	۱۷	بتہبدلہ	یستبدلہ
۲۰۴	۶	فلینظر فیہ	فلینظر فیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۰۶	۱۲	البصنی	البیضی
۲۰۸	۱۵	تحیة	تحیتة
۲۰۹	۱	تعقبہا	تعینہا
〃	۱۳	بعقی	بمعنی
۲۱۰	۱۲	فہیٰ	فہی
۲۱۱	۲	المجتہین	المجتہدین
〃	۱۹	اقرب السموات	علی اقرب السموات
۲۱۲	۱۱	کثرة	کرة
۲۱۳	۱	المحرود	المحدود
〃	۱۳	الجسمین	الجسمین
۲۱۴	۱۳	للبنائط	للبسائط
۲۱۵	۸	النخیحہ	المنحنیة
۲۱۶	۱۹	والکان	وانکان
۲۲۰	۸	تحرکات	تحرکات
〃	۱۰	مسترقہ	مشرقة
۲۲۵	۷	المتقدسة	المتقدمة
۲۲۶	۲	الاشاء	الاشیاء
۲۳۰	۱۱	السیات	السیارات
۲۳۴	۹	او	اذ
۲۳۵	۷	سیل الحزان	یمیل الجزان
۲۳۶	۱۱	خیر النشو والحیوة	خیر النشو والحیوة
۲۳۷	۹	بجدتہا	بجدتہا
۲۳۸	۴	الحیر	الحیز
۲۳۹	۱	عیرحاجة	غیر حاجة
〃	۱۲	فی النقل	فی النقل
〃	۱۹	اذاکان	اذاکان
۲۴۱	۱	الضبعی	الطبعی
۲۴۶	۵	حیالت	حیات
۲۵۰	۱۳	فالذین	فوالذین
۲۵۴	۲	اما بعد	الحمد لولیہ والصلوة علی نبیہ اما بعد
تمت	تمت	تمت	تمت

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٧	٣٤	مرف	تعریف
"	٣٥	رف النوع	تعریف النوع
٥٦	٣٤	مائل	قابل
"	٣٣	سیکون	فیکون [illegible]
٩	٣٤	بمعنی التکلم	بمعنی التمکن
"	٤١	بخصوصہ ذاتہ	بخصوص ذاتہ
"	٤٤	المقدر	العذر
"	٤٩	مخصوصیة	مخصوصیة بہ
١١	٢٣	علی النفس	علی النفس حدوثا
١٢	٥	اذ المقرر	اذ التقرر
"	٣٧	الممکن لو فرض	الممکن بحیث لو فرض
"	٦	ابہا	انہا
١٣	٢٦	ببطلاسب	ببطلات
"	١٢	بذا ابناء	قولہ فالرکة بذا ابناء
"	١٦	فبالتحرک	قولہ کالساکن آہ بہما التحرک
"	١٧	بل مما یختلف	بل مما یختلف العدم المقابل لدائم
١٥	٤	الصورة	الہیئة الارضیة
١٦	١٣	وبذا مما یبعد	وبذا مما لا یبعد
"	٥	فلہذہ الصورة	بذہ الصورة الجسمیة التی فی المادة
			اذا استحال ... باقیة بعینہا فی الاول فیکون وجد بلا مادة مجرد حصوری
١٨	٦	ہو اسبق	ہو بعینہا الاولی
١٩	٥٦	ایضا	وایضا
		الملقة	تتعلمہ
	١	النوع المتعلقة	النوع فہی المتعلقة
"	٥٤	التی	والتی
"	٥٨	بہم	وہو
"	٦٢	وہی	وہی التی
٢٢	٧	بانیکون	بان یکون الاول
"	١٩	لما تعددت القوابل	لما تعددت القوابل تعدد الفیض لان الفیض علی الکل حیث التساوی

دافع اغلاط حواشی شمس بازغہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٢٢	٢٠	اذ	او
٢٥	٢٦	مصلحة انی	مصلحة یا سفی
"	٤٤	وجابت	اوجدت
"	٤٣	اصلا	اجملا
٢٦	١٣	والالانہا	والانہا ما علیہ
٢٧	١٨	والارض	والارض وغیرہا
"	٥٥	تبفاول	فیتفاول
٢٨	١٩	احوال انضام	احوال الانضمام
"	٢٨	کلہا	کل
"	٤٣	فان بہا	فان المقصود بہا
"	٥٤	بقبل	القبل
"	٥٥	الرطوبة	الرطبة
٢٩	١٣	ای العلة	ای الغایة
٣١	١٩	لعلة مجہولة	قولہ لعلة مجہولة آہ
٣٢	٣٧	الانعکاس من وجہ الاخص	بالانعکاس
"	٥١	الفت	فت
٣٣	١٠	فلا تقصر	فاولا تقصر
"	١٤	تلتبس بہا یسلم	تلتبس بہا یسلم لکن
٣٣	٥٤	والمنفی	اذا المنفی
٣٤	٨	ذات غایات	ذات غایات متفاوتة
"	١٦	من رویة	من غیر رویة
٣٦	٢٤	حسم	[illegible]
"	٣٨	بان الفعل	بان الاکل
٣٩	٤١	١٢ فقط	فقط ١٢
٤٠	٨	فحم	الفحم
"	٤٥	قولہ لکن آہ [illegible]	قولہ [illegible] آہ
٤١	٣٩	لاجسام	الاجسام
٤٣	٢١	لو لم یفید	لو لم یفید
٤٤	٢	اعلم ہہنا	اعلم ان ہہنا
"	٣٧	بین	بین فا
"	٣٢	الموصوف	الموصوف بالصغر

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٤٥	١٥	وسائحة	سانحة
"	٢٣	فیکون المسائل	فکون المسائل
٤٨	٤٠	دالتالی	والتالی
"	٦٢	صرّ	ستر
"	٦٤	یأخذ	بأخذ
"	٩	کذا حال	وکذا
"	١٦	المقادیر	والمقادیر
٥١	٢٩	کما وقع	فما وقع
"	٦٥	بہ	×
٥٣	١٩	[illegible]	فمع
"	٢٦	عشد	حیث
"	٢٨	علی یلزم	علی الاول یلزم
"	٣٠	فی التسویة	المتسویة فی
"	٥١	رسم	رسم
٥٣	٢٠	الصم	الصمیمة
٥٤	٦	الحرکة	حرکة
"	٥٨	تعالی ومتعالی	تعالی وتقدس
٥٥	٩	والمتمکن	والتمکن
"	٢٦	ولا بمعنی السلب	ولا یجوز ان یکون
"	٣٥	الطالة	من الطالة
"	٣٩	قد یطلق	وقد یطلق
"	٤٥	والعدد المادی	والعدد المادی
"	٤٦	یترتب	ترتب
"	٤٤	علی الاول	وعلی الاول
"	٥٥	کلا تحقق	کلما تحقق
"	٥٧	الدہر	فی الدہر
٦٠	٢٢	الآن فی الزمان	[illegible]
"	٣٣	لم تکل	لم تکن
"	٤٨	یبقی	یبقی
٦١	٤	وکان فیہا ذکر	وبما ذکر
"	٢٥	لا لاحق لہ	لا لاحق

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۶۱	۳۹	قوله وتمامه تنبيها انما يمكن آه	وتمامه تنبيها آه
〃	۵۸	والمبنية عليه حكمها	والمبنية عليه حكمها
〃	۵۹	كل واحد من	كل من
۶۴	۱۳	قوله له	قوله
〃	۲۳	وهو طول	وهو سطول
۶۵	۱۶	امر انتزالي	امر انتزاعي
〃	۵۳	للفلك الافلاك	لفلك الافلاك
〃	۵۶	تحبيله	تخيله
۶۸	۴۱	او عرضا	او عرضيا
〃	۴۶	قوله بل الطبيعة الاستعداد آه	بل الطبيعة الاستعداد آه
۶۹	۳۵	مقابلة	مقابله
〃	۳۷	لا اقتضاء فيه	لا اقتضاء فيه
۷۰	۹	قوله تعاقبت الايام آه	قوله تعاقبت [illegible]
۷۱	۹	فيه ان	وفيه ان
〃	۳۴	بالزام	الالزام
〃	۳۶	المتقيقين	المدققين
۷۲	۳۹	ما وعسم	اغسم
〃	۴۷	لقوله	لقبوله
〃	۶۱	المحدود	المحدد
۷۳	۱۷	يفضي	يقتضي
〃	۴۹	تفصيله ههنا	تفصيله ان ههنا
۷۵	۳۵	بعينين حدا من	تعيين حدا من
۷۶	۴۴	هو المطلوب	وهو المطلوب
〃	۵۳	صادقا	صادقة
۷۷	۲۳	يقتضي خلافه	يقتضي خلافه
〃	۲۴	يقتضي خلافه	يقتضي خلافه
۷۸	۱۰	ليفرض الحركة الطبيعية	لم يفرض الحركة الطبيعية
〃	۴۰	لا الظهور لا استحالته	لا الظهور جريان الاستحالة
۷۹	۲	ان يكون المباين	ان يكون المبائن
〃	۱۵	مثل	سبيل
〃	۶۵	هذا الالزام	هذا الالزام

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۸۱	۲۹	على اللاحق	عين اللاحق
〃	۳۸	اشتيا	اشتباه
〃	۳۹	بميزه	تميزه
〃	۴۰	حالا	خاليا
〃	۴۸	يتعدد	يتعدد
۸۲	۵۲	عم المتاخرين	زعم المتأخرين
۸۶	۲۴	المستمر لوجود	المستمر وجود
〃	۴۴	الذكوران	الذكورين
۸۸	۲	غير القوار	غير القرار
〃	۱۵	وهو يندفع	ويندفع
۹۰	۳۶	هذا الشكوك	هذه الشكوك
〃	۵۰	الرشاء	الرشاد
۹۲	۲۶	بان نهر كب	بان يتركب
〃	۴۹	للسائر	لسائر
〃	〃	الذهب	مذهب
۹۳	۳۳	واما القسرية	واما الحركة القسرية
〃	۳۸	ينتهيت	تنتهيت
۹۴	۵۳	القوة القسرية	القوة القهرية
۹۵	۱۹	فان بخلاف	قال بخلاف
۹۶	۳۶	وبواسط	وبواسطة
۹۷	۱۱	سود	سواد
〃	۴۲	بان حسبانها	بان تكون القول له
۹۸	۳۰	الشيخ محي الدين الغزالي	الشيخ محي الدين العربي
۹۹	۱۴	محال	محال
〃	۱۵	اذ يلزم	اذ يلزم
〃	۲۵	لا يمكن فيه	لا يمكن ان يقصر فيه
۱۰۱	۳	حركة العاملة	حركة العامة
〃	۱۱	ان يتبدل	ان تتبدل
〃	〃	بدون	وبدون
۱۰۲	۲	لشائع	شائع
۱۰۳	۱۱	موجبا لسلبه يكون امرين	موجب لسلبه

صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۰۳	۱۱	امران	امرين
〃	۱۲	موجودان	موجودين
۱۰۴	۳۶	يقال لها له	يقال له
〃	۳۳	اسقطها	اسقط
〃	۶۰	الوحدة المادة	لوحدة المادة
۱۰۶	۳۰	للاعتبار المعتبر	لاعتبار المعتبر
۱۰۷	۴۴	على حمله	على عدم حمله
〃	۴۷	انتظارا	انتظار
۱۰۸	۲	ما يكون	ما تكون
〃	۸	وكاك	كك
۱۱۴	۱۶	الواحداني	الوحداني
۱۱۶	۱۳	سطح التضاد	سطحا التضاد
۱۱۹	۴۶	العموم	بالعموم
۱۲۶	۲۸	الاوية	ارادية
۱۳۰	۲۶	لطلب	يطلب
〃	۳۳	ثابت قرة	ثابت بن قرة
〃	۴۸	الدهور الثابت حالها	[illegible]
〃	۵۸	طبعا	طبيعيا
〃	۶۰	المسطح	بسطح
۱۳۱	۶۰	قسم المتقدم	قسم المقدم
۱۳۳	۳	حاله	بحاله
〃	۱۷	العدد	العدة
۱۳۴	۵	[illegible]	[illegible]
〃	۷	[illegible]	الاوساط
〃	۳۴	[illegible]	الاعتراضات
〃	۵۹	الايام	المقدم
۱۳۵	۳۹	اعتراض	اعتراض
۱۳۹	۴	القو	القواسر
〃	۲۱	دليلكم	دليلكم
〃	۳۹	ليثبت	ليثبت
〃	۴۱	الخير	قال

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
١٤١	١٣	ليقضي	ليقتضي
〃	〃	من بين الاجناس	من بين الاجناس
〃	٥٦	وبعد ذلك	ومع ذلك
١٤٢	١٩	فان المحقق	قال المحقق
١٤٥	١٤	للمخصه	للمخصصة
١٤٩	٥	تباين	بتباين آه
١٥٣	١٨	عليه	عليه الاثبوة
١٥٤	٤٩	الوتيج	الوشيج
〃	〃	الن الجسمية	ان الجسمية
١٥٥	١١	وبعمل	جعل
١٥٦	٣	الحرق	الدرق
〃	١٧	ليتنافيا	تنافيا
〃	〃	وحدة	واحدة
١٥٧	٤٧	يتوله	يتوجه اليه
١٥٩	٣	من المساحة	من البساطة
〃	٨	اجزاء الافلاك	اجزاء الفلك
〃	٤٦	اتاحة	الشاحة
١٦٠	١٠	علاقة والانطباع	علاقة الانطباع
〃	٣٨	فنيهما	فيهما
١٦١	٤٤	انا عرفته الحركة	انا عرفنا الحركة
〃	٤٦	ذكان نقول	وكما ان نقول
١٦٢	٢	بالجبل	بالجبل
١٦٥	٤٤	بذا ما افا	بذا ما افاد
〃	٥٩	سه تقدار	سو تقدار
١٦٦	٥٩	فصبه له	فتثبت له
〃	٦٣	لا خيل	لا يخل
١٦٩	١٥	بالفيلة البعيدة	بالقبلية البعيدة
〃	٣٧	الموضوع المقدم	الموضوع بالمتقدم
١٧٠	١٨	لتحصله	متحصلة
〃	٤٨	سنافي	معنى
〃	٥١	السحالة التي	الحالة التي

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
١٧١	١٣	النفال	انتقال
〃	١٠	بالعرض	بالعرض
١٧٤	٥٣	نامن شانه القسمة	بامن شانه القسمة
١٧٦	١١	ثم لعلك	ثم لعلك
〃	٣٨	من الفيئة	من المعية
〃	٣٩	من الفيئة الراسنة	من الهيئة الراسخة
〃	٤٦	كل ما م الان	لكل ما ثبت الان
〃	٥٣	ما يكن	لم يكن
١٧٧	٣٠	فطي	فطني
〃	٣٣	انقسا	انقساما
١٧٨	٣٧	الواقع	الواقعي
〃	٤٣	فلك	فكذلك
١٧٩	٧	فالاخفية	والاخفية
〃	٥٤	ولناقال	ولذا قال
١٨٠	٤٥	ال المفهوم	الى المفهوم
١٨١	٦	٥ الا	والا
〃	〃	بالزمان	بالبرهان
〃	١٦	ويمكن	ولكن
〃	٦٠	سالب	سالب
〃	٦٣	للواهب	للواجب
١٨٢	٣٠	تنظيد	تنظر
١٨٤	٣٨	القنيات	القضيات
١٨٥	٧	والمالية	وانا التماس
〃	٩	الشبهة	للشبهة
〃	١٣	لانا نتيقن	انا نتيقن
〃	٥٢	تخفيف	تحقيق
١٨٦	٤٤	الماضي المستقبل	الماضي والمستقبل
〃	٤٦	واما سطلوب	واما المطلوب
١٨٧	٣	وضيرا	وضميرا
〃	٢٠	المنتص	المختص
〃	٥٠	قبلية اصلالا	قبلية اصلا لا

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
١٨٨	٣٩	لسهما	سببهما
〃	٤٤	والفيئة	والملكة
١٨٩	٤	مرو صارو	وصاروا
〃	٦	القدسيات	والقدسيات
١٩٣	١٥	والتقييد للاحق	والتقييد باللاحق
١٩٤	٤٣	الماتة	اثبات
〃	٥٤	الآخره	لا آخره
١٩٥	٣٠	آن بداية	آن بداية
〃	٧	لاول آن	لا اول آن
١٩٦	٤٦	ولا باس	ولا باس
١٩٩	١٧	الحرى	الجزئي
٢٠٠	٣٩	المستدل التقرير	للاستدلال بالتقرير
٢٠١	٩	فاذا ابتنيت	فاذا اعتبرت
〃	٣٢	الشائين	للشائين
٢٠٢	١٧	دبوالول	وبيوطول
〃	٢٥	حركة الطبعة	حركة الطبيعية
٢٠٣	٤	حديها	احديهما
〃	٣١	فيها لينا	فيما لينا
〃	٦٠	ارس شخص	راس شخص
٢٠٤	٣	لا يد لها	لا بد لها
〃	١٩	له للجهة	قوله للجهة
〃	٥٨	تناهيه	تناهيه
٢٠٥	٣٧	امالو	لما هو
٢٠٦	٢٥	الجنسين	من الجنسين
〃	٣٩	محدد محدد	محدد
٢٠٩	٢٢	من ذلك	من ذلك
〃	٢٧	وجود الجنين	وجود الجنسين
〃	〃	احتركة	التحرك
〃	٤٢	ضرورة	ضرورة
〃	٥٣	واخرهما	واخرها
٢١١	٣٧	والكبرات	والكرات

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۱۳	۲۲	یخبط	یخبط
۲۱۴	۵	اذ الزم	اذ یلزم
۲۱۵	۲۱	فاثبت	فاثبتنا
″	۲۲	اکة	اکثر
″	۴۳	المرکر	المرکز
″	۴۳	لا تیحرک لا	لا تیحرک المار
۲۱۶	۱۵	المتبع	المتتبع
۲۱۷	۸	کیف ان	کیف وان
۲۱۸	۵۵	التحریک آخر	تحریکا آخر
۲۱۹	۲۶	تحریة	تحریکة
″	۴۹	فضیل آه	تفضیل آه
۲۲۰	۵۰	لم یسد القول	لم یستدل بالقول
۲۲۱	[illegible]	المقابل	القابل
۲۲۲	۱	[illegible] ۲۲	[illegible] ۲۲۲
″	۲۲	المواجدلنا	لا یوجد لنا مطالبة عن الاستفسار [illegible]
″	″	″	عن المستفید [illegible]
۲۲۳	۱۸	برا فیه	بنا فیه

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
″	۱۶	مالا یشبع الاستغاثة	مالا یشبع اشتباه
″	۱۷	ولاضور لهو	ولاضرر [illegible]
″	۱۹	لمن تبتع	لمن تتبع
۲۲۴	۱۱	وینعکس	ینعکس
″	۲۶	منتصرفا هو	منصرفا هو
″	۳۶	دفع ضر	دفع ضرر
″	۴۲	هذا الرأی	هذا الآراء
۲۲۵	۲۰	لی التبدر	الی التبدر
۲۲۶	۴۵	مستدیر الزوایا	مستدیر الذوائر
″	۴۶	کبیراله	کبیرا
۲۲۷	۳۲	وتدویر	وتداویر
۲۲۸	۵۳	معکوسا	معکوسها
۲۳۱	۲۱	الحاملة	الحاملة
″	۳۲	لکونها	لکونها
۲۳۳	۴۷	الاتفاع	الارتفاع
″	۵۴	لطبنا	اطبنا
۲۳۶	۳۹	فی الطرف	فی الطرف

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲۳۹	۴	قصعا	قطعا
۲۴۰	۴	بوجد فیه واحدة	لا یوجد فیه واحدة
″	۵	لا کیفیات الاربع	الکیفیات الاربع [illegible]
۲۴۲	۷	[illegible]	[illegible]
″	۳۹	طبقة واحدة	طبقة واحدة
″	۴۲	السخن	اسخن
″	۵۱	تقتضی	تقتضی السکون
۲۴۴	۴۹	یحتاج الحل	یحتاج الیه الحل
۲۴۵	۳۵	و الکل یتثلم	ویکل ویتثلم
″	۳۷	الی احدامرین	الی احد الامرین

تمت

م۱۹۲ سّں
۲ں

عـ
۱۸

MUSLIM UNIVERSITY LIBRARY
ALIGARH

This book is due on the date last stamped. An over-due charge of one anna will be charged for each day the book is kept over time